

# أوضح المسالك

إلى الفيضة أبْرَمَ السَّالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى  
المتوفى في سنة ٧٦١ من المجرة

و معه كتاب  
عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك  
و هو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن الدين عبد العليم

عفا الله تعالى عنه

الجزء الرابع

طبع الفكر  
للطباعة والتشریف والتوزیع

حقوق الطبع محفوظة للناشر



المكانب : البنانية المركبة . هاتف : ٢٤٤٧٣٩ . صرب : ١١٧٠٦١  
المطابع والمعلم : حارة حرّيّك . شارع عبد النور . هاتف : ٣٩٠٦٦٣  
برقميًّا : فكتسي . تالكين : ٤١٣٩٢ FIKR LE



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء<sup>(١)</sup>

وفي هذه فصول

(١) لم يرِ المؤلف النداء ولا المنادى الذي هو المقصود بهذا الباب ، والنداء -  
بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته  
يندی - من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء في الدعاء بلفظ أى لفظ  
كان ، وفي اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التي يذكرها المؤلف ، وعلى هذا  
يكون المنادى لغة هو المدعو لكن يقبل عيشه ويستمع إليك ، سواء أدعوه بأحد هذه  
الحروف أم دعوه بغيرها ، وفي اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة.

وقد اختلف النحاة في عامل المنادى ، ولم يرِ المؤلف في ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما  
وجب إصمار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أو لها : الاستثناء بظهور معناه ، وثانياً أنهم  
قصدوا بعبارة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار فتعاشروا إظهاره ،  
وثالثاً كثرة استعمالهم النداء في كلامهم ، ورابعاً أنهم عوضوا من هذا الفعل  
حرف النداء ، وقد عرفت مراراً أنهم لا يجمعون في الكلام بين الموضع والموضع منه.  
والقول الثاني : أن العامل في النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا  
لا لفظيا ، وهذا القول مردود لأن لم يهد في عوامل النصب عاملاً معنويا ، وإنما عهدهنا  
ذلك في عوامل الرفع كالابتداء الرافع للبيت وأنعدم الرافع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل في المنادى هو حرف النداء على سبيل التיאبة عن الفعل  
والمعنى به منه ، وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي ، وجعل المنادى مشيناً بالمعنى به  
لا مفعولاً به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا الرأي أن حرف النداء قد يمحذف من  
الكلام ، وحينئذ يكون الموضع والموضع منه ممحوظين ، والعرب لا تجمع بين حذف  
الموضع والموضع منه كما لا تجمع بينهما في الذكر .

## الفصل الأول

**في الآخرُفِ الْتِي يُنْهَى بِهَا الْمَنَادِيُّ، وَأَحْكَامُهَا**

**وَهَذِهِ الْأُخْرُوفُ تِنَانِيَّةُ : الْمَعْزَةُ<sup>(١)</sup> ،**

= والقول الرابع : أن العامل في المنادي هو أداة النداء ، لأنها عوض عن الفعل المدحوف كما يقول أبو علي الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أدعوه كما أن « أَف » اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر ، وهذا مذهب واحد ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كافي سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متحملة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضاً لو كانت هذه الأدوات متحملاً للضمير لكان ذلك هي الضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج التكامل إلى أن يذكر المنادي معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادي هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالاً لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » و قالوا « يا إياك » فلم يحيشو بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المتفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالاً . قد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - و اختاره ابن مالك -

إن ناصب للمنادي فعل مضارع مضرور إضماراً أو اجباً ، وإن المنادي ضرب من المفعول به

(١) هنا أمران أريد أن أنبئك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحوين على أن المعزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن الخباز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالمعزة قليل في كلام العرب ، وتبعد على ذلك ابن الصباغ <sup>ل</sup> و ذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثة شاهد للنداء بالمعزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف . ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل المعزة حرف نداء ، في جاهليتها =

= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالمعزة قول امرىء القيس بن حبر الكندي  
في معلقه :

**أفاطِمَ مُهلاً بِعْضَ هَذَا الدَّلَلِ  
وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَزْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجِيلِي**

ومن ذلك قول امرىء القيس أيضاً :  
**أَجَارَنَا إِنَّا غَرَبَيَانِ هُنَّا وَكُلُّ غَرَبٍ لِغَرِيبٍ نَسِيبُ**  
ومن ذلك قول المتنبى الصدى ، وهو من شعر المفضليات :

**أفاطِمَ قَبَلَ يَنْدِيكِ مَقْعِيَّيِ  
وَمَنْهُ لَكِ مَا سَأَلْتُ كَانَ تَبِيَّنِي**

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيويه :  
**أَعْبَدَمَا حَلَّ فِي شَعْبَيِ غَرَبَيَا الْوَمَّا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا**  
ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

**أَبْنِي كَلِيفَ إِنَّ عَنِي الَّذِي قَتَلَ اللُّوكَ وَفَكَّا الْأَغْلَالَ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلَ بَدِيعِ الزَّمَانِ الْمَذَانِيِّ فِي الْفَصِيدَةِ النَّسُوبَةِ إِلَى بَشَرِّ بْنِ عَوَانَةِ :**  
**أفاطِمَ لَوْ شَهَدْتَ بِيَطْنَرِ خَبْتَ وَقَدْ لَاقَ الْمِزَبْرُ أَخَاكِ بَشَرَا**

ومن ذلك قول قيس بن ذريع صاحب ليف .  
**أَنْبَنِي لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْنِكِ مُصِيبَتِي**      **غَدَاءَ غَدِيْ إِذْ حَلَّ مَا أَتَوْقَعُ**

ومن ذلك قول أبي نواس :

**أَجَارَةَ يَنْتَدِنَا أَبُوكِ غَيْورُ وَمَيْسُورُ مَا يُرْجِحِي لَدِينِكِ عَسِيرُ**

ومن ذلك قول الفرزدق :

**أَبْنِي غَدَانَةَ إِنَّنِي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جَمَالِ**

ومن ذلك قوله أيضاً في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

**أَعَبَدَ اللَّهَ أَنْتَ أَحَقُّ مَاشِ وَسَاعِ يَاجِمَاهِيرِ الْكِبَارِ =**

وأى<sup>(١)</sup> - مقصورتين ، ومدودتين - ويا<sup>(٢)</sup> ، وأي<sup>(٣)</sup> ،

= ومن ذلك قول امرىء القيس في المعلقة أيضاً :

أصَاحِ تَرَى بَرْقًا أُرْيَكَ وَمِيقَهُ كَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي حَيِّ مُكَلَّمٍ  
وأنشد سيبويه (١ / ٣٣٥) « أحار ترى برقا » .

ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبْنَاتِ الْهَدِيلِ أَسْعَدْنَ أَوْعَدْ نَ قَلِيلَ الْعَزَاءِ بِالْإِسْمَادِ  
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارَأَ بِحَزْوَى هِجْتَ لِلْعَيْنِ عَبْرَةَ فَسَاءَ الْمَوَى يَرْفَضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

(١) اختلف النحاة فيما ينادي بأى - بفتح المهمزة وسكون الياء - فقال المرد  
والجزولي : هي لداء القريب كالهمزة الفردة ، وقال ابن مالك : هي لداء البعيد كما  
وقيل : هي لداء المتوسط ، ومن شواهد الداء بها ما ورد في الحديث « أى رب »  
وقول الشاعر :

أَلْمَ تَسْمَعِي - أَى عَبْدَ - فِي رَوْنَقِ الصُّجُونِ  
بُكَاءَ حَمَّامَاتِ لَهُنَّ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباب ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ،  
ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمعانٍ مخصوصة كذكر المؤلف أنها ، وقد اختلف فيما ينادي  
بها ، فقال ابن مالك : هي للبعيد حقيقة أو حكماً كالنائم والساхи ، وقال أبو حيان :  
هي أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقاً ، وهذا هو الذي يظهر من استقراء  
كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لداء البعيد حقيقة أو حكماً ، وقد ينادي بها  
القريب توكيداً ، وقيل : هي مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ،  
وذكر ابن الحباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد  
لاستعمال هذا الحرف بما تجده على طرق المثامن .

(٣) « أيا » عند جهور النحاة لداء البعيد ، وفي الصحاح أنها لداء القريب  
والبعيد ، قال ابن هشام في المغنى : وليس كذلك ، ومن شواهد الداء بما قوله ذي الرمة:  
أيا ظَبَيَّةَ الْوَعْسَاءَ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَاءِ أَنْتَ أَمْ أَمْ سَالِمٌ =

وهي<sup>(١)</sup>، ووا<sup>(٢)</sup>

= قول الجنون قيس بن الملوح :  
أبا شبة آتني لا تُرَاعِي فِيَّنِي لَكِ الْيَوْمَ مِنْ وَحْشِيَّةِ لَصَدِيقٍ

وقول الآخر :

أبا جَبَلَ نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيلًا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى نَسِيمِهَا

وقول ليلي بنت طريف :

أبا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالَكَ مُورِقاً كَانَكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ

(١) اختلف في هاء « هيا » ققيل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من هزة « أيا » لأن هذا إبدال لفوي ، والإبدال التصريف هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .

ومن شواهد النداء بهيا قول الشاعر :

\* هَيَا أُمَّ عَمِرو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمْ \*

وقول الآخر :

وَاصَّاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيَاً وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبّا

(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

\* وَاقْفَعَسَماً وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ \*

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندية ، وحتى قوم أنها تستعمل في غير الندية قليلا ، قال ابن هشام في معنى الليب « وا على وجهين أحدهما أن تكون حرف نداء مختصا بباب الندية ، نحو وا زيداء ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي » اهـ .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يمحض المنادي ويبيح حرف النداء مؤذنا به ،

وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله =

= تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي بتخفيف «الا» وهي - على هذا - حرف تنبية ، ومثال الدعاء قول ذي الرمة :

الَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ مَىَ قَلَ الْبَلِ  
وَلَا زَالَ مُتَهَلِّا بِحَرَمَاتِكَ الْقَطْرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَأَمَا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنْقَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَأَنْلَاعَلَى  
ونظيره قول الآخر :

الَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ  
وَذَاتَ الشَّنَائِيَا الْفُرُّ وَالْفَاحِمِ الْجَمْدِ

وزعم بعض النحاة أن «يا» في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبية ، وأنه ليس  
معه منادي معنوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمررين ، أولهما أنه قد تقدم على «يا»  
في بعض هذه الشواهد «ألا» وقد علمنا أن «الا» حرف تنبية بغير خلاف ، فلو كانت  
«يا» حرف تنبية أيضا للزم أن يتواتي حرفان بمعنى واحد لغير توكيده ، وذلك لا يجوز ،  
وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيرا ، وقد ورد ذلك  
في أفسح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب)  
وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تبارك أسماؤه (يا مالك ليقض علينا  
ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل  
الدعاء علمنا أن المنادي بهذا الحرف معنوف ، استثنانا بما كثر استعماله في مثل  
هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء - الذي هو يا - مقصودا به التنبية ، وذلك إذا وقع بهذه  
ـ «ليت» نحو قوله تعالى (يا ليتني مت قبل هذا - يا ليتنا نردد ولا نكذب - يا ليت  
ـ قومي يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَهَلِّداً سَيِّفَا وَرَنْحَا =

فالمجزءة المقصورة للقريب إلا إن نُزِّلَ مَنْزِلَةَ الْمُعِيدِ ؟ فله بقية الآخرف  
كما أنها للبعيد الحقيقي .

وأعمثها « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتعين في نداء اسم الله تعالى (١) ،  
وفي باب الاستفانة (٢) ، نحو « يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ » وتعين هي أو « وا » في باب  
الذبابة ، و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا  
أمن اللبس ، كقوله :

\* وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ - ٤٣٠ \*

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبَّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَقْتُلَهَا بِطَلَاقٍ

أو وقع بعده « حبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَارِكُنُ الرَّيَانِ مِنْ كَانَا  
وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبية إذا وقع بعده واحدة من  
هذه الكلمات الثلاث - « لـيت » و « رب » و « حبذا » - لأننا لم نجد العرب قد  
استعملت النداء الصربي قبلهن ، فلو قدرنا منادى في هذه الموضع كـنا قد حملنا كلام  
العرب على ما لم تجر عادتهم باستعماله .

(١) نحو « يَا اللَّهُ » وبقى مما تعين « يا » في ندائـه لفظ « أـيـ » نحو « يـأـيـها النـبـيـ »  
ولفظ « أـيـةـ » نحو « يـأـيـتها النـفـسـ المـطـمـشـةـ »

٤٣ - هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثانى ثلاثة أبيات لجبريل بن عطية  
يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر ذلك صدره  
مع أخيه وهـي :

نَعِيَ النَّعَمَةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ سَيْنَتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ  
مُهَلَّتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَرَرْتَ لَهُ وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ مَا لَمْ تَحْكُمْ  
فَأَشَمَّ مِنْ طَالِعَةٍ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبَكِّي عَلَيْكَ عَجُومَ الظَّلَيلِ وَالقَمَرَ  
اللغة : « حملت » بالبناء المجهول مع تشديد الميم - أـيـ كلفـتـ « أـمـرـاـ عـظـيـهاـ » أـرادـ

ويجوز حذف<sup>(١)</sup> الحرف نحو (بُوْسَتُ أَعْرِضُ عَنْ هَذَا)<sup>(٢)</sup> (ستفرغُ

= به مشاق الخلاقة وإقامة العدلة بين الناس بعد أن عم الظلم وفتا الجور «اصطبرت» بالنت في الصبر والاحتمال .

الإعراب : «حـلت» حـل : فعل ماض مبني للمجهول ، وـتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو للمفعول الأول «أـمـراً» مفعول ثان تـحل «عـظـيـماً» صفة لأـمـر «فـاصـطـبـرـت» الفاء عـاطـفـة ، وـاصـطـبـرـ : فعل ماض ، وـتاء المخاطب فـاعـلـه «لـهـ» جـارـ وـجـرـورـ مـتـعلـقـ باـصـطـبـرـ «وقـتـ» الواو حـرفـ عـطـفـ ، وـوقـتـ : فعل ماض وـفـاعـلـه «فـيـهـ» جـارـ وـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـقـامـ «بـأـمـرـ» جـارـ وـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـقـامـ أـيـضاـ ، وـأـمـرـ مـضـافـ وـ«الـهـ» مـضـافـ إـلـيـهـ جـرـورـ بالـكـسـرةـ الـظـاهـرـةـ «يـاـ» حـرفـ نـداءـ وـنـدـبـةـ «عـمـراـ» منـادـيـ مـنـدـوبـ مـبـنيـ علىـ ضـمـ مـقـدـرـ علىـ آخـرـهـ منـ ظـهـورـهـ اـشـتـالـ الـهـلـ بـعـرـكـةـ النـاسـيـةـ لـلـائـقـ بـهاـ لـنـاسـيـةـ أـلـفـ النـدـبـةـ .

الشاهد فيه : قوله «يـاـعـمـراـ» حيث استعمل «يـاـ» في النـدـبـةـ لـوضـحـ الأـمـرـ ؛ لأنـ المـقامـ لـلتـقـعـجـ وـالتـوـجـعـ لـالـنـداءـ ؛ فإـنـهـ يـقـولـ هـذـهـ الـأـيـاتـ فـيـ رـثـاءـ مـيـتـ ، وـلـيـسـ يـطـلـبـ إـقـبـالـهـ عـلـيـهـ بـغـيرـ شـكـ .

ثم إن اتصال أـلـفـ النـدـبـةـ في آخـرـهـ دـلـيلـ آخرـ عـلـىـ أـنـ أـرـادـ النـدـبـةـ وـلمـ يـرـدـ النـداءـ ، إذـ لوـ أـرـادـ النـداءـ لـقـالـ «يـاـعـمـراـ» بـيـنـائـهـ عـلـىـ الضـمـ ، لأنـهـ مـفـرـدـ عـلـمـ ، فالـفـاظـ وـالـعـنـيـ جـيـعاـ بـدـلـانـ عـلـىـ أـنـ لـتـكـلـمـ أـرـادـ النـدـبـةـ .

(١) أـعـلـمـ أـلـاـ أـنـ لـيـقـدرـ عـنـدـ الـحـذـفـ مـنـ بـيـنـ حـرـوفـ النـداءـ إـلـاـ «يـاـ» بـسـبـبـ كـونـ هـذـاـ حـرـفـ أـمـ الـبـابـ وـكـونـهـ أـعـمـ حـرـوفـ اـسـتـعـمـالـاـ عـلـىـ مـاـ قـدـمـنـاـ يـيـانـهـ .

ثم أـعـلـمـ أـنـ الـؤـلـفـ قدـ مـثـلـ بـثـلـاثـةـ أـمـثلـةـ فـيـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ لـلـاـشـارـةـ إـلـىـ أـنـهـ لـافـرقـ بـيـنـ أـنـ يـكـونـ الـنـادـيـ الـذـيـ حـذـفـ مـعـهـ الـحـرـفـ مـفـرـداـ كـالـآـيـةـ الـأـوـلـيـ ، وـأـنـ يـكـونـ شـبـهـاـ بـالـمـفـرـدـ - وـقـيلـ هوـ شـبـهـ بـالـمـضـافـ - كـالـآـيـةـ الـثـانـيـةـ ، وـأـنـ يـكـونـ مـضـافـاـ كـالـآـيـةـ الـثـالـثـةـ .

ثم أـعـلـمـ أـنـ اعتـبارـ «عـبـادـ اللهـ» فـيـ الـآـيـةـ الـثـالـثـةـ مـنـادـيـ حـذـفـهـ حـرـفـ النـداءـ هوـ أـحـدـ وـجـهـيـنـ فـيـهاـ ، وـالـوـجـهـ الـثـانـيـ اعتـبارـ «عـبـادـ اللهـ» مـفـعـولاـ بـهـ عـاملـهـ أـدـواـ .

(٢) مـنـ الـآـيـةـ ٢٩ـ مـنـ سـوـرـةـ يـوـسـفـ .

لَسْمٌ أَيْهَا التَّلَانُ<sup>(١)</sup> (أَنْ أَدْوَا إِلَى عِيَادَةِ اللهِ)<sup>(٢)</sup> ، إِلَافِ نَمَانِ مَسَائلُ :  
لِلنَّدْوَبِ نَحْو « يَا هَمَرًا » ، وَالسْتِفَاثِ نَحْو « يَا فَهِ » ، وَالنَّادِي الْبَعِيدُ ؛ لَأَنَّ  
الرَّادِ فِيهِنَّ إِطْلَاهُ الصَّوْمَتِ ، وَالْمَذْفُ بِنَافِيَهِ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ غَيْرُ التَّعْيِنِ ،  
كَقُولُ الْأَعْنَى : « يَا رَجُلًا حَذْ بِيَدِي » ، وَالْمَضْرُورُ<sup>(٣)</sup> ، وَنَدَاوَهُ شَاذُ ، وَيَأْتِي  
عَلَى صِيفِي لِلنَّصُوبِ وَالرَّفْوَعِ ، كَقُولُ بَعْضِهِمْ « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ »<sup>(٤)</sup> ،  
وَقُولُ الْآخِرِ :

### • يَا أَبْغَرُ بْنَ أَبْغَرٍ يَا أَنْتَ •

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير المتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول  
« يَا أَنَا » ولا « يَا إِيَّاي » كما لا تقول « ياهو » ولا « يَا إِيَاه » واختلفوا في ضمير  
الخاطب ولم في ذلك ثلاثة آقوال : الأولى أنه لا يجوز ندائُه أصلًا ، واعتاره  
أبو حيَان ، والثانية أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث  
يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول ، وكان الأحوص البربوعي قد وذهب  
وابنه على مخاويره ، فقام ابن خطيب خطيئه ، فلما انتهى وشب الأدب ليخطب ، فكفه ابنه  
قاللا « ياهذا قد كفيتك » يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص ، تبعاً للعیني ، والصواب أنه  
سلم بن دارة يقوله في مربن واقع ، وأن حمة إنشاده هكذا :

﴿ يَا مُرْ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَ أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْنَاتَا  
وَلَعْلَ ما وَقَعَ لِشَيْخِ خَالِدِهَا الْبَيْتُ سَبِقَ فَلَمْ سَيِّدِهِ أَنَّ لِلثَّالِثِ الْسَّابِقِ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْأَحْوَصِ :  
الْفَةُ : « يَا أَبْغَرُ » أَصْلُ الْأَبْغَرِ الْمُتَنَفِّخُ الْبَطْنُ ، وَقَدْ يَكُونُ مَمِّيْ بِهِ ، وَلَكِنَّ  
الصَّوَابُ فِي الإِنْشادِ كَا قَلَنا هُوَ « يَا مَرِيَابِنْ وَاقِعٍ » فَلَا تَعْنِ نفسِكَ بِالْبَحْثِ عَنْ مَمِّيْ  
أَبْغَرُ « طَلَقْتَ » فَارَقْتَ حَلَالِكَ « عَامَ جُعْنَاتَا » يَرِيدُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي وَقَعَتِ الْمَجَاعَةُ فِيهِ ، =

واسم الله تعالى إذا لم يوضع في آخره اليم المشددة ، وأجازه بعضهم ،  
وعليه قول أمية بن أبي الصلت :

٤٣٢ - رَضِيَتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبَّا فَلَنْ أَرَى  
أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ مَانِيَا

= وهذا من التم ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسئولية وألا يسعى لهن  
الجلب رزقهن .

**الإعراب** : «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أبجر»  
منادي مبني على الضم في محل نصب «بن» نعت لأبجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو  
تابع له بالنظر لحمله ، وابن مضارف و «أبجر» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وكان  
من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه متوجع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما  
مع العلمية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجره بالكسرة «يا»  
حرف نداء «أنت» أنت : منادي مبني على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال  
المحل بمحركة البناء الأصلية ، والألف للاطلاق «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «الذى» اسم  
موصول خبر المبتدأ «طلقت» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة «عام» ظرف زمان  
منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «جتنا» فعل ماض وفاعله ، والألف  
للطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

ـ الشاهد فيه : قوله **«وَيَأْنَتَا»** حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع .  
ـ وإنما جرى بالضمير المنادي على صيغة الرفع لأنها لما تذر بناوئه على الضم عدلوا  
إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .  
ـ ٤٣٢ - هذا بيت من الطويل ، وقاتل هذا الشاهد هو أمية بن أبي الصلت بن  
أبي ربيعة بن عمرو ، تقى ، شاعر مشهور ، قرأ الكتب في الجاهلية وطبع في النبوة  
فلا يرى النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في نسخ  
الفن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنسد الشيخ خالد عجزه على  
أنه من الفن هكذا :

\* أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيَا \*

اللغة : « أدين » أي أتخذه ديناً ، وقوله « الله » منادي بحرف نداء ممحوظ ، و « راضينا » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قوله « قم قاماً » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشیع خالد في تصريحه ، لكن البيت في سیرة ابن هشام مروی في كلة عدتها سبعة عشر بیتاً ، وروايته كما في رواية المؤلف هكذا :

حَمْ رَضِيَتْ يَكَ اللَّهُمَّ رَبَّا فَلَنْ أَرَى أَدِينَ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيَا  
 الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « يك » جار و مجرور متعلق برضى « اللهم »  
 الله : منادي بحرف نداء ممحوظ ، والتقدیر : يا الله ، مبني على الضم في محل نصب ، والميم  
معوص ها عن حرف النداء الممحوظ ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذ « رباه » حال من  
 لفظ الجملة منصوب بالفتحة الظاهرة « فلن » الفاء حرف تفريع ، لن ؟ حرف نفي  
 ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة  
 مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدیره أنا « أدين » فعل  
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدیره أنا ، والجملة في محل نصب حال من  
 نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفي محل نصب مفعول ثان لأرى إن اعتبرتها  
 علمية « إلها » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك »  
 غير : صفة لـ إله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاد وضمير المخاطب مضاد إليه  
 مبني على الفتح في محل جر « الله » منادي بحرف بدء ممحوظ ، أى يا الله « ثانياً » صفة  
 لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع في عجز البيت فإيه منادي بحرف نداء ممحوظ  
 كما قررنا في إعراب البيت ، وتحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذي لا يحتم الميم  
 للشدة شاذ يأباء القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس  
 يقتضي إلا تنادي إلا من يصح أن يكون منه إقبال إلىك بندائلك ، ومتى كان نداء اسم الله  
 تعالى على خلاف القياس لم يدل ثني ، عند حذف حرف النداء على أنه منادي ، والأصل  
 أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحظوظ ، فاما إذا افترضت به الميم الشدة التي  
 يقصد بها التعميض عن حرف النداء فإنه يعلم بذلك هما أنه منادي ، وقد علم أنه لا يجوز =

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيما<sup>(١)</sup> ،  
احتجوا بقوله :

= أن يجمع بين الموض والموضع ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتنعاً : وذلك إذا لم تلحقه لليم للشدة ، والثانى أن يكون الحذف واجباً ، وذلك فيما إذا ألحقت به اليم الشدة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت غالباً على القياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على ما نحن بصدره الآن ، وأن اقصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم .

— (١) اختلاف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوياً : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منها أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ ذهب البصريون إلى أن كلاماً من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نوياً وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجز حذفه إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منها ذكر حرف النداء منه ويجوز حذفه ، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منها بوروده في السباع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى (ثُمَّ أَتَمْ هُؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ) على أن (هُؤُلَاءِ) اسم إشارة منادي محرف نداء محذف ، والتقدير : ثُمَّ أَتَمْ بِهِ هُؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بمعرف نداء محذف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثُوبى حجر » أي ثوبى ياجر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولخوا أبا الطيب المتنبي في البيت الذي رويناه لك ، ونحسن اختيار لك في هذه المسألة ذهب الكوفيين لعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذي ليس عمل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ - **\* يَعْشِلُكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ \***

٤٣٣ - هذا الشاهد من قصيدة لدى الرمة ، غيلان بن عقبة ، ومطلع هذه  
القصيدة قوله :

**عَلَيْكُنْ يَا أَطْلَالَ مَىْ بِشَارِعٍ حَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُنْ سَلَامٌ**  
وهذا الذي ذكره المؤلف هنا عجز البيت ، وصدره قوله :

**\* إِذَا هَمَلتْ عَيْنِي لَمَّا قَالَ صَاحِبِي \***

اللغة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقي شاخضاً من آثار الديار « شارع »  
اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدك » من قوله « عليـكـنـ يـأـطـلـالـيـ »  
ـ « هـمـلـتـ عـيـنـ » فـاضـ دـعـهـاـ وـسـالـتـ شـيـونـهـاـ ، كـماـ يـسـيلـ الـطـرـ وـيـنـهـرـ « هـذـاـ » أـرـادـ  
يـاـ هـذـاـ « لـوـعـةـ » بـفـتـحـ الـلامـ وـسـكـونـ الـواـوـ - هـىـ حـرـقـةـ فـيـ القـلـبـ مـنـ أـلـمـ الحـبـ « غـرامـ »  
الـغـرامـ - بـفـتـحـ أـوـلـهـ وـثـانـيـهـ ، بـزـنـةـ السـحـابـ - أـصـلـهـ كـلـ مـاـ تـرـكـ ضـاحـيـهـ غـيرـ مـسـطـبـيـعـ أـنـ  
يـلـدـ شـيـئـاـ مـعـ لـوـعـ وـشـدـ رـغـبـةـ فـيـ مـنـ أـغـرـمـ بـهـ .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بمحواه  
ـ « هـمـلـتـ » هـلـ : فعل ماض ، والباء علامة التأنيث « عـيـنـ » عـيـنـ : فاعل هـلـ  
مرفوع بضمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ مـاـ قـبـلـ يـاءـ التـكـلـمـ ، وـعـيـنـ مـضـافـ وـيـاءـ التـكـلـمـ مـضـافـ إـلـيـهـ ،  
وـجـلـةـ الـفـعـلـ وـفـاعـلـهـ فـعـلـ جـرـ بـإـضـافـةـ إـذـاـ إـلـيـهاـ « لـهـ » اللـامـ حـرـ جـرـ دـالـ عـلـىـ  
الـتـعـلـيلـ ، وـضـمـيرـ الـفـائـةـ الـعـائـدـ إـلـىـ اـحـبـوبـةـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ حـمـلـ جـرـ بـالـلامـ ، وـالـجـارـ  
وـالـجـرـورـ مـتـلـقـ بـهـمـلـ « قـالـ » فـعلـ مـاضـ « صـاحـبـ » صـاحـبـ : فـاعـلـ قـالـ مـرـفـوعـ  
بـضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ مـاـ قـبـلـ يـاءـ التـكـلـمـ ، وـيـاءـ التـكـلـمـ مـضـافـ إـلـيـهـ ، وـجـلـةـ مـنـ الفـعـلـ  
وـالـفـاعـلـ لـاـعـلـ لـهـاـ مـنـ إـلـعـابـ جـوـبـ إـذـاـ « بـيـثـلـكـ » الـبـاءـ حـرـ جـرـ ، مـثـلـ : جـرـورـ  
بـالـبـاءـ ، وـالـجـارـ وـالـجـرـورـ مـتـلـقـ بـحـذـفـ خـبـرـ مـقـدـمـ ، وـمـثـلـ مـضـافـ وـضـمـيرـ الـخـاطـبـ  
مـضـافـ إـلـيـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ الفـتـحـ فـيـ حـمـلـ جـرـ « هـذـاـ » هـاـ : حـرـ تـبـيـهـ ، وـذـاـ : اـسـمـ إـشـارـةـ  
منـادـيـ بـحـرـ نـداءـ حـذـفـ ، وـالتـقـديرـ : يـاـ هـذـاـ « لـوـعـةـ » مـبـتـداـ مـؤـحرـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ  
الـظـاهـرـةـ « وـغـرامـ » الـواـوـ حـرـ عـطـفـ مـبـنـىـ عـلـىـ الفـتـحـ لـاـعـلـ لـهـ مـنـ إـلـعـابـ ،  
غـرامـ : مـعـطـوفـ عـلـىـ لـوـعـةـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـجـلـةـ الـمـبـتـداـ وـخـبـرـهـ فـيـ حـلـ نـصـبـ  
مـقـولـ الـقـولـ .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادي اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء ، =

== وقد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، وبقول الآخر :

دَّا، أَرْعِوَاهُ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـ رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ  
فَإِنَّهُ أَرَادَ يَا هَذَا أَرْعَوْا ارْعَوَاهُ - إِلَيْهِ ، حذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :  
إِنَّ الْأَلْيَ وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ، فَهُمْ هَذَا اعْتَصَمُ تَلَاقَ مَنْ عَادَ لَكُمْ تَخْذُلُهَا  
فَإِنَّهُ أَرَادَ : إِنَّ الْأَوْلَى وَصَفَوا لَهُمْ هُمْ قَوْمِي ، فَهُمْ اعْتَصَمُ يَا هَذَا - إِلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ  
جاء قول المتنى :

هَذِي بَرَزَتِ لَنَا فَهِيجْتِ رَسِيسَا ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَقْتِ نَسِيسَا  
فَإِنَّهُ أَرَادَ يَا هَذَا قَدْ بَرَزَتْ وَظَهَرَتْ فَهِيجْتْ وَأَثْرَتْ مَا كَانَ كَامِنًا مِنَ الْحُبِّ عِنْدَنَا .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَهِلْ يُجْوزُ نَدَاءُ اسْمِ الإِشَارَةِ وَيُذَكَّرُ حَرْفُ النَّدَاءِ ؟

فَالجواب : أَنَّ الْعَلَمَاءَ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ نَدَاءِ اسْمِ الإِشَارَةِ حِينَئِذٍ إِذَا لَمْ تَتَّصلْ  
بِهِ كَافُ الْخَطَابُ ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَدَائِهِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ كَافُ الْخَطَابُ - نَحْوُ ذَلِكَ ،  
وَذَلِكَ - وَالصَّحِيحُ الْخِتَارُ عَدْمُ جَوَازِ نَدَائِهِ حِينَئِذٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَذَا كَانَ الصَّحِيحُ عَدْمُ جَوَازِ نَدَاءِ اسْمِ الإِشَارَةِ إِذَا كَانَ مَقْرَنًا  
بِكَافِ الْخَطَابِ ؟

فَالجواب : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ « ذَلِكَ » أَوْ « ذَلِكَ » فَالْمَشَارُ إِلَيْهِ وَاحِدٌ ، وَالْخَاطَابُ  
بِهِذِهِ الإِشَارَةِ وَاحِدٌ آخَرُ ؛ فَإِذَا قُلْتَ « يَا ذَلِكَ » لَزِمَّ أَنْ يَكُونَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ مُخَاطَبًا  
بِسَبِبِ النَّدَاءِ مَعَ أَنَّ السَّكَافَ الْمُتَّصِلُ بِهِ تَدْلِي عَلَى أَنَّ الْخَاطَابَ غَيْرُهُ ؛ فَلَمَّا لَزِمَّ هَذَا  
التَّنَاقْضُ بِسَبِبِ النَّدَاءِ امْتَنَعَ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَكُلُّ الشَّوَاهِدُ الَّتِي سَعَتْهَا - وَإِنْ كَانَتْ  
شَاذَةً مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ - لَيْسَ فِيهَا اسْمٌ إِشَارَةٌ مَقْتَرٌ بِحَرْفِ الْخَطَابِ .  
فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا عَلَةُ عَدْمِ جَوَازِ حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ إِذَا كَانَ الْمَنَادِيُّ اسْمٌ إِشَارَةٌ ؟

فَالجواب : أَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ يُشَبِّهُ اسْمَ الْجِنْسِ مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَقِّ اسْمِ  
الْجِنْسِ إِذَا نَوَدَى أَلَا يُحْذَفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ ، لَأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ  
كَالْمَوْضُ مِنْ أَدَاءِ التَّعْرِيفِ ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ فِي الدَّكْرِ بَيْنَ الْمَوْضُ وَالْمَوْضُ ؛  
وَكَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْحَذْفِ ، وَلِمَا كَانَ اسْمُ الإِشَارَةِ بِمِنْزَلَةِ اسْمِ الْجِنْسِ  
جَرِيَّ مُجْرَاهُ فِي ذَلِكَ :

وقولهم «أطْرِقْ كَرَا»<sup>(١)</sup> و «افْتَدِ حَنْوَقْ»<sup>(٢)</sup> و «أضْبَحْ تَيْلْ»<sup>(٣)</sup>  
وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

\* \* \*

## الفصل الثاني

## في أقسام النبادى ، وأحكامه

النبادى على أربعة أقسام :

أحداها : ما يجب فيه أن يُبدئى على ما يُرْفَع به لو كان معرجاً ، وهو  
ما اجتمع فيه أمران :

أحداها : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو  
«يا زَيْدُ»<sup>(٤)</sup> ، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو «يا رَجُلُ»

(١) هذا مثل يضرب لمن يتکبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، ونمامه «إن  
النعم في القراءة» ومعناه : أخفض يا كروان عنك للصيد فإن من هو أكبر وأطول  
عنقاً منك - وهو النعام - قد صيد ، فكرا : مرخم كروان بمذف التوف وحرف  
اللين الذى قبلها ، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمه .

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطروق في شدة ثم هو يدخل بأن يفتدى نفسه  
 بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أى لتهذب إليها الليل وليلات  
الصبح بدليلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء [كلم] هل تعريفه السابق باق  
أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن  
التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس  
المبرد وأبو علي الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد =  
(٤) - أوضح الملاك

ترى به معيقاً<sup>(١)</sup>.

والثاني : الإفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك المركبُ المزجيُّ ، والمنفي ، والمجموع ، نحو « يا مَدِيْ كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونَ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سِيْبَوِيهُ » و « حَذَامٍ » في لغة أهل<sup>طهرا</sup> الحجاز قدرت فيه الضمة ، ويظهر أثر ذلك في تابعه ؛ فتقول : « يا سِيْبَوِيهُ الْعَالَمُ » بمعنى « العالم » ونسبة ، كما تفعل في تابع ما تجده بناوته ، نحو « يا زَيْدَ الفَاضِلُ » والمحكي<sup>كالمبني</sup> يقول « يا تَابِطَ شَرَّا الْقَدَامُ » أو « الْقَدَامَ » .

الثالثى : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : السكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ » وقول الأعلى : « يا رَجُلًا حَذْ يَبْدِي » وقول الشاعر :

\* فَيَا رَاجِلًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَنَ \*

— ٤٣٤ —

= النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضعيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعرف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التنكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادي ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماه ، الإشارة ، فإذا قاتلت « يا الله » أو قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رأى ابن الناظم ، رأى أن السكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتعرف بالمحذفة ، وأن « يا » نابت عن الـ .

٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يقوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقوتها وقد أسرته التيم يوم المكلا布 الثاني ، والبيت بقائه قوله :

=

= فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَغَنَ نَدَامَاتِيَّ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَّ

ومنهم ضابط البرجمي ، وبيته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَغَنَ أُمَّةَ عَنِ الْأَمْرِ تَدْوِيرَ

ومنهم مالك بن الريب المارني ، وبيته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَغَنَ بَنِي مَازِنَ وَالرَّئِبِ أَنْ لَا تَلَاقِيَّ

اللغة : « راكِبًا » الرَّاكِبُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ « رَكْبَ فَلَانَ » وَهُوَ فِي الْأَصْلِ صَالِحٌ لِلْإِلْطَّالِقِ عَلَى كُلِّ رَاكِبٍ ، سَوَاءً أَكَانَ مَا يَرْكِبُهُ فَرْسًا أَمْ جَلَامًا نَاقَةً أَمْ غَيْرَهُنَّ ، وَلَكِنَّ الْإِسْتِعْبَادَ جَرِيَّ عَلَى الْأَيْقَالِ « رَاكِبٌ » بِالْإِلْطَّالِقِ إِلَى الرَّاكِبِ الْجَلَامِ وَالنَّاقَةِ ، وَيُقَالُ « فَارِسٌ » لِرَاكِبِ الْفَرَسِ « عَرَضْتَ » يَطْلُقُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ ؛ أَحدهُمَا : تَعْرِضَتْ وَظَهَرَتْ ، وَأَنَّهُمَا : أَتَيْتُ الْعَرْوَضَ ، وَالْعَرْوَضَ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ بِزَنَةِ رَسُولٍ - اسْمُ لَسْكَةِ وَالْمَدِينَةِ وَمَا حَوْلَهُمَا ، وَقَالَ بِعِصْبَتِهِمْ : مَعْنَاهُ هَذَا أَتَيْتُ الْعَرْضَ وَهِيَ جِبَالٌ بِنَجْدٍ .

المعنى : زاد بهذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسألهم أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهي أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « راكِبًا » منادي منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وتأنثها ما الزائدة « عَرَضْتَ » عرض : فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم فعل الشرط ، وناء الخطاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « بَلَغَنَ » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله ببنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد الخفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نَدَامَاتِيَّ » ندائٍ : مفعول به بلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندائي مضاد وباء المتكلم مضاد إليه مبني على الفتح في محل جر « مِنْ » حرف جر « نَجْرَانَ » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنَّه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمعنوف حال من الندائِ =

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم<sup>(١)</sup>.

الثاني : للضاف ، سواء كانت الإضافة مخصوصة ، نحو « رَبَّنَا أَغْفِرْ لَنَا » أو غير مخصوصة ، نحو « يَا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم في غير المخصوصة<sup>(٢)</sup>.

الثالث : الشبيهة بالضاف ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه<sup>(٣)</sup> ، نحو

= «أن» مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن معدوف «لا» نافية الجنس « تلاقياً » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا معدوف ، وتقدير الكلام : لا تلاق لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع مدخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ .

الشاهد فيه : قوله « فيارا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المذكر الذي لا يقصد به معين ، واتتصب ؟ فدل على على أن ما ذهب إليه المازني من استعارة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لا يقصد رأكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما روينا من الآيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعمي أو التردى في هوة « يَا رَجُلًا خَذْ بَيْدِي » فإنه لا يريد أن ينادي رجلا معينا ليأخذيه ، وإنما يريد رجلا أي رجل يبلغ معنه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الوعاظ « يَا غَافلا (أ) الموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غافلا معينا ، ولكنه يريد كل واحد غافل من يسمع الموعظة .

(١) أدعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تنادي عليه ، وأن غير للعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنون في التكرارة ضرورة أو شاددا ، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد<sup>٤</sup> أن ما ادعاه المازني غير سديد ، وأن الصواب في كلام غيره من النحاة .

(٢) وقد رد العلامة مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمررين ، الأول أنه لم يرد بما قاله صياغ عن العرب ، والثاني أن السر في بناء النادي مشابه للضمير ، والصلة المضافة إلى معهومها ليست بهذه المفردة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالضاف أربعة أمثلة ، الأولى منها تحد فيما اتصل بالنادي =

— مرفوعاً به نحو « باحسنا وجهه » و « يأمر صبياً خلقه » و « يابدعاً نظمه » والثاني : منها تجد ما اتصل بالمنادى منصوباً به نحو « ياطالعا جبلاً » و « ياقاضيا حاجات إخوانه » و « يا مؤدياً واجبه » والثالث منها تجد ما اتصل بالمنادى مجروراً بحرف جر متعلق به نحو « يارفيقا بالعباد » و « ياقاعنا بما قسم الله له » و « يا مقدراً للعواقب » و « ياحاملاً لأعباء العشيرة » والرابع منها تجد ما اتصل بالمنادى مقطوفاً عليه نحو « يا ثلاثة وثلاثين » إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمقطوف عليه ، وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلاً .

و مما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيئاً آخر ان لم يذكرها المؤلف :

الأول : الاسم المفرد المنكرا الموصوف نحو قوله « يارجلا فاضلاً » و نحو « يارحلا يخبر السكير » إذا كنت قد قصدت به معيناً وكان النداء طارئاً على الصفة والموصوف جيمعاً .

الثاني : الوصف المقترب بجملة نحو « يا عظيماً يرجى لكل عظيم » و « يالطيفنا لم يزل » و « ياحلها لا يتعجل » و « ياكربما يعطي الجليل » و « ياجوادا لا يدخل »

وليست هذه الجملة نعتاً للوصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسر في هذا أن هذا الوصف صار معرفة بسبب الإقبال عليه : والجملة لا تقع نعتاً للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف هو ضمير الخطاب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،

وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به المنادى جاز أن يؤتى به ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير خطاب ، فتقول « ياجوادا جوده من غير من ولا مسألة » أو تقول « ياجوادا جودك من غير من ولا مسألة » وإذا كانت الجملة فعلية فعلمها مضارع جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولاً ، وجاز أن يبدأ بتاء المضارعة فتقول « يا عظيماً نرجى لكل عظيم » و « يالطيفنا لم تزل » .

هذا الذي قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو بخلاف رأى ابن مالك الذي جعل الجملة التالية للوصف نعتاً له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .

وسيأتي في شرح الشاهد ( رقم ٤٣٨ ) نخرج على هذا الكلام عدة من الشواهد .

فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حَسَنَا وَجْهُهُ » و « يا طَالِعًا جَبَلًا » و « يا رَفِيقًا بِالْمِبَادِ » و « يا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثَيْنَ » فيمن سَمِّيَتْهُ بِذَلِكَ ، وَيَعْتَنِي إِدْخَالُ « يا » عَلَى « ثَلَاثَيْنَ » خَلَافًا لِبَعْضِهِمْ ؛ فَإِنْ نَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ عِدَّتَهَا ؛ فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعْيَنَةً نَصِيبُهُمْ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَتْ مُعْيَنَةً ضَمَّتِ الْأُولَى وَعَرَفَتِ الثَّانِي بِأَلْ وَنَصِيبُهُ أَوْ رَفْقَهُ ، إِلَّا إِنْ أُعِيدَتْ مَعَهُ « يا » فَيُجْبِي ضَمِّهِ وَتَبْرِيدهِ مِنْ أَلْ ، وَمَنْعِمَابِنْ خَرْوَفِ إِعَادَةِ « يا » وَتَخْيِيرُهُ فِي إِلْحَاقِ أَلْ مَرْدُودُ .

وَالثَّالِثُ : مَا يَجُوزُ تَضَمُّنُهُ وَفَتْحُهُ ، وَهُوَ نُوَاعٌ :

أَحَدُهُمْ : أَنْ يَكُونَ عَلَمًا مَفْرَدًا مَوْصُوفًا بِابْنِ مَتَّصلُ بِهِ مَضَافٍ إِلَى عَلَمٍ<sup>(١)</sup> ، نَحْوَ « يَا زَيْنَدَ بْنَ سَعِيدٍ » وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْبَصْرِيَّيْنَ - غَيْرُ الْمَبْرُدَ - الْفَتْحُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

\* يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارِدِ \* ٤٣٥

(١) ظَاهِرٌ هَذِهِ الْعِبَارَةِ صَالِحٌ لِأَنْ يَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَ الْعَلَمُ الَّذِي أُضِيفَ « ابْنَ » إِلَيْهِ مَذْكُورًا نَحْوَ « يَا زَيْدَ بْنَ مُحَمَّدٍ » وَمَا إِذَا كَانَ مَؤْتَمِنًا نَحْوَ « يَا عُمَرَ بْنَ هَنْدَ » وَالْأُولَى مُتَفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ النَّحَّاءِ ، وَالثَّانِي مُحَلٌّ خَلَافَ بَيْنِهِمْ .

٤٣٥ — قَدْ اخْتَلَفُوا فِي نَسْبَةِ هَذِهِ الشَّاهِدَةِ إِلَى قَاتِلِهِ ؛ فَنَسِيبُهُ الْجَوَهْرِيُّ إِلَى رَوْبَةِ ابْنِ الْعَبَاجِ ، وَنَسِيبُ الْأَعْلَمِ فِي شِرْحِ شَوَاهِدِ سَيِّدِيْهِ (ج ١ ص ٣١٣) إِلَى رَجُلٍ مِنْ مَازِ يَمْدُحُ أَمِيرَ الْبَصْرَةِ عَلَى عَهْدِ هَشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمُلْكِ وَاسْمُهُ الْحَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ . المُؤْلِفُ هُنَّا بَيْتُ مِنَ الرِّجْزِ الشَّطَّوِرِ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

\* دِقُّ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ \*

الشَّاهِدُ ضَمِّنَ أَيَّاتٍ فِي كِتَابِ « الْمَعَارِفِ » (ص ٣٣٩).

الْكَذَابُ الْحَرْمَازِيُّ ، وَتَبَدَّلَ تَرْجِمَةُهُ فِي كِتَابِ « الْؤْلُفِ »

ويتعين الضم في نحو « يارَجُلُ ابْنَ عَنْرُو » و « يازَيْدُ ابْنَ أَخْيَنَا » ؛  
لاتفاق علميّة المنادى في الأولى ، وعلميّة الضاف إليه في الثانية ، وفي نحو  
« يازَيْدُ الْفَاضِلَ ابْنَ عَنْرُو » لوجود الفصل ، وفي نحو « يازَيْدُ الْفَاضِلَ »  
لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

\* يأْجُوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجُوَادَ \*

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد المدوح يلقب به ، وسيه أنه أغار على  
قوم فاستافق كل أموالهم ، فشبّهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيكتسح كل شيء أمامه  
« سرادق المجد » السرادق - بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة -  
أصله الخبراء الذي يمد فوق صحن البيت ، والمجد : علو المزنة وسمو القدر في سيادة ،  
وقد جعل المجد هذا سرادق على سبيل الاستعارة بالكلناية ، وإضافة السرادق إليه تخييل ،  
والعبارة كالمثابة عن ثبوت صفة المجد الممدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةِ ضَرِبَتْ حَلَّ ابْنِ الْحَشْرَاجِ

إِلْعَرَابُ : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »  
منادي يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على  
الفتح للإتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره  
منع من ظهوره حرفة الإتباع في محل نصب « بن » نعت الحكم باعتبار محله منصوب  
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « المنذر » مضاف إليه « بن » نعت للمنذر مجرور  
بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة  
وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ياحكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر  
الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً) .

٤٣٦ — هذا الشاهد من تصييدة لجبرير بن عطيه يدح فيها عمر بن عبد العزيز  
ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْخَسْنِ الرَّعْقَادَأَ وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَأَ =

فتح «عمر» ، والوصف <sup>بأبنية</sup> كالوصف <sup>بابن</sup> ، نحو «يا هند ابنة عمر»  
ولا أثر للوصف <sup>ببنت</sup> ، فتحوا «يا هند بنت عمر» واجب <sup>الضم</sup> .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :  
**\* فَمَا كَفْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى \***

اللغة : « ابن سعدي » يروى في مكانه « وابن أروى » أما كعب بن مامدة فهو كعب الإيادي الذي يضرب به المثل في الكرم والإيثار؛ لأنّه آخر رفيقاً له بالماء الذي كان نصيه وكأنوا في سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيه حتى مات عطشا ، وأما ابن سعدي فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائني ، ومن روى « ابن أروى » فقد قال العلامة : عني به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : « ما » حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز أن تكون تيمية مهملة « كعب » اسم معلى الأول ، ومبتدأ على الثاني ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « مامدة » مضارف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة لأنّه لا ينصرف للعلمية والتائنيت « وابن » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاحمل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « أروى » مضارف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ماضية مهملة « منك » جار و مجرور متعلق بأجود « يا » جرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عمر » منادى مبني على الفتح لأنّه منعوت بالجواب النصوب ، أو مبني على ضم مقدر مع ظهوره فتح الإباع « الجواد » نعت لعمر على اللفظ . والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا عمر الجوادا » فإن الرواية فيه فتح عمر ، وبفتح الجواد ، بدليل قوافي التصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن النادي الموصوف يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله « يا صمرا » تخلصاً من السكينين ؟ أى فهو كالندوب وهذه الألف المخوذة كألف الندية ، وهذه الفتحة حرفة المناسبة لاحركة العامل ، وهذا بعيد ؟ لما فيه من التكليف .

الثاني : أن يُكَرَّر مضافاً ، نحو « يا سَعْدُ سَعْدَ الْأُونِسِ »<sup>(١)</sup> ؛ فالثاني واجب النصب ، والوجهان في الأول ؟ فإن ضممتَه فالثاني بيانٌ أو بدَلَ أو ياضمار « يا » أو أَغْنَى<sup>(٢)</sup> ، وإن فَتَحَتْه بِفَقَالْ سِيْبُوِيْه : مضافٌ لما بَعْدَ

(١) وردت هذه الجملة في بيت من الطويل ، وهو بقامة :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأُونِسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعْمَـا

وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأُونِسِ جِينَ الْفَطَارِـ

ونظير هذا البيت قول عيد الله بن رواحة رضي الله عنه في زيد بن أرقم - وكان

يتنا في حبره - يوم غزوة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدَّبِيلِ كَطَاؤَلَ اللَّذِيلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِـ

ومثله قول جرير بن عطية بن الخطفي :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِي نَسْكُمْ فِي سَوْأَةِ عُمَرِـ

(٢) إذا سُخِّنَت الاسم الأول فهو منادي على الأصل في نداء العلم المفرد بمن على  
الضم في محل نصب ، ونصب الاسم الثاني حينئذ يتحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ،  
الأول أن يكون توكيدا للاسم الأول ، والثاني أن يكون بدلا منه ، والثالث أن  
يكون عطف بيان عليه ، وهو في هذه الأوجه الثلاثة تابع في إعرابه ل محل الاسم الأول  
فقد علمت أنه بمن على الضم في محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لقلع عنوف  
تقديره أعني فهو كالنعت المتبع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادي مستأنف  
وانتصب لكونه مضافاً .

وقد اعرض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه  
الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثاني توكيدا معنويا للاسم  
الأول : لأن التوكيد المعنى له أफاناظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن  
يكون توكيدا لفظيا لأن مع الاسم الثاني زيادة هي المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة  
لا يتحقق التوكيد مع المؤكَد في كمال المعنى ، وقال ابن هشام في اعتراف هذا الوجه  
من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما  
بإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثاني بالإضافة ، ومع اختلاف  
التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثاني ، والثاني مُقْحَمٌ بينهما ، وقال البرد : مُضَافٌ لِمَذْوَفٍ مُمَائِلٍ لِمَا أُضَيْفَ إِلَيْهِ الثانِي ، وقال الفراء : الْأَسْمَانِ مُضَافَانَ لِلْمَذْكُورِ ، وقال بعضهم : الاسمان سرّكبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثُمَّ أُضَيْفَاهَا<sup>(١)</sup> .

— ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبني على شيئاً أو لهما أنه يجب اتفاق التوكيد والمأكدة في المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثانية أنه يجب اتفاقهما في جهة التعريف ونعني لا نسلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفي اتفاقهما في المعنى الإجمالي كما يكفي اتفاقهما في مطلق التعريف وجنسه ، ولا يلزم اتفاقهما في جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثاني توكيداً للأول .

(١) أعلم أولاً أن النادي المكرر قد يكون علماً نحو « يا سعد سعد الأوس » وهو « ياتيم عدى » و « يازيد زيد البعثلات » وقد يكون وصفاً نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « ياعظيم عظيم الخلق » و « يasherif شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يارجل رجل المروأة والنجدية » ثم أعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز في النادي المكرر الفرم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف وأسم الجنس مثل العلم يجب في الاسم الثاني منها النصب ويجوز في الاسم الأول منها الفرم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون منهم يوجبون في ثاني الوصفين النصب بغير تنوين ، وييجزون في أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثاني « ياصاحبا صاحب بكر » وأما اسم الجنس نحو « يارجل رجل اللمات » فأوجبوا في أول الاسمين الضم وأوجبوا في ثاني الاسمين النصب .

وقد قدمنا لك بيان وجوز الإعراب في هذا التركيب إذا ضمت الاسم الأول .  
ثم نقول : حكى المؤلف في إعراب نحو « ياسعد سعد الأوس » — إن فتحت الاسم الأول — أربعة آراء للتحفاة ، ونعني بينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول : الرأى الأول — وهو رأى شيخ النحاة سيبويه رحمه الله — وحاصله أن الاسم الأول منادٍ مضافٍ لما بعد الاسم الثاني ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثاني مقحم — أي زائد — بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول —

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم ، والأصل أن الأسماء لاتزداد ، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلمة الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضاها الآخر ، وذلك قبيح غاية في القبح ، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف .

الرأي الثاني - وهو رأى أبي العباس محمد بن يزيد البرد - وحاصله أن الاسم الأول منادي مضاف لاسم يماثل لما بعد الاسم الثاني ، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، والاسم الثاني مضاف للاسم الذي بعده ، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما توكيد لفظي له وإما منادي بحرف نداء مذوف ، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » خذف من الأول نظير ما أثبتته مع الثاني ، وهذا التخريح يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد ، وهو الحذف من الأول للالة الثانية على المذوف ، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثانية للالة الأولى على المذوف .

الرأي الثالث - وهو رأى الفراء - وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني ، فكل منهما منادي مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان الفراء قد أراد بهذا الرأي أن يتتجنب ما جاء في مذهب سيبويه من القول بزيادة الاسم وما جاء في رأى البرد من القول بمحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذي كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له في العربية وهو القول بتواجد عاملين على معمول واحد لعمل واحد ، فإنك تعلم أن المضاف بعمل الجر في المضاف إليه ، وفي قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثاني منهما .

الرأي الرابع - وهو رأى الأعلم الشنتمري شارح شواهد سيبويه - وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركيا معاً تراكب أحد عشر ، فهما مبنيان على فتح الجزرتين ، وقد صارا كلة واحدة ، ثم أضيف هذا التركب إلى الاسم الواقع بعده كمضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادي مبنياً على فتح الجزرتين في محل نصب لكونه مضافاً .

ومن تقرير هذه الآراء الأربع على البيان والتفصيل الذي قررناه لك تتبين لك الحقائق الآتية :

الرابع : ما يجوز ضمه ونسبة ، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر  
إلى تبنيته ، كقوله :

\* سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرَ عَلَيْهَا \* - ٤٣٧

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربع قد جعلوا هذا المثال من نوع المنادى المضاف .  
الحقيقة الثانية أن رأى سيبويه يلزم عليه ارتكانب ثلاثة أشياء كل واحد منها  
خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفًا  
لالأصل ، وأن مذهب أبي العباس البرد لم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد . وأن  
رأى الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضًا لكنه ليس بما يقتضي ارتكانبه ،  
ومثله رأى الأعلم .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ،  
فوجدنا أقليها تكفلها وأيسرها مخالفة للأصول المرعية هو رأى أبي العباس البرد ، ومن  
أجل ذلك كان خليقاً أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة ، فاعرف ذلك ، ولكن  
منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة  
هذا الشاهد في باب الإضافة ( وهو الشاهد رقم ٣٦٠ ) وما أنشده المؤلف هنا صدر  
بيت من الواffer ، وعجبه قوله :

\* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرَ السَّلَامُ \*

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له  
من الإعراب « مطر » منادي مبني على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة ؟  
لأن وزن البيت لا يتم إلا بتبنيته « عليها » جار و مجرور متعلق بمهدوف خبر المبتدأ ،  
ويجوز أن يكون متعلقاً بسلام ، ويكون خبر المبتدأ مهدوفاً ، وتقدير الكلام على هذا:  
سلام الله عليها حاصل ، مثلاً « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له  
من الإعراب ، وليس : فعل ماضٌ ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب  
« عليك » جار و مجرور متعلق بمهدوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =

وقوله :

\* أَعْبُدُ حَلَّ فِي شَعْرِي غَرِيبًا \*

= مبني على السكون لا محل له من الإعراب «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب،  
وجملة النداء لا محل لها معتبرة «السلام» اسم ليس مرفوع بالضمة .  
الشاهد فيه : قوله «يا مطر عليها» حيث أني بالمنادى المفرد العلم متوناً مرفوعاً  
حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

أَتَيْتَ التَّحْيَةَ كَافَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَلَّ حُسْنَيْتَ يَا رَجُلُ

٤٣٨ — هذا الشاهد من كلام لجبرir بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد الكلبي  
وأولها قوله :

أَخَالَتِ عَادَ وَعَدُوكُمْ خَلَابًا وَمَنْفَيْتِ الْمَوَاعِدَ وَالْكِذَابَا

: وما أنسده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* الْوَمَّا لَا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا \*

اللغة : «حل» نزل واستقر ، تقول : حل فلان مكانه كذا ، وحل فيه ، تزيد  
أنه تزل به «شعبي» بضم الشين وفتح العين مقصوراً — يقال : هو اسم جبل منيعة  
متداينة بين الشهال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم جبل أسود ذي شعب  
فيها أوشال تحبس اللاء من سنة إلى سنة «غريباً» وصف من القرابة ؛ وهي الابتعاد  
عن الأهل والوطن والصبرورة في قوم لاقرابة بينه وبينهم .

المعنى : هجا الشاعر رجلًا فعله عبداً لثيابه دنياً ضعيفاً نازلاً في قوم غير قومه وعشيرة  
في موضع اسمه شعبي ، ونعني عليه أنه جمع بين اللؤم والاعتراض ، ومن عادة الغريب  
أن يكون ضعيفاً لا حول له ولا قوة .

الإعراب : «أعبدًا» الممزة حرف نداء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب  
عبدًا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعني به معيناً وهو المهجو ، وكان من حقه  
أن ينادي على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة الكسرة غير المقصود ،  
وفيه وجه آخر سند كره لكثرة بيان الاستشهاد به «حل» فعل ماض مبني على الفتح لا =

= محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العبد «في» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «شعبي» مجرور بني وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بمحل «غريباً» حال من فاعل حل منصوب بالفتحة الظاهرة «أَلْوَمَا» المهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لَوْمَا : مفعول مطلق لفعل معذوف وحوباً ، وتقدير الكلام : أَلْوَمْ لَوْمَه لَا » نافية للجنس ، خرف مبني على السكون لا محل له «أَبَا» اسم لامتصوب بالألف نيةاً عن الفتحة «لَك» اللام زائدة مقعمة بين المضاف والمضاف إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر «واغتراباً» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واغتراباً : معطوف على قوله لَوْمَا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أَعْبُدَا» فإن قوماً من النحاة خرجوا على أن المهمزة للنداء ، وأن الشاعر لما اضطر إلى تنوين المنادى الذي يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع التنوين تشبيهه بالنكارة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطِّدًا الْأَكْنَافِ رَحِبِ الدَّرَاعِ

ومثل ذلك قول الصلطان العبدى يريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلَّمِينْ تَوَاصُعُ

ومثل ذلك قول توبة بن الحير :

لَقَلْمَكَ يَا تَيْسَا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مُعَدْبُ آتَيْلَ أَنْ تَرَانِ أَذْوَرُهَا

ونظير هذه الشواهد قول المهلب واسمها عدى بن ربيعة ، وهو أخو كلب وأيل :

ضَرَبَتْ صَدَرَهَا إِلَى وَقَاتَ يَا عَدِيَا لَقَدْ وَقْنَكَ الْأَوَاقِ

وأنت إذا ذكرت ما قررتناه لك في أنواع المنادى الشبيه بالمضارف عدت أن قوماً من

النحاة جعلوا المنادى الموصوف نوعاً من أنواع الشبيه بالمضارف ، و«عبدَا» في بيت الشاهد

موصوف بجملة «حل في شعى غريباً» فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو

الأصل كقولهم «ياعظليا يرجي لـكل عظيم» ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .

وسيويه رحمه الله جور فيه وجهين ، أحدهما جعل المهمزة للنداء ، وعبدَا : منادى

نكارة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النحاة ، والثانى =

واختار الخليل وسيبوه الضم ، وأبو عمرو وعيسى النصب ، ووافق الناظم  
والأعلم سيبوه في العَم ، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس .

\* \* \*

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أَلْ » إلا في أربع صُورِ  
لإحداها : اسم الله تعالى ، أَجْمَعُوا على ذلك ، تقول « يَا اللَّهُ » باءيات  
الآلفين ، و « يَا اللَّهُ » بحذفهما ، و « يَا اللَّهُ » بحذف الثانية فقط ، والأَكْثَرُ أَنْ  
يحذف حرف النداء و يُعَوَّض عنه الميم المشددة ؛ فتقول « الَّهُمَّ » وقد يجمع بينهما  
في الضرورة النادرة ، كقوله :

— \* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ \*

— أن تكون المهمزة للاستفهام ، وعبدا : حال من فاعل فعل معدوف ، وتقدير الكلام  
أنفسخ في حال عبودية .

٤٣٩ — نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش المذلى ، قاله العيف : وقيل : هو لأمية  
بن أبي الصلت ، وما أنسده المؤلف هنا هو بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :  
\* إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمَّا \*

اللغة : « حدث » بفتح الحاء والدال المهمليتين - أراد به الأمر الحادث الذى  
يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكييد ونصب ، وباء المتكلّم اسمه « إذا » ظرف  
لما يستقبل من الزمان « ما » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل معدوف يفسره  
المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المعدوف وفاعله  
في محل جر بإضافة إذا إليه « ألمًا » ألم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ،  
والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث السابق ،  
والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حدث  
السابق ، والجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب  
مفقرة « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجائز وعلامة رفعه  
الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : أجمل المخكّحة ، نحو « يا المُنطَقِيْ زَيْدٌ » فيمن سئى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه البرد ما سئى به من موصول مبدوء بأل نحوي الذي والتي ، وصوّبه الناظم<sup>(١)</sup> .

الثالثة : اسم الجنس المشتمل به ، كقولك « يا اخْلِيقَةً هَيْقَةً » نص على ذلك ابن سعدان .

الرابعة : ضرورة الشعر ، ك قوله :

\* عَبَاسُ يَا الْمَلِكُ التَّوَّجُ وَالَّذِي \* ٤٤٠  
ولا يجوز ذلك في النثر ، خلافاً للبغداديين .

\*\*\*

== وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجمله الشرط وجوابه في محل رفع خبره إن « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادي مبني على الفم في محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع في الكلام بين حرف النداء وبينه لضرورة ، وجملة النداء في محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التي تأتي في الكلام عوضاً عنها ، وذلك صرورة نادرة ؟ لأن العربية على ألا يجمع بين العوض والموض عنه .

(١) من نداء الاسم الموصول المترنن بأل مع صلته قول الشاعر :  
مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيْرِهِ لَهُ بِالْوُدُّ عَنِي  
٤٤٠ - لم أجده أحداً نسب هذا الشاهد إلى قاتل معين ، وما أنسد المولف  
ه هنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعَلَا عَدْنَانُ \*

اللغة « التوج » على زنة اسم الفعل كالمعظم والمكرم - وهو الذي أليس  
التابع « العلا » الشرف ، فإن فتح العين فهو مدود ، وإن ضممت العين فهو مقصور  
« عدنان » أراد أولاد عدنان الذي هو أبو عبد الحجاج .

## الفصل الثالث

فِي أَقْسَامِ تَابِعِ النَّادِيِّ الْمَبْنِيِّ، وَأَحْكَامِهِ

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ :

أَحْدُهَا : مَا يَجِبُ نَصْبُهُ سَرَاعَةً لِمُحْلٍ النَّادِيِّ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَمْرَانٌ ؛  
أَحْدُهَا : أَنْ يَكُونَ نَعْتًا أَوْ بِيَانًا أَوْ تَوْكِيدًا .

= الإعراب : « عباس ». منادي معرف نداء معدوف مبني على الضم في محل نصب « يا » حرف نداء مبني على السكون لام محل له من الإعراب « الملك » منادي مبني على الضم في محل نصب « المتوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتباعا له على لفظ المعرف ، ويجوز فيه النصب إتباعا له على محل المعرف « والذى » الواو حرف عطف على الفتح لام محل له من الإعراب ، الذي : اسم موصول معطوف على المتوج مبني على السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » عرف : فعل ماض مبني على الفتح لام محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المستند إليه « له » جار و مجرور متعلق بقوله عرف « بيت » مفعول به لمعرف مخصوص بالفتح الظاهرة ، وبيت مضاف و « الملا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عدنان » فاعل عرف مرفوع بالفتح الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لام محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » إلى النداء على الاسم المقتن بألف ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون فقد أجازوا نداء الاسم المقتن بالدال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالنماع ، أما القياس فما أباحه الجمجم من نداء لفظ الجملة المقتن بألف ، وأما النماع فهذا الشاهد ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وألف قول الشاعر :

فِيَ الْمُلَامَانِ الْأَذَانِ فَرًا إِيَّاكَمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًا

( ٢ — أوضح المسار )

الثاني : أن يكون مضافاً مجرّداً من ألل<sup>(١)</sup> ، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرُو » و « يا زَيْدُ أَبا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا نَعِيمُ كَلْمَمْ ، أَوْ كَلْمَكْ »<sup>(٢)</sup> .

الثالث : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت « أَيْتَ » و « أَيْتَةَ » ونت أسم الإشارة إذا كان اسم الإشارة وصلةً لندائه ، نحو ( يا أَيْهَا النَّاسُ )<sup>(٣)</sup> ( يا أَيْتَهَا النَّفْسُ )<sup>(٤)</sup> ، قوله ( يا هَذَا الرَّجُلُ )<sup>(٥)</sup> إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحکى عن جماعة من الكوفيین - منهم الكسائي والفراء والطوال - أنه يجوز نصبه تبعاً لحمل المنادى ورفعه تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أثبتت حركة الإعراب بقاز مراعاتها ، وحکوا ذلك في النعت والتوكيد ، ولم يحکوه في عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قریب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجيء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجيء به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر :

فِيَّا أَيْهَا الْمُهَدِّيِّ اتَّخَذَ مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَضْفُونِي فِي إِذَارِكَ خَرِيقُ  
خاء بضمير الغيبة في قوله « من كلامه » وبضمير الخطاب في قوله « من إذارك ». وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يا نعيم كلّكم » فإن رفعت كلّكم فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصيته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جوز النحاة في الاسم المحتلى بألل بعد اسم الإشارة أن يكون المحتلى بألل ثالث لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن ابن غصفور أورد على هذا الكلام إشكالاً ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمعنى في حين يشترط في عطف البيان أن يكون جاماً ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين في حين لا يكون النعت أعرف =

المراد أولاً نداء الرجل ، ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه ألل ، ولا تُوَصف أى وَأَيْة في هذا الباب إلا بما فيه ألل ، أو باسم الإشارة ، نحو «بِأَيْهِذَا الرَّجُلُ»<sup>(١)</sup> .

والثالث : ما يجوز رفعه ونَصْبُه ، وهو نوعان :

أحدما : العت المضاف المترون بآل ، نحو «يَا زَيْدُ الْخَسَنَ الْوَاجِهِ» .

والثاني : ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيده أو كان معطوفاً مقويناً بآل ، نحو «يَا زَيْدُ الْخَسَنَ» و «الْخَسَنَ» و «يَا غُلَامُ بِشَرٍ» و «بِشَرًا» و «يَا تَمِيمًا جَمِيعَنَ» و «أَجَمِيعِينَ» وقال الله تعالى : (يَا حِبَالُ

— من المعرفة ، فإذا قلنا هذا الاسم نعث تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمعنى لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعثاً وأن يكون عطف بيان ، وكل منها يقتضى تقضي ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه خالف لقول سيبويه في «يَا هَذَا ذَا الْجَهَةِ» على ما سبق ذكره في بابه ، وأما عن الوجه الآخر فإننا إذا قدرناه نعثاً جعلناه مُؤولاً بالمشتق ، وهو في قوة قولك الحاضر حينئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعث للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) تُوَصف أى وَأَيْة بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم المحمى بآل ، نحو (يَا أَيْهَا الرَّسُولُ بَلْخٌ) (يَا أَيْتَهَا النَّفْسُ الْمُطْمَثَةُ)

الثاني : الاسم الموصول المترن بآل ، نحو (يَا أَيْهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ) و نحو

قولك «يَا أَيْتَهَا الَّتِي قَاتَتْ» .

الثالث : اسم الإشارة الحالى من كاف الخطاب ، نحو قولك «يَا أَيْهَا الرَّجُلُ»

أما اسم الإشارة المترن بكاف الخطاب فلا يكون نعثاً لأى ، خلافاً لابن كيسان .

ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلَا أَيْهِذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَانَكَ لَمْ يَعْمَدْ بِكَ الْحَيْ عَاهِدُ

أُوْبَيْ مَعَهُ وَالْطَّيْرُ<sup>(١)</sup> ، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ، وقريء بالرفع ، واختاره الخليل وسيبوه ، وقد روا النصب بالعطف على (فضلًا) من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاءً دِمًا فَضْلًا)<sup>(٢)</sup> ، وقال المبرد : إن كانت ألللتتعريف مثلهما في « الطير » فالختار النصب ، أو لغيره مثلها في « اليَسَعَ » فالختار الرفع .

والرابع : ما يُعطى تابعًا ما يستحقه إذا كان منادي مستقلًا ، وهو البدل والنسوق المجرد من ألللت، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ؛ تقول « يا زَيْدُ بِشْرٌ » بالضم ، وكذلك « يا زَيْدُ وَبِشْرٌ » وتقول « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وكذلك « يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » وهكذا حكمهما مع المنادي المنصوب .

\*\*\*

#### الفصل الرابع

#### في المنادي المضاف للباء

وهو أربعة أقسام :

أحددها : ما فيه لغة واحدة ، وهو المعتل ؛ فإن باءه واجبة الشبوت والفتح ، نحو « يَا فَتَّائِي » و « يَا قَاضِي »<sup>(٢)</sup> .

والثاني : ما فيه لغتان ، وهو الوصف المتشيّه للفعل ؛ فإن باءه ثابتة لا غير ، وهي إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يَا مُسْكُرِي » و « يَا ضَارِي » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سباء .

(٢) ولا يجوز إسكان باء التكلم التصلة بالاسم المعتل - مقصوراً كأن أو منقوصاً - ثلا يلتقي ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الباء بالكسرة ولا بالضمة ؛ لأن هاتين الحركتين تقبلتان على الباء ، فلم يرق إلا الفتح .

الثالث : ما فيه ست لفظات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غلامي » فالآ كثر حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو (يا عباد فائقوني )<sup>(١)</sup> ثم ثبوتها ساكنة ، نحو (يا عبادي لا خوف عليكم )<sup>(٢)</sup> ، أو مفتوحة ، نحو (يا عبادي الذين أشرفوا )<sup>(٣)</sup> ، ثم قلب الكسرة فتحة ولياء ألفا ، نحو (يا حسنتا )<sup>(٤)</sup> ، وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

\* بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا تَوَانَ \* ٤٤١

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةً

وقول تأبّط شرا :

فَأَضْبَحْتُ وَالْفُولُ لِجَارَةً فِيَ جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَأَ

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد نسبه إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف هبنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي \*

اللغة : « راجع » هو اسم فاعل فعله رجع يرجع - من باب ضرب - تقول : رجعت التي أرجعه ، وفي القرآن الكريم : ( فإن رجعك الله إلى طائفه منهم ) وهو أصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : « ولست بمدركك » اسم فاعل من « أدرك التي » بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماضي ناقص ، وناء المتكلّم اسمه « راجع » الباء زائدة ، وراجع : خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به لراجع « فات » فعل ماض =

أصله بقولي يا آلهـا ، ومنهم من يكتفى من الإضافة بنـيتها ويضم الاسم كما تضمـ الفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يـنـادـى إلا مـضافـا ، كـقول بعضـهم « يا أمـ لا تـفعـلـي » وقراءة آخر ( رب السـجـنـ أـحـبـ إـلـيـ )<sup>(١)</sup>.

الرابع : ما فيه عـشرـ لـفـاتـ ، وهو الأـبـ والأـمـ ؛ فـفيـهاـ معـ الـلـفـاتـ الـستـ : أن تـعـوـضـ تـاءـ التـائـيـتـ عنـ يـاءـ الـتـكـلـامـ وـتـكـسـرـهاـ وـهـوـ الأـكـثـرـ ، أوـ تـفـتحـهاـ وـهـوـ الـأـقـيـسـ ، أوـ تـضـمـمـهاـ عـلـىـ التـشـبـيهـ بـنـحـوـ ثـبـتـةـ وـهـبـةـ ، وـهـوـ شـاذـ ، وـقـدـ قـرـىـ بهـنـ ، وـرـبـاـ جـمـعـ بـيـنـ التـاءـ وـالـأـلـفـ فـقـيلـ « يا أـبـتـاـ »<sup>(٢)</sup> وـ « يا أـمـتـاـ » وـهـوـ كـقولـهـ :

ـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـواـزـ تـقـدـيرـهـ هـوـ يـعـودـ إـلـيـ ماـ الـمـوـصـولـةـ ، وـالـجـملـةـ لـأـعـلـ مـهـاـصـلـةـ « مـنـيـ » جـارـ وـجـرـورـ مـتـلـعـقـ بـفـاتـ « بـلـهـفـ » الـبـاءـ حـرـفـ جـرـ ، وـلـهـفـ : مـنـادـيـ بـحـرـفـ نـداءـ عـذـوفـ وـجـملـتـهـ تـقـعـ مـعـمـولاـ لـقـولـ عـذـوفـ يـقـعـ جـرـورـاـ بـالـبـاءـ ، وـتـقـدـيرـ الـكـلـامـ : بـقـولـ يـاـ لـهـفـ ، وـبـالـبـاءـ وـجـرـورـهـاـ يـتـعـلـقـانـ بـرـاجـعـ « وـلـاـ » الـوـاـوـ عـاطـفـةـ ، لـاـ : زـائـدـ لـأـكـيدـ النـقـيـ « بـلـيـتـ » الـبـاءـ جـارـةـ ، وـلـيـتـ قـصـدـ لـفـظـهـ : جـرـورـ بـالـبـاءـ « وـلـاـ » مـثـلـ سـابـقـهـ « لـوـانـ » قـصـدـ لـفـظـهـ - مـعـطـوـفـ عـلـيـ لـيـتـ .

الشاهدـ فـيـهـ : قـولـهـ « بـلـهـفـ » فـإـنـ الـبـاءـ حـرـفـ جـرـ ، وـجـرـورـهـاـ عـذـوفـ ، وـ « لـهـفـ » مـنـادـيـ بـحـرـفـ نـداءـ عـذـوفـ أـيـضاـ ، وـهـوـ مـضـافـ إـلـيـ يـاءـ الـتـكـلـامـ ، وـقـدـقـبـلتـ يـاءـ الـتـكـلـامـ أـلـفـاـ وـقـبـلتـ - مـعـ ذـلـكـ - الـكـسـرـةـ الـقـيـ كـانـتـ قـبـلـهاـ فـتـحـةـ ، ثـمـ حـذـفـ هـذـهـ الـأـلـفـ اـجـزـاءـ بـفـتـحـ ماـ قـبـلـهاـ ، وـأـصـلـ الـكـلـامـ : بـقـولـ يـاـ لـهـفـ ، ثـمـ صـارـ : بـقـولـ لـهـفـاـ ، ثـمـ صـارـ بـلـهـفـ ، كـماـ فـيـ الـبـيـتـ .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذـلـكـ قـولـ الشـاعـرـ :

تـقـولـ بـنـتـيـ : قـدـ أـنـيـ أـنـاـكـاـ يـاـ أـبـتـاـ عـلـكـ أـوـ عـسـاـكـاـ  
وـنـظـيرـهـ قـولـ الـآـخـرـ :

=

\* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ<sup>(١)</sup> \* [٤٣٩]

وسبيل ذلك الشعراً ، ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلّم  
إلا في النداء ، فلا يجوز « جاءني أبٌت » ولا « رأيت أمٌت » .

والدليل على أن التاء في « يا أبٌت » و « يا أمٌت » عوض من الياء أنها  
لا يكادان يجتمعان<sup>(٢)</sup> ، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

\* \* \*

= يَا أَبَّتَا أَرْقَنِي الْقِدَانُ فَالنَّوْمُ لَا تَطْمِمُهُ الْعَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبَّتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِخَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أبانا فلا رمت من عندنا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لأبي خراش المتنى أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً ( وهو الشاهد رقم ٤٣٩ ) . والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يا أبٌتا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو التاء والمعوض منه الذي هو ألف المقلبة عن ياء المتكلّم إنما يجري على رأي ابن جنى ، لأنه هو الذي يرى أن هذه ألف هي ياء المتكلّم انقلب ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه ألف هي ألف التي أصلها أن تلحق آخر الاسم المتدوب والمستغاث والمنادي بعيداً ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين الموضع والمعوض منه ، فلا يكون ذلك شيئاً بالذى أنشأه المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والتاء نحو قوله :

أَيَا أَبَّتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشاً

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوض منه بغير تردد .

= (٢) قد اجتمعت التاء والباء في قول الشاعر :

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابنَ أمَ » أو « ابنَ عمَ » فالأَكثُر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحا للتركيب المجزي<sup>(١)</sup> ، وقد قرِئَ ( قالَ ابنَ أمَ )<sup>(٢)</sup> بالوجهين ، ولا يكادون يُنْبِتُونَ الياء والآلف إلا في الفرورة ، كقوله :

\* يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَفِيقَ تَنْسِي \*

= أَيَا أَبَتِي لَا زِلتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمْلَى فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا  
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشر ، بناء على أن النساء عوض من ياء التكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض وللمعوض منه ، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يَا أَبِي » .

(١) هذا أحد وجهين في تخریج فتح الجزءين في قولك « يَا ابْنَ أُمِّي » و « يَا ابْنَ عَمِّي » وللذکور في الكتاب هو تخریج سیبوه والبصرین ، وفي هذا التركيب تخریج آخر حاصله أن الأصل « يَا ابْنَ أُمِّي » و « يَا ابْنَ عَمِّي » بقلب ياء التكلم أللها ، ثم حذفت الآلف التقلبة عن ياء التكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخریج الكسائي والفراء وأبي عبيدة ، ويحکى عن الأخفش أيضاً .

(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائفي ، واسمـه حرملة بن للنذر ، من كلة يرثـي فيها أخيه . وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

\* أَنْتَ خَلْفَتِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ \*

وأول الكلمة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طُولَ الْخَيَاةِ غَيْرُ سَعُودٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلٌ كَنْيَلٌ الْخُلُودٌ

الإعراب : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابنَ » منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأم من « أُمِّي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

\* يَا ابْنَةَ عَمًا لَا تَلُوِي وَاهْجِبِي \* ٤٤٣ -

\* \* \*

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التسلك منع من ظهورها اشتغال المثل بحركة المناسبة ، وام مضاف وباء التسلك مضاف إليه « ويَا شَقِيق » الواو حرف عطف ، ياء : حرف نداء ، شقيق : منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التسلك ، وباء التسلك مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلقتني » خلف : فعل ماض ، وتأء الخطاب فاعله ، والنون للوقاية ، وباء التسلك مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر للبتدأ « لدھر » جار و مجرور متعلق بقوله خلف « شَدِيد » نعت لدھر .

الشاهد فيه : قوله « يَا ابْنَةَ عَمًا » حيث أثبتت ياء التسلك ضرورة .

٤٤٣ - هذا الشاهد من كلام أبي النعيم الفضل بن قدامة العجلي ، وما ذكره المؤلف هنا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْخَيَارِ تَدْعَى حَلَىٰ ذَنْبَىٰ كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعْ  
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِي الْأَضْلَعَ

• مَيْزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعٍ

جَذْبُ الْتَّائِلِي أَبْطَئِي أَوْ أَسْرِي عِنْ أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِإِشْمَسِي اطْلُمِي  
\* حَتَّىٰ إِذَا وَارَاكِ أُنْقَ فَازِحِي \*

اللغة : « لا تلوى » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجبي » أمر من المجموع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما هي فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاء عنه وأخذ النفس بالراحة مما يشغلها من النداء .

الإعراب : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لاحمل له من الإعراب « ابنة » منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عما » مضاف إليه مجرور =

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النساء منها «فلل» و«فلة» بمعنى رجُل وأمرأة ، وقال ابن مالك وجماعة : بمعنى زيد وهندي ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة<sup>(١)</sup> ، وأما قوله :

— بكسرة مقدرة على مقابل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً من ظهورها اشتغال المثل بمحرك اللناسية، وعم منضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً منضاف إليه مبني على السكون في محل جر، هذا خير ما زراه، فلا تلتقيت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا الوضع « لا » حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلوى » فعل مضارع مجزوم بلا النهاية، وعلامة جزمه حذف التون، وياء المؤنثة الخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « واهجبي » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، بعده: فعل أمر مبني عن حذف التون، وياء المؤنثة الخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « أبنة عمما » حيث أثبتت الألف المقلبة عن ياء المتكلّم ضرورة.

(١) اختلف النحاة في «فل»، و«فة» المستعملين في النداء، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أنهما كلامان مستقلتان عن «فلان» و«فلانة»، وأصل «فل» - عند هؤلاء - «فل» - باء بعد اللام - خذلت اللام اعتباطاً: أى لغير علة تصريفية، كما حذفت لام «بد» وأصلها باء، ولام «أب» و«أخ» و«عد» وأصلها واو في الثلاثة، فإذا أردت تصغير «فل» على هذا القول قلت «فل» بتشديد الياء كاصغر مدا على «مددة» رد اللام المخدوعة.

وذهب الكوفيون إلى أن أصل «فل» فلان ، وأصل «فلة» «فلانة» ثم رحـم كل منها بمحـفـ آخرـ وهو النـونـ ومحـفـ الـأـلـفـ الـتـي قـبـ الـآـخـرـ ، فـصـارـ فـلـ وـفـلـةـ ، فـإـذـا صـغـرـتـ فـلـ - عـلـىـ هـذـاـ القـوـلـ قـلـتـ «ـفـلـانـ» .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرجم بمذف حرف اللين  
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين  
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث فلة ، والثالث  
أنه لا وجه لتصحیصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .  
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن  
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا ي يكون قوله وها .

\* فِي لَجْةِ أَمْسِكٍ فَلَانَا عَنْ فُلِّ \*

قال ابن مالك : هو فُلُّ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة ، والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة ، كقوله :

\* دَرَسَ الْمَنَاعَالِمِ فَأَبَانِ \*

أى : درس المنازع .

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الجلي صاحب الشاهد السابق ، من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف هنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

\* تَضَلُّلٌ مِنْهُ إِلَيْيَ الْمَوْجَلِ \*

اللغة : اللجة - بفتح اللام - الجلة واحتلاط الأصوات في الحرب .

الإعراب : « فِي » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجة » مجرور بفي ، وعلامة جره السكراة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل في البيت الذي أنسدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « فل » مجرور بعن وعلامة جره السكراة الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق به في محل نصب مقول لقول حذف يقع تحت اللجة ، وتقدير الكلام : في لجة مقول في شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه الكلمة « فل » في غير النداء بغيرها بمعرف الخبر ، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذي في البيت أصله « فلان » فرخمه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد الآتي ، وأما فل الخاص بالنداء فأصله « فلى » خذفت لامه كما حذفت لام يدودم ، ولا يستعمل إلا بمحذف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام ليد بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد =

= مسيو ٤ (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الكامل ،  
وعجزه قوله :

\* فَتَقَادَمْتُ بِالْجَبْسِ فَالشُّوَبَانِ \*

اللغة : «المنا» أراد المنازل ، فرخم في غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو مكان التزول «متالع» هو وأبان والجنس والسوابن : أسماء أماكن معينة ، ودروس المنازل : عناوئها وانماطها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المنا »  
فاعل مرفوع بضم ظاهرة على الحرف المهدوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضم مقدرة  
على الألف منع من ظهورها التعد ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها  
الراهنة « يتألم » جار و مجرور متعلق بمهدوف حال من المنازل « فأبانت » الفاء  
حرف عطف ، أبانت . معطوف على متالع « فتقادمت » الفاء حرف عطف مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادمت : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، والفاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هي يعود إلى المنازل « بالحبس » جار و مجرور متعلق بمهدوف حال من فاعل  
تقادمت « فالسوستان » الفاء حرف عطف ، السوان : معطوف على الحبس ، مجرور  
بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله «المنا» فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله «النازل» فرجمه في غير النداء ضرورة بمحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى أنه لاترخيم فيه ، وأن المنا يعنى المحادى ، وكان الشاعر قد قال : عفا المكان المحادى لنتائج فابان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قوله الأكثرين ولقول الثاني أبو عبيد اللكي ، في كتابه الآلام ، شهـ ١٦١ ، الفاتح ، (انظر ص ١٤) :

ونظره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علامة الفحل:

كَانَ إِبْرَاهِيمُ ظَابِيًّا عَلَى شَرْفِ مُفَدَّمٍ بِسَبَبِ الْكَتَانِ مَلْثُومًَ أَرَادَ بِسَبَبِ الْكَتَانِ . خَدْفَ حَرْفَيْنِ مِنْ آخِرِ الْكَلْمَةِ كَمْ فَعَلَ لِيَدِهِ .

ومنها «أُؤمَانُ» بضم أوله وهرزة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللؤم ، و «نَوْمَانُ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النّوْم ، و فعل كفدر وفسق ، سبباً للذّكر ، واختار ابن عصفور كونه قياسياً ، وابن مالك كونه سماعياً ، وفعال كفساق وخباث ، سبباً للمؤنث ، وأماماً قوله :  
 \* إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعَ \*

٤٤٦ - اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الحطيئة ، لكن نسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ (ص ٧٣) - وتبعد التبريزى - إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الواقع ، وصدره قوله :

\* أَطَوْفُ مَا أَطَوْفُ ثُمَّ آوِي \*

اللغة : «أطوف» مضارع من التطريف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصيغة تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن السكيت والتبريزى «أطود» بالحال المهملة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف «آوى» مضارع «آوى» فلان إلى منزله يأوي » مثل رمي يرمى ، وذلك إذا رجع إليه «قيادته» قيادة البيت - بفتح القاف - المرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت «لکاع» بفتح أوله ونانيه ، بزنة حذام وقطام ونحوهما - لثيمة ، ومثله المكيعة .

المعنى : بحاج زوجته ووصفي بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن المرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه كسابقه «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى» حرف جر «بيت» مجرور بيلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى «قيادته» قيادة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف وضمير الفائب العائد إلى البيت مضارف إليه «لکاع» ظاهره أنه خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر =

فاستعمله خبراً ضرورة ، وينقاس هذا وفعال بمعنى الأمر كنزال من كل فعل ، ثلاني ، تام ، متصرّف ، نخرج نحو : دَخْرَاجَ ، وَكَانَ ، وَنِعْمَ ، وَبَئْسَ ، والبرد لا يقيس فيهما .

\* \* \*

هذا باب الاستغاثة<sup>(١)</sup>

إذا استغثت اسم مزادي وجب كون الحرف «يا» وكونها مذكورة ، وغلب جرّه بلا مواجهة الفتح ، كقول عمر رضي الله تعالى عنه : «يَا لَهُ» وقول الشاعر :

— \* يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي \*

في محل جر صفة ابيت ، وبهذا الظاهر تمك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لمسند كره ، وسند كره في بيان الاستشهاد وجها آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله «لـكـاع» حيث استعمله خبراً المبتدأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولاً لقول مخدوف ، والتقدير : قعيدته مقول لها باللـكـاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال «لـكـاع» مفعولاً به ، وذلك في قول سعد بن عبادة سيد الأنصار (ج ٤ ص ٦) «ولكني قد نهيت ، أني لو وجدت لـكـاعاً قد تخذلها رجل - الحديث» .

(١) الاستغاثة : مصدر قوله «استغاث فلان بفلان» إذا دعا يدفع عنه مكروهاً أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروهاً أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم ( وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل ) فدل على أنه لا يستلزم أن يفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث . ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميراً ، تقول «يالك لي» تدعى المخاطب لنفسك .

٤٤٧ — لم أجده أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الحيف ، وعجزه قوله :

\* لِأَنَاسٍ عُتُوهُمْ فِي أَزْدِيَادِ \*

المحة : «يا لقومي» جرى الاستعمال العربي على تخصيص القوم بالذكر ، وعليه =

إلا إن كان ممطوفاً ولم تُعذَّبْ معه « يا » فتكسر<sup>(١)</sup>، ولام المستغاث له مكسورة داماً<sup>(٢)</sup>، كقوله « يَا اللَّهُ لِلْمُسْتَغْاثِينَ » وقول الشاعر :

ورد قوله تعالى : (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن حيراً منها ) « عَوْهُمْ » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والطغيان « فِي ازْدِيَادٍ » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لَقُومٍ » هذه اللام المقتوحة لام المستغاث به وهي حرف جر ، وقوله : مجرور بهذه اللام ، وقول مضاف وباء التكلم مضاف إليه « وَيَالْأَمْثَالِ » الواو حرف عطف ، وما : حرف نداء واستفهام . واللام حرف جر أيضاً ، وأمثاله : مجرور باللام ، وهو مضاف وقول من « قَوْمٍ » مضاف إليه ، وقول مضاف وباء التكلم مضاف إليه « لِلنَّاسِ » اللام المكسورة هي الدالة على المستعاث من أجله ، وهي حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف في متصل الجار والمجرور في هذا الموضع ؛ فقيل : متصل بيا نفسها لأن فيها مفعى الفعل وهو أدعوه ، وقيل : متصل بالفعل المذوق الذي نابت عنه يا ، وقيل : متصل بمحذوف حال ، والتقدير : مدعون لأناس « عَوْهُمْ » عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعtoo مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « فِي ازْدِيَادٍ » جار ومجرور متصل بمحذوف حبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لأناس . الشاهد فيه : قوله « يَا لَقُومٍ وَيَا لِأَمْثَالِ » فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلا مواجهة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثاني فسيبه أنه تكرر وأعيد معه يا . ونظير هذا البيت قول أبي حية التميري :

يَا لَمَدَّةَ وَيَا لَلَّنَّاسِ كُلُّهُمْ وَيَا لَعَائِبِهِمْ يَوْمًا وَمَنْ شَهِدَهَا  
 (١) وكذلك تكسر لام المستغاث إذا كان ياء التكلم نحو « يالي » ، ومنه قول النبي :  
 فَيَا شَوْقَ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوْيِ وَيَا دَمْ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبَ مَا أَصْبَى  
 فإن كان ضميراً غير ياء التكلم كانت اللام مقتوحة على الأصل ، ومنه قول أمي ، القيس :  
 فَيَا لَكَ مِنْ تَلِيلٍ كَانَ نُجُومَهُ بِكُلِّ سُقَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذِبْلِ  
 (٢) تفتح لام المستغاث له إذا كان ضميرآ غير ياء التكلم ، تقول « يَا لَزِيدَ لَكَ » وتقول  
 « مَا لِبَكْرَ لَهُ » فإن كان المستغاث له ياء التكلم كسرت اللام نحو « بِالْبَكْرِ لَيِّ » .

\* يَا لَكْهُولِ وَلِشَبَانِ لِلْعَجَبِ \*

ويجوز أن لا يُبْدِأ المستغاث باللام ؟ فالأشْكُرُ حينئذٍ أن يختم بالألف (١)،  
قوله :

٤٤٨ -- هذا الشاهد من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين، والذى أنشده المؤلف هنا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله :

\* إِبْكِيكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغَرِّبٌ \*

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نائى ينائى - من باب فتح يفتح - ومعناه بعد « يَا لَكْهُولِ » الكھول : جمع کھول ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ، ويقال : بل الكھول من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنه قبل سن الكھول « للعجب » العجب - بفتح العين والجيم جميعاً - تأثر النفس واتصالها بسبب ازدياد وصف في التعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الخمسة أم كان من أوصاف الرفة .

الإعراب : « يَا » حرف نداء واستفانة مبني على السکون لا محل له من الإعراب « لَكْهُولِ » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكھول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وَلِشَبَانِ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومحروم معطوف على الجار والمجرور السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يَا » مع العاطف « لِلْعَجَبِ » اللام مكسورة ، وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذى نابت عنه يَا ، أو بمحذف حال ، على ما أوضحتناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « لِلشَّبَانِ » حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفاً ولم تكرر معه « يَا » ، والثاني في قوله « لِلْعَجَبِ » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يختم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

\* يَا يَزِيدَا لِأَمْلِ نَيْلَ عِزَّ \* — ٤٤٩

= والموضع منه ، هكذا قال النحاة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جيما واستعمال المستفات بدونهما يشكل على دعوام أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف الموضع والموضع منه كلاماً يجوز الجمجم بينهما في الذكر .

ومن هذا الكلام يتبيّن لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فإحداهن ما بدي ، المستفات فيها باللام نحو قوله « بالزيـد » والثانية ماختـمـ المستفات فيها بالألف نحو « يـاـيـزـيدـاـ » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يـاـفـوـمـ » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ماجمع فيها بين اللام والألف نحو « يـاـيـزـيدـاـ » .

٤٤٩ — لم أجده أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الحفيـفـ ، وعجزه قوله :

\* وَغَنِيَ بَعْدَ فَاقَةَ وَهَوَانِ \*

اللغة : « لـأـمـلـ » الأمل : اسم فاعل من الأمل - بفتح الهمزة ولـيم جـيـماـ - وهو الرجاء والتوقع « نـيـلـ » بفتح النون وسكون الياء المثلثة - مصدر « نـالـ الشـيـءـ يـنـالـهـ » ومعناه حصله « عـنـ » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي - المـنـعـةـ والـقـوـةـ « غـنـىـ » بكسر الفيـنـ المعجمـةـ ، مقصـورـاـ - الزـرـاءـ وـكـثـرـةـ لـلـالـ « فـاقـةـ » الفقر والاحتياج « هـوـانـ » بفتح الهاء والواو جـيـماـ ، بـنـةـ صـحـابـ - الحـقـارـةـ والـذـلةـ .

الإعراب : « يـاـ » حـرـفـ نـداءـ واستـغـاثـةـ مـبـيـغـ على السـكـونـ لا محلـ لهـ من الإـعـرـابـ « يـزـيدـاـ » مستـغـاثـ بهـ مـبـيـغـ على ضـمـ مـقـدـرـ على آخرـهـ منـ ظـهـورـهـ اشتـغالـ الـخـلـ بالـفـتـحةـ الـمـأـنـىـ بـهـ لـنـاسـيـةـ أـلـفـ الـاستـغـاثـةـ فـيـ حـمـلـ نـصـبـ ، وـأـلـفـ عـوـضـ عنـ لـامـ الـاستـغـاثـةـ المـفـتوـحةـ الـتـيـ تـلـعـقـ بـهـ كـاـفـ الشـاهـدـينـ السـابـقـينـ ( رقمـ ٤٤٧ـ وـ ٤٤٨ـ ) « لـأـمـلـ » الـلـامـ الـمـكـسـورـةـ لـامـ الـمـسـتـغـاثـ منـ أـجـلـهـ ، وـهـيـ حـرـفـ جـرـ ، وـأـمـلـ : مجرـورـ بالـلـامـ وجـرـ الـسـكـرـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـجـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـيـاـ أوـ بـالـفـعـلـ الـمـذـوقـ أوـ بـحـالـ مـذـوقـ ، عـلـىـ مـاـ يـبـيـنـهـ تـفـصـيلـاـ فـيـ سـبـقـ ، وـفـيـ آمـلـ ضـمـيرـ مـسـتـزـ جـواـزـاـ تـقـديرـهـ هوـ ، وـهـذـاـ الضـمـيرـ فـاعـلـ آمـلـ ؟ـ لأنـهـ اسـمـ فـاعـلـ يـعـملـ عـمـلـ الفـعـلـ « نـيـلـ ».ـ مـفـعـولـ بـهـ آمـلـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ ، وـنـيـلـ مـضـافـ وـ« عـزـ » مـضـافـ إـلـيـهـ عـرـورـ بـالـسـكـرـةـ = ( ٤ـ - أـوـضـعـ الـسـالـكـ ٤ـ )

وقد يخلو منها ، كقوله :

\* أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ \*

الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المدحورة للتخلص من النقاء الساكنين من ظهورها التعدى «بعد» ظرف زمان منصوب بنيل أو بـأَمْل ، وبـد مضاف و «فـاقـة» مضـافـ إـلـيـهـ عـبـرـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ «ـوـهـانـ»ـ الواـوـ حـرـفـ عـطـفـ ،ـ هـانــ :ـ معـطـوـفـ عـلـيـهـ «ـفـاقـةـ»ـ جـرـوـرـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ .ـ

الشاهد فيه : قوله «يازيدا» حيث جاء بالمستفات به مختنـاـ بـالـأـلـفـ لـكـونـهـ لمـيـأـتـ معـهـ بـالـلـامـ المـفـتـرـحةـ الـتـىـ تـدـخـلـ عـلـىـ الـمـسـتـفـاتـ بـهـ .ـ (ـوـانـظـرـ شـرـحـ الشـاهـدـ رـقـمـ ٤٣٠ـ)ـ .ـ

٤٥٠ـ — وهذا الشـاهـدـ أـيـضـاـ منـ الشـواـهـدـ الـتـىـ لـمـ أـفـقـ عـلـىـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ قـائـلـ مـعـيـنـ والـذـىـ أـنـشـدـ الـمـؤـلـفـ هـنـاـ صـدـرـ بـيـتـ مـنـ الـوـافـرـ ،ـ وـعـجـبـ قـوـلـهـ :

\* وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ \*

المـعـتـعـةـ :ـ «ـيـالـقـوـىـ»ـ اـرـجـعـ فـيـ فـهـ مـعـنـيـ الـقـوـمـ إـلـىـ شـرـحـ الشـاهـدـ رـقـمـ ٤٧ـ «ـلـلـعـجـبـ العـجـيبـ»ـ اـرـجـعـ فـيـ فـهـ مـعـنـيـ الـعـجـبـ إـلـىـ شـرـحـ الشـاهـدـ رـقـمـ ٤٨ـ «ـوـلـلـغـفـلـاتـ»ـ الـغـفـلـاتـ جـمـعـ غـفـلـةـ ،ـ وـهـيـ مـصـدـرـ «ـغـفـلـةـ»ـ إـذـاـمـ يـلـقـ إـلـيـهـ بـالـهـ ،ـ وـلـمـ يـلـفـتـ إـلـيـهـ «ـتـعـرـضـ لـهـ»ـ تـنـزـلـ بـهـ «ـأـرـيـبـ»ـ الـعـاقـلـ .ـ

الإـعـرـابـ :ـ «ـأـلـاـ»ـ حـرـفـ تـنـبـيـهـ يـسـتـفـتحـ بـهـ الـسـكـلـامـ ذـوـ الشـأـنـ لـقـصـدـ اـسـتـرـعـاءـ اـنـتـبـاهـ الـخـاطـبـ حـتـىـ لـاـ يـفـوتـهـ شـىـ مـنـهـ ،ـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ لـاـ لـمـ لـعـلـ لهـ مـنـ الإـعـرـابـ «ـيـاـ»ـ حـرـفـ نـدـاءـ وـاسـتـفـائـةـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ لـاـ لـمـ لـعـلـ لهـ مـنـ الإـعـرـابـ «ـقـوـمـ»ـ مـسـتـفـاثـ بـهـ مـنـصـوبـ بـفتحـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ ماـ قـبـلـ يـاءـ الـمـسـكـلـمـ الـمـدـحـوـرـ اـجـتـزـاءـ عـنـهاـ بـكـسـرـ ماـ قـبـلـهـ ،ـ وـقـوـمـ مـضـافـ وـيـاءـ الـمـسـكـلـمـ الـمـدـحـوـرـ عـلـيـهـ بـهـذـهـ الـكـسـرـةـ مـضـافـ إـلـيـهـ «ـلـلـعـجـبـ»ـ الـلـامـ الـمـكـسـوـرـةـ هـيـ لـامـ الـمـسـتـفـاثـ لـأـجلـهـ ،ـ وـهـيـ حـرـفـ جـرـ ،ـ وـالـعـجـبـ :ـ جـرـوـرـ بـالـلـامـ وـعـلـامـةـ جـرـهـ الـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ ،ـ وـالـجـارـ وـالـجـرـوـرـ مـتـعلـقـ يـاـ أـوـ بـالـفـعـلـ الـمـدـحـوـرـ الـذـىـ نـابـتـ عـنـهـ يـاـ أـوـ بـمـدـحـوـرـ حـالـ ،ـ عـلـىـ مـاـ بـيـنـاهـ فـيـ الـشـواـهـدـ السـابـقـةـ «ـالـعـجـيبـ»ـ نـعـتـ لـلـعـجـبـ جـرـوـرـ بـالـكـسـرـةـ =

ويجوز نداء المتعجب منه<sup>(١)</sup> ؛ فَيُعَامِلْ مُعَامَّلَةَ الْمُسْتَفَاثِ ، كقولهم : « يَا لَبَّاءً » و « يَا لَدَوَاهِي » إِذَا تَمَجَّبُوا مِنْ كثْرَتِهَا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

= الظاهرة « وللفلات» الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والفاتحات : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضميمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من الفلات « للأربيب » جار ومجرور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « ياقوم » حيث جاء المستفاث به حالياً من اللام المفتوحة في أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى من كلامنا (ص ٤٩) اعترافاً على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستفات والألف من آخره .

(١) الداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يده عظيماً لسبب قام عنده فينادي جنس ما رأه ، نحو « ياللباء » و « يالعشب » و « يالدواهي » و « يالمصيبة » .

الثاني : أن يرى أمراً يده عظيماً لسبب قام عنده فينادي من له نسبة إليه ومعرفة به وتمكن منه ، نحو « يالعلماء » و « يالأهل الحجي » و « يالأرباب المروءة والنعجة » .

(٢) مثل المؤلف لنداء المتعجب منه الذي عوّل معاملة المستفات بما بدأه باللام كما ترى ، وبقى صورتان ؛ الأولى : ما يختتم بالألف المعوض بها عن اللام ، ومنه قول أمرىء الفيس بن حبر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْقَذَارِيَ مَطَيِّقِي فَيَا عَجَباً مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ  
وقول الراجز :

يَا عَجَباً مِنْ هَذِهِ الْفَلِيقَةِ هَلْ تُذَهِّبَ الْقُوَّاءِ الرِّيقَةَ  
والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يختتم بالألف ، نحو « ياعجب » وبذلك يتم شبه المتعجب منه بالمستفات في كل استعمالاته .

## هذا باب المذبحة

**حُكْمُ المذوب** — وهو المُتَهَجِّجُ عليه أو المُتَوَجِّعُ منه<sup>(١)</sup> — حُكْمُ النَّادِي؛ فَيُقِيمُ فِي نَحْوِ «وَازِدًا» وَيُنَصِّبُ فِي نَحْوِ «وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ» إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَكْرَةً كَرْجَل<sup>(٢)</sup>، وَلَا مِبْهَمًا كَلْيًا وَاسْمَ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ<sup>(٣)</sup>؛

(١) عَرَفَ الْمَوْافِيُّ الْمَذْوَبَ بِأَنَّهُ التَّفَجِّعُ عَلَيْهِ أَوَ التَّوَجُّعُ مِنْهُ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ فَاصِرٌ، لِأَنَّهُ يَشْمَلُ مَا لَا يُسْمَى مَذْوَبًا فِي الْإِصْطَلَاحِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ «تَلَمَّبَتْ عَلَى زَيْدٍ» وَ«أَنَا مَتَفَجِّعٌ عَلَى زَيْدٍ» وَ«تَوَجَّمَتْ مِنْ صَدَاعِ رَأْسِيِّ» وَ«أَنَّمَا تَوَجَّعَ مِنْ جَرْحٍ بَقْدِيِّ» وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَزِيدَ فِي التَّعْرِيفِ قَوْلَهُ «بُوا أَوْ يَا» حَقٌّ لَا يَشْمَلُ الْمَذْوَبَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَمْثَالِ وَنَحْوِهَا، وَمِنْهُ تَعْرِفُ أَنَّ النَّدْبَةَ اسْتِلَاحًا هِيَ «نَدَاءُ التَّفَجِّعِ عَلَيْهِ أَوَ التَّوَجُّعِ مِنْهُ بُوا أَوْ يَا».

وَالْمَتَفَجِّعُ : هُوَ إِظْهَارُ الْحَزَنِ وَقَلَّةُ الصَّبْرِ عِنْ نَزْولِ حَادِثٍ .

فَمِنَ التَّفَجِّعِ قَدْ يَكُونُ حَقِيقَةً وَقَدْ يَكُونُ حَكْمًا ، فَأَمَّا التَّفَجِّعُ حَقِيقَةً فَكَلَّا يَكُونُ فِي رِثَاءِ الْمِيتِ كَيْتَ جَرِيرٍ فِي عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُزِيزِ وَهُوَ الشَّاهِدُ ٣٠ ؛ الَّذِي سَيِّدَهُ الْمَوْافِيُّ بَعْدَ كَلِماتٍ ، وَأَمَّا التَّفَجِّعُ حَكْمًا فَكَقَوْلُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَخْبَرَ بِجُدْبِ شَدِيدِ أَصْبَابِ الْعَرَبِ «وَأَعْمَرَاهُ ، وَأَعْمَرَاهُ» .

وَالْمَتَوَجِّعُ مِنْهُ قَدْ يَكُونُ مَحْلَ الْأَلْمِ ، وَقَدْ يَكُونُ سَبَبَ الْأَلْمِ ، فَأَمَّا مَحْلُ الْأَلْمِ فَمُثْلَّهُ قَوْلُكَ «وَارْأَسَاهُ» وَ«وَارْجَلَاهُ» وَمِنْهُ قَوْلُ الْمَخْنُونِ :

فَوَّاكِدَادا مِنْ حُبَّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي وَمِنْ عَبَّاتِ مَا لَهُنَّ فَنَادَهُ  
وَأَمَّا سَبَبُ الْأَلْمِ فَمُثْلَّهُ قَوْلُكَ «وَامْصِيَتَاهُ» وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ قَيسِ الرِّفَيَاتِ :

تَبَسِّكِيهِمُ الدَّهَاهَ مُغْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارْزِيَتِيهَ

(٢) زَعْمُ الْرِّيَاضِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَنْدَبَ النَّكْرَةَ مُسْتَدِلاً عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي

الْحَدِيثِ «وَاجْبَلَاهُ» وَأَنْكَرَ الْجَهْوَرُ ذَلِكَ ، وَقَالُوا : إِنَّ صَحَّ الْحَدِيثِ فَهُوَ نَادِرٌ .

(٣) أَجْعَلُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَدْبَةُ الْمَوْصُولِ الْمَقْرَنِ بِأَلٍ كَالَّذِي وَالْقَ مَطْلَقاً ،

وَاحْتَلَفُوا فِي جَوَازِ نَدْبَةِ الْمَوْصُولِ غَيْرِ الْمَقْرَنِ بِأَلٍ ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَيْهِ لَا يَجُوزُ

مَطْلَقاً أَيْضًا ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَيْ جَوَازِ نَدْبَةِ مَا اشْتَهِرَتْ صِلَتِهُ كَمَا حَكَاهُ الْمَوْافِيُّ ، فَقَدْ اخْتَارَ فِي هَذَا افْرَعَ مَذْهَبًا غَيْرَ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ .

إِلَّا مَا صِلَّتْهُ مَشْهُورَةٌ فِي دِبْ، نَحْوٌ « وَامْنَ حَفَرَ بِثَرَ زَمَزَمَاهُ » فَإِنَّهُ بِمَنْزَلَةِ  
 « وَأَعْنَدَ الْمُطَلَّبِاهُ » إِلَّا أَنَّ الطَّالِبَ أَنْ يَخْتَمَ بِالْأَلْفِ ، كَقُولَهُ :  
 \* وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمرًا<sup>(١)</sup> \* [٤٣٠]

وَيُحْذَفُ هَذَهُ الْأَلْفُ مَا قَبْلَهَا : مِنْ أَلْفِ نَحْوِ « وَأَمْوَاهُ » أَوْ تَنْوِينِ<sup>(٢)</sup>  
 فِي صَلْتَهُ نَحْوِ « وَامْنَ حَفَرَ بِثَرَ زَمَزَمَاهُ » أَوْ فِي مَضَافِ إِلَيْهِ نَحْوِ « وَأَغْلَامَ  
 زَيْدَاهُ » أَوْ فِي مَحْكَىٰ نَحْوِ « وَاقَمَ زَيْدَاهُ » فِيمَنْ اسْمُهُ قَامْ زَيْدٌ ، وَمِنْ ضَمَّةِ

(١) هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ جَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةَ يَرْفَىٰ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
 وَقَدْ تَقْدِمُ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ بَابِ النَّدْبَةِ (وَهُوَ الشَّاهِدُ رَقْمُ ٤٣٠) وَمَا ذِكْرُهُ الْمُؤْلَفُ  
 عَجَزَ بِيَتٍ مِنَ الْبَسِطِ ، وَصَدَرَهُ قَوْلُهُ :

\* حَمَلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَبَرْتَ لَهُ \*

وَالشَّاهِدُ فِيهِ هَذَا قَوْلُهُ « يَا عُمرًا » حِيثُ خَتَمَ بِالْأَلْفِ النَّدْبَةَ ، وَتَبَوَّتْ هَذَهُ الْأَلْفُ  
 دَلِيلُ أَنَّهُ مَنْدُوبٌ ؟ إِذَا لَوْ كَانَ مَنْادِيُ الْبَنَاءِ عَلَىِ الضَّمِّ ؟ لِكَوْنِهِ عَلَمًا مَفْرِداً . وَهَذِهِ  
 الْأَلْفُ نَفْسَهَا هِيَ التَّىْ سَوَّغَتْ لَهُ اسْتِعْمَالُ « يَا » فِي النَّدْبَةِ لِكَوْنِهَا قَدْ بَيَّنَتْ أَنَّهُ  
 مَنْدُوبٌ وَلَيْسَ مَنْادِيًّا فَأَمْنَ أَنْ يَلْتَبِسَ عَلَىِ السَّاعِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَسَّأَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ  
 النَّدْبَةَ غَيْرَ « وَا » .

(٢) هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤْلَفُ - مِنْ وجْبِ حَذْفِ التَّنْوِينِ لِوَصْلِ الْأَسْمَاءِ الْمَنْدُوبِ  
 بِالْأَلْفِ النَّدْبَةِ - هُوَ مَدْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَعَلَيْهِ وجْبِ حَذْفِ التَّنْوِينِ هِيَ التَّخلُّصُ مِنْ  
 التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَإِنَّ التَّنْوِينَ نُونٌ سَاكِنَةٌ كَمَا تَعْلَمُ وَالْأَلْفُ سَاكِنَةٌ .

وَذَهَبَ السَّكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَدْبَةِ الْمُنْوَنِ وَجَهَانَ ، أَمَّا أَوْلَهُمَا حَذْفُ التَّنْوِينِ  
 كَذَهْبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَمَّا الثَّانِي فِي قَاءِ التَّنْوِينِ مَعَ تَحْرِيكِهِ إِمَّا بِالْفَتْحِ لِنَاسِبَةِ أَلْفِ النَّدْبَةِ  
 فَيُقَالُ فِي نَدْبَةِ غَلَامٍ زَيْدٌ « وَاغْلَامٌ زَيْدَاهُ » وَإِمَّا بِالْكَسْرِ عَلَىِ مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّخَلُّصِ  
 مِنْ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَيُلَزِّمُ قَلْبُ الْأَلْفِ يَاءً لِوَقْعِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ فَيُقَالُ « وَاغْلَامٌ زَيْدِيْهُ »  
 وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ التَّنْوِينِ مَعَ بَقاءِ السَّكُورَةِ الَّتِي تَقْضِيَهَا الإِضَافَةُ  
 فَيُلَزِّمُ قَلْبُ الْأَلْفِ يَاءً لَمَّا قَلَّنَا فَيُقَالُ « وَاغْلَامٌ زَيْدِيْهُ » .

نحو « وَازَيْدَاهُ » أو كسرة نحو « وَاعْبَدَ الْلَّهِكَاهُ » و « وَاحَذَامَاهُ » فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس أبقياً، وجعات الألف ياء بعد الكسرة، نحو « وَاغْلَامِكِي » وواواً بعد الضمة، نحو « وَاغْلَامَهُو » أو « وَاغْلَامَكُمُو » . ولثك في الوقف<sup>(١)</sup> زيادة هاء السكت بعد آخر ف المد.

\*\*\*

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للباء فعلى لغة من قال « يا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يا عَبْدُ » بالضم ، أو « يا عَبْدًا » بالألف ، أو « يا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعْبَدَا » وعلى لغة من قال « يا عَبْدِيَ » بالفتح ، أو « يا عَبْدِيَ » بالإسكان ، يقال « وَاعْبَدِيَا » بابقاً الفتح على الأول وباحتلابه على الثاني ، وقد تبين أن لمن سكن الباء أن يمحضها أو يفتحها ، والفتح رأى سبويه ، والمحذف رأى المبرد .

وإذا قيل « يا غَلَامَ غَلَامِي » لم يجز في الندبة حذف الباء ؛ لأن المضاف إليها غير منادى .

\*\*\*

(١) وقد زادوا - في النداء وفي الندبة - الماء في الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول الجنون :

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوْلَ سُؤْلَتِي لِنَفْسِي لَيْلَ ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبُهَا  
ومن ذلك قول الراجز :

وَامْرَحْبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهِ إِذَا أَنَّ قَرْبَتُهُ لِسَانِيَهِ  
وقد وقع من ذلك في شعر التنبي .  
وَاحَرَّ قَلْبَاهُ إِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيمُ وَمَنْ يَجِسْسِي وَحَالِي عَنْدَهُ ضَرَّمُ

هذا باب الترخيم<sup>(١)</sup>

يجوز ترخيم النادى - أى : حَذْفُ آخره تخفيفاً - وذلك بشرط كونه معرفة<sup>(٢)</sup> ، غير مستفاث<sup>(٣)</sup> ، ولا مندوب ، ولا ذى إضافة ، ولا ذى إسناد ؛ فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمى « با إِسْنَانًا حَذْبِيَّدِي » وقولك « يا سَجْفَرَ » و « وَاجْفَرَاه » و « يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » و « يا تَابُطَ شَرَّا » .

(١) الترخيم في اللغة معناه التسهيل والتلبيس ، بقال « صوت رخيم » أى سهل لين ، وقال الشاعر :

لَمَّا بَشَرَ مِثْلُ الْمُحْرِيرِ ، وَمَنْطَقَ رَخِيمُ الْخُواشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزُورٌ  
وهو في اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه خصوص ».  
واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع ، الأول ترخيم النداء ، وهو الذي عقد له المؤلف هذا الباب ، والثانى ترخيم الضرورة ، وقد عقد له المؤلف فصلاً آخر لهذا الباب أو له قوله « ويجوز ترخيم غير النادى - إلخ » والثالث ترخيم التصغير ، وقد تحدث عنه المؤلف في باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية ، إن كان مجردأ من النداء كما ينص عليه ، فإن كان الاسنن مختوماً بالناء صح ترخيمه إن كان علماً ملؤنته أو لمذكر كفاطمة ومحنة ، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصدية مثل جارية كما في الشاهد ٤٥٢ الآنى قريباً ، ومثل ناقة في قول الشاعر :

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقَا فَسِيحاً إِلَى سَلَيْمَانَ فَتَسْتَرَ حَمَّا  
 وإنما اختصت المعرفة بالترخيم لأن المعرف يكثر نداوها ، والشيء إذا كثرا استعماله طلبوا فيه التخفيف ، والترخيم ضرب من التخفيف ، وإنما جعلوا التخفيف بمذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد في الشعر ترخيم المستغاث المقوون بلام الاستغاثة وغير المقوون بها ، فاما الأول فنحو قول الشاعر :

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَعْيِمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا لَمَالِ =

وعن الكوفيين إجازة ترجم ذى الإضافة بمذف عجز المضاف إليه ،  
تمشكاً بنحو قوله :

\* أَبَا عُزْوَلَأَتَبْعَدُ فَكُلَّا بْنَ حُرَّةَ \*

فإنه أراد «بالمالك» فرخه بمذف آخر وهو حرف الكاف، وهو مستفات مقوون  
باللام ، وأما ترجم المستفات غير المقوون باللام فنحو قول أبي شريح الأحسوص الكلابي:  
*تَمَنَّانِي لِيَقْتَلَنِي أَعَمَّ لَكَ أَبْنَ صَفَصَّةَ بْنَ سَعْدٍ*  
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ ومنهن من طلب أنه ضرورة ابن الصانع ،  
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترجم المستفات إذا لم يكن مقووناً بلام الاستغاثة  
كاليت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداهما استعمال  
المهزة في نداء المستفات ، وثانيةهما ترخيمه .

\* ٤٥١ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنسده المؤلف هنا  
صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

\* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيَتَةَ فَيُحِيبُ \*

اللغة : « لا بعده » أراد لاتهك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات  
هذه الكلمة « ابن حرة » يكتفى بهذه الكلامة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم  
« ابن الأمة ، ما الأمة » « سيدعوه داعي ميata » يريد أنه ميسنيه الموت بسبب من  
أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » مثادى يجرب نداء مخدوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة  
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مني  
على السكون لا محل له من الإعراب « بعد » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة  
جزمه السكون « فكل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمة  
الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه  
« سيدعوه » سيدعوه : فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الواو « داعي » فاعل  
سيدعوه مرفوع بضم مقدرة على الياء ، وداعي مضاف و « ميata » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل للضارع وفاعله ومفعوله في محل  
رفع خبر للبتداً « فيحب » الفاء حرف عطف ، ويحب : فعل مضارع =

وَزَعْمُ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَدْ يُرَخَّمُ ذُو الْإِسْنَادِ، وَأَنَّ عَمْرَاً كَفَلَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَعَنْهُ وَهَذَا هُوَ إِمامُ النَّحْوَيْنِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَسَبِيلُهُ أَقْبَهُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَشَرٍ.

= معطوف بالباء على سيدعو من فرع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو بعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه قوله «أبا عرو» حيث حذف عجز ما أضيف إليه النادي للترجمة ، وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا «يا أبا عروة» والبصريون لا يحيزون ترجمة النادي للرجب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلبي المزني :  
خُذُّوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ ، وَإِذْ كُرْوَا

فإنه أراد أن يقول «يا آل عكرمة» بخلاف الناء من المضاف إليه.

ومن الشعراء من رحم المركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكري ساعة في مونكيب أو راندا لقنيص  
والأصل « يا عبد هند » خذف للضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

والعجز أخذَفَ مِنْ مُرَكَّبٍ، وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ، وَذَا عَمْرَوْ نَقَلَ  
وَقَالَ فِي شِرَحِ التَّسْبِيلِ « وَنَصٌ - يعنِي سِيُّوبَهُ - فِي بَابِ النَّسْبِ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ  
مِنْ يَرْخُهُ فَيَقُولُ فِي تَأْبِطِ شَرَأْ : يَأْتِبْطُ ، وَرَتِبُ عَلَى تَرْخِيمِ النَّسْبِ إِلَيْهِ » قَالَ :  
« وَلَا خَلَفُ فِي النَّسْبِ إِلَيْهِ » وَحَاصِلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا لِلْوَضْعَ أَنَّ سِيُّوبَهُ نَصِينَ  
مُتَعَارِضَيْنَ فِي تَرْخِيمِ الْمُهَكَّمِ الَّذِي أَصْلَهُ جُمْلَةً، نَصٌ يَقْتَضِي مِنْعَ تَرْخِيمِهِ، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا  
النَّصُ فِي بَابِ التَّرْخِيمِ، وَهُوَ « وَاعْلَمُ أَنَّ الْحَكَايَةَ لَا تَرْخُمُ لَأَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَرْخُمَ غَيْرَ مَنْدَدِي  
وَلَيْسَ كَمَا يَغِيرُهُ النَّدَاءُ » اه ، وَنَصٌ يَدْلِلُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ تَرْخِيمٌ مُثْلِذَكَ ،  
وَقَدْ وَرَدَ هَذَا النَّصُ فِي بَابِ النَّسْبِ ، وَبِسِيُّوبَهِ بَابِ الإِضَافَةِ ، وَهُوَ « فَإِذَا  
أَنْفَتَ إِلَى الْحَكَايَةِ حَذَفَتْ وَتَرَكَتِ الْمُصْدَرَ ، بِعِزْلَةِ عَبْدِ الْقَيْسِ وَخَمْسِ عَشَرَةَ، فَلَزَمَهُ =

٤٥٢ - \* جَارِيَ لَا تَسْتَهِنْ كَرِي عَذِيرِي \*  
عَلَّمَا « يَا هِبَ » وَفِي جَارِيَةِ لِعَيْنَةِ « يَا جَارِيَ » قَالَ :

الهدف كما لزمهما ، وذلك قوله في تأبٍط شرا : تأبٍطى ، ويبدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : ياتأبٍط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك بفرده في الإضافة - يعنى في النسب » اه ، والذى يتوجه لي أن حكاياته عن العرب لم تقم عنده دليلا على تجويز ترخيمه ، فكم من العبارات قد حكها ولم يقل بمقتضهاها ، لأنه رآها ضعيفة لا تجرى على المسمى المطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذي التاء كونه علماً مثل فاطمة وكوته نكرة مقصودة كجارية، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن يكون على أقل من الثلاثة كهبة علماً، وفدوه ترخيم ذي التاء وهو علم مؤنث في قول أمي القيس :

أفاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِيلِ  
وَإِنْ كُنْتَ فَدَأْزَمْتَ صَرْمِي فَأُجْلِي  
وقد ورد ترجم ذى الناء وهو علم مذكر في قول عترة :  
يَدْعُونَ عَنْتَ وَالرَّمَاحُ كَاهْنَهُ أَشْطَانُ بَثْرٍ فِي لَبَانِ الْأَذْمَمِ  
٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، وما أنشد المؤلف هنا بيت  
من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

\* سَيِّرَى وَإِشْفَاقٌ عَلَى بَعِيرِى \*  
وقد أنشد الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوباً إليه ، وقال عقيب إنشاده  
بريد بالحارة ، فـ خـمـهـ اـهـ

الله سجاوا لها الماء بعذر علمنا ، قاله الحيوهري .

الإعراب : «جارى» منادى مرفوع بحرف النداء ممحوظ ، وأصله : يا جارية ، فـ خمه ومحفظ حرف النداء «لا» حرف نهي « تستكرى » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من القاء أشترط جواز ترخيمه : كونه علما<sup>(١)</sup> ، زائداً على بلا النهاية وعلامة حزمه حذف النون ، وباء المؤنة المخاطبة فاعله مبني على السكون في بع رفع « عذيري » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم ، وهو مضارف وباء المتكلم مضارف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جاري » فإنه منادى بحرف نداء محفوظ كما علمت في إعراب البيت ، وقد رحمة الراجز بمحذف الناء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه ، فضلاً عن ترخيمه ؛ فلن النهاية من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ، وليس هو من الكثرة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَاهَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ فَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهُ  
وأما ترخيمه فقد منه أبو العباس البرد ، وهو عجوج بورود الساع ترخيمه نثرا ونظرا ، فأما في النثر فقد قال العرب « ياشا ادجى » يريدون ياشاة ادجى ، أي أفيقي ولا تبرحى . وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذي أنشدناه في مطلع هذا الباب .

(١) هنا شيئاً أريد أن أنبئك إليهم ما :

الأول : نص مسيبويه على أن ترخييم الأعلام الرباعية غير الختومة بالناء حسن وأنه قد كثر في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية بها للرجال ، فلن ذلك في حارت قول مهلهل بن ربيعة :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوْرَاتِ وَالْأَخْلَامِ

وقول أمرىء القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرْمَقًا أَرِيكَ وَمِيظَنَةَ كَلْمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِي مُكَلَّلِ  
ومن ذلك في عامر قول النافع :

فَصَالِحُونَا جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامِ  
ومن ذلك في مالك قول الانصارى .

\* بِأَهَالِ وَالْجَنْقَ عِنْدَهُ فَقَفُوا \*

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثُر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رُحْمَتِه في النداء فالترحيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثُر ». هـ .  
الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترحيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بناءً التأنيث ، فلن ذلك لفظ « صاحب » رحمه بمحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِبَ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةِ فَمَا التَّخَلُّ عَنِ الْخَلَانِ مِنْ شَيْءٍ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ خَزَّزَ بْنُ لَوْذَانَ السَّدُوسِيِّ :  
يَا صَاحِبِ يَا ذَا الصَّارِمِ الْعَنْسِ وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحَامِسِ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ :  
يَا صَاحِبِ مَهْلَأَ ، أَقْلِ الْقَذْلَ يَا صَاحِبِ وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْعَادِلِ الْلَّاهِي  
وَفِي كُلِّ بَيْتٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْثَلَاثَةِ ضَعْفٌ وَاحِدٌ هُوَ تَرْحِيمُ اسْمِ الْجِنْسِ غَيْرِ  
الْمُخْتُومِ بِنَاءً التَّأْنِيَثِ .

وقال مضاض بن عمرو الجرمي :  
صَاحِبَ هَلْ رَبِّتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعَ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَاقَرَى فِي الْمِلَابِ  
وَسَارَ عَلَى هَذَا النَّسْخَةِ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ فِي قَوْلِهِ :  
صَاحِبِ هَذِي قُبُورُ مَنَا تَمَلَّأَ الرُّؤْخَبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَمَدِ عَادِ ؟  
وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِينَ الْبَيْتَيْنِ ضَعْفٌ مِنْ جَهَتِيْنِ : مِنْ جَهَةِ تَرْحِيمِ اسْمِ الْجِنْسِ  
غَيْرِ الْمُخْتُومِ بِنَاءً التَّأْنِيَثِ كَمَا فِي الْأَبْيَاتِ الْثَلَاثَةِ السَّابِقَةِ ، وَمِنْ جَهَةِ حَذْفِ حِرْفِ النَّدَاءِ  
وَقَدْ عَلِمْتُ فِيهَا مَضِيَّ أَوْلَى بَابِ النَّدَاءِ أَنَّ الْكَوْفَيْنَ أَجَازُوا حَذْفَ حِرْفِ النَّدَاءِ  
فِي إِذَا كَانَ الْمَنَادِيُّ اسْمَ جِنْسٍ ، وَأَنَّ الْبَصْرَيْنَ مَنْعِلُوا ذَلِكَ وَحَلُوا مَا وَرَدَ مِنْهُ عَلَى  
الْفَسْرُورَةِ ، وَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَأَهُ قَلِيلًا لَا يَمْنُوعًا .  
وَأَمَّا تَرْحِيمُ اسْمِ الْجِنْسِ غَيْرِ الْمُخْتُومِ بِنَاءً فَأَجَازَهُ قَوْمٌ مِنَ النَّعَّاهُ ، وَمَنْعَهُ الْجَهْوَرُ  
وَوَافَقَ ابْنَ مَالِكٍ الْجَهْوَرَ فِي ذَلِكَ .  
وَمِنْ تَرْحِيمِ اسْمِ الْجِنْسِ غَيْرِ الْمُخْتُومِ بِنَاءً - غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا - قَوْلَهُمْ فِي مِثْلِ =

ثلاثة، كـ «جَفَر» و «سَاد»، ولا يجوز ذلك في نحو إِنْسَان لَمْ يَعْيَنْ، ولا في نحو زَبَد، ولا في نحو حَكَم، وقيل: يجوز في حَمْرَة الْوَسْط دون سَاكِنَةٍ، وقيل: يجوز فِيهَا<sup>(۱)</sup>.

三

= أطرق كرى » وأصل « كرى » عند كثرة حملة اللغة « كروان » بفتح السكاف والراء والواو ، ونظيره في الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمام ، وبجمعهان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الجبل ، والفبرج - بفتح أولهما وثانيهما جيغا - قال الخليل ابن أحمد : الـكـروـان طـائـر لا يـنـام بـالـلـيل ، يـصـيدـونـه بـقـوـلـهـم « أـطـرقـ كـرى ، إنـ النـعـامـ فـيـ القـرـىـ » فإذا مـعـهـا تـلـبـدـ فـيـ الـأـرـضـ فـيـلـقـيـ عـلـيـهـ ثـوبـ فـيـصـادـ ، اـهـ بـعـنـاهـ رـخـواـ « كـروـانـ » بـحـدـفـ التـونـ ، ثـمـ حـذـفـ الـأـلـفـ الـقـ قـبـلـ التـونـ لـأـنـهاـ حـرـفـ عـلـهـ سـاـكـنـ مـسـبـوقـ بـثـلـاثـةـ أـحـرـفـ كـمـاـ يـفـعـلـونـ فـيـ تـرـحـيمـ عـيـانـ وـقـعـطـانـ وـعـمـرـانـ ، ثـمـ عـاـمـلـواـ الـبـاقـ مـحـرـوفـ كـمـاـ لـوـ كـانـتـ كـلـةـ وـضـعـتـ عـلـىـ هـذـهـ الـأـحـرـفـ قـلـبـواـ الـوـاـوـ وـأـنـتـسـرـ كـهـاـ وـأـنـتـاحـ مـاـ قـبـلـهـ ، كـمـاـ يـقـلـبـونـ الـوـاـوـ وـالـأـلـفـ فـيـ رـحـيـهـ ، وـعـصـاـ .

وفي هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المختوم بناءً التأنيث ، وحذف حرف النداء ، والآمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عدم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصاً إذا قصد فيها إلى السعف كما في المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلاح المثل للاستدلال به عند البعضين .

(١) أما الذي ذهب إلى أن ترخيم الثلاثي المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال ذلك قياسا ، لأنّه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأنّ الأول ساكن الوسط والثاني متعرّكه ، ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حبلى ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقاً – أي سواء كان محرك الوسط أم ساكنة – فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعيّنوه .

فصل : والمحذف للتخيّم إِمَّا حَرْفٌ ، وهو الفالب ، نحو « يَا سُعَادًا » ، وقراءة بعضهم ( يَا مَال )<sup>(١)</sup>.

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذى قبل الآخر من أخرف اللين ، ساً كـنـاً ،  
زانـدـاً ، مـكـمـلاً أربـعـة فـصـاعـدـاً ، وقبلـه حـرـكـة من جـنـسـه لـفـظـاً أو نـقـدـراً ، وـذـلـكـ  
نـحـو : مـرـؤـانـ وـسـلـمـانـ وـأـنـمـاءـ وـمـنـصـورـ وـمـسـكـيـنـ عـلـمـاً ، قال :  
\* يـا مـرـؤـوـُ إـنـ مـطـيـقـيـ تـحـبـوـسـةـ \* - ٤٥٣

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٣٧ ) والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الساٌّمال ، وعجزه قوله :

## \* ترجمہ الحبائے، ورزہا لام یہاں \*

اللغة : « يامرو » أراد يامروان ؟ فرخمه بمذف حرفين « مطيق » المطية : الراحلة ، مأخذ من المطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع في سيرها ، أو من المطا وهو الظاهر ؛ لأن راكيها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - العطاء « ربها » صاحبها « لم يأس » لم يقطم الأمل في أن يصل إليه عطاوكه ، وما زال رجاؤه منقاداً بك .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو » منادي مرخم مبني على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له « مطيق » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضارع وياء المتكلم مضارع إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « ترجو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به لترجمة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « وربها » الواو وأو الحال ، رب : مبتدأ مرفوع بالضمة ، وهو مضارع وضمير الغائب العائد إلى المطية مضارع إليه « لم » حرف نفي وجسم وقلب « يأس » فعل مضارع مجزوم بل وعلامة جزمه السكون ، وحر لو بالكسر لأجل الروى وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى

وقال :

\* يا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ \*

= البتدا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للبتدا ، وجملة البتدا وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرحمه بمحذف النون ومحذف الألف قبلها ، وسند ذكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ - هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه في الكتاب ( ج ١ ص ٣٣٨ ) إلى لييد بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زيد الطائفي وأسمه حرملة بن النذر ، ولكنني اطاعت على هذا الشاهد في ديوان لييد المطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ ( ص ٥٤ ) ضمن خمسة أبيات ، والذي أنشده المؤلف صدر بيته منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسَأَلُهُ وَلَا تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوْجَةُ الْكَثِيرُ  
يَا أَسْمَ صَبْرًا . . . . . إِنَّ الْخُوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظِرٌ  
اللغة : « أَسْمَ » أصله أسماء فرخم بمحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المقوولة ، ثم اختلفوا في التقول عنه ؟ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون المهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال ، وأما المهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماء ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فملاء كحسناه من الوسامنة ، وأصلها وسماه ، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والدال جميعاً – هو النازلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارئه ، وجمعه أحداث « ملقي » اسم مفعول من « لقى يلقى » « متظر » مرتبقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أَسْمَ » منادي مرفوع « صَبْرًا » مفعول مطلق لفعل معدوف ، أي : اصبرى صبرا ؛ على « حرف جر » « ما » اسم موصول مبني =

بمُخالَفٍ نحو «شَمَالٌ» عَلَمًا ؟ فإن زائده - وهو المِهْزَة - غير حرف لين ، ونحو «هَبَيْغٌ»<sup>(۱)</sup> ، و«قَنَور»<sup>(۲)</sup> عَلَمِين ؟ اتَّجَرَّكَ حرف اللين ، ونحو «مُخْتَارٌ» ، و«مُنْقَادٌ» عَلَمِين ؟ لِأَصَالَةِ الْأَلْفَيْنِ ، ونحو «سَعِيدٌ وَمَوْدٌ وَعَمَادٌ» ؟ لأنَّ السَّابِقَ عَلَى حرف اللين اثنان<sup>(۳)</sup> ، وبمُخالَفٍ نحو «فِرْعَوْنَ وَغُرْبَيْقَ»

على السكون في محل جر بمعنى «كان» فعل ماض تام يعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود إلى ما «من حدث» جار ومبرور متصل بمذدوف حال من ما «إن» حرف توكيـد ونصب «الحوادث» اسم إن «ملقى» خبر إن «منتظر» الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقي .

الشاهد فيه : قوله « يا أسم » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بمحذف المهمزة ومحذف الألف قبلها . ومنه قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٣٧ )

\* يَا نُعْمَّـ هـلْ تَحْلِفُ لـا تَدِينهـا \*

أراد «ياغمان» حذف التون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيلي :  
**أنازلَةُ أسماءٍ أُمْ غَيْرِ نازِلَةٍ أَبَيَّنِي لَنَا يَا أَسْمَمَ مَا أَنْتَ فَاعْلَمَ**  
ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى منى

(١) الهميغ - بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزنة سفرجل - الغلام  
المعتلىء الجسم النار ، والجارىة هبيخة - بالباء - والياء المشددة زائدة للالحاق  
سفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفر جل أيضًا - الصنم الرأس : يقول:  
سفر قبور ، ويقال : القنور هو الشرس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجري عليه كلامهم أن يرجعوا ما يكون قبل حرف الاليين حرفان هجاءيان محذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يمحذفون حرف الاليين ، فمن ذلك

قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد مسيوبيه ( ٣٣٦ / ١ ) :

تَفَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَّمْ وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْأَكْرَمِ  
بِرِيد «ليس» خذف السين ووفر ما قبلها فأبقاء على حاله .

عَمَّا ؛ لِعدْمِ بُجَانَسَةِ الْحَرْكَةِ ، وَلَا خَلَافَ فِي نَحْوِ « مُضْطَفَوْنَ » وَ « مُضْطَفَيْنَ » عَلَيْهِنَّ ؛ لِأَنَّ أَصْلَمَا « مُضْطَفَيْوْنَ » وَ « مُضْطَفَيْيَنَ » فَالْحَرْكَةُ الْبُجَانَسَةُ مُقَدَّرَةٌ . وَإِمَّا كَلْمَةُ بِرَأْسِهَا ، وَذَلِكُ فِي الْمَرْكَبِ الْمَزْجِيِّ ، تَقُولُ فِي مَعْدِيْكَرِبَ : « يَا مَفْدِي ». .

وَإِمَّا كَلْمَةُ وَحْرَفٍ ، وَذَلِكُ فِي « اثْنَا عَشَرَ » تَقُولُ « يَا ائْنَ » ؛ لِأَنَّ عَشَرَ فِي مَوْضِعِ النُّونِ ؛ فَنَزَلَتْ هِيَ وَالْأَلْفُ مِنْ زَلَةً الْزيَادَةُ فِي « اثْنَانَ » عَلَمَّا .

\*\*\*

فَصَلٌ : الْأَكْثَرُ أَن يُنْتَوِي الْمَخْدُوفُ فَلَا يُغَيِّرُ مَا بَقَى ؛ تَقُولُ فِي جَعْفَرٍ : « يَا جَفَفَ » بِالْفَتْحِ ، وَفِي حَارِثٍ : « يَا حَارِثٍ<sup>(١)</sup> » بِالْكَسْرِ ، وَفِي مَنْصُورٍ :

= وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ يَرِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ :  
فَقَلَّتْ تَعَالَ يَا يَرِيدَ بْنَ مُحَمَّدٍ فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءٍ  
بَرِيدٌ « يَا يَرِيدَ » خَذْفُ الدَّالِ وَحْدَهَا .

(١) وَمِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَّةٍ لَمَّا يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِيٌّ وَلَا مَلِكٌ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَهْلِهْلٍ :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْنَ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذُوُو السَّوْرَاتِ وَالْأَحْلَامِ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ امْرِيِّ الْقَيْسِ فِي رِوَايَةِ سَيِّدِهِ :

أَحَارِ تَرَى بَرْ قَا أَرِيلَكَ وَمِيْضَهُ كَلْمَعُ الْيَدَيْنِ فِي حَبَّيْ مُكَلَّلٌ  
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ فِي تَرْخِيمِ مَالِكٍ « يَامَالٍ » وَفِي تَرْخِيمِ عَامِ « يَاعَامٍ » بَكْسَرَ آخِرِهَا

فِي نَحْوِ قَوْلِ الْأَسْوَدِ بْنِ بَعْدَرٍ :

وَهَذَا رِدَائِيٌّ عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْتَلْبِيَ كَفْسَيِّ أَمَالَ بْنَ حَنْظَلَ

يَرِيدٌ « يَامَالِكَ بْنَ حَنْظَلَةَ » خَذْفُ الْكَافِ مِنْ مَالِكٍ وَحْدَفُ التَّاءَ مِنْ « حَنْظَلَةَ »

وَلَيْسَ مَنَادِيٌ .

( ه - أَوْضَمُ السَّالِكِ ، )

«يَا مَنْصُ» بـتـلـكـ الضـمةـ ، وـفـ هـرـقـلـ «يـاـ هـرـقـ» بالـسـكـونـ ، وـفـ شـمـودـ ، وـعـلـاـوةـ ، وـكـرـوـانـ : «يـاـ شـمـوـ ، وـيـاـ عـلـاـ ، وـيـاـ كـرـوـ».

ويجوز أن لا ينوى فيجعل الباق كـانـهـ آخـرـ الـأـسـمـ فـأـصـلـ الـوـضـعـ ؟ فـقـوـلـ «يـاـ جـفـ» ، وـيـاـ حـارـ ، يـاـ هـرـقـ» بالـضـمـ فـيـهـنـ ، وـكـذـلـكـ تـقـوـلـ «يـاـ مـنـصـ» بـضـمـ حـادـثـةـ لـلـبـنـاءـ ، وـتـقـوـلـ «يـاـ ثـمـيـ» بـيـابـدـالـ الضـمـ كـسـرـةـ ، وـالـوـاـوـ يـاهـ ، كـاـتـقـوـلـ فـيـ جـرـوـ ، وـدـلـوـ : الأـجـرـىـ ، وـالـأـذـلـىـ ؛ لـأـنـ لـيـسـ فـيـ الـعـرـبـ اـسـمـ مـعـربـ آخـرـ وـاـوـ لـازـمـ مـضـمـومـ مـاـ قـبـلـهـاـ ، وـخـرـجـ بـالـأـسـمـ الـفـعـلـ نـحـوـ «يـدـعـوـ» وـبـالـعـرـبـ الـمـبـنـىـ نـحـوـ «هـوـ» ، وـبـذـكـرـ الـفـمـ نـحـوـ «دـلـوـ وـغـزـوـ» ، وـبـالـزـوـمـ نـحـوـ «هـذـاـ أـبـوـكـ» ، وـتـقـوـلـ «يـاـ عـلـاـ» بـيـابـدـالـ الـوـاـوـ هـمـزـةـ ؛ لـتـعـرـفـهاـ بـعـدـ أـلـفـ زـائـدـةـ كـاـفـ كـيـسـاءـ ، وـتـقـوـلـ «يـاـ كـرـاـ» بـيـابـدـالـ الـوـاـوـ أـلـفـاـ ؛ لـتـعـرـكـهاـ وـأـفـتـاحـ مـاـ قـبـلـهـاـ كـاـفـ الـعـصـاـ .

\*\*\*

فصل : يـخـتـصـ مـاـ فـيـهـ تـاءـ التـأـيـدـ بـأـحـكـامـ :

منـهـ أـنـ لـاـ يـشـتـرـطـ لـتـرـخـيمـهـ عـلـمـيـةـ وـلـازـيـادـةـ عـلـىـ الـثـلـاثـةـ كـاـمـ .  
وـأـنـ إـذـاـ حـذـفـتـ مـنـهـ التـاءـ تـوـفـرـ مـنـهـ حـذـفـ حـذـفـ حـذـفـ .  
حـرـفـ قـبـلـهـاـ ؛ فـتـقـوـلـ فـيـ عـقـنـبـةـ : «يـاـ عـقـنـبـاـ» .

وـأـنـ لـاـ يـرـخـمـ إـلـاـ عـلـىـ نـيـةـ الـمـذـوـفـ ، تـقـوـلـ فـيـ مـسـلـمـةـ ، وـحـارـثـةـ ، وـحـفـصـةـ : «يـاـ مـسـلـمـ» ، وـيـاـ حـارـثـ ، وـيـاـ حـفـصـ» بـالـفـتـحـ ؛ إـلـاـ يـلـتـبـسـ بـنـدـاهـ مـذـكـرـ لـاـ تـرـخـيمـ فـيـهـ ، فـإـنـ لـمـ يـخـفـ لـبـسـ جـازـ ، كـماـ فـيـ نـحـوـ هـمـزـةـ ، وـمـسـلـمـةـ .

وـنـدـاـوـهـ مـرـحـاـ أـكـثـرـ مـنـ نـدـائـهـ تـامـاـ ، كـقـوـلـهـ :

\* أَفَاطِمْ مَهْلَا بَعْنَ - هَذَا التَّدَلْلِ \* - ٤٠٠

٤٥٥ - هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حبر الكندي ، من معلقته الشهورة التي قد ممی الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَإِنْ كُنْتِ فَدَ أَزْمَتِ صَرَمِي فَأَنْجِلِي \*

اللغة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح - إذا عمله برفق وسکينة ولم يجعل به ، ويقال : مهل الرجل - مثل فرح - إذا تقدم في الخير « التدلل » أن تظهر المرأة الفضول والغنم وليست بغضي « الصرم » المجر .

الإعراب : « أَفَاطِمْ » المهمزة حرف لنداء القريب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادي مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل مخدوف « بعض » مفعول به لفعل مخدوف ، وكأنه قال . تمهلي تمهلاً وازكي بعض هذا التدلل ، وببعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « التدلل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم بيان ، وناء المخاطبة اسم كان مبني على السكسر في محل بفتح « قد » حرف تحقيق « أزمعت » فعل وفاعل « صرمي » صرم : مفعول به لأزمعت ، وهو مضاف وناء التسلكم مضاف إليه ، والمثلثة في محل نصب خبر كان « فأنجيلي » الناء واقفة في جواب الشرط ، أنجيلي : فعل أمر مبني على حذف النون ، وناء المؤتلة المخاطبة فاعله ، والمثلثة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أَفَاطِمْ » فإنه اسم مؤنث بالباء ، وقد حذفت هذه الباء عند النداء للتاريخ ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .

ومن ذلك قول القطاطي :

رَقِيَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مُوْقَفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا  
يريد « ياضباعة » حذف الباء .

ومثله قول هدبة بن الحشيم :

لكن يُشارِكُهُ فِي هَذَا مَالِكٍ وَطَامِرٍ وَحَارِثٍ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : ويجوز ترجمُهُ غير النادي بثلاثة شروط :

أحدُها : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الضرورةِ .

الثاني : أَنْ يَصْلُحَ الاسمُ لِلنَّادِي ؛ فَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ «الفلام»<sup>(٢)</sup>.

الثالث : أَنْ يَكُونَ إِمَامًا زائِدًا عَلَى النَّادِيَةِ أَوْ بِتَاهِ التَّأْنِيَةِ ، كَقُولَهُ :

\* عُوْجَى عَلَيْنَا وَأَرْبَعَى يَا فَاطِمَى \*

يريد « يافاطمة » حذف الناءِ .

ومثله قول ابن الخرج :

كَادَتْ فَزَارَةً تَشَقَّى بِنَا فَأَوْلَى فَزَارَةً أَوْلَى فَزَارَةً

يريد « أولى يافزارة » حذف الناءِ .

ومثله قول طرفة بن العبد البكري :

\* لَيْسَ هَذَا مِنْكِ مَأْوِيَّ بِحُرْ \*

يريد « ليس هذا منك ياماوية » .

ويعنيه منادي غير مرخم ليس منسkenا ولا شاذًا ولا فليلا في ذاته ، ولكنَّه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن عجيء ذي الناء غير مرخم حال النداء قول النابغة الدبياني :

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أَمْيَمَةَ نَاصِبِ وَلَيْلِ أَفَاسِبِ بَطِئِ السَّكُوَّ أَكِبِ

(١) قد أترنا ذلك قريبا عبارة سيبويه التي ينص فيها على أن هذه الأحلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترجم (انظر ص ٦٠).

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت النداء (من ٤٤ من هذا الجزء)

أن استشهد بقول ليد بن ربيعة :

\* دَرَسَ النَّادِي بِتَالِيْجَ فَأَبَانِ \*

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٨) :

\* أَوْالِفَى مَكَّةَ مِنْ وَرْقِ الْحَمِيِّ \*

=

\* طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيْلَةَ الْجَمْعَ وَالْخَصْرَ \* - ٤٥٦

ـ والتخيّع الذي استشهد للوّلـف بيتـ ليـد عـلـيـه فـي تـرـجـمـ الـاسـمـ لـلـقـرنـ بـأـلـ، وـهـوـ غيرـ صـالـحـ لـلـنـدـاءـ، فـاـفـهـمـ ذـلـكـ .

٤٥٦ - هذا الشاهـدـ منـ كـلـامـ اـمـرـىـءـ الـقـيسـ بـنـ حـبـرـ الـكـنـدـىـ ، وـمـاـذـكـرـ .  
الـلـوـلـفـ هـنـاـ عـجـزـ بـيـتـ مـنـ الطـوـبـيلـ ، وـصـدـرـهـ مـعـ بـيـتـ يـأـفـ بـعـدـ قـوـلـهـ :

لَذِيمَةَ الْفَقَى تَمْشُوا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ . . . .  
إِذَا الْبَازِلُ السَّكُونُ مَا هُرَاحَتْ عَشِيشَةَ تَلَوِّذُمُ مُصَوْتُ الْمَبْسِبِسِ بِالسَّعْرَةِ

الـفـتـنـةـ : «ـ الـفـقـ »ـ أـرـادـ بـهـ هـنـاـ الرـجـلـ الـكـرـيمـ السـخـىـ الـجـوـادـ «ـ تـمـشـوـ »ـ أـىـ تـنـظـرـ  
إـلـىـ نـارـهـ مـنـ بـعـدـ وـتـقـصـدـ إـلـيـهـ ، وـفـيـ القـامـوسـ «ـ عـشـاـ النـارـ وـإـلـيـهـ عـشـواـ »ـ بـالـفـتحـ -  
وـعـشـواـ - بـزـنـةـ عـلـوـ وـصـوـ - رـآـهـ لـيـلـاـ مـنـ بـعـدـ قـصـدـهـ مـسـتـفـيـاـ »ـ اـهـ .ـ وـأـخـطـاـ الـأـعـلمـ  
وـمـنـ تـبـعـهـ فـيـ تـفـسـيرـ «ـ تـمـشـوـ »ـ فـيـ بـيـتـ الشـاهـدـ بـتـسـيرـ فـيـ الـظـلـامـ «ـ الـخـصـرـ »ـ بـفـتحـ الـخـاءـ  
الـعـجـمـةـ وـالـصـادـ الـمـهـمـةـ - شـدـةـ الـبـرـدـ ، وـزـمـنـ الـشـتـاءـ عـنـدـ الـعـرـبـ هوـ زـمـنـ الـحـاجـةـ  
وـالـسـغـبـةـ ، وـهـوـ الزـمـنـ الـذـيـ تـقـلـ فـيـ الـمـسـاعـدـ وـيـنـدرـ الـعـوـنـ وـيـظـهـرـ الـبـخلـ وـالـشـعـ.

الـإـعـرـابـ : «ـ لـنـعـ »ـ الـلـامـ مـوـطـنـةـ لـلـقـسـ ، نـمـ : فـعـلـ مـاضـ دـالـ طـلـىـ إـنـشـاءـ الـدـحـ مـبـعـدـ  
عـلـىـ التـنـعـ لـاـ حـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ «ـ الـفـقـ »ـ فـاعـلـ نـعـ «ـ تـمـشـوـ »ـ فـعـلـ مـضـارـعـ مـرـفـوعـ  
بـضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـوـاـوـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـقـلـ فـيـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ أـنـتـ ، وـجـلـةـ تـمـشـوـ  
وـفـاعـلـهـ الـسـتـرـ فـيـهـ مـحـلـ رـفـعـ نـعـتـ لـلـفـقـ أـوـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ حـالـ مـنـهـ «ـ إـلـىـ »ـ حـرـفـ جـرـ «ـ ضـوـءـ »ـ  
جـبـرـوـرـ بـالـيـلـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـنـارـ مـنـ «ـ نـارـهـ »ـ مـضـافـ إـلـيـهـ ، وـنـارـ مـضـافـ وـضـمـيرـ الـفـائـبـ  
الـمـائـدـ إـلـىـ الـفـقـ مـضـافـ إـلـيـهـ ، وـالـجـارـ وـالـجـارـ مـتـلـقـ بـتـمـشـوـ ، وـجـلـةـ نـعـ وـفـاعـلـهـ فـيـ  
مـحـلـ رـفـعـ خـبـرـ مـقـدـمـ ، وـ «ـ طـرـيفـ »ـ مـبـتـداـ مـؤـخرـ ، أـوـ هـوـ خـبـرـ مـبـتـداـ عـذـوفـ ،  
أـوـ مـبـتـداـ خـبـرـ عـذـوفـ «ـ بـنـ »ـ صـفـةـ لـطـرـيفـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـ «ـ مـالـ »ـ مـضـافـ إـلـيـهـ ،  
وـأـصـلـهـ مـالـكـ فـرـنـخـهـ فـيـ غـيـرـ الـنـدـاءـ اـضـطـرـارـاـ «ـ لـيـلـةـ »ـ ظـرفـ زـمـانـ مـتـلـقـ بـتـمـشـوـ ،  
وـلـيـلـةـ مـضـافـ وـ «ـ الـجـمـعـ »ـ مـضـافـ إـلـيـهـ «ـ وـالـخـصـرـ »ـ الـوـاـوـ عـاطـفـةـ ، الـخـصـرـ : مـعـطـوفـ  
عـلـىـ الـجـمـعـ .

الـشـاهـدـ فـيـهـ : قـوـلـهـ «ـ بـنـ مـالـ »ـ حـيـثـ رـخـمـ الـاسـمـ غـيـرـ الـنـادـيـ وـأـصـلـهـ «ـ بـنـ مـالـ »ـ =

ولا يتعين على لغة منْ ينْتَظِرُ الْمَذْوَفَ ، خلافاً للمبرد ، بدليل :  
 \* وأضحتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَّا \* ٤٥٧

\*\*\*

= ونظيره بيت الأسود بن يافر النشلي الذى أنسنناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ،  
 ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤية :

إِمَّا تَرَبَّىَ الْيَوْمَ أَمْ حَمْزَىٰ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنْقِي وَجَزِي  
 يريد « أيام حمزة » لخذف الناء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى  
 هو المضاف ،

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، وما ذكره المؤلف  
 هنا عجز بيت من الواقر ، وصدره قوله :

\* أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامَا \*

اللغة : « أضحتْ » معناه هنا معنى صار ، أي أنه ابدل وتحول من حال إلى حال ،  
 وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضحى « حِبَالُكُمْ » الحبال - بكسر أوله -  
 جمع جبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه هنا أواصر الألة وروابط  
 الحبة ، استعارة « رِمَاماً » أراد أنها بالية متجمدة متقطعة ، وقدر بهذا أن مكان  
 بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يرق له أثر في أتقنه « شاسعةً » اسم الفاعل من  
 « شسْعُ اللِّكَانَ » أي بعد بعدها سعيقاً « أَمَاماً » أراد أمامة ، فرخم في غير النداء  
 ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « أَلَا » حرف تنبئه « أضحتْ » أضحي : فعل ماض ناقص ، والناء  
 للتأنيث « حِبَالُكُمْ » حبال : اسم أضحي ، وهو مضارف وضمير المخاطبين مضارف إليه  
 « رِمَاماً » خبر أضحي منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحتْ » الواو حرف عطف ،  
 أضحي : فعل ماض ناقص ، والناء للتأنيث « مِنْكَ » جار و مجرور متعلق بشاسعة  
 « شاسعةً » خبر أضحي تقدم على اسمها « أَمَاماً » اسم أضحي مؤخر عن خبرها مرفوع  
 بضمة مقدرة على الحرف المذوف للترجم الواقع في غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أَمَاماً » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

على لغة من ينتظر الحرف المذوف فأبقى آخر السكامة بعد الحذف كاكاز قبله . ولو لا اعتبار المذوف لأجراء على ما يقتضيه العامل فرقه ، وذلك يرد على البرد الذى أوجب ترجم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة السكامة المستقلة فيجري حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أبو حَنْشِيْ بُوزَقْنِيْ وَطَاقْ وَعَمَارْ ، وَآوَّنَةَ أَنَّا لَا  
أَرَادْ « وَآوَّنَةَ أَنَّا لَةَ » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

\* لَيْسَ حَىَ عَلَى الْمُنْوَنِ بِخَالٍ \*

أراد « ليس حى بخال على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنّه يجوز أن تكون هذه الكسرة الق فى آخر « بخال » هي الكسرة الق كانت قبل الحذف ، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتبها العامل وهو حرف الجر .

ومثل البيت الشاهد قول أوس بن جناء :

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « إن ابن حارثة »

ومن الحذف في غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كَنْوَاحِ رِيشِ حَمَامَةِ بَحْدِيَّةِ وَمَسْحَتِ بِالْمَشَّتِينِ عَصْفَ الْإِنْدِ

أراد « كنواحى ريش حمام » خذف الياء .

بل إنهم قد يمحظون من الحرف مثل قول النجاشى الحارثى ( وهو الشاهد رقم

١٠ السابق في باب كان وأخواتها ) :

فَلَسْتُ بِآتِيَّةٍ وَلَا أَسْتَطِعُهُ

وَلَاكِ أَسْقَنِي إِنْ كَانَ مَاؤَكَ ذَا فَضْلٍ

أراد ولكن أسفى ، خذف التون من لكن ، وهو حرف وليس اسمًا .

### هذا باب النصوب على الاختصاص<sup>(١)</sup>

وهو : أسم معمول لأُخْصٌ واجب الحذف<sup>(٢)</sup> .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قوله « اختصت فلاناً بـكذا » تزيد أنك خصته به وجعلته له لا يتجاوزه إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحو « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام الشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوعي ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياساً في نحو « أجل بذى المروءة » وهي صيغة من صيغة التعجب ، وقد مضى الفول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والدعا ، نحو قوله « اتقى الله أمره فعل خيراً يثب عليه » أى ليتقى الله وليفعل خيراً ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى ( والوالدات برضعن أولادهن ) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

والباعث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : التغزير ، نحو « على أنها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أنها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلماً أنها العالم شفاء لما في الصدور » .

الثاني : التواضع ، نحو « أنا أنها العبد يحتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أنها المسكينة أرجو فضل الله » ونحو « أنا أنها الضعيف أستمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضييف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم النصوب على الاختصاص مفعولاً به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضييف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سبيوه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن نظام قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى الله انغيرنا مخصوصين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في الثالث تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرها لإعراب الاسم النصوب وحده ، وهو أيضاً يشير إلى أن الجملة من الفعل القدر وفاعله ومن فهو الذي هو للنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان «أيّها» أو «أيتها» استعملما كما يستعملان في النداء؛ ففيضمّانه وبضمّان لزوماً باسم لازم الرفع محلّ باءٍ ، نحو «أنا أفعلَ كذا أيّها الرجلُ» و «اللهُمَّ اغفرْ لَنَا أيتها العصابة»<sup>(١)</sup>.

= الحال ، على أن تكون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس داعماً . بل قد تكون الجملة حالاً ، وقد تكون لا محل لها من الإعراب معتبرة كما تذكره فيما يلى .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ «أيها» - ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو متقدماً أو جماعاً - أو بلفظ «أيتها» ويستعمل في المؤنث مفرداً أو متقدماً أو جماعاً أيضاً - كان لفظ «أيها» أو لفظ «أيتها» اسماً مبنياً على الفم ، وعلمه نصب ، والناسب له فعل معنوف وجوباً تقديره أخص أو أذكراً أو أعني أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لا محل لها من الإعراب معتبرة كما في نحو «نحن أيّها العرب أقرى الناس لضيف» وهذه الجملة - وهي «أخص العرب» لا محل لها من الإعراب معتبرة بين المبتدأ الذي هو «نحن» والخبر الذي هو «أقرى الناس لضيف» .

وفي هذه للسؤالة مذهبان آخران .

للذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاصته أن كلامن «أيها» و «أيتها» منادي بحرف نداء معدوف ، مبني على الفم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه «كل الناس أفقه منك يا عمر» .

والذهب الثاني - وهو ما ذهب إليه السيرافي - وخلاصته أن كلام من «أيها» و «أيتها» في الاختصاص اسم معرف مرفوع ، وأنه يمحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ معنوف ، وتقديره في نحو قوله «أنا أيّها العبد قيد إلى عفو الله» : أنا هو أيّها العبد . إلخ ، والوجه الثاني أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره في المثال المذكور: أنا أيّها العبد المخصوص - إلخ ، وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكليف والبعد عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيها .

وإن كان غيرَهَا نصب نحو «نَحْنُ مَعَانِيرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»

\* \* \*

ويُفارق النادى في أحكام<sup>(١)</sup> :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرأ .

الثانى : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أنفائه كالواقع بعد «نَحْنُ» في الحديث المقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد «أنا» و «نا» في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون القدم عليه اسمـاً بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم «بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ» .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علمـاً ، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً ، كما في هذا المثال .

وال السادس : أنه يكون بـأـلـقـيـاسـاً ، كقولـهـمـ : «نَحْنُ الْأَرْبَعَ أَفْرَى النَّاسِ لِـالـضـيـفـ» .

\* \* \*

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافقه في ثلاثة أمور :

الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للمتكلـمـ واحدـاـ أوـمـشـنـىـ أوـجـمـعـاـ ، كـمـاـ أنـ المـنـادـىـ لاـيـسـتـعـمـلـ إـلـاـ لـالـمـخـاطـبـ ، فـالـجـامـعـ بـيـنـهـمـاـ أـنـ كـلـاـ مـنـهـمـاـ يـخـتـصـ بـحـالـةـ لـاـيـتـعـدـاـهـاـ . وإنـ اـخـتـلـفـ حـقـيـقـةـ حـالـ كـلـ مـنـهـمـاـ عـنـ حـقـيـقـةـ حـالـ الآـخـرـ .

الثانـىـ :ـ أـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ النـداءـ وـالـاختـصـاصـ لـاـيـكـونـ إـلـاـ لـلـحـاضـرـ .

كـذـاـ قـالـ النـحـاةـ ،ـ وـأـعـتـقـدـ أـنـ أـحـدـ هـذـيـنـ الـأـمـرـيـنـ يـغـيـرـ عـنـ الآـخـرـ .

الـثـالـثـ :ـ أـنـ الـاختـصـاصـ يـقـعـ فـيـ مـعـرـضـ التـوـكـيدـ ،ـ وـالـنـداءـ قـدـ يـقـعـ هـذـاـ المـوـقـعـ ،ـ فـإـنـكـ لـاتـجـدـ بـأـسـاـ فـيـ أـنـ تـقـولـ لـمـنـ تـحـدـنـهـ وـهـوـ مـصـنـعـ إـلـيـكـ «ـ قـدـ كـانـ كـذـاـ وـكـذـاـ يـافـلـانـ»ـ فـعـبـارـةـ «ـ يـافـلـانـ»ـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـ وـاقـعـةـ فـيـ مـوـقـعـ التـوـكـيدـ لـأـنـكـ تـطـلـبـ بـهـاـ إـقـبـالـ مـنـ هـوـ مـقـبـلـ عـلـيـكـ .

هذا باب التحذير<sup>(١)</sup>

وهو : تنبية المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الفاء - كذا ، أو حذرته من كذا » أي خوفه ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وفمه يتعذر إلى مفهولين ، وفي القرآن الكريم ( ويحذرك الله نفسه ) والذى ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأمه « تنبية المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه » أشبه بالمعنى القوى ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن باحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالآولى أن يعرف التحذير اصطلاحا بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم النصوب ب فعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبية المخاطب » إشارة إلى أن القيس من التحذير ما كان صادرا من التكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من التكلم لتحذير نفسه أو تحذير غائب فليس مقيسا ، بل هو شاذ في الحالين .

نم أعلم أن التحذير ثلاثة طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تطف المخور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تختضنه عن قائل « إياك من التوانى » أو تنصب المخدر بغير عاطف - عند سبيوه وجاءة ، وستقرره لك قريبا - فتقول « إياك الأسد » .

فاما شاهد نصب المخدر بغير عاطف فقول الشاعر :

**فِيَأَكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءُ وَلِشَرِّ جَالِبٌ**

واما شاهد عطف المخور بالواو فقول الأعلى ميمون :

**وَإِيَّاكَ وَالْمَيَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَغْبُدِ الشَّيْطَانَ وَلَهُ فَاعْبُدَا**

ومثله ما أنشده الأخشن :

**فِيَأَكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ أَعْيَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ**

الطريق الثانية : أن تذكر إماما ظاهرا نائبا عن « إيا » مضافا إلى ضمير المخدر المخاطب ، ولك في هذا الوجه أن تجيئ « عاذرك من غير عطف ولا تكرار فتقول « نفسك » أو مع العطف فتقول « نفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « نفسك نفسك » .

فإن ذُكر المذدر بلفظ «إيَا» فالعامل ممحض لزوماً، سواء عَطَّفتْ عليه، أم كَرِّرَته، أم لم تعطف ولم تكرر، تقول: «إيَاكَ وَالْأَسَدَ» الأصل «احذَرْ تلَاقِ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ»، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله، ثم للضاف الأول وأنيب عنه الثاني فاتتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فاتتصب وانفصل.

وتقول: «إيَاكَ مِنَ الْأَسَدِ» والأصل «بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ»، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف، وقيل: التقدير «احذر من الأسد»، فنحو «إيَاكَ الْأَسَدَ» يمتنع على التقدير الأول، وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني، وهو رأى ابن الناظم، ولا خلاف في جواز «إيَاكَ أَنْ تَقْعُلَ» لصلاحيته لتقدير من<sup>(١)</sup>.

الطريق الثالثة: أن تذكر المذدر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما، فتقول: «الْأَسَدُ الْأَسَدُ» أو تقول: «السُّكُلُ وَالْتَوَانُ» أو تقول: «الْأَسَدُ»، ونحو ذلك.

(١) أعلم أولاً أن النحاة مختلفون في نحو قوله «إيَاكَ الْأَسَدَ» من كل تركيب ذكر فيه المذدر منه بعد إيَا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة، فأجاز سببويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إيَاكَ، وكأنك قد قلت: «بَاعِدْ نَفْسَكَ وَاتَّقِ الْأَسَدَ»، فمعطفت جملة على جملة، ويؤخذ من كلام سببويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المذدر غير العامل في المذدر منه، وذهب ابن الناظم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر، وهو أن يقدر العامل فعلاً بتعدي بنفسه إلى مفعولين، وكأنك حين تقول «إيَاكَ الْأَسَدَ» قد قلت: «احذر من الأسد»، فالكلام جملة واحدة خبرية.

ثم أعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت «إيَاكَ مِنَ الْأَسَدِ» فهل يجوز لك أن تمحض من الجارة وتصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول «إيَاكَ الْأَسَدَ»؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إيَاكَ فعلاً بتعدي إلى مفعول واحد - يعني =

ولا تكون «إيّا» في هذا الباب لتكلّم ، وَشَدَّ قولُ عُمَرَ رضى الله عنه «لِتَذَكَّرَكُمُ الْأَسْلَمُ وَالرَّمَاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّاَيَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَزْبَابَ» وأصله إيّاى باعدوا عن حذف الأربب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأربب ، ثم حذف من الأول المذور ومن الثاني المذذر .

ولا يكون لغائب ، وَشَدَّ قولُ بعضهم : «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّاهُ الشَّوَّابَ» والتقدير : فَلَمْ يَحْذِرْ تَلَاقِ نَفْسِهِ وَأَنْفُسِ الشَّوَّابِ ، وفيه شذوان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثاني : إقامة الضمير وهو «إيّا» مقام الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضر .

وإن ذكر المذذر بغير لفظ «إيّا» أو أقتصر على ذكر المذذر منه ، فإنما يجب الحذف إن كررت أو عَافَتْ ؛ فالأول نحو «نَفْسَكَ نَفْسَكَ»

ولم تقدر للأسد عامل آخر كما قدره سيفويه - لم يجز لك نصب الاسم الذي كان مجرورا بها ، فتقول «إياك الأسد» لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا شاذ ، وتخرج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إياك فعلا يتعدى إلى اثنين بنفسه - يعنى كما هو تقدير ابن الناظم - جاز ..

فإن كان المذذر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول «إياك من أن تفعل القبيح» جاز لك أن تحذف «من» سواء أقدر العامل فعلا يتعدى لاثنين أم قدرته متعديا يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لاثنين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا لواحد فلأن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل «أن» جائز في سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أنتا ترجع صحة قول القائل «إياك الأسد» على أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل «إيّا» غير عامل «الأسد» والثاني أن يكون عاملهما واحدا وتقديره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام «إياك من الأسد» يحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، فإن الزمام تحكم .

والثاني نحو « الأَسْدَ الأَسْدَ » و (نَاقَةَ أَفِهِ وَسُقِيَّاً )<sup>(١)</sup> ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

\* خَلَ الطَّرِيقَ لَمَنْ يَبْغِي لِلنَّارِ يَدِ \*

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس -

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن جاؤ التميمي ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزة قوله :

\* وَابْرُزْ بِيَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَكَ الْقَدْرُ \*

اللغة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » للراد منه هنا سيل الجد والتصرف والكلمات ، وكأنه يقول : مالك ولسيط للسكارم والحمد تسلكها ولست من أهلها « للنار » هي علامات توضع في الطريق يهدي بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للإسلام صرى ومناراً كنار الطريق » ، وقال الميفي - وتبعه الصبان والشيخ خالد - إن النار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وابرز » أظهر « برزة » اسم أم عمر بن جاؤ الذي يهجهو « اضطرك القدر » أحوال القبور الذي لا يغاب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متلقي بخلي « يبني » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقدره هو يعود إلى من للوصولة « النار » مفعول به ليني « به » جار و مجرور متلقي ببني ، « وجملة ببني وفاعله ومفعوله لافعل لها من الإعراب صفة للوصول « وابرز » الواو عاطفة ، وابرز : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت « بيرزة » جار و مجرور متلقي بابرز « حيث » ظرف مكان مبني على التسم في محل خسب متلقي بابرز « اضطرك » اضطر : فعل ماض ، وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والمثلثة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في العذر ؛ لأن العذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٧) قال الأعلم : « الشاهد فيه إظهار العمل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضر لكان حسناً » اهـ .

هذا باب الإغراء<sup>(١)</sup>

وهو : تنبية المخاطب على أمر محمود ليفعله .

و حُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التحذير الذي لم يذَّكر فيه « إِيَّاً » ؟ فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار ، كقولك « المُرْوَةَ وَالنَّجْدَةَ » بتقدير الزم ، قوله :

\* أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَاهُ لَهُ \* ٤٥٩

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغرى فلاناً بـكذا » إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبية المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم عذوفاً وجوباً ». ٤٥٩ — نسب الأعلم (ج ١ ص ٤٢٩) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لمسكين الدارمي ، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَسَاعٍ إِلَى الْمَيْجَاجَ بَغَيْرِ سِلَاحٍ \*

اللغة : « أخاك » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصدقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعلم أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ لقوله بعد ذلك : « وإنْ ابْنَ عَمَّ الْمَرْءِ ، فَأَعْلَمُ ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بَغَيْرِ جَنَاحٍ ؟ » فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الميجاجا » أراد بها الحرب ، وهي تمد وتقصـر ؟ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول ليـد بن ربيعة العامري :

\* يَارُبَّ هَيْجَاجَ هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَةٍ \*

ومن شواهد مدحها قوله الشاعر :

إِذَا كَانَتِ الْمَيْجَاجَ وَانْشَقَتِ الْعَصَانِ فَحَسِبْكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهْنَدٌ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أدلة الحرب .

ويقال : « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » فتنصب « الصَّلَاةُ » بتقدير اخْضُرُوا ، و « جَامِعَةً »<sup>(١)</sup> على الحال ، ولو صُرِحَ بالعامل لجائز .

• • •

الإعراب : « أخاك » أخاً : منصوب بفعل معدوف وجوباً ، وتقدير الكلام : أخاك ، وهو مضارف وضمير المخاطب مضارف إليه « أخاك » توكيدلفظي للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخاً » اسم إن ، وهو مضارف وضمير الغائب في « له » مضارف إليه ، واللام مقحمة بين المضارف والضفاف إليه ، وخبر لا معدوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « ك ساع » جار و مجرور متعلق بمعدوف خبر إن « إلى الميجا » جار و مجرور متعلق بساع « بغير » جار و مجرور متعلق بساع أيضاً ، وغير مضارف و « سلاح » مضارف إليه . ويقال إن « لا » نافية للجنس و « أخاً » اسمها مبني على فتح مقدر على الألف و « له » جار و مجرور متعلق بمعدوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في هذا التركيب ونحوه منهم أبو على الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهرة . الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف ، لكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم «الصلوة جامعة» أربعة أوجه :  
 الوجه الأول : نصب الامرين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه .  
 الوجه الثاني : رفع الامرين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبرا عنه .  
 الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف  
 خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المذوق ، وكذلك قد  
 قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

**الوجه الرابع :** نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء ، نعنى أنه مفغول به لفعل محنوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محنوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلة وهي حامضة .

هذا باب أسماء الأفعال<sup>(١)</sup>

اسم الفعل : ما نَابَ عن الفعل مُتَّفِقًا واستعمالًا، كـ «شتَانَ» و «صَدَ» و «أَوْءَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الكتفاء بدلولاتها - وهو الأفضل انتسبها على أرجح المذهب - أن المتكلّم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل «أَفْ» فكأنه قال : أضجع جداً ، وإن قال «شتان» فكأنه قال : بعد بعدها شديداً ، وإن قال «واها» فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) هنا بمحضنا يحمل بنا أن نبينما لك بياناً واضحاً ، ونبين لك - مع ذلك - رأى المؤلف في كل واحد منها :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، والنحوة في ذلك آراء كثيرة أشرنا إليها أربعة آراء :

الرأي الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الأنفاظ المكونة من الحروف المجائية ، وهذه الأنفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم لفظ البدو بالشين والمتني بالنون ، وهذا الاسم يدل على لفظ افترق الدال على الحدث - وهو الافتراق - والزمان : الذي هو الماضي ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأي الثاني : أن أسماء الأفعال تدل على الأنفاظ المكونة هي منها ، وهذه الأنفاظ تدل على معانى الأفعال وهي الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى يناسب إلى سيويه ومتابعيه ، وارتضاء صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة دلاته على لفظ الفعل ، والرأى الثاني جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة بغير واسطة .

الرأي الثالث : أن أسماء الأفعال ناتية عن المصادر ، وللمصادر ناتية عن الأفعال ، وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن المصادر لم توضع الدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم - (٦ - أوضاع المسالك ٤)

والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؟ فخرجت المصادر والصفات في نحو « ضرباً زيداً » و « أقام الزيدان » فإن الموامل تدخل عليها .

ووروده بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَهْ » و « مَهْ » و « آمِنَ » بمعنى اشْكُتْ و اشْكَفْ و اسْتَحِبْ ، ونَزَالٌ ، وبابه<sup>(١)</sup> ، وبمعنى الماضي والمضارع

ـ يمكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية : أن المصادر النائبة عن الأفعال معربة نحو قوله « ضرباً زيداً » وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية . الرأي الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقة ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأي جمور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية . وثانية أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصله كمه وصه ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

المبحث الثاني : ويتضمن القول في هذه الأسماء ، أنها موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحو في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبني على أنها أفعال حقيقة أو أسماء للفاظ الأفعال أو أسماء لمعنى الأفعال - وإن خالف في بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثاني : أنها في محل نصب بفعل معنوف ، وهذا رأى المازني ، وهو مبني على أنها نائبة عن المصادر .

القول الثالث : أنها في محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما في قوله « أقام زيد » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيا على القول بأنها دالة على معنى الأفعال ، واستشككه الصبان .

(١) اختلف النحواء في اسم الفعل ، أينقاس في بعض الأبواب آم لا ينقايس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المرد إلى أنه لا ينقايس في شيء أصلا ، وأنه يجب أن يقتصر منه على ما سمع من العرب ، لأن قياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليلٌ، كـ «شتَّانَ» و «عَيْنَاتَ» بمعنى افتراقٍ وَبَعْدًا ، و «أُوَّةً» و «أَفَّةً» بمعنى أتَوْجَعُ وَأَتَضَجَّرُ ، و «وَا» و «وَى» و «وَاهَا» بمعنى أَعْجَبُ ، كقوله تعالى : (وَىٰ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) <sup>(١)</sup> أي : أَعْجَبُ لعدم فَلَاحِ الْكَافِرِينَ ، وقول الشاعر :

\* وَإِبَّاِيِ أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ \* - ٤٦٠

للبرد إلى أن باب زال قياسي ، ووجهه أنه باب واحد كثُر استعمال العرب له على منهج واحد ، فلم يكن ثمة ما يعن قياس مالم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .  
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه ينقاس في كل فعل ثلاثة تام متصرف ، وأن ما ورد عخالفاً لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .  
فإن كان الفعل رباعياً أو ثلاثياً مزبداً فيه لم يبين منه ، وشذ قول الراجز .

\* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَّا قَرْقَارِ \*

لأن الفعل قرق، كما شذ قوله «دراك» لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة بناءه من أصل ، وجعل «دراك» مقيسا ، وجعل هذا نظير إجازة سيبويه ومتابعيه فياس فعل التعجب من أصل ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو «درج» وجمل قرقار قياساً فيقال - على مذهبة - دراج وقرطاس .  
وإن كان الفعل جاماً كنعم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبن منه ، فلا يقال «نعم» ولا «وهاب» ولا «وداع» .

وإن كان الفعل ناقصاً نحو «كان» لم يبن منه ، فلا يقال «كون» .  
ثم أعلم أن بناء هذا الباب على السُّكُر في لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر في باب للعرب وللبيه من أنه أشبه الحرف شيئاً استعمالياً ، وأما كون بنائه على حركة فلتخلص من القاء الساكنين لأن قبل آخره ألفاً وهي ساكنة ، وأما كون هذه الحرقة كسرة فلأن هذا هو الأصل في التخلص من القاء الساكنين ، وبنو أسد ينتهيون آخره إثباتاً لحرقة ما قبل الألف ، وتحقيقها .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الفصل .

٤٦٠ - هذا الشاهد من كلام راجز من بني تميم ، ولم يبين أحد - من اطلعنا على كلامه - اسمه ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله : =

وقول الآخر:

\* وَاهَا يَسْنَمِي ثُمَّ وَاهَا وَاهَا \* - ٤٦١ \*

— كأنما ذرَّ عليةِ الزُّرْنَبُ أَوْ زَجْبِيلُ، وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ  
اللغة : «وا» اسم معناه أعجب «فوك» أي فك «الأشنب» وصف من  
الشعب- بفتح الشين والنون جمعاً - وهو عنوان ماء الفم مع رقة الأسنان «الزرنب»  
نinet من نبات الباذنة طيب الرائحة .

الإعراب : « وا » اسم فعل « ضارع بمعنى أتعجب مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا » بأبأي « جار و مجرور متعلق بمحدود خبر مقدم ، وأب مضاد و ياء المتكلّم مضاد إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر مبني على الكسر في محل رفع « وفوك » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نياحة عن الضمة لأنّه من الأسماء الستة ، وهو مضاد و ضمير المخاطبة مضاد إليه منفي على الكسر في محل جر « الأشتبه » نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب العين إلى أن الواو في « وفوك » للاستثناء ، وفو : مبتدأ ، و ضمير المخاطبة مضاد إليه ، و « كأنما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة « ذر » فعل ماض مبني للمجهول « عليه » جار و مجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل ذر ، والجملة من ذر و نائب فاعله في محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العين ، وتبعه الشیغ خالد في التصریح ، وهو وجه مليس لابأس به .

الشاهد فيه : قوله « و » فإنه اسم فعل بمعنى أتعجب .

٦٤ - نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد روى أبو زيد في نوادره أكثر الأبيات التي بروونها مع هذا الشاهد ونسبها لأبي القول بعض أهل اليمن . وما ذكره المؤلف هنا بيت من قطعة رواها أبو زيد في نوادره من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

**هـِيَ الْمَنِيْ تَوَأَّلْنَا نَلْمَاهَا يـَالْكِتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا**

بِشَمْنَ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

= قدْ بَلَغَنَا فِي الْمَجْدِ غَابَتَاهَا

فصل : اسم الفعل ضَرْبَانِ :

أحدما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كشَّتان وصَّة ووَى<sup>(١)</sup> .

الثاني : ما نُقلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومحرر ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَّم ، ومدَه ( عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ )<sup>(٢)</sup> أي : الرَّمُوا شَأنَ أَنفُسَكُمْ<sup>(٣)</sup> ، و « دُونَكَ زِيدًا » بمعنى خُذْه ، و « مَكَانَكَ »

= الإعراب : « وَاهَا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبني على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لَسْلَى » جار ومحرر متعلق بوها « ثُمْ » حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « وَاهَا » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوباً ، كالسابق ، والجملة توكيده للجملة السابقة ، وقد عطفت إحداها على الأخرى بثُمْ كا هو الأصل في توكيدها مثل قوله تعالى : ( كَلَا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَا سَيَعْلَمُونَ ) « وَاهَا » توكيده لاسم الفعل السابق ، وليس من توكيده الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « وَاهَا » في الموضع الثالثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذُكروا من أسماء الأفعال « وشَكَانَ » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثلهم « وشَكَانَ ذَا خَرْوَجَا » وذُكروا أيضًا « سَرْعَانَ » بتثليث السين بمعنى سرع ، وفي الثالث « سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً » وذُكروا منه أيضًا « هَيْتَ » في نحو قوله تعالى ( قالت هَيْتَ لَكَ ) بمعنى تهافت ، وذُكروا منه أيضًا « لَعَا » بمعنى اتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة في السكاف المتصلة بعل ، فقال ابن بايثاذ : هي حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هي ضمير المخاطب ، ثم قال القراء : هي في محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائي : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم لل مصدر وهو اللروم ، والكاف مضاد إليه ، فله محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عَلَيْكَ » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق : فَعَلَيْكَ بِالْحِجَاجِ لَا تَنْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورٌ ونوزع في هذه المقالة ، لاحتياط أن تكون الباء زائدة .

بمعنى أَنْبَتْ ، و «أَمَّاَكَ» بمعنى تَقَدَّمْ ، و «وَرَاءَكَ» بمعنى تَأَخَّرْ ، و «لَاَلِيَكَ» بمعنى تَنَحَّى ؛ و منقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استعمال فعله ، ومصدر أَهْمِلْ فعله ؛ فالأول نحو «رُوَيْدَ زَيْدًا» فإنهما قالوا : أَرَوْدَهُ إِرَوَادًا ، بمعنى أمهله إملا ، ثم صَفَرُوا الإِرْوَاد تصغير الترميم وأقاموه مُقَامَ فعله ، واستعملوه تارة مصافًا إلى مفعوله ؛ فقالوا «رُوَيْدَ زَيْدًا» وتارة مُنَوَّنًا ناصبيًّا للمفعول ؛ فقالوا «رُوَيْدَ زَيْدًا» ثم إنهم نثروه وسَمَوْنَا به فعله ؛ فقالوا «رُوَيْدَ زَيْدًا»<sup>(١)</sup> ، والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيًّا ، والدليل على بنائه كونه غير مُنَوَّن ، والثاني قولهم «بَلَهْ زَيْدًا»<sup>(٢)</sup> ، فإنه في الأصل مصدر فعل مُهَمَّلٌ مُرَادِه لَدَعْ وَاثْرُكْ ، يقال «بَلَهْ زَيْدِ» بالإضافة إلى المفعول كما يقال «تَرَكَ زَيْدًا» ثم قيل «بَلَهْ زَيْدًا»<sup>(٣)</sup> بحسب المفعول وبناء «بَلَهْ» على أنه اسم فعل .

\*\*\*

فصل : يعملُ اسْمُ الفعلِ عَمَلَ مُسْمَاه ؛ تقول «هَيَّاهَاتَ تَجَدُّدٌ» كَما تقول «بَعْدَتْ تَجَدُّدٌ» قال :

(١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :  
رُوَيْدَ عَلَيْا ، جُدَّ مَا تَذَدَّى أَمْهِمْ إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ بُعْضُهُمْ مُتَيَّمِّنُ  
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى رواياته وتقديم إنشاده في باب المفعول المطلق :

تَذَرُّ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًّا هَامَاتُهَا بَلَهْ الْأَكْفَ كَانَهَا لَمْ تُخْلِقِ

وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :

تَمَشِي الْقَطْوَفُ إِذَا غَيَّ الْحَدَّا يَهَا مَشَى النَّجِيبَةِ بَلَهْ الْجِلَةِ النَّجِيبَا

\* فَهِيَاتَ هَيَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ يَهِيَّهُ \*

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » و « تَرَكَ زَيْدًا » كما تقول : « أَتَرَكْتَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوزانه باعتبارها ، قالوا « حَيَّهُلِ التَّرِيدَ » بمعنى انت التريدة ، و « حَيَّهُلَّ عَلَى الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَجَاهُهُلَّ بِعَمَرَ » أي : أشْرِعُوا بذكره .

٤٦٢ — هذا الشاهد من كلام لجرير بن عطية بن الحطفي ، وما ذكره المؤلف هنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَهِيَاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ نُواصِلُهُ \*

ويروى « أهيّات » في الموضع الثالثة من البيت .

الإعراب : « هيّات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « هيّات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبني على السكون في محل رفع « به » جار و مجرور متعلق بمحدوف صلة الموصول « وهيّات » الواو حرف عطف ، هيّات : اسم فعل ماض بمعنى بعد « خل » فاعله « بالْعَقِيقِ » جار و مجرور متعلق بمحدوف صفة خل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة ثانية خل ، أو في محل نصب حال منه لأنّه تخصص بالوصف بالجار والمجرور قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيّات العقيق » فإن قوله « هيّات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله « وهيّات خل » .

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كتاب الله عَلَيْكُم) <sup>(١)</sup> ، قوله :

\* بِأَيْمَانِ الْمَائِعِ دَلْوِيْ دُونَكَا \*  
فَمَوْلَانِ <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بنى أسد بن عمرو بن تيم ، وقد نسبه الشيخ خالد الجارية من بنى مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة أنشدته وضمت إلى أبياتاً أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز الشطorer . وبعده قوله :

\* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَمْمُدُونَكَا \*

اللغة : « الماء » هو بالهمزة للتقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البتر <sup>ليملا</sup> الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، و فعله « ماح يميح ميحا » فاما الذي يقف على شفير البتر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو ماء - بالباء الشثة من فوق - « دلوى » الدلوى معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيتها » أي : منادي بحرف نداء معدوف مبني على الضم في محل نصب ، وهو : حرف تنبية « الماء » نست لأتي باعتبار لحظة مرفع بالضمة الظاهرة « دلوى » يحتمل وجهاً من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و « دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوه تقديره أنت ، وله مفعول معدوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونكه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيةها : أن يكون مفعولاً به لفعل معدوف فيفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوى دونكا . الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » فإن ظاهره أن « دلوى » مفعول مقدم لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعلم مقدماً .

(٢) مما تأولوها به أن المعمول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوى » في =

فصل : وما نُوَنَّ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزم ذلك في « وَاهَا » و « وَيْهَا » كما التزم تكير نحو : أحدٌ وَعَرِيبٌ وَدَيَارٌ<sup>(١)</sup> . وما لم يُنَوَّنْ منها فهو معرفة ، وقد التزم بذلك في « نَزَالٍ » و « تَرَاكٍ » وبابهما ، كما التزم التعریف في المضمرات والإشارات والموصلات .

= بيت الشاهد - ايس معولا لاسم الفعل التأخير ، بل العامل فيما - وفي كل ما جاء مماثلا لها - فعل مخدوف من معنى اسم الفعل التأخير ؟ ففي الآية تقديره « الزموا كتاب الله عَلَيْكُمْ » وفي البيت تقديره « خذ دلوى دونكًا » ولا يجوز تقدير العامل المخدوف اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يحمل متاخرًا - لا يعمل مخدوفا ، وقد أتوا الآية وحدها بأن قوله تعالى (كتاب الله) مفعول مطلق لفعل مخدوف ، أى : كتب كتاب الله عَلَيْكُمْ ، وما أتوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكًا » اسم فعل أمر فاعله يستتر فيه وجوبا والجملة في عمل رفع خبر ، والعائد مخدوف ، والتقدير « دلوى دونكـه » كما تقول : دلوى خذه ، ووقع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز مائجع عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله تعالى (لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا) وعرب - بفتح العين ، بوزن أمير - بمعنى أحد أيضا ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

\* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرَبٌ \*

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفا للأول ، وهذا هو الذي يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثاني أن يكون مرادفا للواحد بمعنى المنفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى (قل هو الله أحد) الثالث أن يكون مرادفا لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى ( وإن أحد من الشركين استجارك ) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالمعنى كما رأيت ، والرابع أن يكون اسمًا عاما في جميع من يعقل ، وهذا هو الذي يختص بالاستعمال في النفي ، ومنه قوله تعالى : ( مامنكم من أحد عنه حاجزين ) وكما يختص بالمعنى يلزمه التسكيك فلا يستعمل معرفا إلا مشذوذًا !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَمْ وَمَنْ وَإِيمَ ، وألفاظُ أَخْرُ ، كَا جاء التعرِيف والتَّكْبِير في نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

\*\*\*

### هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان ؛ أحدهما : ما خُوطِبَ به مَا لَا يَقْعُلُ مَا يُشَبِّهُ اسْمَ الْفَعْلِ ، كقولهم في دعاء الإبل لشرب « جَىٰ جَىٰ » مِهْمُوزَيْن<sup>(١)</sup> ، وفي دعاء الصَّانِ « حَاحَأْ »<sup>(٢)</sup> ، وللعز « عَاعَأْ » غير مِهْمُوزَيْن ، والِفِعْلُ مِنْهُما حَاجِيتُ عَاعِيَتُ ، والمصدر حَيْحَاء وَعَيْمَاء ، قال :

٤٦٤ — يَا عَزْ هَذَا شَجَرٌ وَمَا عَاعِيَتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْمَاء

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلاً فقالوا : جَأْجَاتِ بالإبل ، إذا دعواها لشرب ، ثم لما كثر ذلك سمو الشراب جيئاً ، كما سموا البغل عدس فيها سندشك إيه ، (ص ٩٢ الآنية) قال الراجز :

وَمَا كَانَ قَلَى الْمَهِيِّ وَلَا الْجَيِّ أَمْتَدَاحِيكَأَ

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدعى إليك .

(٢) الذي في صحاح الجوهري « وَحَاء : زَجْر لِلْإِبْل ، بَنِي عَلَى الْكَسْرِ لَا لِتَقاءِ السَّاكِنِين ، وقد يقصُر ، فإن أردت التَّكْبِير نونت قلت : حَاء وَعَاء ، أبو زيد :

يقال للعز خاصة : حَاجِيتْ بِهَا حَيْحَاء وَحَيْمَاء ، إذا دعوتها » .

٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم أقف على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « عَاعِيَتْ » الأطل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الفنم « عَا ، عَا » بنوا منه فعلاً ليقوم مقام قول أحدهم « دَعَوتْ غَمَى » أو « صَحَتْ بَغْمَى » ، وأكثرت من ذلك » والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عَاعِيَتْ » وقد علم أن الألف لان تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة كما في قاتلت وضاربت ، وقد ذهب سيبويه - تبعاً للخليل - إلى أن أصل عاعيت : =

وفي زَجْرِ البَلْ « عَدَسْ » قَالَ :  
 \* عَدَسْ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ (١) \*

عَيْتَ - بِوْزَن دَعْدَعَتْ وَدَحْرَجَتْ - قَلْبَتِ الْيَاءُ الْأُولَى لِلتَّفْوِحِ مَا قَبْلَهَا أَنْـا ، وَإِنْـ كَانَتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً ، أَكْتَفَاهُ بِجُزْءِ الْمُهَمَّةِ ، كَمَا قَالُوا « طَافِي » فِي طَافِي ، قَالَ سَيِّدُوهُ : « أَبِدَلُوا الْأَلْفَ بِالْيَاءِ لِشَهَابَهَا » ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ عَاعِيتَ إِنْـا هُوَ صَوْتُ بَنِيتِهِ فَضْلًا ، كَمَا لَوْ أَنْ رَجُلًا كَثُرَ مِنْ قَوْلِ لَا ، لِجَازَ أَنْ يَقُولَ : لَا لَيْتَ ، يَرِيدَ قَلْتَ لَا ، وَيَدْلُكَ عَلَى أَنْـهَا لِيُسْتَ فَاعِلَّتْ قَوْلَمُ : الْحِيَاءُ وَالْعِيَاءُ - بِالْفَتْحِ - كَمَا قَالُوا : الْحَاجَةُ وَالْعَاءَةُ ، فَأَجْرَى حَاجِتَ وَعَاعِيتَ وَهَاهِيَتَ بَعْرِي دَعْدَعَتْ ؛ إِذْ كَنْ لِلْتَّصْوِيتِ « اـه كَلامَه ، وَالْفَرْضُ مِنْ إِثْبَاتِ أَنَّ الْأَلْفَ لِيُسْتَ زَائِدَةً وَلِيُسْتَ الْكَلْمَةُ عَلَى مَثَالِقَاتِلَتْ ، وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرْنَا أَوْلًا ، وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّ زَنَةَ الْكَلْمَةِ كَمَا قَالَ الْخَلِيلُ وَسَيِّدُوهُ ، وَلَكِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ أَصْلَ عَاعِيتَ عَوْعَوْتَ ، قَلْبَتِ الْوَاوُ الْأُولَى أَنْـا لَا نَفْتَاحَ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا ذَكَرَ سَيِّدُوهُ فِي الْيَاءِ ، وَقَلْبَتِ الْوَاوُ الثَّانِيَةِ يَاءُ لِوْقَعَهَا مَتَطْرَفَةً رَابِعَةً ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّدُوهُ وَالْخَلِيلُ فِي هَذِهِ الْكَلْمَةِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ أَقْرَبَ إِلَى الْأَلْفِ مِنَ الْوَاوِ :

الْإِعْرَابُ : « يَا » حَرْفُ نَدَاءِ « عَنْزٌ » مَنَادٍ مِنْيٍ عَلَى الضَّمِّ فِي حَلْ نَصْبِ « هَذَا » هَا : حَرْفُ تَنْبِيهٍ ، وَاسْمُ الإِشَارَةِ مِبْتَدَأ « شَجَرٌ » خَبَرُ الْبَتْدَأِ « وَمَاءٌ » مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ « عَاعِيتَ » فَعْلٌ وَفَاعِلٌ « لَوْ » حَرْفٌ تَمْنَعُ إِلَيْهِ جَوَابَ « يَنْفَعُ » يَنْفَعُ : فَعْلٌ مَضَارِعٌ ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَالْتَّونُ لِلْوَقَايَةِ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَفْعُولُ بِهِ « الْعِيَاءُ » فَاعِلٌ يَنْفَعُ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « لَوْ » شَرْطِيَّةً ، وَجَمِيلَةً « يَنْفَعُ » شَرْطُهَا ، وَجَوَابُهَا مَذْهَفٌ : أَيْ لَوْ يَنْفَعُ الْعِيَاءُ لَا كَثُرَتْ مِنْهُ .

الشَّاهِدُ فِيَهُ : أَنْشَدَهُ الْمُؤْلِفُ شَاهِدًا عَلَى أَنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ فَعْلٌ مِنْ اسْمِ الصَّوْتِ الَّذِي هُوَ « عَاعَـا » وَهَذَا الْفَعْلُ هُوَ قَوْلُهُ « عَاعِيتَ » أَيْ : صَوْتُ وَحْشَتِيَّةِ قَلْتَ « عَاعَـا » وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الشَّاعِرُ فِي الْبَيْتِ الْفَعْلِ وَمَصْدِرُهُ كَمَا تَرَى .

(١) هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَةٍ لِيَزِيدِ بْنِ مَفْرَغٍ الْمَهْرَبِيِّ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُؤْلِفُ عَجَزَهُ مِنْ تَيْنَيْنِ مِنْ قَبْلِ : إِحْدَاهَا فِي بَابِ الْلَّوْصَوْلِ ، وَالثَّانِيَةُ فِي بَابِ الْحَالِ ، وَذَكَرْنَا نَسْبَتَهُ وَسَيِّدَهُ فِي الْمَوْضِعِ الْأُولَى ؛ فَأَرْجِعْ إِلَيْهِ هَنَاكَ . وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ هُنَّا هُوَ صَدْرُ ذَلِكَ الْعَجَزِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ :

وقولنا « ما يشبه اسم الفعل » احتراز من نحو قوله :

٤٦٥ — \* يَا دَارَ مِيَةً بِالْعُلَيَّاءِ فَالسَّنْدِ \*

\* أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِيلَنَّ طَلِيقُ \*

والشاهد فيه هنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كامة « عدس » اسماً لفرس نفسه كما في قول الراحل :

\* إِذَا حَلَّتُ بِرَبَّنِي حَلَّ عَدَسٌ \*

والدليل على أن « عدس » في هذا البيت اسم لفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذي هو على ، وأسم الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه شيء ، وستقف على هذا الحكم في كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة في المقلقات ، والذي أنشده المؤلف ، هنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

\* أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمْدِ \*

اللغة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانية ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جمعاً — اسماً موصعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواه — بفتح القاف — أي خالية من الأنبياء « الأمد » كالأبد — الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و « مية » مضارف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكارة لأنها لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار و مجرور متعلق بمحدوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السندي : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والباء حرف دال على تأنيث السندي إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار و مجرور متعلق بطال « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « الأمد » مضارف إليه مجرور بالسکرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يَا دَارَ مِيَةً » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه ليس بما يشبه اسم الفعل .

وقوله :

— ٤٦٦ — \* الْأَنْجَلِي الطَّوْبِلُ الْأَنْجَلِي \*

الثاني : ماحُكى به صوتُ ، كـ «بِنَاقٌ» لحكاية صوت الغرَاب ، و «طَاقٌ» لصوت الفَرَّاب ، و «طَقٌ» لصوت وقع الحجارة ، و «قَبَ» لصوت وقع السيف على الفَرِيبة .

والنوعان مبنيةان لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام أمير القيس بن حجر الكندي ، من معلقاته المشهورة التي تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بُصْبُحَ وَمَا الْأَصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلٍ \*

الله : « أنجل » انسكشاف ، وهذه الآية ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام  
« بأمثل » من الثالثة ، أي : ليس الصبح عندى بأحسن حالاً منك ، لأن تباريغه  
الملوكي وألام المشق لا تفارق ليلاً ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفناح وتنبيه « أيها » أي : منادي بحرف نداء معنوف  
ووها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً للفظها مرفوع بالضمة الظاهرة « الطويل »  
نعت ليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « الجل » فعل أمر مبني على  
حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المخوذة هي لام الكلمة ، أما الياء  
الموجودة فهي ياء مزيدة لإشاعر كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت « بصيغ » جار و مجرور متعلق بـ الجل « وما » الواو او الحال ،  
ما : نافية « الإباح » مبتدأ او اسم ما النافية « منك » جار و مجرور متعلق بأمثل  
الآتى « بأمثل » الياء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ،  
المعروف أو منصوب بضمة أو فتحة مقدرة من ظهورها اشتغال المثل بمحركة حرف  
الجر الزائد .

كأن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

### هذا باب نون التوكيد<sup>(٢)</sup>

لتوكييد الفعل نونان : ثقيلة ، وخفيفة ، نحو (لِيُسْجَنَ وَلَيَكُونَا)<sup>(٣)</sup>. ويُوَكِّدُ بهما الأمر مطلقاً ، ولا يُوَكِّدُ بهما الماضي مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) مضى ذلك في باب العرب ولبني ، عند القول على الليفي من الأسماء وتنصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك فإن شئت .

(٢) اختلف النعامة في هذين التوينين أهما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منها أصل وليس أحدهما فرعا عن الآخر ، وهذا الرأي هو الصواب ، وبدل له أن بعض الأحكام التي تجري على أحدهما لا تجري على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفا في الوقف نحو (وليسكونا) ومثل حذف الخفيفة عند النساء الساكندين كما في قول الأنصبطة بن قريع الذي يأتى استشهاد المؤلف به \* لا تهين الفقير ... \* ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقيلة بمحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللักษون وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والحالى من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التحملات التي لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لننبئك إلى هذا .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) أعلم أولا أن نون التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر يستقبل دائما ، ولذلك صع توكيده بالتوينين من غير شرط ، والفعل للماضي لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنَ سَعْدُكَ لَوْ رَجَتِ مُتَبَّيَا لَوْلَأَكَ لَمْ يَكُ لِصَبَابَةِ جَانِحا  
فإما أن يكون مستقبلاً معنى ، وإما أن يكون البيت شاددا .

وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثبّتاً ، مُستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصل من لامه بفاسد ، نحو (وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدُ أَصْنَامَكُمْ )<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مُنفياً ، نحو ( تَاللَّهِ تَفْتَأِرُ تَذْكُرُ يُوسُفَ )<sup>(٢)</sup> ؛ إذ التقدير : لا تفتئر ، أو كان حالاً ، كفراءة ابن كثير ( لَأَقْسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ )<sup>(٣)</sup> ، قوله الشاعر :

\* يَعْيَنَا لَا بَغْضُ كُلَّ أَمْرٍ \* ٤٦٧

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيمة .

٤٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة لفائل معين ، والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

\* يُرْخِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ \*

اللغة : «أبغض» مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض - بضم فسكون - ضد الحب «يزخرف» يزين ويحسن .

المعنى : يختلف أنه يعتقد من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا المعنى قول الله تعالى : ( لم تقولون مالا تفعلون ؟ كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَغْضُهُمْ مَذِيقُ الْلَّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَفْعَلُ

الإعراب : «يعينا» مفعول مطلق لفعل محنوف من معناه ، وتقدير الكلام : أقسم يعينا «لأبغض» اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجزءه من الناصب والجائز ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم «كل» مفعول به لأبغض =

أو كان مفصولاً من اللام مثل (وَلَيْتَ مُؤْمِنًا أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تَحْشِرُونَ) <sup>(١)</sup>  
ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَضِي) <sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

والثانية : أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرعاً لأنَّ  
الْمُؤْكَدَةِ بِهَا ، نحو (وَإِمَّا تَخَافَنَ) <sup>(٣)</sup> (فَإِمَّا آذَهَبَنَ) <sup>(٤)</sup> (فَإِمَّا تَرَيَنَ) <sup>(٥)</sup>.  
ومن ترك توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضارف ، و « امرئ » مضارف إليه « يزخرف »  
فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى امرئ « قوله » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في  
 محل نصب صفة لكل امرئ « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبني على السكون  
لا محل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل امرئ ، وجملة معطوفة بالواو على  
جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالثواب مع كونه فعلاً مضارعاً  
مبثباً مقتناً بلا مرجع متصل بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .

فإن قلت : فلماذا لا تؤكّد بالثواب الفعل المضارع المقصود به الحال ؟  
فالجواب على ذلك أن بنون التوكيد تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ كما قلنا لك  
إذا كان المراد به الحال كان في الحال ثواب التوكيد به تناقضاً ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين  
لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنسده ابن مالك :

فَوَرَبِّ لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَمَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَيِّلًا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٢٦ من سورة مرثيا

\* يا صاحِ إِمَّا تَجْهِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدْهٌ \*  
وهو قليلٌ، وقيل: يختص بالضرورة<sup>(١)</sup>.

٤٦٨ - هذا الشاهد بما لم أعتبر له على نسبة إلى قاتل معين ، وما أنشده المؤلف  
ه هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَمَا التَّخْلِي عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْءٍ \*

اللغة : « يا صاح » أصله « يا صاحب » فندق ياء المتكلم ، وهي للضاف إليه ،  
وتحذف معه آخر الضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذى عليه أكثرا العلماء  
أنه ترجم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بنزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادي مرخم على غير قياس « إما »  
مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانهما ما الزائدة « تجدهنِي » تجد :  
 فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بيان وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان  
تجده ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه  
« فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلِي » مبتداً أو اسم ما النافية  
« عن الإخوان » جار و مجرور متعلق بالتخلِي « من » حرف جر « شيء » شيم :  
 مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المهل بمجركة  
المناسبة ، وشيم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ،  
والجار والمجرور متعلق بمحدود الخبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أوما وامها  
وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدهنِي » حيث لم يؤكِد الفعل المضارع الواقع شرطاً لأن  
المؤكدة بما الزائدة كما أكد في الآيات التي تلاها المؤلف ، وترك التأكيد في هذه  
الحالة - عند قوم من النحاة - قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة مختلفون في ترك التوكيد بعد « إما »  
أيجوز أم لا يجوز ؟

ذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيده الفعل المضارع الواقع بعد « إما »  
واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيبويه - وتبعد على ذلك أبو على الفارسي وكثير - إلى أن =  
(٢) - أوضح المسالك .

توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سافع غير شاذ ولا قليل . وأكثر النحاة المتأخرین يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحری بالقبول ، وقد كثر بھی ، الفعل بعد «إما» غير مؤكدا ، من ذلك بيت الشاهد ، ومن ذلك قول امریء القيس :

فَإِمَّا تَرَيْنِي لَا أُغْمَضُ سَاعَةً  
مِنَ اللَّيلِ إِلَّا أَنَّ أَنَامَ فَأَلْعَسْتَا  
فَيَارُبُّ مَسْكُورُوبِ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ  
وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسْتَا

ومن ذلك قول امریء القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيْنِي فِي رِحَالَةِ جَابِرٍ  
عَلَى حَرَاجِ كَالْقَرَّ تَخْفِقُ أَكْفَانِي  
فَيَارُبُّ مَسْكُورُوبِ كَرَزْتُ وَرَاءَهُ  
وَعَانَ فَكَكْتُ الْفَلَّ عَنْهُ فَقَدَّانِي

ومن ذلك ما رواه السكري لامریء القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَيْنِي بِي عِسْلَةَ كَائِنَ نَسِكِيبٌ مِنَ النَّقَرِسِ  
ومن ذلك قول عمرو بن رفاعة الواقفي الأوسی

إِمَّا تَرَيْنَا وَقَدْ خَفَتْ سَجَالِسْنَا وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهُذَا النَّاسِ مَسْكُورُوبُ  
ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الماعول :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةَ فَإِنَّ الْكَوَادِثَ أَوْدَى هَمَا  
ومن ذلك قول الشاعر :

فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابِنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَا عَلَى رِفَةِ أَخْفَى وَلَا أَنْمَعَلْ  
ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغَيِّرَ لَوْنَهُ شَمَطَا فَأَصْبَحَ كَالشَّغَامِ الْمُنْحَلِ  
ومن ذلك قول روبة :

إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزَى قَارَبْتُ بَيْنَ عَنْقِي وَجَمْزِي  
وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاقَّى لَوْنَهُ طَرَّةَ صُبْحِي تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إدا وقع بعد أداء طلب<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَحْسِنَ اللَّهُ غَافِلًا )<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٤٦٩ —

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهي النهي ، والدعا ، والعرض ، والتحفظ ، والنفي ، والاستفهام ، فاما النهي فشاهده الآية الكريمة التي تلها المؤلف حيث اكده فيما (تحسين) باللون الثقيلة لكونه مسبوقا بلا الناهية ، وأما الدعا فشاهده قوله الخرني :

لَا يَبْعَدُنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاءِ وَآفَةُ الْجُزُرِ  
وهو الشاهد (رقم ٣٩٦) الذى مضى في باب النعت ، وأما التحضيض فشاهد  
البيت (رقم ٤٩٩) الذى أنسده المؤلف هنا ، وأما المفى قشاهده البيت رقم ٤٧٠  
حيث أكى « تريانى » باللون التقيلة لكونه مسبوقاً بأداة المفى وهى لىت ، وأما  
الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧٩ حيث أكى « تمدحن » باللون التقيلة لكونه  
مبوكاً بأداة الاستفهام وهى المهمزة ، وسترد عليك كل هذه الآيات مشرورة .  
وقد ترك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التحضيض لأنه أخوه وإن كانت  
حقيقة ما مختلفه نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قاتل معين ، والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

## \* گما عہد تُکِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمَ \*

وقول الآخر :

\* فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْقَى تَرَيْتَنِي \* - ٤٧٠

= المعنى : يحيث محبوته على أن تعدد بالوصال وعدا لا محله ، ويدركها بما كان منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تمضيض مبفي على السكون لا محل له من الإعراب « تمن » فعل مضارع مرفوع بالتون المهدوقة معاملة للنفس المتصل بالتون الحقيقة معاملة المتصل بالتون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وباء المؤنة الخاطبة المهدوقة للتخلص من القاء الساكنين فاعل مبفي على السكون في محل رفع « ببعد » جار و مجرور متعلق بمعنى « غير » حال من ياء الخطابة ، وغير مضاف و « مختلفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » السكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهـتك » عهد : فعل ماض ، وتناء المتسلّم فاعله ، وكاف الخطابة مفهوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمعنى « في أيام » جار ومجرور متعلق بعهـتك ، وأيام مضاف و « ذي » مضاف إليه ، وذى مضاف و « سلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تمن » حيث أكده لكونه فعلاً مضارعاً واقعاً بعد حرف التمضيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمنين » حذفت نون الرفع مع التون الحقيقة حملها على حذفها مع التون الثقيلة تخلصاً من ثوابي الأمثال ، وحذفت ياء الخطابة للتخلص من القاء الساكنين .

٤٧٠ — ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضاً ، والدى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لِسَكَى تَفَلَّمَى أَنَّ أَمْرُؤَ يِكَ هَامِّ \*

اللغة : « يوم الملتقى » أراد به يوم العرب الذى يلتقي فيها الأنوار ، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مفرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحتمت السيف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحـب الناس إلـيه ؛ ليـكون ذلك أبـعـثـ إلى شـاطـهـ ، وأـشـدـ إـنـارـةـ لـشـجـاعـتـهـ ، وانظر قول عترة بن شداد العبسى :

=

وقوله :

٤٧١ - \* أَقْبَمْدَ كِنْدَةَ تَمَذَّحَنَ قَبِيلَاً \*

\*\*\*

= وَلَقَدْ ذَكَرْتُكِ الرُّمَاحُ نَوَاهِلَّ مِنْ وَيْسَ الْمِنْدِ تَقْعَدُ مِنْ دَرِي

الإعراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف المخاطبة امه مبني على السكير في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله تريني الآى ، ويوم مضارف و « اللتق » مضارف إليه « تريني » فعل مضارع مرفوع بالتون المهدوقة لتوالي الأمثال ، وباء المخاطبة المهدوقة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والتون المشددة نون التوكيد ، والتون بعدها نون الواقعية ، وباء التسلكم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليك « لكي » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تلى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نسبه حذف التون ، وباء المخاطبة فاعله « آتى » آن : حرف توکید ونصب ، وباء التسلكم امه مبني على السكون في محل نصب « امرأ » خبر أن « بك » جار و مجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لخبر أن ، وأن مع مدخلات عليه من امهها وخبرها سدت سد مفعولي تعلى .

الشاهد فيه : قوله « تريني » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التمن وهي قوله « ليت » .

٤٧١ - ذَكَرُوا أَنْ هَذَا لَشَاهِدُ مِنْ أَيَّاتِ سَيِّدِهِ الَّتِي كَانَتْ بِجَهَوَةِ، وَلَكِنْ رَأَيْتَهُ قد نسب في النسخة المطبوعة في مصر من كتاب سيدويه (١٥١/٢) إلى المقعن ، وقد نسبه الشنقيطي الكبير إلى امرى ، القيس بن حجر الكلبي ، وذكر القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* قَالَتْ فُطِيمَةُ حَلْ شِعْرَكَ مَدْحَهَ \*

اللغة : « فطيمه » تصغير فاطمة تصغير الترميم بعد حذف الحرف الزائد الذي هو الألف « حل » هو بفتح العاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حل » فعل أمر ماضيه « حلاً » بتضييف اللام - آى : منع وطرد ، خفف المهمزة بقللها ياء لسكنها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التي هي أصل في نحو « وف وعدك » =

الرابعة : أن يكون قليلاً ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة = و « زك مالك » كذا قال ، والصواب عندي أن « حل » فعل أمر من التحلية وهي التزيين ، فالإياء غير منقلبة عن شيء « كندة » بكسر السكاف وسكون النون - اسم قبيلة منها أمرق القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبيلاً » أي جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والثاء تاء التأنيث « فطيمة » ففاعل منفوع بالضمة الظاهرة « حل » فعل أمر مبني على حذف الإياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاد إليه مبني على الفتح في محل جر « مدحه » مدح : بدل من شعرك منصوب بالفتحة ، وهو منصوب على نزع الخافض على ما ارتضيتك ، أي زين شعرك بمدحه ، وضمير الماثب مضاد إليه « أبعد » المهزأ للاستفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محدود وتقدير الكلام : أعتقد بقييل وبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن المذكور بعد لأن الظروف يتسع معها ما لا يتسع مع غيرها ، وبعد مضاد « كندة » مضاد إليه مجرور بالفتحة نهاية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لاعل له من الإعراب « قبيلاً » مفعول به تمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكده الفعل المضارع الواقع بعد حرف الاستفهام ، وهو المهزأ .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهُلْ يَمْنَمَنِي ارْتِيَادُ الْبِلَاءِ دِمْنَ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِ  
حيث أكده « يمنمي ». بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .  
ومثله قول الآخر :

فَأَقْيَلَ كَلَّ رَهْطِي وَرَهْطِلَكَ تَنْتَحِثُ . مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ تَفْعَلَأَ  
فإن قوله « نتعلأ » مؤكّد بالنون الخفيفة لكونه واقعاً بعد الاستفهام بكيف ،  
وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألتا لأجل الوقف .

التي لم تُسبق بِيَانٍ ، كَفُوله تعالى : ( وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً )<sup>(١)</sup> ، وَكَفُولهم : \* وَمِنْ عِصَمِيَّةٍ مَا يَذَّكَرُ شَكِيرُهَا \*

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة، في تأكيد المضارع المنفي بلا قول النابغة الذي يخاطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغٌ عَمَرَوْ بْنَ هِنْدَ آيَةَ وَمِنَ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِذْنَارِ لَا أَعْرِفُكَ مُغْرِضًا لِرِمَاحِنَا فِي جُفُّ تَغْلِبَ وَارِدِيَ الْأَمْرَارِ وَقُولُ الْآخِرِ :

لَا أَفِيتُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَنْدَبُنِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي وَجَعَلَ الْمُؤْلِفَ فِي كِتَابِهِ مَغْنِيَّةَ الْبَيْبَيْبَ تَوْكِيدَ المضارعِ المنفي بلا شادا ، وَذَكَرَ فِي الآيةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي تَلَاهَا هَنَا أَنَّ « لَا » يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاهِيَّةً فِي كَوْنِ التَّوْكِيدِ جَارِيَا عَلَى السَّكِيرِ لِأَنَّ المضارعَ وَاقِعٌ بَعْدَ أَدَاءِ طَلْبِهِ ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَسْكُونُ جَمَلَةُ « لَا تَصِيبَنَّ » نَعْتَا لِلْفِتْنَةِ عَلَى تَقْدِيرِ القُولِ لِأَنَّ الْجَمَلَةَ الْطَّلَبِيَّةَ لَا تَقْعُدُ نَعْتَا لِلنَّكَرَةِ إِلَّا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَذَكَرَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ « لَا » فِي الآيةِ يُحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ نَافِيَّةً فِي كَوْنِ تَأكِيدِ المضارعِ بَعْدِهَا شادا ، وَهَذَا كَلَامٌ لَانْقُوهُ عَلَيْهِ لَوْقَعَهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَفِيهَا ذَكَرُنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ ، وَفِي قُولِ الْآخِرِ :

فَلَا إِجْهَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيْنَاهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَّا نَحْنُ مَحْوُلُونَ ٤٧٢ — هَذَا الشَّاهِدُ مِثْلُ مَثَالِ الْعَرَبِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْفَرْعَ يَجْعَلُ عَلَى وَفْقِ أَصْلِهِ وَهُوَ موَافِقُ لِشَطْرِ بَيْتِ الْطَّوْبَلِ ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الشَّاهِدُ عَجَزًا فِي بَيْتِ ، وَهُوَ قُولُ الشَّاعِرِ :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَمِيَّةٍ مَا يَذَّكَرُ شَكِيرُهَا وَقَدْ وَقَعَ صَدْرُ بَيْتِ آخِرٍ ، وَعَجَزَهُ قُولُهُ :

\* قَدِيمًا ، وَيُقْتَطُ الرِّنَادُ مِنَ الرِّنَادِ \*

اللغة : « عَنْهُ » بِكَسْرِ الْمِيمِ الْمُهَمَّةِ وَفَتْحِ الْفَضَادِ مَخْفَفَةً - شَجَرَةُ ذَاتِ شَوْكٍ مِنْ =

=أشجار البادية ، وللعلماء خلاف طويل في لامها ؟ قيل: لامها وأو عذوفة عوض عنها هذه الناء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء عذوفة عوضت منها هذه الناء بدليل قوله « عضته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه الناء الموجودة في لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأشموني « شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما ينبع حول الشجرة ، وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبت الشكير حول جذرها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منهم » جار و مجرور متعلق بمعذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، وجده الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن: فاعل سرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله ينبع الآتي « ما » زائدة « ينبعن » ينبع : فعل مضارع مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل ينبع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما ينبعن » حيث أكد الفعل للضارع الذي هو « ينبع » باللون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير المسروقة بيان الشرطية . ومثل هذا الشاهد قوله في المثل « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفي عن صاحبه أمراً هو به عالم ، ومعناه إنني أراك بين بصيرة .

ومثله قوله في مثل آخر « بمجد ما تبلغته » يضرب لمن تحمله فعلاً فيه مشقة فيصييه الإعباء ، أي لا بذلك من فعله ولو بعشقة وجهد .

ومثله قوله في مثل آخر « بألم ما تختنته » وأصله خطاب لأمرأة ، و « تختنته » فعل مضارع مبني للجهول ، وأصله اختنان ، والماء في آخره هاء السكت ، والمثل يضرب =

وقال :

\* قَلِيلًا يَهِيَ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ \* ٤٧٣

\*\*\*

= من يفعل فعلاً يتالم به ولا بد له من فعله ، وقد حكى سيبويه كل هذه الأمثال في الكتاب  
(١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلة لحاظ الطائف الجواب للعرف ، وما ذكره المؤلف  
ه هنا مصدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا نَالَ بِمَا كَفَتْ تَجْمَعَ مَغْنَمًا \*

و قبل هذا البيت قوله :

أَهِنَّ لِلَّذِي تَهُوَى التَّلَادَ ؟ فَإِنَّهُ إِذَا مُتْ كَانَ الْمَالُ نَهَبَ مُقَسَّمًا  
الإعراب : « قليلاً » نعت لنعوت مخدوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل مخدوف  
يدل عليه قوله « يحمدنك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمدك جداً قليلاً ، ولم يجعل  
ناصب الفعل المطلق هو يحمدنك الآتي لأن من المقرر أن الفعل المؤكد لا يتقدم  
معموله عليه ، وليس لهذا العدول ظرفاً فيتسع فيه مالاً يتسع في غيره « به » جار  
ومجرور متعلق يسخدم الآتي « ما » زائدة « يحمدنك » يحمد : فعل مضارع مبني  
على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به يسخدم مبني على الفتح في محل نصب  
« وارث » فاعل يسخدم مرفوع بالضمة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق يسخدم مبني على  
السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص  
وناء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ،  
وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان وأسمها وخبرها لا محل لها من  
الإعراب صلة ما المجرورة حلاً معنـ، والعائد ضمير مخدوف منصوب بتجتمع أي  
تجمعه « مغناً » مفعول به لحال .

الشاهد فيه : قوله « ما يَحْمَدُنَّكَ » حيث أكـد الفعل للضارع الذي هو قوله  
« يَحْمَدُ » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد =

الخامسة : أن يكون أَفْلَى ، وذلك بعد لِم ، وبعد أدَة جزاء غير « إِمَّا »  
كتَوْلَه :

\* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا مَا يَعْلَمُ \*

= أن « ما » هنا زائدة وهي على معنى النفي ، وقال الدمامي : ولا أدرى الوجه الذي  
عين ذلك .

ووهنا أمران أحَبَ أن أُنبِئَكُ إِلَيْهِما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكييد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة  
لأن قليلاً . وهو تابع لابن مالك في هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل في ذاته ،  
لأن ابن مالك صرَحَ في بعض كتبه بأنَّه كثير ، بل ربما دلَ كلامه على أنه مطرد ،  
فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعاً لابن مالك في اختياراته .

الأمر الثاني : أنه لم يُخْصَ ما الزائدة بنوع ، فشمل ما اتَّى تقع بعد رب ، وقد  
صرَحَ ابن مالك في شرح كاتبته بأنَّ توكييد المضارع الواقع بعدما للصلة برب شاذ ،  
ووجهه أنَّ الفعل الواقع بعد « ربِّما » ماضِي المعنى غالباً ، ونون التوكيد تقضي  
الاستقبال ، فهما كالتناقضين ، وكلام سيبويه يشعر بمحواز توكييد المضارع الواقع بعد  
ربما ، فقد حَكَى قول العرب « ربِّما يقولون ذلك » وقد ورد في قول الشاعر :

**رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ نَوْنِي شَمَالَاتُ**

٤٧٤ — نسب الشيَّعَ خالد هذا الشاهد إلى أبي حيان الفقعنى ، يصف جيلاً عمه  
الحصب وحفة البنات ، وهو تابع في ذلك للعنيي التابع للأعلم الشنتمرى ، والذى عليه الناس  
أنَّ لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسى ، وأنَّه يصف وطب ابن ، وأبا الصمعاء  
شاعر مخضرم ، والذى أَنْشَدَ المؤلف ههنا بيت من مشطوط الرجز ، وبعده قوله :

\* شَيْخَانَ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعْمَمَا \*

اللغة : « يَحْسِبُهُ » بحاله ويظنه « الْجَاهِلُ » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شَيْخَانَ »  
أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد الكبر والشيخوخة ، وقد جرى  
العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين « معما »  
لا بُسَّا العامة .

=

دکتوارہ :

\* مَنْ نَسْقَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بَاَنْبَ — ٢٧٥ \*

三

= المف : وصف الشاعر وطياً من البن فقال : من نظر إليه وهو لا يعلمحقيقة  
حاله ظنه ميختاً قد لبس عامة يباء وترفع فوق كرسيه ، وهو تشبيه هيبة الوضب  
الذى يظهر البن فى أعلاه أىض شديد البياض بهيئة الشيخ العم بعامة شديدة البياض  
وهو جالس على الكرسى .

الإعراب : « بحسبه » يمحبب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب البن الموصوف مفعول أول مبني على الضم في محل نصب « الجاهل » ففاعل يمحبب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية طرفية « لم » حرف نقى وجزم وقلب « يلما » بعلم : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحقيقة التقلبة أفالاً لأجل الوقف في محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الحقيقة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شيئاً » مفعول ثان يمحبب « على » حرف جر « كريسيه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمذوف صفة لقوله شيئاً ، وكرسى مضارف وضمير الغائب العائد إلى الشيغ مضارف إليه « معمعاً » صفة لشيغ .

**الشاهد فيه :** قوله « لم يعلم » حيث أكَد الفعل المضارع الذي هو قوله « يعلم » باللون الحقيقة ، بعد حرف النفي الذي هو لم ، وقد نبهناك فيما مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠ ) ومثله ما أنشده الخالديان في الأشياء والنظائر ( ص ١٠٠ ) بعض الأعراب :

أَمْ تَعْلَمُنَ يَارَبُّ أَنْ رَبُّ دُعَوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصاً لَوْ أُجَابْهَا  
 ٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عذتها ثلاثة أبيات لابنه مرتة بن عاهان الحارثي  
 ترني أباها ، وكانت باهله قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ه هنا صدر بيت من  
 الكامل ، وعجزه قوله :

\* أَبْدَا، وَقُتِلُّ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِيَ =

= اللغة : « تتفق » معناه تجد « آتب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى رجع يرجع .  
المعنى : إن من ناقاه منهم سقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء  
لما في صدورهم من حسيكة سببها الدماء التي أريقت منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « تتفقن »  
تفتفق : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله ببنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل  
الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وبنون التوكيد الخفيفة حرف مبني  
على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار و مجرور متعلق بتفتفق « فليس » الفاء  
واوقة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض  
ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ،  
آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل  
بمحركة حرف الجر الزائد ، والمجملة من ليس واسها وخبرها في محل جزم جواب الشرط  
وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « من تتفقن » حيث أكَد الفعل المضارع الذي هو تتفق بالتون  
الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الحجر ، وهو من شواهد سيبويه ( ١٥٢/٢ ) :

فَمَمَّا تَشَاءُ مِنْهُ فَرَأَةَ تُتَطَّلِّكُمْ وَمَمَّا تَشَاءُ مِنْهُ فَرَأَةُ تَنْتَمَا  
الشاهد فيه قوله « تنتما » حيث أكَد هذا الفعل بالتون الخفيفة وذلك لأنَّه واقع  
بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب التون الخفيفة أлавاً الموقف .

ومثله قول الآخر :

نَدَقْمَ نَبَاتَ الْخَيْرُ أَنِّيِّ فِي التَّرَى حَدِيشَ مَتَّ مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ كَيْنَفَمَا  
الشاهد في قوله « ينفما » حيث أكَدَه بالتون الخفيفة وتقلبها أفال الوقوف ، بعد « مق ».  
ومن هنا تعلم أن مراد النحاة من قوله « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن  
يكون الفعل شرعاً كما في بيت الشاهد وأن يكون جواباً وجراً كما في هذين البيتين  
اللذين أنشدناهما .

### فصل

#### فِي حُكْمِ آخِرِ الْمَوْكِدِ

اعلم أن هنا أصلين يُستثنى من كل منها مسألة :  
 الأصل الأول : أن آخر المؤكد يفتح<sup>(١)</sup> ، تقول «اتفَرِبَنْ» و «أضَرِبَنْ»  
 ويستثنى [من ذلك] أن يكون مُسندًا إلى ضمير ذي لِينٍ ؛ فإنه يحرك آخره  
 حينئذ بحركة تجانس ذلك اللِّينَ ، كما نشرحه .  
 والأصل الثاني : أن ذلك اللِّينَ يحب حذفه إن كان ياءً أو واوً ، تقول :  
 «أضَرِبَنْ يَا قَوْمٌ» بضم الباء ، و «أضَرِبَنْ يَا هِنْدُ» بكسرها ، والأصل :  
 أضَرِبُونْ ، وأضَرِبِينْ ، ثم حُذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين .  
 ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ «يَخْشَى» فإنك تحذف  
 آخر الفعل وتشتبّت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول «يَا قَوْمٍ أخْشُوْنَ»  
 و «يَا هِنْدُ أخْشَيْنَ» فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تُحذف آخره ،  
 بل تقلبه ياءً ؛ فتقول «لَيَخْشَيْنَ زَيْدٌ» و «لَتَخْشَيْنَ يَا زَيْدُ» و «لَتَخْشِيَانْ  
 يَا زَيْدَانِ» و «لَتَخْشِيَنَانِ يَا هِنْدَاتِ» .

\* \* \*

(١) اختلف النحاة في الفتحة التي قبل نون التوكيد المؤكد بها الفعل المضارع نحو لا تضر بن وضل الأم سبقو أضر بن ، فذهب أبو العباس المربرد وأبو علي الفارسي وابن السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندما مبني على الفتحة ، وذلك لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيفويه والسيراقي والزجاج إلى أن الفعل - مضارعاً كان أو أمراً - مبني مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل في البناء ، ثم حرر آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهو آخر الفعل والنون ، وكانت الحركة هي الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال في « لا تلهبن » مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء الساكنين مع طلب التخفيف ،

**فصل : تنفرد النونُ الخفيفة ب الأربع حکام :**

أحدُها : أنها لاتقع بعد الألف ، نحو « قُوماً » و « أَقْعُدَا » ؛ لثلا يلتقي ساكنان<sup>(١)</sup> ، وعن يونس والكوفيين إجازته<sup>(٢)</sup> ، ثم صرَّحَ الفارسي في الجهة بأنَّ يونس يُبِّيقُ النونَ ساكنةً ، وَتَنَظَّرَ ذلك بقراءة نافع (وَتَخْيَائِي)<sup>(٣)</sup> وذكر الناظمُ أنه يكسرُ النونَ ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم (فَذَسَّرَهُمْ).

(١) الساكنان ما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة فاما نون الرفع فإنها عدنونة ؟ لأنَّ الأمر يبيِّن حيلتها حذف النون ، فإذا كان الفعل مشارعاً مرفوعاً حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضاً ، لكن حذفها حيلتها حذف الغرار من اجتماع الأمثل .

(٢) احتاج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد الألف - سواء أكانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون الإناث ونون التوكيد - بأنَّ غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس ثالثهما مدغماً في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا يأساً ، فقد جاء في أمثالهم قولهم « التقت حلقتا البطنان » وهم حين يقولون هذا للتل يقرون ألف الاثنين ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قوله أوس بن حبر :

وَازْدَحَتْ حَلْقَتَانِ الْبِطَانِ يَأْقُوْمَ وَجَاشَتْ نُفُوْتَهُمْ جَزَّعَا

ونظير ذلك قراءة من قرأ (عيابي وعماي) بسكون ياء اللتكلم مع سكون الألف قبلها ، في الوصل فضلاً عن الوقف ، وقراءة من قرأ (الأندرتهم أم لم تندرم) بغلب المهمزة الثانية من (الأندرتهم) أللها ساكنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من قرأ (هؤلاء إن كنتم) بسكون همية (هؤلاء) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة الجميس في (كمييعص) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثالثهما مدغماً في مثله ، فدل ذلك كله على أنَّ العرب قد تستوي في هذا الالقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما نحن بصددده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

ـ تَذَمِّرًا<sup>(١)</sup> ، وَجَوْزُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ (وَلَا تَنْبِعَانِ)<sup>(٢)</sup> بِتَخْفِيفِ النُّونِ .  
وَأَمَّا الشَّدِيدَةُ فَتَقْعُ بَعْدَهَا أَنْفَاقًا ، وَيَحْبَبُ كَثِيرُهَا ، كِرْقَاءَةُ باقِ السَّبْعَةِ :  
(وَلَا تَنْبِعَانِ)<sup>(٣)</sup> .

الثَّانِي : أَنَّهَا لَا تُؤْتُ كُلَّ الْفَعْلِ الْمُسَنَّدَ إِلَى نُونِ الإِنَاثِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَعْلَ  
الْمُذْكُور يَحْبَبُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ فَاعْلَمِهِ بِالْأَلْفِ فَاصْلَهُ بَيْنَ النُّونَيْنِ قَصْدًا لِلتَّخْفِيفِ ؛  
فِي قِيلَال « اضْرِبْنَانَ » وَقَدْ مُضِيَ أَنَّ الْحَقِيقَةَ لَا تَقْعُ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ  
فِيهَا تَقْدُمُ أَجَازَهُ هُنَا بِشَرْطِ كَسْرِهَا<sup>(٤)</sup> .

الثَّالِثُ : أَنَّهَا تَحْذَفُ قَبْلَ السَّاكِنِ ، كَقُولَهُ :

٤٧٦ - لَا تَهِينَ الْفَقِيرَ عَلَكَ أَنْ تَرْكَعْ يَوْمًا وَالَّدَّهُرُ قَدْ رَفَعَهُ  
أَصْلُهُ « لَا تَهِينَ » .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان ، وتوجيه هذه القراءة على أنَّ الْأَلْفَ  
ضمير الاثنين ، والنُّونَ للتوكيد .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ، وإنما يتم الاستدلال بهذه القراءة إذا جعلنا  
الواو حرف عطف و « لا » بعدها حرف نهي ، فتسكون الألف ضمير الاثنين والنُّونَ  
لتوكيد . فإن جعلت لا نافية والواو الحال كانت النُّون علامة على رفع الفعل المسند  
لألف الاثنين ، والجملة خبر مبتدأ مخدوف ؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(٣) أعلم أنَّ النَّقَاءَ السَّاكِنَيْنِ يَقْتَفِي فِي الْعَرَبِيَّةِ بِشَرْطَيْنِ ؛ أَوْلَاهُما : أَنْ يَكُونُ أَوْلُ  
السَّاكِنَيْنِ حِرْفٌ لَيْنٌ كَأَلْفِ ، وَكَالْوَأْوَلِ الْمُفْتَوِحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ الْمُضْمُونِ مَا قَبْلَهَا ، وَكَالْيَاءِ  
الْمُفْتَوِحِ مَا قَبْلَهَا أَوْ الْمُكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، وَثَانِيَهُما : أَنْ يَكُونَ ثَانِي السَّاكِنَيْنِ مَدْغُمًا  
فِي مَثْلِهِ ، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا تَبَيَّنَ لَكَ السُّرُّ الَّذِي اعْتَدَ عَلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ فِي جُوازِ وَقْوَعِ  
النُّونِ الشَّدِيدَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ ، وَعَدْمِ جُوازِ وَقْوَعِ الْحَقِيقَةِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

٤٧٦ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَةِ الْأَضْبَاطِ بْنِ قَرِيعِ السَّعْدِيِّ ، قَالَ ثَلْبُ : بِلَغْيِي  
أَنَّهَا قِيلَتْ قَبْلِ الْإِسْلَامِ بِدَهْرٍ طَوِيلٍ ؟ وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤْلِفُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بَيْتُ مِنْ  
اللَّاسْرَحِ قَدْ حُذِفَ مِنْ أَوْلَى جُزْءِهِ الْأُولَى سَبْبُ خَفِيفٍ ، فَآخِرُ الشَّطْرِ الْأُولَى « أَنْ »  
وَلَا تَلْتَفَتْ إِلَى مَا قِيلَ سُوْيَ هَذَا ؟ فَإِنْ أَوْلُ الْكَلِمَةِ قُولُهُ :

= لِكُلِّ هَمٍ وَنَهْمٌ سَعَهُ وَالْمُسْنَى وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللغة : « تهين » مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء « الفقر » أصله في اللغة الذي انكسر فقار طهره ، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنّه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوّة « عملك » هي لغة في لعلك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجر بيانها وذكر أصحابها « تركع » أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن تصيّبك جائحة قبيل حالك الحسنة بمحالة مغايرة لها « رفعه » أراد بدل حالة السيئة بمحالة أخرى حسنة .

ـ المعنى : يقول : لأنّه تهين أحداً من الدين تراهم دونك ، ولا تزدره ، ولا تصرّف من شأنه ، فإنك لا تدرى ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالاً سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالاً حسنة .

الإعراب : « لا » حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تهين » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحنوقة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بالناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الفقر » مفعول به تهين منصوب بالفتحة الظاهرة « عملك » عل : حرف ترج ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « أنت » حرف مصدرى ونصب « تركع » فعل مضارع منصوب بأنّ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « يوماً » ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأنّ مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣٢ من الجزء الثالث) « والدهر » الواو ووا الحال ، الدهر : مبتدأ « قد » حرف تحقيق « رفعه » رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب المائد إلى الفقر مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومنقوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « لا تهين » حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الخفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُمْضي في الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ،  
كتقوله تعالى : ( لَذَنْسَمَا )<sup>(١)</sup> ( وَلَيَكُونَا )<sup>(٢)</sup> ، قوله الشاعر :

\* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَآفَهَ فَأَعْبُدُهَا \* ٤٧٧ -

ـ من النساء الساكنن المذين هن نون التوكيد الحقيقة واللام في « الفقير » لأن الألف التي بينهما ألف الوصل فلا حر كه لها عند الوصول ، وقد أبقى فتح آخر الفعل دليلاً على تلك التنوين المذوقة . وثبتت الآية التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكداً .

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ - هذا الشاهد من كلمة الأعنى ميمون بن قيس التي كان مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فنعته قريش ، والذى أنشده للمؤلف عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

\* وَإِيَّاكَ وَلِلْيَتَاتِ لَا تَقْرَبَنَا \*

الثمة : « الليلات » بفتح اللام وسكون الياء - جمع ميتة ، وهى الحيوان للأكول الذى فارق الحياة حتف نفسه من غير مذكرة « لا تقربنها » أراد لاتطعمها ؟ فالبالغ فى ذلك بالتهى عن القرب منها « الشيطان » است يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق على كل نفس عاتية خارجة عن الجادة التي رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل عذوف وجوباً « وللبيات » الواو حرف عطف ، البيات : معطوف على المفعول به ، أو منصوب على تزع الخافض ، على ما ذكرناه من الخلاف في شرح الشاهد ( رقم ٤٠٣ ) وعلامة نسبة على الحالتين الكسرة نيابة عن الفتنة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تقربنها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله ببنون التوكيد التالية في محل جزم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد التالية حرف مبني على الفتح لام محل له من الإعراب ، وضمير النافية العائد إلى الليلات =

( ٨ - أوضح المالي ٤ )

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت ، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْنُ يَا قَوْمٌ » و « اضْرِبْنُ يَا هِنْدٌ » والأصل : اضْرِبُونَ واضْرِبِينَ ، كما هو ، فإذا وقفت حذفت النون لشبيهها بالتنوين في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « عَرَزَتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .

هذا باب مala ينصرف

الاسم إن أشبّهه الحرف ببني كما مر، وسمى غير متمكن، وإلاً أُعرب، ثم المغرب إن أشبّه الفعل مُنْعِنَ الصرف كما سينافي، وسمى غير متمكن، وإلاً صرف، وسمى أمكناً<sup>(١)</sup>.

الشاهد فيه : قوله «فاعبدا» حيث أبدل النون الخفيفة ألفافي الوقف كما أن النتون في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفاً في نحو قوله «رأيت زيداً» ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفاً؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تتبع الوقف .

(١) اعلم أولاً أن الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا: إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

**والصرف** : هو التنوين الدال على مقتني يكون الاسم به أُمكَن ، وذلك للعنى هو عدم مثابته للحرف وللفعل ، كـ « زَيْدٌ » و « فَرَسٌ » . وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُنْدَاتٍ » فإنه منصرف مع أنه فاقد له ؛ إذ تنوينه لقابلة نون جمع المذكور السالم .

\* \* \*

من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذي هو اسم ، ولا شك أن المأخذ فرع عن المأخذ منه ، وهذا بني عند البصريين على أن أصل الاشتغال هو المصدر ، وأما السكريون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه مرکزاً من الحديث والزمان ، فهو يدل على الحديث بادئه أي حروفه التي يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أي هيأنه ، وذلك ببني عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن في معنى الفعل - وهو الحديث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلأن الحديث لا بد له من محدث يحده وهو الذي يسمى في علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماء ، فـ كان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج إلى وقوعه له ، وهذا متفق عليه عند الفريقيين . ثم أعلم أن الفعل أحکاماً منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجر ، فقد علمت أنه الاسم يختص من القاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علitan تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين العلتين راجحة إلى لفظه والأخرى راجحة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبه ، فإذا أشبه الاسم الفعل في عله واحدة ، أو أشبه في وجود علتين كل منها يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قوياً ، ومتي وجدت العلitan الثانية ترجع إبعادها لمعنى والأخرى لفظها قوى شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالكسرة .

ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان :

أحدما : ما ينتفع صرفة للة واحدة<sup>(١)</sup>، وهو شيئاً :

أحدما : ما فيه ألف التأنيث مطلقاً ، أى مقصورة كانت أو مبدولة ، وينتفع صرف مصوّبها كيما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ«ذِكْرَى» و «صَحْرَاء» ، أم معرفة كـ«بَشْوَى» و «زَكْرِيَاء» ، أم مفرداً كما تقدم ، أم جماعاً كـ«جَرْحَى» و «أَنْصِبَاء» ، أم اسمًا كما تقدم ، أم صفة كـ«جُنْبَلَى» و «تَحْرَاء» .

والثاني : الجم الوازن لفاعل أو مفاعيل<sup>(٢)</sup> ، كـ«درَام» و «دنانير» .

(١) إنما كانت الللة الواحدة في هذين الشيئين كافية في منع الاسم من الصرف لأن في كل واحدة منها جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامات الللة الواحدة منها ، قاماً على حلتين ، فألف التأنيث لها جهتان ، أولاهما الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والمؤنث فرع عن المذكر ، وثانيتها لزوم هذه الألف لصرفها بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة لمدخلها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصوّبها مذكراً ، والجمع الوازن لفاعل أو مفاعيل – وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهي الجموع – فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وبين ذلك أنك لا تجد في العربية إنما مفرداً مفتوحاً الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولاهما مكسور حقيقة أو تقديرها ، أو ثلاثة أحرف ثانيةما ساكن ، في حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرها من المفردات عنق ، ونحو حمر وصقر فإن نظيرها من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلاته على الجمع ، وأولاهاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتها راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحتنا .

(٢) المراد بفاعل هنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدولاً بضم نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارات وجواهير ، والمراد بفاعل : كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أو سطها ساكن ، سواء أكان مبذولاً باليم نحو مصايير أم لم يكن نحو عصافير وقراطيس .

وإذا كان مفأعل منقوصاً فقد تبدل كسرته فتحة ؛ فتقلب ياؤه ألفاً ؛  
فلا ينون ، كـ « مَذَارِي » و « مَدَارِي » ، والفالبُ أن تبقى كسرته ؛  
فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أجزيَّ في الرفع والجر مجرَّى قاضٍ وساري  
في حذف يائه ونبوت تنويفه ، نحو (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ) <sup>(١)</sup> (والفَجْرِ  
وَلَيَالِي عَشْرٍ) <sup>(٢)</sup> ، وفي النصب مجرَّى درام في سلام آخره وظهور فتحته ،  
نحو (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِي) <sup>(٣)</sup> .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد <sup>(٤)</sup> ؛ فقيل : إنه أعمى حِلَّ  
على موازنه من العربي ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَة ، ونقل ابن الحاجب  
أنَّ من العرب من يصرفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك .

وابن سُمَيَّ بهذا الجم أو بما وازنه من لفظ أعمى مثل سَرَاوِيل وشَرَاحِيل

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة العجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سباء

(٤) اختلف العلماء في لفظ « سراويل » أمفرد أعمى هو قد جاء على وزن الجمع العربي  
أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر ؟ فذهب أبو العباس البرد إلى أنه  
جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سروال ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :

عَلَيْهِ مِنَ الْأَثْوَمِ سِرْوَالَةُ فَلَيْسَ يَرْقُ لِمُسْتَغْطِفِ

ويقال : مفرده سروال - بدون تاء - ومن ذكر أن سراويل جمع له مفرد  
مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحريري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعمى جاء على زنة الجم العربي فعامله العرب معاملة

الجم تبعاً للفظه

والذى صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس البرد ومن ذكر نامن حملة  
اللغة ، إذ هم نقلة أبيات ، وقد قلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا باعتضاه ،  
فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذى استشهدوا به مصنوع .

أو انظِي أزْتَحِلَ للعلمية مثل كشاجم<sup>(١)</sup>، مُنْعِ الصرف .

\*\*\*

النوع الثاني : ما يقتضي صرفه بعلمين ، وهو نوعان ، أحدهما : ما يقتضي صرفه نسخةً ومعرفةً ، وهو ما وُضع صفة ، وهو إما مزيدٌ في آخره ألف ونون ، أو مُوازن للفعل ، أو معدول . أما ذو الزيادتين فهو فقلان بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنته قفل ، كـ « سَكْرَان وغَضْبَان وعَطْشَان » ، أو لكونه لا مؤنة له كـ « لَحْيَانَ »<sup>(٢)</sup> بخلاف نحو : مَصَان لِلثَّيْم ، وسَيْفَان لِلطَّوْبِيل ، وآلَيَان لِكَبِيرِ الْأَلْيَة ، وندمان : من اللادمة لا مِنَ النَّدَم ؟ فإنْ مؤنتها فقلانة .

وأما ذو الوزن فهو أفعى بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنته فقلاء كـ « آتَهَر » ، أو قُفلَي كـ « أَفْضَل » ، أو لكونه لا مؤنة له كـ « أَكْرَ » و « آدَرَ » ، وإنما صُرِفَ أَزْبَعَ في نحو « مَرَّتُ بِنِسْوَةٍ أَزْبَعَ » لأنه وضع اسمًا ؛ فلم يلتقط لها طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء ، وإنما منع بعضهم صرف باب أبطح وأذَمَ للقييد وأسْوَد وأرْقَمَ للحَيَّة — مع

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والمشهور أنه بضم السكاف .

(٢) أما فقلان الذي جاء له مؤنة على وزن فعلى كسران وغضبان فقد اتفق العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع إحداهما إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف والنون لأن المزيد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها فرع الجمود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فقلان الذي لا مؤنة له كلحيان فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤناتاً على فلى ، وحتى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعي أنه لو كان له مؤنة لكان بالباء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلقيت إلى ما طرأ لها من الأسمية ، وربما اعتدَّ بعضهم باليمنيتها فصرَّفها ، وأما أجَدَلُ لالصقر ، وأخْيَلُ لطائر ذي خِيلان ، وأفْقَى للحَيَّة<sup>(١)</sup> ، فإنَّها أسماء في الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت في لُغَةِ الْأَكْثَرِ ، وبعضهم يضع صرفها لامْعَنْ معنى الصفة فيها ، وهي القوة والتلوّن والإيذاء ، قال :

\* فِرَاغُ الْقَطَا لِأَقْبَنَ أَجْدَلَ بَازِيَا \*

(١) اختلف النحاة في أصل « أفعى » فذهب أبو علی الفارسی إلى أن أصل مادتها (ى ف ع) وعلى هذا يكون أصلها أفعع ، فأخرت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وافتتح ما قبلها قلبت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلف ، وذهب ابن جعفر إلى أن أصل مادتها (ف وع) وعلى هذا يكون أصلها أفعوع ، فأخرت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتتحرکها وافتتح ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها (ف وع) بدليل « الأقوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل ، وعليه يجري كلام المؤلف.

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطاطي عمیر بن شیم ، والذی أنسده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* كَانَ الْعَقِيلَيْنَ يَوْمَ آقِيَّهُمْ \*

اللغة : « العقiliين » جمع عقيلي ، وهو النسوب إلى عقيل — بضم العين ، بزنة التسغیر — وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، ويحيى بن عقيل ؛ فهو لاء الثلاثة بضم العين « لقيهم » أراد لقاءه إياهم في الحرب « فراغ » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف مقصورا — جنس من الطير يشبه الحمام « أجَدَلُ » من جوارح الطير السُّكُواسِر التي تصيد ولا تصاد « بازيَا » مثال الأجدل .

المعنون : وصف الشاعر في هذا البيت بني عقيل بأنهم مهازييل ضعاف لا يثبتون عند

وقال :

\* فَمَا طَأْرِيْ يَوْمًا عَلَيْكِ بِأَخْيَلًا \* - ٤٧٩

\*\*\*

= القاء في معارك الحرب ، وشبههم بالفراخ من جنس القطا . وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيده . حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الأعراب : « كان » حرف تشبيه ونصب « العقليين » اسم كان ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنّه جمع مدّكر سالم « يوم » ظرف زمان يتعلق بكلّيّن لما تضمنته من معنى أشهى « لقيتهم » لاق : فعل ماض ، وفاء التسلّكم فاعله ، وضمير الثنائيين المائد إلى العقليين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « القطا » مضارف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاق : فعل ماض مبني على الفتح للقدر أو على السكون لاتصاله ببنون النسوة ، وبنون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « أجدى » مفعول به للاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلاً من أجدى ، ويجوز أن يكون معطوفاً بجاف ، مقدر ، ويجوز أن يكون هنّتاً لأنّه ضمته معنى جارح أو كاسر أو مختطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدى » حيث منه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم المصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجده منه من الصرف هو أنه ضمته الوصفيّة - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنباري رضي الله تعالى عنه ، والتي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* ذَرِّيْبِيْ وَعَلِيِّيْ بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي \*

و قبل هذا البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَكَ أَخْيَرُ غُصَّى اللَّوْمَ عَنِي ؟ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجَلَّا  
الثقة : « ذريقي » اتركي ودعني ، وللستعمل من هذه للادة للشارع نحو قوله تعالى ( ما كان الله ليذر للؤمتيين على ما أتم عليه ) والأمر كما في قوله سبحانه : =

=(ذرى ومن خلقت وحيداً) فاما الماضي فقد أماته العرب « وعلى بالأمور » أراد  
خبرته بها الناشئة عن التجربة « شيمى » خلق ومجيق وطبيعي ، وتجمع على شيم -  
بكسر الشين وفتح الياء للثنا من نجت ( انظر الشاهد رقم ٤٦٨ ) « بأخلا »  
الأخيل - بفتح الممزة وسكون الحاء المعجمة - اسم طائر أخضر على جنابيه لع من  
لون يخالف لون سائر جسمه ، ومن الناس من قال : هو المسما بالشقران - بكسر  
كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وبهذه  
الطبع التي ترى على جنابيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذي هو نقطة سوداء  
تكون في الوجه .

الإعراب : « ذريني » ذري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنة  
المخاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الواقعية ، وياء التسلكم مفعول به مبني على السكون  
في محل نصب « وعلى » الواو او المعية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة  
على ما قبل ياء التسلكم ، وياء التسلكم مضارف إليه « بالأمور » جار و مجرور متعلق  
بعلم « وشيمى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على على ، وياء التسلكم  
مضارف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طائرى » طائر : مبتدأ أو اسم  
ما النافية ، وهو مضارف وياء التسلكم مضارف إليه « يوماً » ظرف زمان متعلق بقوله  
أخيل الآنى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار و مجرور متعلق بأخيل أيضا لما  
ذكرنا « بأخلا » الياء حرف جر زائد ، وأخيل : جبر المبتدأ إن قدرت ما مجملة ،  
وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخلا » حيث منه من الصرف وجراه بالفتحة نهاية عن  
الكسرة مع أنه اسم في الأصل الحال ؟ فإنه اسم لطائر معروف ذى خilan ،  
ولكنه صفة معنى الوصف - وهو التلون أو التشاوم ؛ لأن العرب تتشاءم بهذا الطائر  
فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل  
منه من الصرف .

وأما ذو العَدْل فنوعان :

أحداها : مُوازن فُعَالٌ وَمَفْعُلٌ ، من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي الباقي على الأَصْحَاح<sup>(١)</sup> ، وهي معدولة عن الفاظ الدد الأصول مكررة ؟ فأصل « جاءَ »  
القَوْمُ أَحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الانفاظ إلا نُمُوتَ ، نحو (أُولَى أَجْنِحَةِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) <sup>(٢)</sup> أو أحوالاً ، نحو (فَإِنَّكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ) <sup>(٣)</sup> أو أخباراً ، نحو « صَلَاتَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفاده التكرير .

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعول من واحد إلى عشرة ، أهـامـسـمـوـعـانـ عنـ العـرـبـ أـمـ أـنـ المـسـمـوـعـ بـعـضـهـ وـمـاـ بـقـيـ مـقـيـسـ عـلـيـ ماـ سـعـ منـهـ ؟ـ فـذـهـبـ الـكـوـفـيـوـنـ إـلـىـ أـنـ المـسـمـوـعـ عـنـ العـرـبـ مـنـ وـاـحـدـ إـلـىـ خـمـسـةـ وـمـنـ عـشـرـةـ ،ـ وـأـمـاـ مـاـ بـيـنـ الـخـمـسـةـ وـالـعـشـرـةـ فـإـنـهـ مـقـيـسـ ،ـ وـتـبـعـهـمـ عـلـىـ هـذـاـ الزـرـاجـ ،ـ وـذـهـبـ قـوـمـ إـلـىـ أـنـ لـايـقـاسـ إـلـاـ وـزـنـ فـعـالـ ،ـ فـأـمـاـ مـفـعـلـ فـلـاـ ،ـ وـهـذـاـ القـوـلـ فـيـهـ مـنـ التـحـكـمـ مـاـ لـاـ يـخـفـيـ ،ـ وـذـهـبـ أـبـوـ عـبـيـدةـ إـلـىـ أـنـ المـسـمـوـعـ عـنـ العـرـبـ مـنـ وـاـحـدـ إـلـىـ أـرـبـعـةـ ،ـ فـأـمـاـ مـنـ الـخـمـسـةـ فـاـ فـوـقـهـاـ فـلـمـ يـسـمـعـ عـنـهـمـ ،ـ وـحـكـيـ أـبـوـ عـمـروـ الشـيـانـيـ أـنـ الـبـنـاءـيـنـ مـسـمـوـعـانـ مـنـ الـوـاـحـدـ إـلـىـ الـعـشـرـةـ ،ـ وـقـوـلـ أـبـيـ عـمـروـ هـذـاـ هـوـ مـخـتـارـ الـلـوـلـفـ هـنـاـ .ـ

هـذـاـ ،ـ وـقـدـ ذـكـرـ السـخـاوـيـ أـنـ يـعـدـ مـنـ الـوـاـحـدـ إـلـىـ الـعـشـرـةـ أـيـضاـ عـلـىـ وـزـنـ فـعـالـ بـضـ الـفـاءـ وـسـكـونـ الـعـيـنـ -ـ فـيـقـالـ «ـ وـحـدـانـ »ـ وـ «ـ ثـيـانـ »ـ وـ مـنـ ذـلـكـ قـوـلـ الـحـمـاسـيـ :ـ قـوـمـ إـذـاـ الشـرـ أـبـدـيـ نـاـجـيـهـ لـهـمـ طـارـوـاـ إـلـيـهـ زـرـافـاتـ وـوـحـدـانـاـ (ـ الزـرـافـاتـ :ـ الـجـمـاعـاتـ ،ـ يـرـيدـ أـسـرـعـواـ لـنـجـدـهـ جـمـاعـاتـ وـآحـادـاـ :ـ أـنـ وـاـحـدـاـ وـاـحـداـ)ـ .ـ وـذـهـبـ كـثـيرـ مـنـ حـمـلةـ الـلـغـةـ إـلـىـ أـنـ قـوـلـ شـاعـرـ الـحـمـاسـ «ـ وـحـدـانـاـ »ـ جـمـعـ وـاـحـدـ ،ـ وـنـظـيرـهـ رـاـكـبـ وـرـكـبـانـ وـصـاحـبـ وـصـحـبـانـ ،ـ فـلـاـ دـلـيلـ فـيـهـ لـمـ قـالـهـ السـخـاوـيـ .ـ وـرـبـمـاـ استـعـملـتـ هـذـهـ الـعـدـوـلـاتـ استـعـمالـ الـأـسـماءـ ،ـ لـاـ استـعـمالـ الـشـتـقـاتـ ،ـ وـمـنـ ذـلـكـ قـوـلـ الشـاعـرـ :ـ

وـخـيـلـ كـفـاهـاـ وـلـمـ يـكـفـهـاـ ثـنـاءـ الرـجـالـ وـوـحـدـانـهـاـ  
(٢) مـنـ الـآـيـةـ ١ـ مـنـ سـوـرـةـ فـاطـرـ

الثاني : « آخر » في نحو « مَرَّتْ بِنِسْوَةٍ أُخْرَى » لأنها جمع الآخري ، والأخرى أني آخر — بالفتح — بمعنى مغاير ، وأخر من باب اسم التفضيل ، واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرؤه من الـ والإضافة مفرداً مذكراً ، نحو (لَيْوُسْفُ وَأَخْوَهُ أَحَبَ إِلَى أَبِينَا مِنَّا) <sup>(١)</sup> ، نحو (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبَ إِلَيْكُمْ) <sup>(٢)</sup> فـ كان القياس أن يقال « مَرَّتْ بِأُمَّةٍ أُخْرَى » و « بِنِسَاءٍ أُخْرَى » و « بِرِجَالٍ أُخْرَى » و « بِرِجَلَيْنِ أُخْرَى » ولكنهم قالوا : آخرى ، وأخر ، وأخرؤن ، وأخران ، قال الله تعالى : (فَتَدَّكَّرَ إِذْدَاهَا الْآخْرَى) <sup>(٣)</sup> (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى) <sup>(٤)</sup> (وَآخَرُونَ أَعْتَرُفُوا) <sup>(٥)</sup> (فَآخَرَانِ يَقُولُانِ) <sup>(٦)</sup> .

وإنما خص النحويون آخر بالذكر لأن في آخرى ألف التأنيث ، وهي أوضاع من العدل ، وأخرؤن وأخران معتبران بالحروف فلا مدخل لها في هذا الباب ، وأما آخر فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه ، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أخرى بمعنى آخرة ، نحو (وقالت أولاً لَهُمْ لِآخْرَاهُمْ) <sup>(٧)</sup> ، جمعت على آخر مصروفاً ؛ لأن مذكراها آخر — بالكسر — بدليل

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٢) مـ الآية ٢٤ من سورة التوبـة

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرـة

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرـة

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبـة

(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَاءَ الْأُخْرَى) <sup>(١)</sup> (تَمَّ اللَّهُ يُنْشِي النَّشَاءَ الْآخِرَةَ) <sup>(٢)</sup>، فليست من باب اسم التفضيل .

وإذا سُمِّيَ بشيء من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة أَمَّا ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية <sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٢٠ من سورة العنكبوت

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف - من أنه إذا سمى بوحد من الثلاثة التي هي الوصف المزدوج آخره الألف والنون ، والوصف الذي على وزن الفعل ، والوصف المعدول ، فإنه بعد التسمية به يبقى مكتوبا من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنده بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلاما من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والمعدل باق بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ، فالعلنان اللتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعنان وقططان كما يمنع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشبعان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والمعدل والمعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس البرد إلى أنه إذا سمى بالممنوع من الصرف للوصفية والمعدل كثني وتلاته انصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعملوا مقالتهم هذه بأن معنى مثني المعدل اثنين اثنين ، فإذا سمى به صار معناه الذات المعينة ، فزال معنى المعدل ، وأصبح ما فيه من العدل هو العلمية وحدها ، وهي وحدها لا تمنع صرف الاسم ، فمحمد وخالد وعاشر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبي علي الفارسي في هذه المسألة روايتان ، إحداهما كذهب الأخفش وأبي العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول في تعطشه التعريف الذي لعلم ، والمعدل قائم في الحالتين جميعا » اهـ .

وما يحتاج به مذهب الجماعة أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ، خصوصا إذا لاحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش وأبي العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة ، وهذا ما لا نظير له في العربية .

النوع الثاني : مala ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :  
أحددها : القلم المركب تركيب المزج كـ « بَعْلَبَكَ » و « حَضْرَمَوْتَ »  
وقد يضاف أول جُزءٍ إلى نانهما ، وقد يبنيان على الفتح ، وعلى اللغات  
الثلاث فإن كان آخر الأول ممتلاً كـ « مَعْدِيَكَرِبَ » و « قَائِيَقَلَّا » وجب  
سكونه مطلقاً .

الثالث : القلم المؤنث ، ويتحقق منه من الصرف إن كان بالفاء كـ « فَاطِمَةَ »  
و « طَاهِيَةَ » ، أو زائدًا على ثلاثة كـ « زَيْنَبَ » و « سَعَادَ » ، أو محرك  
الوسط كـ « سَفَرَ » و « لَطَى » ، أو أجميئاً كـ « مَاهَ » و « جُورَ » ،  
أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ « زَيْدَ » — اسم امرأة — ويجوز  
في نحو « هِنْدَ » و « دَعْدَ » الصرف وتركه<sup>(١)</sup> ، وهو أولي ، والزجاج يوجبه ،  
وقال عيسى وأجلرمي وملبرد في نحو « زيد » — اسم امرأة — إنه كمند .

الرابع : القلم الأجميئ ، إن كانت علميته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة  
كـ « إِبْرَاهِيمَ » و « إِسْمَاعِيلَ » وإذا سُئِيَ بنحو « إِجَامٍ » و « فَرِندٌ »<sup>(٢)</sup> .  
صُرِفَ ؛ لحدث علميته ، ونحو « نُوحٍ » و « لُوطٍ » و « شَترٌ »<sup>(٣)</sup> .  
مصروفة ، وقيل : الساكن الوسط ذو وجهين ، والمحرك متتحقق المنع .

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَتَلَافَعْ بِغَصْلٍ مِيزَرَهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ  
فقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهـر السيف ، قال  
أبو منصور الجوايـقـي في كتابـ المـعـربـ : هو فارسي مـعـربـ .

(٣) شـترـ . بفتحـ الشـينـ وـالـنـاءـ جـمـيعـاـ . اـسـمـ اـقـلـعـةـ مـنـ اـعـمـالـ اـرـانـ ، وـأـرـانـ . بـفتحـ =

الخامس : القَلْمَ الْمُوازِن للفعل ، والمعتبر من وزن الفعل أنواع :  
أحدها : الوزن الذي يختص الفعل كـ « خَضْمَ » لـ مـكـان ، وـ « كـثـيرَ »  
لـ فـرس ، وـ « دـُلـلَ » لـ قـبـيلـة ، وـ كـ « اـنـطـلـقَ » وـ « اـشـتـخـرـجَ » وـ « تـقـاتـلَ » أـعـلامـاـ .  
الثاني : الوزن الذي به الفعل أولى ؛ لـ كـوـنـه غالباً فيه كـ « بـاءـمـيـدَ »  
وـ « إـضـبـعَ » وـ « أـبـلـمَ » أـعـلامـاـ ؛ فإن وجود مـوازـنـهـاـ فيـ الفـعـلـ أـكـثـرـ كـالـأـسـرـ  
من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالث : الوزنُ الذي به الفعلُ أولى ؛ لـ كـوـنـهـ مـبـدوـمـاـ بـزيـادـةـ تـدلـ فيـ الفـعـلـ  
وـ لاـ تـدلـ فيـ الـاسـمـ ،ـ نـحـوـ أـفـكـلـ وـ أـكـلـبـ ؛ـ فـإـنـ المـعـزـةـ فـيـهـماـ لاـ تـدلـ ،ـ وـ هـيـ  
فـ مـواـزـنـهـماـ منـ الفـعـلـ نـحـوـ أـذـهـبـ وـ أـكـتـبـ دـالـةـ عـلـىـ التـكـلـمـ .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؟  
نـفـرـجـ بالـأـوـلـ نـحـوـ « اـمـرـؤـ » عـلـمـاـ ؛ـ فـإـنـهـ فـيـ النـصـبـ نـظـيرـ أـذـهـبـ ،ـ وـ فـيـ الـجـرـ نـظـيرـ  
أـضـرـبـ ؟ـ فـلـمـ يـبـقـ عـلـىـ حـالـةـ وـاحـدـةـ ،ـ وـ بـالـشـانـيـ نـحـوـ « رـدـ » وـ « قـيـلـ »  
وـ « بـيـعـ » ؛ـ فـإـنـ أـصـلـهـاـ فـعـلـ ثـمـ صـارـتـ بـمـيـزـلـةـ قـفـلـ وـ دـيـكـ فـوـجـبـ صـرـفـهاـ ،ـ  
وـ لـوـ سـيـمـيـتـ بـضـرـبـ مـخـفـغـاـ مـنـ ضـرـبـ اـنـصـرـفـ اـتـفـاقـاـ ،ـ وـ لـوـ سـيـمـيـتـ بـضـرـبـ  
ثـمـ خـفـفـتـهـ اـنـصـرـفـ أـيـضاـ عـنـدـ سـيـبـويـهـ ،ـ وـ خـالـفـهـ الـمـبـرـدـ لـأـنـهـ تـقـيـيـرـ عـارـضـ ،ـ  
وـ بـالـثـالـثـ نـحـوـ « أـلـبـيـ » - بالـضمـ - جـمـ لـبـ عـلـمـاـ ؛ـ لـأـنـهـ قـدـ بـايـنـ الفـعـلـ  
بـالـفـكـ ،ـ قـالـهـ أـبـوـ الـحـسـنـ ،ـ وـخـوـافـ لـوـجـودـ الـلـواـزـنـةـ .

---

= المـعـزـةـ وـ تـشـدـيدـ الرـاءـ إـقـلـيمـ بـولـيـاـهـ أـذـريـجـانـ ،ـ وـقـدـ اـشـكـلـ الـدـنـوـشـرـيـ صـرـفـ (ـشـترـ)  
وـ نـحـوـهـ ماـ هوـ مـعـركـ الوـسـطـ ،ـ مـعـ أـنـهـ مـنـعـواـ صـرـفـ الـعـلـمـ الـلـوـزـنـ الـأـعـجمـيـ إـذـاـ كـانـ ثـلـاثـيـاـ  
سـاـكـنـ الوـسـطـ ،ـ وـلـهـذاـ ذـكـرـ اـبـنـ الـحـاجـبـ فـيـ شـرـحـ لـلـفـصـلـ الـاـنـفـاقـ مـلـىـعـ صـرـفـهـ ،ـ وـلـوـ لـاـ  
الـثـقـةـ بـالـمـؤـلـفـ لـقـلـناـ إـنـهـ سـهـوـ مـنـهـ ،ـ وـلـكـنـهـ حـجـةـ ذـيـتـ فـيـ يـنـقـلـ ،ـ وـقـدـ حـكـيـ هـذـاـ كـاحـكـيـ  
الـقـوـلـ بـعـدـ مـنـعـهـ مـنـ الـصـرـفـ ،ـ وـتـكـونـ حـكـيـةـ اـبـنـ الـحـاجـبـ إـلـيـجـمـعـ بـسـبـبـ كـوـنـهـ لمـ  
يـطـلـعـ عـلـىـ قـوـلـ مـخـالـفـ .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وزن هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالاسم من ضارب ، وتضارب ، وخارج ، أعلاما ، واحتاج بقوله :

٤٨٠ — \* أنا ابن جلا وطلع الشيا \*

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سعيم بن وئيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجبه قوله :

\* متى أضع العمامة تعرفيوني \*

اللغة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أهى من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أهى باقية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجلته صفة لموصوف مخدوف ، أى أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحتها ، أم أنه قد نقل إلى العلية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين ؛ أحدهما : أن أصله مصدر محدود فقصر للضرورة كما سمى بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الشيا » جمع ثانية وهي الوضع في أعلى الجبل ، وكفى بقوله « طلاع الشيا » عن كونه يقتum الشداد ويدلل عظام الأمور ، أو عن كونه جلدا صبورا على اللمات والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعaries أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقدبه هو ، وله مفعول مخدوف ، وتقدير السكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف معمور بالإضافة مخدوف ، كما ظهر في التقدير « وطلع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاد لـ « الشيا » مضاد إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أله من نوع من الصرف العلية وزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولا من فعل كان من نوع من الصرف مطلقا ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُميَّ بـ « جَلَّا » من قولك « زَيْدُ جَلَّا » ؛ ففيه ضمير ، وهو من باب الحكيميات ، كقوله :

\* نُبِّئْتُ أَخْوَالِيَّ بَنِيَّ يَزِيدَ<sup>(١)</sup> \*

وأن يكون ليس بعلم ، بل صفة لمحذف ، أي : ابنُ رَجُلٍ جَلَّ الأمورَ . السادس : الْقَلْمَنْ المخنومُ بألف الإلحاد المقصورة ، كـ « عَلَقَى » ، و « أَرْطَى » عَلَمِينَ .

السابع : المعرفة المدولة ، وهي خمسة أنواع :

أحدها : فُعل في التوكيد ، وهي : جُمَعُ ، وَكُتْبَةُ ، وَبُصْبُعُ ، وَبَقْعَةُ ، فإنها معارف بنية بالإضافة إلى ضمير المؤكدة ، ومدولة عن فُعلَّاً وَات ، فإن مفرداتها : جَمَاءُ ، وَكَتْمَاءُ ، وَبَصَمَاءُ ، وَبَقَعَاءُ ، وإنما قياسُ فُعلَّاً إذا كان اسمًا أن يُجمَع على فُعلَّاً وَات كـ صَحْرَاءُ وَصَحْرَاءُ وَات .

= والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركاً بين الاسم والفعل أو هما في مسواء لم يكن ممنوعاً من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنؤين هذه الكلمة بوجهيْن ؛ أحداهما : أنه يحتمل أن تكون - مع تسلیم علیتها - منقولة عن جملة ؛ فهي في الأصل فعل وضمير الغائب مستتر فيه ، فعدم التنؤين للحكایة لانصراف ، والثاني أنا لا نسلم كونها علام بل هي فعل ماضي باق على فعليتها ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف بغيره ممحوظ ، والتقدیر : أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها . (١) نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد سبق ذكره في باب العلم ( وهو الشاهد رقم ٣٨ ) والذى ذكره المؤلف هنا بيت من الرجز للشطرور ، وبعد قوله :

\* ظَلَمَّاً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ \*

والشاهد فيه هنا قوله « يَزِيدَ » فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ، ولذلك حكى على ما كان قبل العلية برفع يزيد مع أنه مضارف إليه ، ولو أنه نقل عن الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولكن جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ ممنوع الصرف للعلمية وزن الفعل .

الثاني : سَحَرٌ إذا أُرِيدَ بِهِ سَحَرٌ يَوْمٌ بِعِينِهِ ، وَاسْتَعْمَلَ ظَرْفًا مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةِ ، كَـ «جِئْتُ يَوْمَ الْجَمْعَةِ سَحَرًا» ؛ فَإِنَّهُ مَعْرُوفٌ مَعْدُولٌ عَنِ السَّحَرِ ، وَقَالَ صَدْرُ الْأَفَاضِلُ : مَبْنًى لِتَضَمِّنِهِ مَعْنَى اللامِ .

وَاحْتَرَزَ بِالْقِيَدِ الْأُولَى مِنِ الْمِبْهَمِ ، نَحْوَ ( تَبَوَّءَنَا مِنْ بِسَحَرٍ )<sup>(١)</sup> ، وَبِالثَّانِي مِنِ الْمُعْنَينِ الْمُسْتَعْمَلِ غَيْرَ ظَرْفٍ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ بِأَوْ إِلَّا إِضَافَةِ ، نَحْوَ « طَابَ السَّحَرُ سَحَرًا لَيْلَاتِنَا » ، وَبِالثَّالِثِ مِنْ نَحْوِ « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجَمْعَةِ السَّحَرَ ، أَوْ سَحَرَهُ » .

الثالث : قُلْ عَلَمَ لِمَذْكُورٍ ؟ إِذَا سُمِعَ مَنْوَعَ الْعِرْفِ وَلَيْسَ فِيهِ عَلَةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعُلْمِيَّةِ ، نَحْوَ «عُمَرٌ» وَ«زُفَرٌ» وَ«زُحْلٌ» وَ«جُجَحٌ»<sup>(٢)</sup> ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْرُوهُ مَتَّدُولًا ؛ لِأَنَّ الْعُلْمِيَّةَ لَا تَسْتَقْلُ بِمَنْوَعِ الْعِرْفِ مَعَ أَنْ صِيَغَةَ قُلْ قَدْ كَثُرَ فِيهَا الْعَدْلُ ، كَـ «مُذَدَّرٌ ، وَفُسْقٌ» ، وَكَـ «جَمْعٌ ، وَكُتْمٌ» ، وَكَـ «أُخْرَ» .

وَأَمَّا « طَوَّى » فَمَنْ مَنْعَ صِرْفَهُ فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ التَّأْنِيَّتُ باعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ ، لَا الْعَدْلُ عَنْ طَاوِي ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمْكَنَ غَيْرَهُ فَلَا وَجْهٌ لِتَكْلِيفِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ يَصْرُفُ باعْتِبَارِ السَّكَانِ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٤ مِنْ سُورَةِ الْقَمْرِ .

(٢) الْمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ الْوَزْنِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ لَفْظًا ، وَهُنَّ : عُمَرٌ ، وَزُفَرٌ ، وَمَضْرٌ ، وَقَمْ ، وَجَشْمٌ ، وَجَمْعٌ ، وَدَلْفٌ ، وَتَعْلٌ ، وَهَبْلٌ ، وَجَحا ، وَزَحْلٌ ، وَقَزْحٌ ، وَعَصْمٌ ، وَبَلْعٌ ، وَكَلْها بِضمِّ الْأُولَى . وَفَتْحُ الثَّانِي ، كَمَا أَنَّ كُلَّهَا لَيْسَ فِيهِ عَلَةٌ ظَاهِرَةٌ سَوَى الْعُلْمِيَّةِ ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْوَعَةَ مِنِ الْعِرْفِ ، فَقَدْرُوا أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ وَزْنِ فَاعِلٍ كَعَامِرٍ بِالنِّسْبَةِ لِعُمَرٍ وَزَافِرٍ بِالنِّسْبَةِ لِزَفَرٍ ، لِتَمْ لَهُمْ مَا أَصْلَوْهُ مِنْ أَنَّ الْأَسْمَاءِ إِنَّمَا يَمْنَعُ مِنِ الْعِرْفِ إِذَا وَجَدَ فِيهِ عَلَتَانٌ فَرِعيَّاتٌ ، وَلَمْ يَكْتُفُوا بِالْعُلْمِيَّةِ لِأَنَّهَا وَحْدَهَا لَا تَكْفِيُ فِي مَنْعِ الْعِرْفِ كَمَا قَلَّنَا مِنْ قَبْلِ .

(٩) — أَوْضَحَ الْمَالِكُ :

الرابع : فَعَالِ عَلَمَا لِمُؤْنَث ، كـ « حَذَّارٍ » و « قَطَامٌ » في لغة تميم ؛ فالماء يعنون صرفه ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال البرد : للعلمية والتأنيث المعنوي كـ « زَيْذَبٌ » فإن ختيم بالراء كـ « سَفَارٌ » اسمًا لماء ، وكـ « سُوَّبَارٌ » اسمًا لقبيلة — بنوته على السكسر ، إلا قليلاً منهم ، وقد اجتمعت المقتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْنَا إِرْمَانًا وَعَادَةً أُوذَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلْكَتْ جَهْرَةً وَبَارٌ

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ٢ ص ٤١ ) والبيان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْنَا إِرْمَانًا وَعَادَةً أُوذَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ الْمَنَابِيَا  
طَسْنَمًا فَلَمْ يَنْجُوهُ الْحَذَّارُ  
وَحَلَّ بِالْحَنْيِّ مِنْ جَدِيدِهِ  
يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ  
وَأَهْلُ جَهْرَةٍ أَتَتْ عَلَيْهِمْ  
وَأَفْسَدَتْ عِيشَمُ فَبَارُوا  
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِيِّ  
نَائِمَةً عَقْبَهُمَا الدَّمَارُ  
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلْكَتْ جَهْرَةً وَبَارٌ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضًا بين اليمن ورماليين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما هلكت عاد وتجدد وطم وجديس أصبحت أرضها خراباً ياباً ، فجز سلوكها وخيف طرورها ، حتى اعتقاد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « ألم » المهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تروا » فعل مضارع مجزوم بـ لم وعلامة جزمه حذف التون ، وواو الجماعة فاعله « إرما » مفعول به أول تروا « وعاداً » معطوف عليه « أودى » فعل ماض « بها » جار =

وأهْلُ الْحِجَازِ يَبْنُونُ الْبَابَ كَلَهُ عَلَى الْكَسْرِ ؛ تَشْبِيهًا لَهُ بِنَزَالِهِ ، كَتُولُهُ :  
٤٨٢ — إِذَا قَاتَ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَاتَ حَذَامٍ

وبحروف متعلق بقوله أودي «الليل» فاعل أودي «والنهار» معطوف عليه «ومر» الواو حرف عطف ، مر : فعل ماض «دهر» فاعل مر «على» حرف جر «وبار» مجرور بعل ، والجار والمجرور متعلق بمر «فهلكت» الفاء حرف عطف ، هلك : فعل ماض ، والفاء للتأنيث «جهرة» مفعول مطلق لفعل محنوف ، نظير قولهم : قعد فلان القرفصاء ، والعين يعربه حالا ، نظير قولهم: طلع زيد بفتحة «وبار» فاعل حلكت صرف بالضمة الظاهرة :

الشاهد فيه : قوله « وبار » في آخر الشطر الأول من البيت الثاني ، وفي قافية ذلك البيت ؟ فإنه في الموضع الأول بناء على السكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر به تعميم ، ثم أعربه في الموضع الثاني بإعراب ملا ينصرف فرفقه بالضمة لما اضطر إلى ذلك . وزعم قوم أن الثانية ليست علة ، بل هي فعل ماض مستند لواو الجماعة ، والجملة معطوفة بالواو على جملة هلكت ، ومن حقها على هذا أن ترسم هكذا « فهلكت جهرة وباروا » .

٤٨٣ — نسب بضمهم هذا الشاهد ديس بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، والصواب أنه للجيم بن صعب والله حنيفة وعجل ، وحدام : امرأته ، قاله ابن منظور في لسان العرب ( مادة رقش ) .

اللغة : « حدام » اسم امرأة ، قال السيوطي : هي حدام بنت الريان بن جسر بن تميم ، ويقال : هي امرأة من عنزة وأبوها الصييك بن أسلم بن يذكر بن عنزة .  
الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قالت » قال : فعل ماض ، والفاء للتأنيث « حدام » فاعل قالت مبني على السكسر في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بياضافة إذا إليها « فصدقواها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدوا : فعل أمر مبني على حذف التون وواو الجماعة فاعله ، وضمير العائدة العائد إلى حدام مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيـد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبر إن « قالت » قال : فعل ماض ، والفاء حرف دال على التأنيث « حدام » فاعل قالت ، =

الخامس : «أَمْسٍ» مُرَادًا به اليومُ الذي يليه يومك ، ولم يُضف ولم يُقْرَن بالآلف واللام ، ولم يقع ظرفاً ؛ فإن بعض بنى تميم تفع صرفه مطلقاً ؛ لأنَّه مَغْدُول عن الأمسِ ، كقوله :

\* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا \*

= مبني على السكير في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للوصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أي فإن القول هو الذي قاله حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » في الموضعين ؛ فإنه مبني على السكير على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعتبره إعراب ملا ينصرف لرفعه لأنَّه وقع فاعلاً ، وقد دلت قوافي القضية على أن الثانية مكسورة ؛ فهي التي تدل دلالة ظاهرة على المقصود ، والأولى تحولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤) ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* عَجَازِزاً مِثْلَ السَّعَالِيَ خَمْسَا \*

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إنِّي رأيت » « عجياً » انظر في معنى العجب ما قدمناه في شرح الشاهد رقم ٤٤ « عجائزًا » جمع عجوز ، وهى من النساء المرأة التي هرمت وشاخت « السعالى » جمع سعالـة - بـكسر السـين وسـكون العـين - وهي الغول ، والعرب تشـبه كل ما يـبعث الرعب والخـوف في النفـوس بالـغول ، ولا زـال هذا التشـبيه جـاريـاً على ألسـنة العـامة في مصر .

\* ورواية الأعلم \* عجائزًا مثل الأفاعي خمسا \*

الإعراب : « إنِّي » إن : حرف توكيـد ونصـب ، وياء التـكلـم اسمـه مـبني على السـكـون في محل نـصب « رأـيت » فعل وـفاعـل « عـجـياً » مـفعـولـهـ لـرأـيت ، وـالـجـملـةـ منـ الفـعلـ المـاضـيـ وـفـاعـلـهـ وـمـفـعـولـهـ فيـ محلـ رـفعـ خـبرـ إنـ « مـذـ » حـرفـ جـرـ « أـمـساـ » ظـرفـ زـمانـ مـجرـورـ بـذـ وـعـلامـةـ جـرـهـ الـفتحـةـ نـيـابةـ عنـ السـكـرـةـ لأنـهـ لاـ يـنـصـرـفـ لـالـعـلـىـةـ والـعـدـلـ ، وـمـنـ روـيـ « لـقـدـ رـأـيـتـ » كـالـؤـلـفـ هـنـاـ فالـلامـ عـنـهـ وـاقـعـةـ فيـ جـوـابـ قـسـمـ =

وجمهورُم يخْصُ ذلك بحالة الرفع ، كقوله :  
 ٤٨٤ - اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ لَمْ يَبْاسْ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسَ

= مقدر ، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقير ، ورأيت : فعل وفاعل ،  
 وعجايا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعلها ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .  
 الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه عبرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؟ فدل  
 على أن قوما من العرب ياملون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها  
 ومن الناس من قال : إن « أمسا » في البيت فعل ماض ، والتقدير « مذ أمسى المساء »  
 وأنت حير أن الرسم لا يتحمل هذا التأويل ؟ لأنه يقتضي كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن  
 الألف رابعة .

٤٨٤ - ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت  
 من الحنيف .

اللفة : « اعتصم » تقول : اعتصم فلان يكدا ، تريده أنه استمسك به وجهه  
 عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكيد من حدوث  
 الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال « الرجاء »  
 هو الأمل وتوقع حصول مانطلبه وترقبه « عن » ظهر ، ويروى في مكانه « عن » بالزاي ،  
 ومعناه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قطَّاءَ عَزَّهَا شَرَكٌ فَاضْحَىَتْ بِنَجَادِهِ وَقَدْ عَلَقَ الْجَنَاحُ  
 « بَأْسٌ » بِالبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ - أَى شَدَّةٍ وَمُشَفَّةٍ ، وَيَقُولُ فِي بَعْضِ الْأَمْهَاتِ « يَأْسٌ »  
 بالتشابة التحتية « تناس » معناه تغافل ، ولا تلق بالا له .

الإعراب : « اعتصم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت  
 « بالرجاء » جار وجرور متعلق بقوله اعتصم « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل  
 ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « بَأْسٌ » فاعل عن ، وجواب الشرط  
 ممحض يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبني  
 على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
 تقديره أنت « الذي » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أَمْسَ »  
 فاعله مرفوع بالفتحة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يبنونه على السكسر مطلقاً ، على تقديره مضمّناً معنى  
اللام ، قال :

\* وَمَضِيْ يُفَضِّلِ قَضَائِهِ أَمْسِ \*  
والقوافي مجرورة .

صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن عذوف ، وتقدير الكلام : وتناس  
تضمنه أمس .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أمس » فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة ؟ فدل ذلك على  
أن قوماً من العرب يعبرون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .

٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبغ بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف  
نجران ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجْعَلُ بِهِ \*

اللغة : « مضى » ذهب « بفضل قضائه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؟  
فال مصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أعلم » فعل  
مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم  
موصول مفعول به لأعلم مبني على السكون في محل نصب « يجيء » فعل مضارع مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به »  
جاز و مجرور متعلق بقوله يجيء ، وجملة يجيء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من  
الإعراب صلة ما الموصولة ، وجملة أعلم وفاعله ومنفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « مضى »  
الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفضل » الباء حرف جر ، فعل : مجرور  
بالياء وعلامة جره السكرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضي ، وفصل مضارع  
وقضاء من « قضائه » مضارع إليه مجرور بالسكرة الظاهرة ، وقضاء مضارع وضمير  
الثائب العائد إلى أمس مضارع إليه مبني على السكسر في محل جر « أمس » فاعل  
مضي مبني على السكسر في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أمس » فإنه مكسور مع أنه في مكان المرفوع لكونه فاعلاً ؟  
 فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على السكسر .

فَلَنْ أرْدَتَ بِأَمْسٍ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ الْمَاضِيَّةِ مُبْهِمًا ، أَوْ عَرَفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ،  
أَوْ بِالْأَدَاءِ فَهُوَ مُعَزَّبٌ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ اسْتَعْمَلَ الْجُرْدُ الْمَرَادُ بِهِ مُعِينٌ طَرْفًا ،  
فَهُوَ مُبْهِمٌ إِجْمَاعًا .

\*\*\*

فصل : يَعْرِضُ الْعَرْفُ لِغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ لِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ<sup>(١)</sup> :

الأول : أَنْ يَكُونَ أَحَدُ سَبَبَيْهِ الْعِلْمِيَّةِ ثُمَّ يَنْسَكَرُ ؛ تَقُولُ « رَبُّ فَاطِمَةٍ  
وَعَزْرَانِي وَعُمَرٍ وَبَرَّاً وَإِبْرَاهِيمَ وَمَمْدُوكَرِبٍ وَأَرْطَى » .  
وَيَسْتَنْتَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ صَفَّهُ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ ، كَـ « أَخْمَرٌ » وَـ « سَكْرَانٌ »  
فَسَيِّبُوهُ يُنْقِيَهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ فِي الْحَوَاشِيِّ ، وَوَاقَفَهُ  
فِي الْأَوْسَطِ<sup>(٢)</sup> .

الثاني : التَّصْفِيرُ الْمُزِيلُ لِأَحَدِ السَّبَبَيْنِ ، كَـ « حُمَيْدٌ » وَـ « عُمَيْرٌ » فِي أَحَدِ  
وَعُمَرٍ ، وَعَكَسَ ذَلِكَ نَحْوُ « تِحْمِلِي » عَلَمًا ؟ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مُكَبِّرًا وَلَا يَنْصَرِفُ  
مُصَفِّرًا ؛ لِاسْتِكَالِ الْمُلْتَيْنِ بِالتَّصْفِيرِ<sup>(٣)</sup> .

(١) فِي هَذِهِ الْمَسَالَةِ قَوْلَانَ آخَرَانِ غَيْرَ القَوْلِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُؤْلِفُ وَالَّذِي حَاصَلَهُ  
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي اجْتَمَعَ فِي الْعَلَتَانِ الْلَّاتَانِ تَقْتِيسِيَانُ مِنْهُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا  
بِسَبَبِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، فَأَمَّا أَحَدُ هَذِينَ الْقَوْلَيْنِ فَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي  
اجْتَمَعَ فِي الْعَلَتَانِ الْمَذَكُورَتَانِ مُطْلَقاً ، أَيْ وَجَدَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ  
لَمْ يَوْجُدْ ، وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي حَاصِلَهُ أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي عَلَى صِيَغَةِ مُنْتَهِيِ الْجُمُوعِ –  
وَهُوَ الْمَعْبُرُ عَنْهُ بِالْجُمُوعِ الَّذِي لَا نَظِيرُهُ فِي الْأَحَادِيدِ – فِي الْاِخْتِيَارِ مُطْلَقاً : أَيْ وَجَدَ أَحَدُ  
الْأَسْبَابِ الْمَذَكُورَةِ أَوْ لَمْ يَوْجُدْ .

(٢) قَدْ مَضِيَ قَوْلُنَا فِي الْأَسْمَاءِ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَصْفِيَّةُ وَالْعَدْلُ ، ثُمَّ زَالَتْ عَنْهُ  
الْوَصْفِيَّةُ فَسَمِيَّ بِهِ ، وَبَيْنَا مَذَاهِبُ النَّحَّاجَةِ فِيهِ ، وَعَلَةُ كُلِّ قَوْلٍ مِنْهَا .

(٣) لَأَنَّهُ بَعْدَ التَّصْفِيرِ يَصِيرُ « تِحْمِلِي » عَلَى وَزْنِ تَدْحِيرِ مُضَارِعِ دَحْرَجِ .

الثالث : إرادةُ التناسُب ، كقراءةٌ نافعٌ والكسائي ( سلَّسِلاً )<sup>(١)</sup> ، و ( قَوَارِيرًا )<sup>(٢)</sup> ، وقراءة الأعشش ( وَلَا يَغُونَا وَيَعْوَقَا وَنَسْرَا )<sup>(٣)</sup> .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

\* وَيَوْمَ دَخَلتُ الْخَدْرَ خَدْرَ عَنْيَزَةَ \*

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام أمرىء القيس بن حجر ، من معلقته للشهرورة التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بعدة آيات منها ، وما ذكره للمؤلف هنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

\* فَقَاتَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنْكَ مُرْجِلٌ \*

اللغة : « الخدر » بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال المهملة – أصله الفرز تضر في النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة مخدّرة » أي مقصورة في خدرها ومنزلها لا تبرحه ، ويكون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج حاجة من حواجزها ، وأراد أمروء القيس بالخدر المودج ، وهو أعاد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخي فوقها ستور لتكون بداخله النساء ، ويدلل لهذا ما بعد البيت من آيات القصيدة « عنيزه » بضم العين وفتح النون ، بذلة التصغير – هو لقب فاطمة ابنة عمّه ، وقد سماها باسمها في بيت بعد ذلك في هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٥٤ الذي مضى في شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلات – بفتح الواو وسكون الياء – وهي العذاب الشديد « مرجل » اسم فاعل مضاد ل أيام التسلكم ، و فعله « أرجله » أي صيره راجلاً ، أي ماشياً على رجليه ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله في بيت سابق على بيت الشاهد \* ويوم عقرت للعذاري مطيق \* « دخلت » فعل وفاعل « الخدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الخدر ، وهو مضاد لـ « عنيزه » مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة دخلت الخدر في محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطّرَادُ ذلك في لغة<sup>(١)</sup> .  
وأجاز الكوفيون<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>\*</sup> والفارسي<sup>\*</sup> للمضطرب أن يمنع صرفَ  
النصرف<sup>\*</sup> ، وأباه ساير<sup>\*</sup> البصريين ، واحتُجج عليهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكِتَابِ ؛ إِذْ هُوَ  
بِشَيْبَ غَائِلَةً التَّفُوسِ غَدُورٍ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

\*\*\*

إليها « قالت » المفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتأءمتأئث « لك » جار  
ومجرور متصل بمفعول خبر مقدم « الويلات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب  
مقول القول « إنك » إن : حرف توكيده ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن  
مبني على الفتح في محل نصب « مرجل » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاد وياه  
المتكلم مضاد إليه ، والجملة لا محل لها تعليمية .

الشاهد فيه : قوله « عنزة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علام المؤذن  
(١) حتى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في  
الشعر ، فخرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في  
هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو على الفارسي - وما من شيوخ البصريين -  
علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد بيت من الكلام الأخطبل التغلبي النصراوي ، من  
كلمة له يعدح فيها سفيان بن الأبيرد .

اللغة : « الأزرق » جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق  
أحد رؤوس الحوارج ، وكان من حمه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشهرى  
أشعراه وفي جمع مهلي مهالية ؟ لأنهم يزيدون التاء في الجم عوضاً عن ياء النسبة ،  
ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكتائب » الكتاب : جمع كتبية ،

وهي الفصيلة من الجيش ، وتطلق الكتيبة على الحيل المغيرة من المائة إلى الألف « هوت » سقطت « عائلة النفوس » أراد المنيه ؛ لأنها تقاتل الناس وتقاتل بهم « شبيب » هوشبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف التقي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :  
 فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ كَانَ مَرْوَانَ وَابْنَهِ

وَعَمَّرَوْ ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ  
 فَمِنْهَا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعْنَبٌ وَمِنْهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ  
 الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لاعل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المدحون « الأزارق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار و مجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والناء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنَّه ينبع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « عائلة » فاعل هوت صرخ بالفتحة الظاهرة ، وهو مضافي و « النفوس » مضافي إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لعائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :  
 قَاتَ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عَبَادَ فِيهَا وَالْدُّحَبِ  
 فنون « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مردارس :  
 فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِي مِرْدَاسَ فِي تَجْمِيعٍ  
 وقد منع « مردارس » من التنوين مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية .

فصل : المقصوص المستحق لمنع الصرف ؟ إن كان غير علم حُدفت ياءه رفماً  
وَجْرَا ، وَنُونَ باتفاق ، كـ « جَوَارِ » و « أَعْيَمِ » ، وكذا إن كان عَلَمَا  
كـ « قَاضِ » عَلَمَ افْرَأَةِ ، وكـ « يَرَمِي » عَلَمَا ، خلافاً ليونس وعيسيٍ<sup>(١)</sup>  
والكسائي ؟ فإنهم يُثبتون الياء ساكنة رفماً ومفتوحة جَرَأَا كَا في النصب ،  
احتجاجاً بقوله :

\* قد عَجَبْتْ مِنْ وَمِنْ يُعْنِيلِيَا \*

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوِي مِنْ تَنَوُخَ قَصِيْدَةَ بِهَا جَرَبَ عَدَّتْ حَلَى بِزَوْبَرَا  
فقد منع « زوبر » الصرف ، وجراه بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القربي :

وَقَائِلَةَ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا حَمَّاقَلْبُهُ عَنَّ آلِ لَيْلَ وَعَنْ هِنْدِ  
فقد منع « دوسر » من الصرف وجراه بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .  
وقد قال ابن هشام المؤاذن في منع صرف المتصرف « وهو الصحيح ، لكثرة  
ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اه .

(١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو  
وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفوهم في ذلك هم يونس وعيسي بن عمر من  
البعريين ، والكسائي وأبو زيد والبغداديون .

٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وكذا قال التبیع خالد ، وهو في كتاب  
سیبويه (ج ٢ ص ٥٩) غير منسوب ، والذى ذكره المؤلف هنا هو بيت من الرجز  
للشطورة ، وبعده قوله :

\* لَمَّا رَأَتِي خَلْقًا مُقْلَوْلِيَا \*

اللغة : « يُعْلِيَا » تصغير يعلى علم رجل « خلقاً » بفتح الحاء واللام جميعاً - أراد به  
رث الميالة « مقلولياً » هو للتعجاف للنكمش .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عجبتْ » عجب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « من » جار و مجرور متعلق بعجب « ومن »  
الواو حرف عطف ، من : حرف جر « يُعْلِيَا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمود ضرورة ، كقوله في غير العلم :  
 ٤٨٩ - \* وَلَكِنْ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا \*

\*\*\*

سـيـاـبـةـ عـنـ الـكـسـرـةـ لـأـنـهـ مـنـوـعـ مـنـ الـصـرـفـ الـعـلـمـيـ وـوـزـنـ الـفـعـلـ ،ـ أـلـاـ تـرـىـ أـنـهـ صـارـ عـلـىـ مـثـالـ يـبـيـطـرـ ،ـ وـالـأـلـفـ فـيـهـ لـلـاطـلاقـ «ـ لـماـ »ـ ظـرـفـ زـمـانـ يـمـعـنـ حـيـنـ مـبـقـىـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ حـلـ نـصـبـ بـعـجـبـ «ـ رـأـىـ »ـ رـأـىـ :ـ فـلـ مـاضـ ،ـ وـتـاءـ لـلـتـائـيـتـ ،ـ وـالـنـونـ لـلـوـقـاـيـةـ ،ـ وـيـاهـ الـتـكـلـمـ مـفـعـولـ بـهـ «ـ خـلـقاـ »ـ إـنـ جـعـلـتـ رـأـىـ بـصـرـيـةـ –ـ وـهـ الـأـظـهـرـ –ـ فـهـذـاـ حـالـ مـنـ يـاهـ الـتـكـلـمـ ،ـ وـإـنـ جـعـلـتـ رـأـىـ عـلـمـيـةـ فـهـوـ مـفـعـولـ ثـانـ لـرـأـىـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ «ـ مـقـلـوـلـيـاـ »ـ نـعـتـ لـقـوـلـهـ خـلـقاـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ،ـ وـجـلـةـ رـأـىـ وـفـاعـلـهـ وـمـفـعـولـهـ فـيـ حـلـ جـرـ بـإـضـافـةـ لـمـاـ الـحـيـنـيـ إـلـيـهـ .ـ

الـشـاهـدـ فـيـهـ :ـ قـوـلـهـ «ـ يـعـلـيـاـ »ـ فـإـنـهـ مـصـفـرـ يـعـلـيـ ،ـ وـهـوـ عـلـمـ مـواـزنـ لـلـفـعـلـ ،ـ وـلـمـ يـزـلـ بـتـصـيـغـهـ سـبـبـ الـمـنـعـ ،ـ وـهـوـ مـعـ ذـلـكـ مـنـقـوـصـ ،ـ وـقـدـ عـاـمـلـهـ مـعـاـمـلـةـ الصـحـيـحـ ،ـ وـهـذـاـ مـذـهـبـ يـوـنـسـ وـمـنـ ذـكـرـ الـمـؤـلـفـ ،ـ وـمـذـهـبـ سـيـبـيـوـيـهـ وـالـخـلـيلـ أـهـ ضـرـورـةـ .ـ

٤٨٩ - هـذـاـ الشـاهـدـ مـنـ كـلـامـ الـفـرـزـدقـ يـهـجـوـ فـيـهـ عـبـدـالـلـهـ بـنـ أـبـيـ إـسـحـاقـ النـحـوـيـ الـحـصـرـيـ بـالـلـوـلـاءـ ،ـ وـكـانـ عـبـدـالـلـهـ يـلـحـنـ الـفـرـزـدقـ كـثـيرـاـ ،ـ حقـ إـنـهـ قـالـ لـمـاـ بـلـغـهـ هـذـاـ الـبـيـتـ :ـ قـوـلـوـاـهـ ،ـ هـجـوـتـقـ فـلـحـمـتـ أـيـضاـ ،ـ وـالـذـىـ ذـكـرـهـ الـمـؤـلـفـ هـنـاـ عـبـزـ بـيـتـ مـنـ الطـوـلـيـلـ ،ـ وـصـدـرـهـ قـوـلـهـ :ـ

\* قـلـوـ كـانـ عـبـدـالـلـهـ مـوـلـى هـجـوـتـهـ \*

الـلـفـةـ :ـ «ـ الـمـوـلـىـ »ـ لـهـ عـدـدـ مـعـانـ ،ـ وـلـرـادـمـنـهـ هـنـاـ مـوـلـىـ الـعـاـفـةـ أـوـ مـوـلـىـ الـحـالـةـ ،ـ وـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ لـاـ يـكـنـ مـتـصـلـ النـسـبـ بـالـقـبـيلـةـ ،ـ وـلـكـنـهـ لـصـيقـ بـهـ ؛ـ وـلـمـوـلـىـ فـيـ نـظـرـ الـعـرـبـ مـنـ الـخـسـةـ وـالـضـعـةـ بـحـيـثـ لـاـ يـرـوـنـهـ فـيـ مـصـافـهـ ،ـ وـقـدـ زـادـ الـفـرـزـدقـ بـجـعلـ عـبـدـالـلـهـ مـوـلـىـ مـوـالـ ،ـ وـلـمـ يـكـنـفـ بـأـنـ يـجـعـلـهـ مـوـلـىـ .ـ

الـإـعـرـابـ :ـ «ـ لـوـ »ـ شـرـطـيـةـ غـيـرـ جـازـمـةـ حـرـفـ مـبـقـىـ عـلـىـ السـكـونـ لـاـ حـلـ لـهـ مـنـ الـإـعـرـابـ «ـ كـانـ »ـ فـلـ مـاضـ نـاقـصـ «ـ عـبـدـ »ـ اسـمـ كـانـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ ،ـ وـهـوـ مـضـافـ وـ «ـ اللـهـ »ـ مـضـافـ إـلـيـهـ «ـ مـوـلـىـ »ـ خـبـرـ كـانـ ،ـ وـجـلـةـ كـانـ وـاـمـهـاـ وـخـبـرـهاـ شـرـطـ لـوـ لـاـ حـلـ لـهـ مـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ «ـ هـجـوـتـهـ »ـ جـاـ :ـ فـلـ مـاضـ ،ـ وـتـاءـ الـتـكـلـمـ فـاعـلـهـ ،ـ وـضـمـيرـ الـفـاعـلـ

## هذا باب إعراب الفِعلِ

رافعُ المضارع تجرُّده من الناصب والجازم وفَاؤاً للفراء ، لا حُلُولُه محلَّه  
الاسم خلافاً للبعريين ؟ لانتقاده بنحو « هَلَا تَفْعَلُ »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

العاد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو « ولكن »  
الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر  
« عبد » اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه  
محرور بالكسرة الظاهرة « مولى » خبر لكن مرفوع بضميمة مقدرة على الألف منع  
من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « موالي » مضاف إليه محرور بالفتحة نيابة عن  
الكسرة لأنَّه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه هل صيغة منتهي الجموع ،  
والألف للطلاق .

الشاهد فيه : قوله « موالي » حيث عامل المقصوص الممنوع من الصرف غير العلم  
في حالة الجر معاملة الصحيح ؟ فأثبتت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا  
شاذ عند جميع النحاة .

\*\*\*

(١) أعلم أولاً أن التحويين جميعاً متقوون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ،  
فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنَّه جاء على ما هو الأصل في نوعه ، وكل  
ما جاء على الأصل لا يسأل عن علته ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنياً من الأسماء  
لأنَّه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد عملوا بناءً ما جاء مبنياً من الأسماء  
بأنَّه أشبه الحرف في لفظه أقوى معناه أقوى استعماله ، على ماعتلت في باب المرب و المبني  
أول الكتاب ، وقد وجهاً كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه بتوارد عليه من  
المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة  
الواحدة من الكلام قد تحتمل معانٍ متعددة ، ولا ينافي ذلك تمييز معنى من هذه المعانٍ  
إلا بغير إعراب لفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلاً عبارة « ما أحسن خالد » فإنَّ هذه  
العبارة تحتمل أن يكون مراد المتكلِّم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد =

— التكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن في من أجزاء خالد، وأن يكون مراد المتكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالد ، ولو لا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد المتكلم من هذه المعانى ، فإذا قطع « أحسن » ونصب « خالدا » وقال « ما أحسن خالدا » دل على أنه يتعجب من حسن خالد بسبب أنه فاق أمثاله فيه ، وإذا رفع « أحسن » وخفي خالدا ، وقال « ما أحسن خالد » دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أى أجزاء خالد أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن ، واستدعي بهذه العبارة جوابا من المخاطب ، وإذا قطع « أحسن » ورفع خالدا ، وقال « ما أحسن خالد » دل على أنه يخبر المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالد ، ولم يكن مستدعا جوابا من المخاطب ، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعانى عن أخرى بشيء آخر غير الإعراب أو الإيتان بكلام آخر ورثك هذا الكلام بته ، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء .

ثم أعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ماهو ؟ فقال البصريون : الأصل في الأفعال البناء ، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم ببيانه لأن كل واحد منها قد جاء على ماهو الأصل في نوعه ، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وقال الكوفيون : الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء ، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كل منها قد جاء على ماهو الأصل في نوعه ، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه .

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه للفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النهاية جميعهم كوفيهم وبصريهم متقدعون على أن الفعل المضارع مغرب .

فاما الكوفيون فقالوا : إن إعراب الفعل المضارع قد جاء على ما هو الأصل في نوعه فلا يسأل عن علته ، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعانى المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب ، وضرروا بذلك مثل العبارة « لاتسْنَ بالجناه وندح خالدا » فإن هذه العبارة تحتمل أن يكون للتكلم قد أراد أن ينهى المخاطب عن —

ـ كل واحد من الأمرین عنایته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أفل واحدامنما مستقلان عن الآخر أم فعلمها متصاحبین ، كما تتحتمل أن يكون التكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرین متصاحبین فاما أن يفعل واحدا منها مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهى عنه ، كما تتحتمل أن يكون التكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنایته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالدا ، ويتميز بعض هذه المعانی من أخویه بحركات الإعراب ، فإذا جاء التكلم بالفعلین - وما « تعن » و « تدح » - مجزومین دل على أنه سلط « لا » الناهية على كل منها وعلى أنه أراد بالواو المطف وعلى أنه يريد نهى المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرین ، سواء أفل كل منها مستقلان عن الآخر أم فعلمها متصاحبین ، وإذا جاء التكلم بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول وهذه وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى المعنة ، دل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرین متصاحبین ، فاما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلم يتطرق النهي به ، وإذا جاء بالفعل الأول مجزوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلط « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستثناف ، دل الكلام على أن التكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت المعانی المختلفة التي تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب تتواتر على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلًا في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلًا في الأسماء كما تقررون.

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرت ويزول بغير الإعراب ، وذلك لأن تضيّع موضع الفعل اسمًا وتبقى بقية العبارة على ماهي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرین قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالدا » وإن أردت النهي عن فعلمها متصاحبین قلت « لاتعن بالجفاء مادحًا خالدا » وإن أردت =

= التهى عن الأول وإباحة الثاني قلت «لاتعن بالجفاء ولاتمدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح.

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشيء إذا شابه الشيء شبهها قوياً أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع - لما أشبهه شبهها قوياً - هذا الحكم .  
فأثما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم خمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في موقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبراً نحو « زيد قائم » والفعل المضارع يقع خبراً نحو « زيد يقوم » والاسم يقع صفة نحو « هذا رجل جواد » والفعل المضارع يقع صفة نحو « هذا رجل يعود » والاسم يقع صلة مع كلام أخرى نحو « جاءنا الذي قام أبوه » أو وحده نحو « جاء القائم » وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو « جاءنا الذي يقوم أبوه » ومحو « جاء الذي يقوم » والاسم يقع حالاً نحو « جاء زيد راكباً » والفعل المضارع يقع حالاً نحو « جاء زيد يركب » فلما وقع الفعل المضارع في هذه الواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيهاً به .  
الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حرّكات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حرّكات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلاً في الاسم كما ضربنا له مثلاً في الفعل فيما أسلفناه في هذا البحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادة هنا .

فإن قلت : أفلست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكون بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين ؟ .  
قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكون بهذا الوجه فيجعلوه سبباً موجباً لأن يكون الإعراب أصلاً في الفعل كما كان سبباً موجباً لكون الإعراب أصلاً في الاسم ، فاما أن يكون هذا وجهاً من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلست أذكر شيئاً منه ، وخاصة لأنني أعلم أن وجه الشبه يكون في المشبه أضعف منه في المشبه به .  
وأنت لو تأملت في الأمر ملياً وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلاف الفعل قياساً =

= على الاسم، ويصلون توارد الماء المختلفة المحتاجة التمييز بينها إلى الإعراب على لهذا القياس ، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا صفت وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياساً مع الفارق ، وهو لا يجوز ، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل للصاع هي مشابهته للاسم ، ويدركون وجوه المشابهة المديدة ومن بينها هذا الوجه ، فإن صفت وجه منها كانت بقية الوجه كافية في إثبات المشابهة ، فاقتصر أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام الكوفيين ، فنقطن بذلك والله رشدك .

الوجه الثالث من وجود مشابهة الفعل للمضارع للاسم : أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعاً ثم يعرض له التخصص بما يلحق به ، أسلت ترى أنك لو قلت « يحضر محمد » كان هذا الفعل صالحًا لزمان الحاضر ولزمان المستقبل بجميع أحzaاء الزمانين ، فإذا قلت « سيعحضر على » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليحضرن محمد » تخصص - بما يلحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان المستقبلي ، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعاً كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب ، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما يلحق به من الـ أـ ، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما يلحق به من الـ أـ أيضاً .

الوجه الرابع منها : أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم ، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر ، تقول « إن حمداً يضرب عمراً » كما تقول « إن حمداً لضارب عمراً » ولا يجوز لك أن تقول « إن حمداً لضرب عمراً » ولا أن تقول « إن حمداً لا يضرب عمراً » فلما وجدنا الفعل للمضارع تفترن به هذه اللام ولا تفترن بأخويه الماضي والأمر ، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تفترن بالاسم علمتنا أن للمضارع يشبه الاسم ولا يشبه الماضي ولا الأمر .

الوجه الخامس منها : أن الفعل للمضارع واسم الفاعل يجريان معاً على حركات وسكنات متوافقة ، فضارب يجري في الحركات والسكنون على ما يجري عليه بضرب ، ومستغفر يجري كذلك مع يستغفر ، وهكذا ، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابل = ( ١٠ - أوضاع المساك )

= حرف متعرك في الفعل للمضارع، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل، ولا يندرج في ذلك نحو بقول مع فائق وبيبيع مع باائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متعركاً في حين أن ثالث حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرّك لعلة تصريفية.

وإذا علمنا أن النهاية كلهم كوفيه وبصرهم متتفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعل أيضاً منهم كلهم كوفيه وبصرهم متتفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازات فهو مرفع لفظاً نحو «يضرب» من قوله «يضرب زيد عمراً» أو تقديرنا نحو «يسعى» من قوله «يسعى محمد إلى الحير» أو «ملا نحْو» بمعنى «من قوله «ليسَ مُحَمَّداً إِلَّا الحِيرَ» ولكل منهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع، ولم يلم في هذا الموضوع أربعة أقوال، ونحن نذكرها لك موضحة، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع.

القول الأول - وهو قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك. وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرها أو ملا هو تجرده من الناصب والجازم، وإلى هذا يشير قوله ابن مالك :

**أَرْفَعْ مُضَارِّعًا إِذَا يَجْرِدْ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَسْتَعْدِ**

وقد استدلوا لهذا المذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازات وجوداً وعدماً، نعم أنه كما وجد التجرد المذكور وجده الرفع، وكلما امتنع التجرد للذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع، وقد علمنا أن الدوران مسلك من مسلك العلة، نعم أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدماً على لهذا الحكم الدائر.

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عدلي، والرفع أمر وجودي، والأمر العدلي لا يكون علة للوجودي.

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبني على فهم خاطئ، وذلك لأن المعارض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، =

= وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خالياً من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محسنه منع كون التبرد أمراً عديماً ، وقد يحاب منع كون الأمر العدمي لا يكون علة في الأمر الوجودي بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عديماً مطلقاً ، لكن إذا كان عديماً مقيداً صح أن يكون علة للوجودي ، وه هنا التبرد من قبيل العدمي المقيد ، لأنّه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثاني - وهو قول جمّور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الرافع للفعل للمضارع هو حوله محل الاسم ، إلا ترى أن « بقوم » في قوله « زيد يقوم » فدخل محل فاعل من قوله « زيد قائم » .

وقد اتّرَضَ على هذا القول بأن المضارع قد وقع في موقع كثيرة مرفوعاً مع أن الاسم لا يقع فيها ، ويبيان ذلك أنك تقول « ساقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « مازيد لا يزورنا » ، و « جاء الذي يحب الخير » فتجده في كل جملة من هذه الجمل فعلاً مضارعاً مرفوعاً ، والاسم لا يقع في المكان الذي وقع فيه المضارع في كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذي يرتفع به للمضارع هو كونه حالاً محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاتّرَضَ بأن المراد بقولهم حوله محل الاسم أنه يقع موقعه في الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحمل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذي يرتفع به للمضارع هو مضارعته - أى مشابهته - للاسم .

وقد اتّرَضَ على هذا القول بأن مشابهة الفعل للمضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونعني بذلك مثلاً اقتضي خصوصي الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاتّرَضَ بأن أبي العباس ثعلباً من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل للمضارع راجع إلى ما هو الأصل في الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المترس عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصري لأنّه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل في الأفعال الإعراب .

و ناصيـه أربـعة :

أحداها : « لَنْ » وهي لنفي « سَيِّقَمْلُ »<sup>(١)</sup> ، ولا تقتضي تأييدَ النفي

= القول ازابع - وهو قول ينسب إلى السكافي - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف الضارعة التي هي حروف « أتيت » التي تكون في أول المضارع .

واعتراضوا على هذا القول بعدة اعترافات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءاً من الفعل المضارع ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع في قوله « لن أزور عليا » وفي قوله « لم أزر عليا » وليس هو مرفوعاً بل هو منصوب في المثال الأول ويعززه في المثال الثاني ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضي عملاً آخر ؟

وقد رجع العلامة - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - في هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذي بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن الفقص بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله «وهي لنفي سيفعل»، أن لن تدل على نفي الفعل المستقبل ، وهو الذي يعبر المتكلم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كا تعلم - تخلص الفعل المضارع الذى يحمل الحال والاستقبال بمحسب وضعه للاستقبال ، فإذا قال قائل «سيحضر خالد» فأردت أن تنتهي قلت «لن يحضر» .

نُمْ إِنْ نَفِي لَنْ لِلْفَعْلِ فِي الزَّمَانِ لِلْمُسْتَقْبَلِ عَلَى ضَرِّ بَيْنِ ، لِأَنَّهُ إِمَا أَنْ يَكُونَ لِهَذَا النَّفِي  
غَایَةً يَنْتَهِ إِلَيْهَا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( لَنْ نَبْرَحْ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ) فَإِنْ  
نَفِي الْبَرَاحُ مُسْتَمِرٌ إِلَى رَجُوعِ مُوسَى ، وَمُثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى حَكَايَةً عَنْ أَخِي يُوسُفَ ( فَلَنْ  
أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذُنَ لِي أَبِي ) فَإِنْ نَفِي بِرَاحِهِ الْأَرْضُ مُسْتَمِرٌ إِلَى أَنْ يَجْعَلَهُ  
الْأَذْنُ مِنْ أَبِيهِ ، وَإِمَا أَنْ يَكُونَ نَفِي لَنْ مُسْتَهْرِراً إِلَى غَایَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى  
( لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ) فَإِنْ اتَّفَاءَ حَلْقُهُمُ الذَّبَابُ مُسْتَمِرٌ أَبَداً ، لِقِيَامِ  
الدَّلِيلِ الْعُقْلِيِّ عَلَى أَنْ حَلْقُهُمْ إِيَاهُ حَمَالٌ . وَالْحَمَالُ لَا يَقْعُ ، فَإِنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَانْتَهَى مِنْ كُنَّا ،  
وَهُوَ لَا يَحْمُوزُ :

وَلَا تَأْكِدَهُ ، خَلَافًا لِلزَّخْشَرِي<sup>(١)</sup> ، وَلَا تَقْعُدُ دُعَائِيَّةً ، خَلَافًا لَابْنِ

(١) ادعى جار الله الزمخشري دعويين كل منهما غير مسلمة له .

أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأذوذج ، وحاصلها أن لن تدل بمحسب وضمنها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهي إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفي لن إلى الفرعين اللذين ذكرناهما آننا ، ويكون نفي لن نوعا واحدا ، وقد استدل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدل به ، فاما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؟ أولها أن «لن» لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال نرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين منها تناقضا ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ (اليوم) معها في قوله تعالى (فَلَنْ أَكُلُ الْيَوْمَ إِنْسِيَا) إذ كيف ينفي تكليمه إنسيانا مستمرا لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفسح كلام وأبعد عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ (أبدا) معها تكرارا لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبدا معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى (ولن يتمنوه أبدا) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما بدل على انتهائه نحو ما ذكرنا من قوله تعالى (لن نبرح عليه عاكفين حتى يرمح إلينا موسى) وقوله جلت كنته (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى (لن يخلقوا ذبابا) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلي كما قلنا في أول كلامنا ، وكلامه في دلالة لن وضعا ، ولأن سلطنا جدلا دلالتها على تأييد النفي في هذه الآية بمعونة العقل فإننا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في السكاف في تفسير قوله تعالى لموسى (لن تراني) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاما يحتمل أن يكون المراد به نفي الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفي الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل «قم» قلت له «لن أقوم» صلح =

السراج<sup>(١)</sup> ، وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نوناً ، خلافاً للفراء ، ولا « لا أن » خذفت الممزة تخفيفاً والألف لساكين ، خلافاً للخليل والكسانى .

\*\*\*

الثاني : « كَيْ » المصدرية ، فاما التعليلية فجارة والناصب بعدها « أن » مضمورة<sup>(٢)</sup> ، وقد تظاهر في الشعر ، وتعين المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

ـ ذلك القول منك لأن تريده أنك متنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريده أنك متنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أقوم » لكان صاحباً لذلك أيضاً من غير أن يدل على تأييد أو تأكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحوين إلى أن « لن » تقع دعابة ، أي أن العمل الذي يليها يكون مقصوداً به الدعاء ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى ( رب بما أنت على فلن تكون ظهيراً للمجرمين ) وهو كلام عجيب ، لأن الآية الكريمة لا يتبع فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغي أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على التفسي الحسن ، ويكون قائل هذه الجملة يعاشر ربه على لا يظاهر مجرماً شكرراً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه مغني البيب أن لن تأني الدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَّاكُمْ ثُمَّ لَا زَلْتُ لَكُمْ حَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ  
فإن لن في صدر هذا البيت تحتمل أن تكون دالة على التفسي الحسن ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتعد المطوف مع المطوف عليه خبراً أو إنشاء ، ولم يكتف بنفي هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه ما لا يزيد على ما ذكرناه ، فاعرف بذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر ( ص ١٤ وما بعدها ) أن الأخشن يرى أن كي لا تكون إلا حرف جرد إلا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع يدخلها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن

(لِكَيْلَا تَأْتَوْنَا) <sup>(١)</sup> والتعليلية إن تأثرت عنها اللام أو أن ، نحو قوله :

٤٩٠ — كَنِّي لِتَقْضِينِي رُقَيْةً مَا وَعَدْنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ

الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب لفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ، وأنه إذا وقع في الكلام «أن» بعد كي كما في قول جبل بن معمر \* لكيما أن تفر وتخدعاً \* كانت أن مصدرية أيضاً ، وكانت أن بدلًا من كي ، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كا في قول ابن قيس الرقيات . \* كي لقضيني رقية بضم ما \* كانت كي مصدرية ناصبة للمضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كا في قول العرب «كيمه» فهو مقدر بعدها منصوباً بها ، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا ؟ مثلاً ، فسكن من ذلك على ذكر ، ولا تنفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ — هذا الشاعر بيت من المديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل

هذا البيت قوله :

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقَيْةً فِي خَلْوَةِ مِنْ غَيْرِ مَا أَنْسِ  
كَنِّي لِتَقْضِينِي رُقَيْةً مَا وَعَدْنِي . . . الْبَيْتُ ، وَبَعْدُه  
خَلْوَةٌ إِذْ تُكَلِّمُ الْمَاعُونَ بِالْقَسْ

اللغة : «لتقضيني» لترف لـ بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبراً ذاته منه «مختلس» ذكر العيني والبغدادي أنه مصدر يسمى بمعنى الاختلاس ، وهوأخذ الشيء خطأ ، تقول : خلست كذا ، واختلسته ، إذا أحذته بسرعة ، وأفضل ما ذهبا إليه أن يكون «مختلس» اسم مفعول من هذه المادة الإعراب : «كي» حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لتقضيني» اللام للتعليل مؤكدة لـ كي ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حرف التعليل ، وعلامة نسبه فتحة مقدرة على الياء لضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول «رقية» فاعل تقضى «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى «وعدنتي» وعد : فعل ماض ، والثاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

وقوله :

\* ... كَيْنَا أَنْ تَفَرُّ وَتَخْدُعًا \*

تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد على أنه مفعوله الثاني ممحوف وتقدير الكلام : لتفصيفي الذي وعدته « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولاً أول لتفصيفي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محليس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كَيْنَا أَنْ تَفَرُّ وَتَخْدُعًا » كي لتفصيفي فإن وقوع اللام بعد كي دليل على أنها قد لا تكون مصدرية ، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجراء لفتحة عجري الضمة كما في قول الشاعر \* أرجو وأمل أن تدنو موادتها \* وقول الآخر \* أى الله أَنْ أسمو بأم ولا أب \* ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لثلا يختل وزن البيت

٤٩٤ — نسب ابن عصفور في كتاب الفراشات هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنباري ، وليس بصحيح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتناه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحْنَا

إِسَانَكَ كَيْنَا أَنْ تَفَرُّ وَتَخْدُعًا ؟

اللغة : « ما نحنا » اسم فاعل من النع ، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعوليin<sup>2</sup> يقول : منحت المسكين درهما « تفر » مضارع غررته تفره - من باب مد - إذ أخدته وزينت له غير الزين « تخنجع » تسير لتفر ، ومنها واحد .

الإعراب : « قالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والباء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أَكُلُّ » الممزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان قوله ما نحنا الآتي ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتابه المخاطب اسمه مبني على التفتح في محل رفع « ما نحنا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله =

ـ «لسانك» لسان : مفعول أول ماض ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «كبا» كي : حرف تعليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر البين أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ونصب ، لا وجه لواحد منها «أن» حرف مصدرى ونصب «تفر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «وتحذى» الواو حرف عطف ، تحذى : معطوف على تفر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار وال مجرور متعلق بمانع ، والتقدير : أصبحت مانعا لسانك كل الناس للغور .

الشاهد فيه : قوله «كبا أن تفر» فإن ظهور أن المصدرية الناسبة للمضارع ب نفسها بعد كي - في هذه العبارة - يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام ، نحو قولك : جئت كي أتعلم ؛ وظهور أن بعد كي يعني أن تكون كي حرف تعليل ؛ لأنها لم تكن حرف تعليل وكانت حرفا مصدريا ؛ وقد علم أن «أن» حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكي ؛ والتأسيس - أى تكون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد .  
والحاصل أن هننا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كي وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كى لا يكون دولة ) وبذكرها مسبوقة باللام فقط نحو قوله تعالى : ( لسى لاتأسوا على مفاسنك ) وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبوقة باللام وبعدها أن المصدرية كما في البيت الشاهد رقم ٤٩٢ الآى وما سذكره معه من الشواهد .

والثانى : أن اللاء - ونفي بهم هنا سيبويه وجمهور البصريين - يرون أن كي إذا نسبت المضارع فهي مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كى» قد تكون تعليلية بمعنى لام التعليل ؛ فالناسب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن اللاء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ مالم يكن التأكيد أمراً لامندوحة عنه خيئذ يصار إليه .

وبحوز الأمران في نحو (كَيْلَأَ يَكُونُ دُولَةً) (١)، قوله :

\* أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ يَقْرَبَنِي \*

\*\*\*

= وعلى هذا فإذا قلت «جشت لـكِ أتعلّم» يتعين أن تكون اللام تعليمة و«كـي» مصدرية ؛ لأنك لو جملت «كـي» تعليمية لصرت إلى التأكيد وذلك معدل عنه . وإذا قلت «كـيـاً أـنـ تـغـرـبـاـ» تعين أن تكون كـيـ حـرـفـ تـعـلـيلـ ، وـأـنـ حـرـفـ مصدرـيـ ؛ لأنك لو جعلـتـ كـيـ حـرـفـ مصدرـيـ لـصـرـتـ إـلـىـ التـأـكـيدـ وـلـكـ عـنـهـ مـعـدـلـ .

فإذا قلت «جشت كـيـ أـتـعـلـمـ» جـازـ أـنـ تـكـوـنـ كـيـ مصدرـيـ وـلـامـ التـعـلـيلـ قـبـلـهاـ مـقـدـرـةـ ، وـجـازـ أـنـ تـكـوـنـ كـيـ حـرـفـ تـعـلـيلـ وـأـنـ المـصـدـرـيـ مـقـدـرـةـ بـعـدـهاـ . وإذا قلت «لـكـيـاـ أـنـ تـطـيـرـ» جـازـ أـنـ تـكـوـنـ كـيـ مصدرـيـ فـتـكـوـنـ أـنـ مـؤـكـدةـ لهاـ ، وـجـازـ أـنـ تـكـوـنـ كـيـ حـرـفـ تـعـلـيلـ فـتـكـوـنـ هـيـ مـؤـكـدةـ لـلـامـ . وإنما رضيتـ بالـتأـكـيدـ هـنـاـ لـأـنـهـ يـلـزـمـكـ طـلـيـ كلـ وـاحـدـ مـنـ الـوـجـهـيـنـ ، فـلـيـسـ عـنـهـ مـعـدـلـ .

فـتـحـصـلـ أـنـ كـيـ تـكـوـنـ مـصـدـرـيـ لـأـغـيرـ فـيـ مـوـضـعـ وـاحـدـ وـتـكـوـنـ تـعـلـيلـيـةـ لـأـغـيرـ فـيـ مـوـضـعـ وـاحـدـ ، وـتـكـوـنـ مـخـتـلـفـةـ لـلـوـجـهـيـنـ فـيـ مـوـضـعـيـنـ .

(١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَقَتَرَ كـيـاـ شـنـاـ يـبـيـدـاءـ بـلـقـعـ \*

اللغة : «قطير» تذهب بسرعة «بقربى» القرية - بكسر القاف وسكون الراء - جـلدـ الـمـاعـزـ وـنـحـوـ يـتـخـذـ الـمـاءـ وـنـحـوـ «شـنـاـ» الشـنـ - بفتحـ الشـينـ وـتـشـدـيدـ النـونـ - الجـلدـ الـذـىـ تـخـرـقـ «يـدـاءـ» هـىـ الصـحـراءـ ، سمـيـتـ بـذـلـكـ لـأـنـ سـالـكـهاـ يـبـيـدـ فيهاـ : أـيـ يـهـلـكـ «بلـقـعـ» بـزـنةـ جـعـفـرـ - خـالـيـةـ لـيـسـ فـيـهاـ أـحـدـ .

الإعراب : «أردت» أراد : فعل ماض ، ونـاءـ المـخـاطـبـ فـاعـلـهـ «لـكـيـاـ» اللـامـ =

<sup>(١)</sup> الثالث : « أَنْ » فِي نَحْوِ ( وَأَنْ تَصُومُوا ) (١) ( وَالذِّي أَطْمَمْ أَنْ

حرف تعليل وجر، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بآن ، وما : حرف زائد « آن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرقا مصدريا فأأن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بآن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بغربني » الباء حرف جر ، قربة : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره من ظهورها اشتغال الحال بحركة المناسب ، وقربة مضاف وباء التسلالم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل . مضارع منصوب بالطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائب المائد إلى القربة مفعول به « شنا » حال من للفعول أو مفعون ثان لترك « بيدها » جار ومجرور متعلق بترك « بلعم » صفة لساداء :

الشاهد فيه : قوله « لكيما أن » فإن « كي » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتسكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعلييل التي يشرط وجودها أو تقديرها ، قبل كي المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كي » تعلييلية مؤكدة للام فيكون السايك هو « أن » وحدها ، ولو لا « أن » لوجب أن تكون « كي » مصدرية ، ولو لا وجود اللام لوجب أن تكون كي تعلييلة .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرْدَتْ لِكَيْنِمَا أَنْ تَرَى لَيْ عَزْرَةْ

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُفْطِي الْكَمَالَ قَيْسَرُ كُلِّ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن «أن» المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر المأول منها ومن مدخلها مبتدأ ، نحو قوله تعالى ( وأن تصوموا خير لكم ) وقول العرب في مثل من أمثلهم «أن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر «أن ترد للباء عامه أكيس » والتقدير في الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفي الثالث الأول : سعادتكم بالمعيدى خير من رؤيتكم إيه ، وفي المثل الثاني : ورودكم الماء عامه

يَغْفِرَ لِي )<sup>(١)</sup> ، وبعضاً هُمْ يَهْمِلُونَ حَمْلَةً عَلَى « ما » أَخْتِنَاهَا ، أى : المصدرية ، كفراءة ابن حِيْصِن ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُقْتَلُ الرَّضَاعَة )<sup>(٢)</sup> ، وكقوله : \* أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمُهَا \* - ٤٩٣

= أَكِيس ، أى أَكْثَر دلالة على العقل ، وتقع أَنْ في وسط الكلام فيكون المصدر فاعلاً نحو قوله تعالى ( أَلَمْ يَأْنَ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يُخْشِعُ قَلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ) التقدير : أَلَمْ يَأْنَ لِلَّذِينَ آمَنُوا خُشُوعُ قَلُوبُهُمْ ، أو يَكُونُ المُصْدَر مَفْعُولًا بِهِ نحو قوله تعالى ( فَأَرَدْتَ أَنْ أَعْيَهَا ) التقدير : فَأَرَدْتَ عَيْبَاهَا ، أو يَكُونُ المُصْدَر مَجْرُورًا بِالإِضَافَةِ نحو قوله تعالى ( مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَآيَعُ فِيهِ ) التقدير : مِنْ قَبْلِ إِيَّاهُ يَوْمَ ، أو يَكُونُ مَجْرُورًا مُعْرِفًا الجُرْبَ نحو قول الراجز :

\* مِنْ أَنْ رَأَيْتَ رَأْيِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ \*

التقدير : من رَؤْيَتِهِ رَأْيِي - إلخ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشوراء .

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة ، وقد خرج قوم من النهاة فراءة ابن حِيْصِن هذه على أَصْلَهَا ( لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْمِيَ الرَّضَاعَة ) فهو منصوب بمُحَذَّفِ النُّون ، والجمع بالنظر إلى معنى « من » وقد حُذِفَ واو الجمع للتَّخَاصُ من النَّقَاء السَّاكِنَين ، لفظاً ثم استتبع ذلك في الْكَتَابَة ، وهو تَكَلُّفٌ .

٤٩٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، ويعجزه قوله :

\* مِنِّي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا \*

اللغة : « تَقْرَآنِ » يقال : قرأت السلام على زيد أَفْرُوه ، فراءة ، تَرِيدُ أَنْكَ قلت له أَقْرَأَ السَّلَامَ على فلان ، أى اتَّهَأْ أو أَعْدَهُ عَلَيْهِ « السَّلَامُ » هو التَّحْمِيَة مُطْلَقاً ، سواء أَكانت من لفظ السلام أم من غير لفظه « وَيَحْكُمُهَا » هو مُصْدَر معناه « رَحْمَةً لِكُمَا » واتِّصاَبَه بِفَعْلِهِ مِنْ معناه « أَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا » أى لا تَعْلَمَا بِهَا حَلْكَةً مِنِ السَّلَامِ عَلَيْهَا أَحَدًا .

الإِعْرَابُ : « أَنْ » حُرْفٌ مُصْدَرِي مَهْمُلٌ مُبْنِيٌ عَلَى السَّكُونِ لَا يَحْلُّ لَهُ مِنِ الإِعْرَابِ =

وتأتي «أن» مفقرة، وزائدة، ومحففة من «أن»؛ فلا تنصب المضارع .  
فالملفترة هي: المسنودة بجملة فيها معنى القول دون حرفه<sup>(١)</sup>، نحو (فأوهيننا

الشاهد فيه : قوله «أن تقرآن» حيث أثبتت نون الرفع مع تقدم «أن» فدل ذلك على أن قوماً من العرب يهملون «أن» المصدرية كما يهمل جميعهم «ما» المصدرية الاستوائهما في الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها في عجز البيت الذي رويناه ، وذلك في نظرنا قادح في صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جمالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك السكوفيون ، وخرجوا ما ورد في هذا البيت وأمثاله على أن «أن» ليست هي المصدرية الناصبة للمضارع ، ولكنها المخففة من التقليلة ، وأسمها ضمير شأن معدوف ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله في محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفاصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن المخففة من التقليلة إذا كانت فعلية فعلها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنفيسي أولو — لذا الفواصل التي سبق بيانها والاستشهاد بكل منها في باب إإن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر في هذا البيت بوحد منها ، فكان شذاً من هذه الناحية أيضاً .

(١) -جملة ما يشترط لتحقق «أن» المفسرة أربعة شروط ، ونخن نذكرها لك  
مفصلاً موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فنقول :

= الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفردا لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ) وأن في هذه الآية خففة من التقليل ، وأسماها ضمير شأن مذوف ، وجملة ( الحمد لله رب العالمين ) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسماها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ( آخر دعوانا ) .

الشرط الثاني : أن تكون الجملة المقدمة على « أن » من معنى القول وليس من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول فهو أن تقول « قلت له أن أفعل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتتبرئ « أن » فيه زائدة ، وجملة « أفعل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عاصم أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، واجاز جار الله الزمخشري في قوله تعالى ( ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن عبدوا الله ربى وربكم ) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن ( قلت ) بمعنى أمرت ، فليس القول فيما يافيا على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النعمة من اشتراطهم إلا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول معبقاء القول على معناه الأصلي ، فإن خرج عن معناه الأصلي جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجداً أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع ، وتصحيمه بواسعه من أمرين الأول ترك حرف التفسير بتة فتقول « اشتريت عسجداً ذهباً » ويكون الاسم الثاني بدلاً أو عطف بيان ، والثاني أن تأتي بأي فتفعل « اشتريت عسجداً أى ذهباً » .

الشرط الرابع : لا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبته إليه بأن قم » أو تقول « كتبته إليه أن أفل كذلك » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى في هذين للتاليين أن للصدرية ، والمصدر للنسبة منها ومن مدحولها مجرور بالباء الملفوظ بها أو للقدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَضْنَعَ الْفُلَكَ<sup>(١)</sup> (وَانْطَلَقَ الْمَلَائِكَةُ إِنْهُمْ أَنْشُوا)<sup>(٢)</sup>.  
والزائدة هي : التالية لـ «لَمَّا» ، نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)<sup>(٣)</sup> ، والواقعة  
بين الكاف و مجرورها ، كقوله :  
\* كَانْ ظَبَيْةً تَمْطُو إِلَى وَارِقِ السَّمَاءِ<sup>(٤)</sup> \*

ـ هذا ، وقد أنسكر جمهور الكوفيين أن تكون «أن» تفسيرية ، وقالوا في  
تعليل هذا المقال : إنك لو قلت «كتبت إليه أن أ-duty واجبك» لم يكن قوله  
«أ-duty واجبك» تفسيرا لقولك «كتبت إليه» فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها  
ليس تفسيرا لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها  
على ضررين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيرا لنفس العمل السابق وبيانا له نحو قوله «أمرته  
أن أضرب صفا عن هذا» فإن ما بعد أن بيان لنفس أمرته ، وإما أن يكون  
تفسيريا وبيانا لفعل العمل السابق نحو «كتبت إليه أن أطع ربك» فإن «أطع ربك»  
ليس تفسيرا وبيانا لقولك كتبت إليه ، ولكنه بيان للمكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف  
الاستشهاد به في باب «إن» وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي  
تشير إليه بيانا لا تحتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره المؤلف هنا عجز بيت من  
الاطويل ، وصدره قوله :

\* وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُّقْسَمٍ \*

والشاهد فيه هنا قوله «كَانْ ظَبَيْةً» فيمن رواه بغير ظبية ، فإن تخریج ذلك على  
أن ظبية مجرور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواه بالنصب فعلى أن «كَانْ»  
حرف تشبيه ونصب ، مخفف من الثقل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعارة  
وقد ذكرناها هناك .

أو بين القسم ولو<sup>(١)</sup> ، كقوله :

٤٩٤ — \* فَاقْسِمْ أَنْ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ \*

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزداد فيها «أن» المفتوحة المهمزة الساكنة النون، وزاد في غير هذا الكتاب موضعا رابعا، وهو أن تقع بعد «إذا» نحو قول الشاعر : **فَأَمْلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَطَّلِي يَدِي فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ** وقد استشكل قوم من الباحثين للرار إذا في هذا البيت ، ورغم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها . ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لاتقع بعد حتى .

والصواب أن «إذا» في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها ضلا مقبرا تضاف هي إلى جملته ، والتقدير : فأمله حتى إذا يقال فيه كأنه - إلخ .

وقد ذكر الأخشن أنها تزداد في غير هذه الموضع الأربعمة ، وخرج على زيايتها قوله تعالى : (وما نا ألا نتوكل على الله) زعم أن «أن» زائدة وأن تقدير الكلام : وما نا لا تتوكل على الله ، لثلاثيقع المصدر للنسبك من أن المصدرية ومدخلها حالا ، والصواب أن «أن» في الآية الكريمة مصدرية ناصبة المضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدرا ، والأصل : وما نا في ألا تتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمحور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قباسي سانف .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن عيسى ، يخاطببني عامر بن ذهلوهو من شواهد مسيويه (ج ١ ص ٤٥٥) ، والذى أتشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

**أَعْزَرَى لَئِنْ جَدَتْ عَدَاؤَ يَنْتَنِي لَيُنْتَحِينَ مِنْ هَلِ الْعَظَمِ مِيَسَمْ فَاقْسِمْ أَنْ . . . . . لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ**  
الإعراب : «اقسم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لو» « حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «التقينا» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو «وأتم» الواو حرف عطف . أتم: معطوف على =

والمُخْفَفَةَ مِنْ أَنْ هِيَ : الواقعةَ بَعْدَ عِلْمٍ ، نَحْوَ (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مُتَعَفِّفًا) <sup>(١)</sup> ، وَنَحْوَ (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ) <sup>(٢)</sup> ، أَوْ بَعْدَ ظَانَةَ ، نَحْوَ (وَخَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ) <sup>(٣)</sup> ، وَيَحْوِزُ فِي تَالِيَةِ الظَّنِّ أَنْ تَكُونُ نَاصِبَةً ، وَهُوَ الْأَزْجَعُ ، وَذَلِكَ أَجْعَمُوا عَلَيْهِ فِي (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُنْزَكُوا) <sup>(٤)</sup> ، وَأَخْتَلَفُوا فِي (وَخَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً) <sup>(٥)</sup> ، فَقَرَأَهُ غَيْرُ أَبِي عَمْرُو وَالْأَخْوَيْنِ بِالنَّصْبِ <sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

= نَا فِي قَوْلِهِ التَّقِيَّاً ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الْأَرْبِيَّةِ أَنْ يُؤَكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ التَّصْلِيَّ بِقَبْلِ الْعَطْفِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ : لَوْ التَّقِيَّاً نَحْنُ وَأَنْتُمْ ؟ مِثْلًا « لِكَانَ » الْلَّامُ وَافِي جَوَابِ لَوْ ، وَكَانَ : فَعَلَ مَا فِي يَحْوِزَ أَنْ يَكُونَ تَامًا بِمَعْنَى حَدِيثٍ وَيَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا يَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَيَنْصَبُ الْجَنْبُرُ « لَكُمْ » جَارٌ وَجَرُورٌ مَتَّعْلِقٌ بِعَذْوَنْفِ خَبْرٍ كَانَ تَقْدِيمُهُ عَلَى اسْمِهِ « يَوْمٌ » أَسْمَاءُ « يَوْمٌ » أَسْمَاءُ « لَكُمْ » كَانَ جَلْتَ كَانَ تَامَةً فِي يَوْمٍ « مَظْلَمٌ » صَفَةً ثَانِيَّةً لِيَوْمٍ ، وَجَوَابُ الْقَسْمِ عَذْوَنْفِ يَدْلِي عَلَيْهِ جَوَابُ لَوْ ، عَلَى أَرْجَعِ الْأَدْوَالِ مِنْ أَنْ جَوَابُ الشَّرْطِ الْإِمْتَاعِيِّ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي السَّكَلَامِ تَقْدِيمُ الشَّرْطِ عَلَى الْقَسْمِ أَوْ تَأْخِيرُهُ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « أَقْسَمَ أَنْ لَوْ » حِيثُ وَقَتَ « أَنْ » ذَائِدَةُ بَيْنِ فَعْلِ الْقَسْمِ وَلَوْ ، وَفَعْلُ الْقَسْمِ مَذْكُورٌ فِي هَذَا الشَّاهِدِ كَمَا هُوَ وَاضِعٌ ، وَرَبِّما وَقَتَ أَنْ هَذَا الْمَوْعِدُ مَعْ حَذْفِ فَعْلِ الْقَسْمِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرْرِ أَنْتَ وَلَاَ الْعَتِيقِ  
وَالْتَّقْدِيرُ : أَقْسَمَ وَاللهُ لَوْ كُنْتَ حِرَاماً مَرْفُوتَ لِي مَرْزَاقِي ، مِثْلًا .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ الْزَّمْلِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ٨٩ مِنْ سُورَةِ طَهِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٧١ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢ مِنْ سُورَةِ الْعَنكَبُوتِ .

(٥) الْأَخْوَانُ : حَزَّةُ وَالْكَسَانُ ؛ وَقَدْ قَرَأَ أَبُو عَمْرُو وَسَمْزَةُ وَالْكَسَانُ بِالرَّفْعِ =

(٦) — أَوْضَعُ السَّاكِنِ (٤) .

الرابع : «إذن» وهي حرف جوابٍ وجاء<sup>(١)</sup> ، وشرطٌ لإعمالها ثلاثة أمور :

= وهـنا أمران تـبيـكـ إـلـيـهـما ، الأول : مذهب سـيـوـيـهـ والـجـمـهـورـ وـحـاـصـلـهـ أـنـ الـمـعـولـ عـلـيـهـ فـأـعـتـبـارـ «أـنـ» مـصـدـرـيـةـ أـوـ خـفـفـةـ مـنـ التـقـيـلـةـ بـعـدـ أـفـعـالـ الشـكـ كـظـنـ أـوـ الـيـقـيـنـ كـلـمـهـ هوـ الـمـعـنـىـ ، فـإـذـاـ جـيـءـ بـلـفـظـ «عـلـمـ» وـأـرـيدـ مـنـهـ مـعـنـاهـ وـهـوـ الـيـقـيـنـ كـاتـتـ «أـنـ» خـفـفـةـ مـنـ التـقـيـلـةـ ، فـإـنـ أـرـيدـ مـنـهـ مـعـنـىـ الشـكـ كـاتـتـ «أـنـ» مـصـدـرـيـةـ ، وـعـلـىـ الـعـكـسـ مـنـ ذـلـكـ إـذـاـ جـيـءـ بـلـفـظـ «ظـنـ» وـأـرـيدـ مـنـهـ مـعـنـاهـ كـاتـتـ «أـنـ» مـصـدـرـيـةـ ، فـإـنـ أـرـيدـ مـنـهـ مـعـنـىـ الـعـلـمـ وـهـوـ الـيـقـيـنـ كـاتـتـ «أـنـ» خـفـفـةـ مـنـ التـقـيـلـةـ ، وـطـلـىـ هـذـاـ السـكـلـامـ خـرـجـتـ الـآـيـاتـ الـقـيـلـةـ تـلـاـهـ الـمـؤـلـفـ ، وـهـذـاـ الـذـىـ قـرـرـنـاهـ هـوـ كـمـاـ قـلـاـمـذـهـبـ سـيـوـيـهـ ، وـذـهـبـ أـبـوـ العـبـاسـ الـبـرـدـىـ إـلـىـ أـنـ الـعـبـرـةـ بـالـلـفـظـ ، فـسـكـلـاـ كـانـ الـلـفـظـ مـوـضـعـاـ لـيـقـيـنـ كـاتـتـ «أـنـ» بـعـدـ خـفـفـةـ مـنـ التـقـيـلـةـ وـكـلـاـ كـانـ الـلـفـظـ مـوـضـعـاـ لـتـرـدـدـ كـاتـتـ أـنـ مـصـدـرـيـةـ نـاصـيـةـ ، وـلـاـ يـجـوزـ عـنـهـ إـجـراءـ الـعـلـمـ عـجـرـىـ الـظـنـ ، وـلـاـ إـجـراءـ الـظـنـ عـجـرـىـ الـعـلـمـ ، كـمـاـ كـانـ الـأـمـرـانـ جـائـزـينـ عـنـدـ سـيـوـيـهـ .

الأمر الثاني : أن مذهب الجمهور والبرد معهم متلقان على أن ثمة موضعاً تعيين فيه أن الخففة من التقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاماً دالاً على اليقين إما بلفظه كما هو رأى للبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيوطي، وقد ذهب الفراء وابن الأنباري إلى أنه ليس لها موضع تعيين فيه ، بل يجوز أن تقع «أَنْ» المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقي على معناه .

(١) قد اختلف النحاة في «إذن» التي يقع بعدها الفعل المضارع منصوباً اختلافاً كثيراً ذاتاً مراتب يعقب بعضها بعضاً ، ونخـنـ ذـكـرـ لـكـ هـذـهـ الاختـلاـفـاتـ عـلـىـ وـجـهـ الإـجـالـ .

الخلاف الأول: أهي حرف أم اسم؟ ولم في ذلك على وجه الإجمال - قولان، أحدهما: أنها اسم ، ثم قيل : أصلها «إذا» الظرفية التي تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك «سأزورك» قللت في جواب هذا الكلام «إذا أكرمت» فإن أصل كلامك: إذا زرتني أكرمتك ، فجملة زرتني الواقعـةـ بعدـ إـذـاـ فيـ محلـ جـرـ بـإـضـافـةـ إـذـاـ إـلـيـهـ ، وـقـدـ حـذـفـ هـذـهـ الجـملـةـ ، وـعـوـضـ عـنـهـاتـنـوـنـ إـذـاـ ، وـحـذـفـ الـأـلـفـ التـخلـصـ مـنـ السـاـكـنـينـ ، فـأـمـاـنـاصـبـ المـضـارـعـ بـعـدـهـاـ فـهـوـ «أـنـ»ـ المـصـدـرـيـةـ مـضـمـرـةـ ، وـأـنـ المـصـدـرـيـةـ الـضـمـرـةـ وـمـدـخـلـهـافـ تـأـوـيلـ مـصـدرـ =

= يكون فاعلاً لفعل مخدوف ، والتدبر : إذن وقع إكرامك ، أى إذا ذرتني وقع إكرامك ، وهذا قول مجاعة من السكوفين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الذال - وهو الظرف المختص وضعما بالزمان الماضي - ثم حذفت الجملة التي تضاف إليها إذ ، وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الذال ليكون في صورة طرف منصوب ، ثم جعل صاحباً لجميع الأزمنة بعدها كان مختصاً بالماضي ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأي رضي الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام السكوفين السابق - أشبه الأشياء بالتكلبات التي تحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثاني أنها حرف ، وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخليلي بالقبول .

الخلاف الثاني : بعد اختيار كون «إذن» هذه حرفاً ، فهو بسيط أم مركب ؟ ولم يم في ذلك مذهبان إجحافاً ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هي مركبة من «إذ» بسكون الذال - و «أن» المصدرية ، نقلت حرفة المهمزة من «أن» إلى ذال إذ ، ثم حذفت المهمزة فصارت «إذن» وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هي مركبة من إذا وأن ، فحذفت المهمزة من أن ثم الألف من إذا للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبي علي الرندى ، فمع أنه قال ذلك لأنه وجد لها تقوم مقام هاتين - كلامتين ، فهـى تدل على وربط كلام بكلام يعنـى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع تهافتـه - يدل على أنهـما بـريـانـ أن الناصـب للمضارـع هو إذـنـ نفسها ؟ لأنـ «ـأنـ» المصـدرـية جـزـءـ منـ الأـجزـاءـ التي تـرـكـتـ منهاـ ، والـقـولـ الثـانـيـ أنهاـ بـسيـطـةـ لاـ تـركـبـ فـيهـ ، وـهـوـ قـولـ الجـمـهـورـ ، وـهـوـ الصـحـيـحـ .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن «إذن» حرفاً ، وأنه بسيط ، فهو عامل النصب في الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمر بعدها ، ولم يم في ذلك قوله ، أحـدـهـماـ أنـ نـاصـبـ الفـعـلـ المـضـارـعـ هوـ «ـأـنـ»ـ المصـدرـيةـ مـضـمـرـةـ بـعـدـهـاـ ، وـسـبـبـ ذـلـكـ أنـ «ـإـذـنـ»ـ لـيـسـ مـخـصـصـ بـالـفـعـلـ ، بلـ يـحـجـوزـ أـنـ يـقـعـ بـعـدـهـاـ الـاسـمـ كـمـاـ تـقـولـ «ـإـذـنـ عـبـدـ اللهـ يـزـورـكـ»ـ وـمـنـ حـقـ الحـرـفـ الشـرـكـ أـلـاـ يـعـملـ ، وـيـنـسـبـ هـذـاـ إـلـىـ الـخـلـيلـ بـنـ أـحـمدـ ، فـيـكـونـ الـخـلـيلـ =

= رأيان في «إذن» والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جهور النعامة بصرىهم وكوفتهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذ به .

الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفاً بسيطاً ناصباً للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيبويه : هي حرف جواب وجاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يحاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في قوله أو في وسطه أو في آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع في فيه جزاء لضمون كلام آخر ، وقد اختلف النعامة بعد سيبويه ، فذهب الشلوبيين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معاً في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها حرفاً دالاً على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفاً دالاً على الجزاء فقد يفارقها ، فهي دالة على الجواب والجزء في الأكثـر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل «إنت أحبك» قلت له «إذن أظنك صادقاً» فإن هذا الكلام الذي أجبت به لدلالة له على الجزاء .

**الخلاف الخامس :** في بيان الشروط التي اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن تعرّض لذلك هنا ، لأن المؤلف قد تعرّض لهذا الموضوع ، ونخّون مستتمم كلامه في حته فنذكّر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استكملت «إذن» الشروط التي ذكرها النعجة استقراء من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، أم لا يجوز ذلك فيما ؟ وبعبارة أخرى : أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا ؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لفتهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحکاها عنه سيبويه (٤٢/١) ، كما حکي غيره أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون حکایة عيسى بن عمر هذه بالقبول ، ووافقوه على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي ، وخالف في ذلك جمهور السکوفيين فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد «إذن» =

أَخْدُهَا : أَن تَتَصَدِّرَ ، فَإِنْ وَقَتْ حَشْوًا أَهْلَتْ ، كَقُولَهُ :  
 • وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَفْلِهَا • ٤٩٥

— مق استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع انساع حفظهما وكثرةأخذها بالشاذ والقليل ، إلا أنه يلignى ذلك أن تعلم أن رواية الكلمة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لكنها — مع ذلك كله — لغة نادرة جداً .

٤٩٥ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبيته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشأه للمؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :  
 • لِئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزَ بِعِنْدِهِ •

اللغة : «عاد» رجم «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بِعِنْدِهِ» أراد بذلك الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة «أُمْكِنَنِي مِنْهَا» أي جعلني متسلكنا منها «لَا أَفْلِهَا» لأن زكها ولا أردها ، وهي بالقافية الثنا ، ويروى «لَا أَفْلِهَا» بالفاء من قوله : «قال رأى فلان يغسل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا يلignى الأخذ به .

الإعراب : «لِئِنْ» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «لِي» جار و مجرور متعلق بـ «عاد» ضاف إليه «بِعِنْدِهِ» مضارع إليه «أُمْكِنَنِي» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، وأجلjar والمجرور متعلق بـ «عاد» أيضاً ، ومثل ضاف وضمير القافية مضارع إليه «أُمْكِنَنِي» الواو حرف عطف ، أمكن : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به «منها» جار و مجرور متعلق بأمكن «إذن» حرف جواب وجذاء مهمل لاعمل له مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبني على السكون لاعمل له من الإعراب «أَفْلِهَا» أقبل : فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير القافية العائد إلى الكلمة مفعول به مبني على السكون في محل نصب . =

وأما قوله :

\* إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا \*  
فُضْرُورَةُ، أَوْ الْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَى : إِنِّي لَا أُسْتَطِعُ ذَلِكَ.

الشاهد فيه : قوله « إذن لا أُقْبِلُها » حيث أهل إذن ؟ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أُقْبِلُها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملتها .

ومما ينبغي أن تتبه له أن « إذن » تقع حشوا في ثلاث صور :  
الصورة الأولى : أن تقع بين البدأ وخبره ، نحو أن تقول « زيد إذن يكرمك »  
جواباً لما قال لك : ساز وركم اليوم .

الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه ، نحو أن تقول « إن تزرننا  
إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء كان القسم مذكوراً نحو أن  
تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محفوظاً ، نحو أن تقول « لَئِنْ زَرْتَنِي  
إِذْنَ أَكْرَمْكَ » فإذاً واقعة في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فهو محفوظ للدالة  
جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أُقْبِلُها »  
هو جواب القسم ، وجواب الشرط محفوظ للدالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو  
المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموظفة .

٤٩٦ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذى أنشأه المؤلف  
بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* لَا تَتَرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا \*

اللغة : « لا تتركني » يريد : لا تصيرنى بهذه المزلة ، ونظيره قول النابغة الذهبياني  
في اعتذاراته للملك النعمان :

فَلَا تَتَرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَائِنِي إِلَى النَّاسِ مَعْلُوٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ  
« شطيراً » الشطير - بفتح الشين - مثل البعيد والغريب في الوزن والمعنى  
« أهلك » أموت « أطير » معناه الأصلى أذهب بعيداً .

=

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب<sup>(١)</sup>، وقد قرئ (وإذنْ

= الإعراب : « لا » حرف نهي « تركى » ترك : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جرم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وباء الكلام مفعول أول لترك مبني على السكون في محل نصب « فهم » جار و مجرور متعلق بقوله ترك « شطيراً » مفعول ثان لترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إِنْ » إن : حرف توكيدي ونصب ، وباء الكلام اممه مبني على السكون في محل نصب « إذنْ » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنا « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أطيراً » فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدره أنا ، والألف للالتفاق .

الشاهد فيه : قوله « إِنْ أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هي مسبوقة بقوله إن ، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن في حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهي هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما في البيت من هذه الصورة يحسب ظاهر الكلام . وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن

« إذنْ » وما بعدها جملة في محل رفع خبر إن .

وخرج جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » معدوف ، و « إذنْ » واقعة في صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إن لا أستطيع ذلك ، أو قال : إن لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاماً مترباً على ما ذكر فقال : إذن أهلك أو أطيراً .

(١) فإن قلت : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذنْ » بعد واو العطف

و قائه ، أو تستوي حروف العطف كلها في ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية أن حروف العطف كلها سواء في ذلك الحكم ، وذلك لأنَّه يقول « وانصب وارفعما \* إذا « إذنْ » من بعد عطف وقعاً » وهي ذلك لوقات « أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء» جاز في « أقاتل » =

لَا يَلْبَثُوا )<sup>(١)</sup> ( فَإِذَا لَا يُؤْتُوا )<sup>(٢)</sup> ، وَالظَّالِبُ الرُّفْعُ ، وَبِهِ قِرْأَةُ السَّبْعَةِ .  
 الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا ؛ فَيُجْبِ الرُّفْعَ فِي نَحْوِ « إِذْنٌ تَعَنْدُقُ » جَوَابًا  
 لِمَنْ قَالَ « أَنَا أَحِبُّ زِيدًا » .  
 الثَّالِثُ : أَنْ يَتَصَلَّا ، أَوْ يَفْتَصِلَ بَيْنَهُمَا الْفَسَّامُ<sup>(٣)</sup> ، كَمَا قَوْلُهُ :  
 ٤٩٧ - \* إِذْنٌ وَالْفَسَامُ نَزِيمُهُمْ يَحْرَبُ \*

\*\*\*

= النَّصْبُ وَالرُّفْعُ ، وَلِكُنْ عِبَارَةُ ابْنِ هَشَامٍ هُنَا خَصَّتْ هَذِهِ الْحِكْمَةُ بِفَاءِ الْعَطْفِ وَوَادِهِ  
 وَكَاهِ أَرَادَ أَنْ يَسْتَدِرُكَ عَلَى تَعْصِيمِ ابْنِ مَالِكٍ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا الرُّفْعُ فِي الْفَعْلِ  
 لِمَضَارِعِ الَّذِي يَلِي « إِذْنٌ » لِلسُّبُوقَةِ بَيْنَ أَوْغُثِرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْمُطَوْفِ :  
 (١) مِنَ الْآيَةِ ٧٦ مِنْ سُورَةِ الإِسْرَاءِ ، وَهَذِهِ قِرَاءَةُ ابْنِ مُسْعُودٍ .  
 (٢) مِنَ الْآيَةِ ٥٣ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ ، وَهَذِهِ قِرَاءَةُ أَبِي بْنِ كَعْبٍ .

(٣) أَجَازَ ابْنُ هَشَامٍ فِي مَعْنَى الْلَّيْبِ النَّصْبَ مَعَ الْفَصْلِ بِالْكَفْرِ أَوِ الْجَارِ وَالْمُجْرُورِ  
 وَأَجَازَهُ ابْنُ بَاشَادُ مَعَ الْفَصْلِ بِالنَّدَاءِ أَوِ الْمُدَعَّاءِ ، وَأَجَازَهُ الْكَسَائِيُّ وَهَشَامُ مَعَ الْفَصْلِ  
 بِعَمَولِ الْفَعْلِ ، إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيُّ بِرَجْعِ النَّصْبِ وَهَشَاماً بِرَجْعِ الرُّفْعِ .

٤٩٧ - قَدْ نَسَبَ قَوْمٌ هَذَا الشَّاهِدَةِ إِلَى حَسَانَ بْنَ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَهُوَ مَذْكُورٌ  
 فِي دِيْوَانِهِ بِيَنَّا مُفَرِّداً مِنْ غَيْرِ سَابِقٍ أَوْ لَا حَقٍّ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ لِلْوَلْفِ هُنَا صَدَرَ بِيَتٍ  
 مِنَ الْوَافِرِ ، وَعَبَّزَهُ قَوْلُهُ :

\* يُشَيِّبُ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ \*

اللُّغَةُ : « نَزِيمُهُمْ » أَصْلُ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ نَطْرُحُ عَلَيْهِمْ وَقَدْفُونَهُمْ ، وَأَرَادَ نَصِيبِهِمْ  
 « يُشَيِّبُ » يَرْوِي هَذَا الْفَعْلُ بِتَاءَ الْمَضَارِعِ الدَّالِلَةِ عَلَى تَأْنِيَتِ الْفَاعِلِ ، وَيَرْوِي بِالْيَاءِ ،  
 وَالْحَرْبِ يَذَكُرُ وَيَؤْنَتُ ، وَالْأَكْثَرُ فِيهَا التَّأْنِيَتُ . وَمَعْنَى كُونَهَا تَشِيبَ الطَّفْلِ أَنَّهَا  
 تَصِيرُهُ أَشَيْبَ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( يَوْمًا يَجْعَلُ الْوَلَدَانِ شَيْئًا ، السَّيِّءَ  
 مِنْفَطِرَ بِهِ ) .

الْإِعْرَابُ : « إِذْنٌ » حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٌ مِنْفِيُّ الْسَّكُونِ لَا يَحْلُلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ =

= «والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجملة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمحرر متعلق بفعل قسم معدوف «زرميم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب «بحرب» جار ومحرر متعلق بنرى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجدره من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «ال طفل » مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمحرر متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة تشيب وفاعله وفاعله وما تعلق به في محل جر صفة لحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله زرميم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرى بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك القائل القسم ، وهو - لكثره احتياج الكلام إليه وكثرة استعماله له - مما يقتضي الفصل بين العامل والمفعول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمه» وقد عرفت مراراً أن من حق المعرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من حيثين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اغتنام الفصل بين العامل والمفعول بالقسم يرجع إلى شيئاً ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التي يتراكب منها الكلام مؤكده ، والثاني أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين التلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالنى حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله رها» وكفصله بين الجار والمحرر كالنى حكى عن الكسائي من قوله «اشترته بواحدة ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالنداء أو بالدعاة أو بعمول الفعل عللاً فريضة من هذه الملة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنصَبُ المضارع بـ «أَنْ» مضمرةً وجوباً في خمسة مواقع : أحدها : بعد اللام إن سُبّقت بـ كون ناقص ماضٍ منفي<sup>(١)</sup> ، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ) <sup>(٢)</sup> (لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) <sup>(٣)</sup> ، وتسمى هذه اللام لام الجحود .

الثاني : بعد «أَوْ» إذا صَلَحَ في موضعها «حَتَّى» <sup>(٤)</sup> ، نحو «لَا زَمِنْكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقّ» ، وكقوله :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوباً - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة بمخدوف ، وذلك المخدوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل للمضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل للمضارع المنصوب ، فإذا قالت «ما كان زيد يفعل القبيح» فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن مخدوفة ، وأن المخدوفة مع مدخولتها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمخدوف يقع خبراً لكان ، وتقدير الكلام عندم : ما كان زيد مریداً لفعل القبيح ، واللام فيها قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل للمضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان .  
ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرخ بالخبر المخدوف الذي بقدره أنه حيث يقول :

سَمِوتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُوْ وَلَكِنْ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) أعلم أولاً أنهم نصبو الفعل للمضارع بعد «أَوْ» هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك أن «أَوْ» تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساوٍ لما قبلها في الشك والتردد نحو أن تقول «سأزور حمداً أو أبعث إلينه رسولاً» فأنت حين تقول هذا تزيد أنك ستقبل أحد الأمرين ، فأنت متعدد بين هذين الأمرين شاكٌ فيما استعمله منهما ، وإما =

= للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منها متتحقق الواقع أو مترجمة والثانية مشكوك فيه ، نحو أن تقول « ساعقب زيداً أو يعتذر عن ذنبه » فأنتم تقول هذا الكلام في حال أنت متتحقق فيه من إيقاع عقوتك بـ محمد أو مرجع لا يقع بها وأنت بـ مع ذلك - شاك في حصول الاعتذار منه . فقصدوا أن يفرقوا بين هذين العترين في اللفظ المؤدي إليهما ، فرفضوا المضارع بعد « أو » حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، وتصبوا بهذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك ، ونظر النحاة في العامل الذي اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأمام علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى « أو » نفسها ، وهو قول السكائي وهو شيخ شيوخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو الخلافة ، وهو قول شيخهم القراء ، وأمام علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون « أو » لأن حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والعرف المشترك أصله لا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للأعمال لأنه معنوي ، فلم يكن لهم به من أن يجعلوا العامل هو « أن » المصدرية مضمرة بعد « أو » لأن « أن » عامل قوى ، وجعلوا ما بعد « أو » في تأويل مصدر مسبوك من أن المصدرة ومن صوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفاً بأو على مصدر آخر متضيد بما قبلها ، فإذا قلت « لازمك أو تقضي حقى » كان التقدير عندهم : ليكون زومنى لك أو تقضى لحق منك فوفروا لأو منها الأصلى .

ثم أعلم أن المؤلف جعل من شرط انتساب المضارع بعد « أو » أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهي حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارة تابن سواه ، أو تكون بمعنى إلا ، يعني أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلة التي يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كي » يعني أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهي زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد « أو » قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول « لأطعن الله أو يغفر لذنبي » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكي يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون « أو » بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منها ، وقد يكون ما بعد « أو » غاية يفهمى عندها ما قبلها =

\* لَأُسْتَهْلِكَ الْمَنَى أَوْ أَدْرِكَ الْمَنَى \*

= نحو أن تقول «لأنْتَظرنَّ مُحَمَّداً أو يَجْئِي» فإنك تريده بهذه العبارة أنك ستنتظر مُحَمَّداً إلى أن يجيء ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لَا قَتَلْنَ الْكَافِرَ أَوْ يَسْلُم» فإن ما بعد أو هبنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلاح مثل واحد للأمور الثلاثة التي ذكرناها نحو مثالم المشهور ، وهو «لَا زَرْتُكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصح أن تقول : لَا زَرْتُكَ كَيْ تَقْضِيَ حَقِّي ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهي إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لَا زَرْتُكَ إِلَى أَنْ تَقْضِيَ حَقِّي ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلة بدليل أنه يصح لك أن تقول : لَا زَرْتُكَ إِلَّا أَنْ تَقْضِيَ حَقِّي ، أَيْ لِيَكُونَ لِزُومِي إِبَاكَ مُسْتَمِراً فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ الْمُسْتَقْبِلِ وَيَنْقُطُ فِي الرِّزْمِنِ الَّذِي تَقْضِيَ فِيهِ حَقِّي .

وقد وضع العلماء صابطاً للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئاً فشيئاً كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقضى دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فاعرف هذا كله والله ينفعك به .

٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

\* فَمَا انْفَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ \*

اللغة : «لأنْتَهَلِكَ الصَّعب» تقول : استهللت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلاً متقدماً لك بعد إباء وشراس ، أو إذا عدته سهلاً ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذي يعسر عليك تحصيله «أدركك» «أبلغ المني» جمع منهية - بضم اليم فيما - وهي ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانت وتيسرت وسهلت «الآمال» جمع أمل - بزنة جبل وأجيال - وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذي يثبت على المكاره ولا تخور عزاءه للشدائد .

الإعراب : «لأنْتَهَلِكَ» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستهلل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لاعلل له من الإعراب ، وفاعله =

أو «إلا» نحو «لَا قُتْلَةَ أَوْ يُسْلَمَ» ، قوله :  
 \* كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا \* - ٤٩٩

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لاستهله . وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر «أو» حرف معناه إلى مبني على السكون لا محل له «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو علامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الى» مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف «فما» الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والباء علامة التأنيث «الآمال» فاعل انقادت «إلا» أداة حصر «لصابر» جار ومحرر متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي يعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ - هذا الشاهد من كلام زiad الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والذى أنشده المؤلف هنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :  
 . وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاهَ قَوْمٍ .

اللغة : «غمزت» لينت «قناة» القناة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقضى على ما اعوج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليتعذر ما اعوج ويستقيم ، والثقاف - بكسر الثاء الثالثة ، بزنة الكتاب - أداة تقوم بها الرماح وتعذر «كسرت كعوبها» السكون : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، « تستقيم » تعذر بعد اعوجاج .

الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وناء المتكلم اسمه «إذا» ظرف لا يستقبل من الزمان «غمزت» فعل ماض وفاعله «قناة» مفعول به لغمزت ، وقناة مضارف و «قوم» مضارف إليه ، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «إذا إليها» «كسرت» فعل وفاعل «كعوبها» كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضارف وضمير الغائب العائد إلى القناة مضارف إليه ، والجملة لا محل لها =

**الثالث** : بعد « حتى »<sup>(١)</sup> إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكمل ، نحو

جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف يعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقبلا » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو التي يعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى قناعة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقبلا » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي يعنى إلا .

(١) أعلم أن « حق » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى ( سلام هي حتى مطلع الفجر ) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلا بأخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدما الحجاج حتى المشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون التالي لها اسمها ظاهرا ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعض ما قبلها تحقيقا أو تأويلا ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حسا وإما معن ، وحق هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر ( ٤٧ / ٢ ) كما مضى للكلام على الثانية في باب حروف العطف ( ٣٦٤ / ٢ ) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَسْجُعُ دِمَاءَهَا بِدِجلَةِ حَتَّىٰ مَا دِجلَةَ أَشْكَلَ  
وكقول الفرزدق :

فَوَّا بِجَبَّا حَتَّىٰ كُلَّيْبَ تَسْبِئِي كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ  
وإما الجمل الفعلية التي فلتها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :  
يُفْشَنَ حَتَّىٰ مَا تَهْرُكَلَّا بُهْمٌ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبَلِ  
وإما الجمل الفعلية التي فلتها ماض ، نحو قوله تعالى ( حتى عثروا و قالوا ) . =

= وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حق هذه في قول امرئ :

**سَرِيتُ بِهِمْ حَتَّى تَسْكُلُ مَطِيلُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ**  
فـ رواية من رفع « تـسـكـل » في هذا البيت، حتى هذه حرف ابتداء، أى أنها حرف يبدأ به الكلام ويستأنف مما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهـى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصـب المضارع بعدهـا ، فقال الكوفـيون : حتى هي النـاصـبة للمضارع بنفسـها ، وقال البصـريـون : حتى حـرف جـرـ ، والنـاصـبة للمضارع « أـنـ » مضـمـرة بـعـدـها ، والمـصـدر المـسـبـوكـ من أـنـ ومـدـخـولـهاـ مجرـورـ بـحقـ ، والـجـارـ والـمـغـرـورـ مـتـعلـقـ بـماـ قـبـلـهاـ ، فإذا قـلتـ « لـأـفـاتـلـ السـكـافـرـ حـقـ يـؤـمـنـ » فالـكـوـفـيـونـ يـقـولـونـ فـيـ إـعـرـابـهـ : حـقـ حـرـفـ نـصـبـ ، وـيـؤـمـنـ : منـصـوبـ بـحـقـ وـعـلـامـةـ فـالـكـوـفـيـونـ يـقـولـونـ فـيـ إـعـرـابـهـ : حـقـ حـرـفـ غـايـةـ وـجـرـ ، وـيـؤـمـنـ : نـصـبـ الـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـالـبـصـرـيـونـ يـقـولـونـ : حـقـ حـرـفـ غـايـةـ وـجـرـ ، وـيـؤـمـنـ : فـعـلـ مـضـارـعـ مـنـصـوبـ بـأـنـ مـضـمـرـةـ بـعـدـ حـقـ وـعـلـامـةـ نـصـبـ الـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـأـنـ مـعـ مـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدرـ مـجـرـورـ بـحـقـ ، وـالـقـدـيرـ : حـقـ إـيمـانـهـ ، وـالـجـارـ وـالمـغـرـورـ مـتـعلـقـ بـأـفـاتـلـ .

فـأـمـاـ الـكـوـفـيـونـ فـاـحـتـجـواـ مـاـ ذـهـبـواـ إـلـيـهـ بـأـنـ حـقـ تـقـومـ مـقـامـ « كـيـ » فـيـ نـحـوـ قولـنا « أـطـعـ اللـهـ حـتـىـ تـدـخـلـ الجـنـةـ » فـإـنـ معـنىـ هـذـاـ الـكـلـامـ : أـطـعـ اللـهـ كـيـ تـدـخـلـ الجـنـةـ ، أوـ تـقـومـ مـقـامـ إـلـيـهـ ، كـماـ فـيـ قولـنا « اذـكـرـ اللـهـ حـتـىـ تـلـطـعـ الشـمـسـ » فـإـنـ معـنىـ هـذـاـ الـكـلـامـ اذـكـرـ اللـهـ إـلـيـهـ أـنـ تـلـطـعـ الشـمـسـ ، وـالـشـءـ إـذـاـ قـامـ مـقـامـ شـءـ أـدـىـ مـؤـدـاهـ ، فـوجـبـ أـنـ تـؤـدـيـ حـقـ مـؤـدـيـ كـيـ أوـ إـلـيـهـ ؛ وـقـدـ انـفـقـنـاـ عـلـيـهـ أـنـ كـيـ تـنـصبـ المـضـارـعـ بـنـفـسـهـ كـماـ اـتـفـقـنـاـ عـلـيـهـ أـنـ « أـنـ » تـنـصبـ المـضـارـعـ بـنـفـسـهـ ، فـكـذـلـكـ مـاـ أـدـىـ مـؤـدـاهـ وـقـعـ مـوـقـعـهـ .

وـأـمـاـ الـبـصـرـيـونـ فـاـحـتـجـواـ بـأـنـ « حـقـ » قدـ جـاءـتـ فـيـ كـلـامـ الـعـربـ حـرـفـ جـرـ تـعـملـ فـيـ الـأـسـماءـ ، نـحـوـ فـوـلـهـ تـعـالـىـ (حـقـ مـطـلـعـ الـفـجـرـ) وـإـذـاـ كـانـتـ حـقـ مـنـ عـوـاـمـلـ الـأـسـماءـ بـاـتـفـاقـ بـيـنـنـاـ وـبـيـنـكـمـ لـمـ يـجزـ أـنـ تـكـوـنـ - مـعـ ذـلـكـ - مـنـ عـوـاـمـلـ الـأـفـعـالـ ، لـأـنـ عـوـاـمـلـ الـأـسـماءـ لـاـ تـكـوـنـ عـوـاـمـلـ فـيـ الـأـفـعـالـ كـمـاـ أـنـ عـوـاـمـلـ الـأـفـعـالـ لـاـ تـكـوـنـ عـوـاـمـلـ فـيـ الـأـسـماءـ ، وـإـعـاـقـلـنـاـ إـنـ الـعـاـمـلـ فـيـ الـفـعـلـ الـمـضـارـعـ الـنـصـبـ بـعـدـ حـقـ هـوـ « أـنـ » الـمـصـدـرـيـةـ مـضـمـرـةـ لـنـبـقـمـاـ عـلـيـهـ =

(فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَنْفِي<sup>(١)</sup>) ، أو باعتبار ما قبلها ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ<sup>(٢)</sup>) .

ويُرْفَعُ الفعلُ بعدها إن كان حالاً مُسبِباً فضلاً ، نحو «مَرِضَ زَيْدَ حَتَّى لَا يَرْجُونَه» و منه (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ<sup>(٢)</sup>) في قراءة نافع ؛ لأنَّه مُؤَوَّل بالحال ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالماً الذي ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهي أنها تجر الاسم ، وذلك لأن «أن» المصدرية تكون في تأويل مصدر مجرور بمحقق .

وبقى مما يتعلق بمحقق التي ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتسابه بعدها ، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شيء منه .

كما بقى القول على المعنى الذي تدل عليه حتى حينئذ ، وقد اتفقت كلة العلماء على أن «حتى» التي ينتصب بعدها المضارع تأتي بمعنى كي ، وذلك إذا كان ما قبلها عملاً لما بعدها ، نحو قولنا «أسلم حتى تدخل الجنة» فإن الإسلام عملاً لدخول الجنة ، كما اتفقت كلتهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهي إليه ما قبلها ، نحو قولك «لأسيرن حتى تطلع الشمس» فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهي بطلع الشمس ، وقوله تعالى (فَقَاتَلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَنْفِي إِلَى أَمْرِ الله) يتحمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الغلة الباغية لكي ترجع إلى أمر الله ، كما يتحمل أن يكون المراد : استمرروا في قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً لحي هذه ، وهو أنها تأتي بمعنى إلا الاستثنائية ، وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَيَاهَةً حَتَّى تَنْجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلَيلٌ  
كما خرج أتباعه عليه قول أمير المؤمنين :

وَاللهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أَبِرَّ مَا رَكَّا وَكَاهِلًا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجحب النصب في مثل «**الْأَسِيرَنَ** حتى تطلُّع الشَّمْسُ» و«**مَا سِرَتْ** حتى **أَذْلَمَهَا**» و«**أَسِيرَتْ** حتى **تَدْخُلَهَا**» لانفقاء السببية ؛ بخلاف «**أَهُمْ** سارٌ حتى **يَدْخُلُهَا**» فإن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، وفي محو «**سَيِّرَى** حتى **أَذْلَمَهَا**» لعدم الفضليّة ، وكذلك «**كَانَ سَيِّرِي أَمْسِ** حتى **أَذْلَمَهَا**» إن قدّرت كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

\* \* \*

#### الرابع والخامس : بعد فاء السببية<sup>(١)</sup> وواو المعية ، مشيّوقين

(١) إنما سميت هذه الفاء فاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وسيأتي الواو المذكورة في هذا البحث واو المعية لأنها معه مع : أي أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأنّر عنه .

هذا ، وأعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقتون بفاء السببية أو واو المعية خلافاً ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حينئذ هو أن المصدرية ، وهي مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأنّر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسها ، وهذا قول أبي عمر الجرجي ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلنا الحسكيتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذي أبناؤنا به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصور مختلف لما قبله ، لأن ما قبله أسم أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي ، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور ، إلا ترى أنك لو قلت «**زَرْنِي فَأَكْرَمْكَ**» كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً ، وكذلك لو قلت «**لَا تَجْهَلْ عَلَيْنَا فَعَاقِبَكَ**» كان ما قبل الفاء نهياً ، ولم يكن ما بعدها نهياً ، وكذلك الباقي ، فلما لم يكن ما بعدها =

بنفي أو طلب تخصين ، نحو ( لَا يُفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا )<sup>(١)</sup> ( وَكَانَ يَفْلُمُ

= موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .  
 وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه الموضع بأن المصدرية مضمرة بعد الماء أو الواو لأننا وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لا تصلح لعمل النصب في الفعل المضارع ، بل لا يصلح للاعمل مطلقا ، والسبب في ذلك أن كلاما من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف المطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصبح دخوله على كل مهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القبيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل «أن» المصدرية النصب في هذا الموضع وهي مخذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها ومومضة إليها ، فكأنها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن «أن» للصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بهذه ، مثل لام كي ولام الجمود وحق وأد فأما قولكم إن تاصب المضارع هو خالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب في الفعل ، بل هو الذي دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا بنفي كلاما من في مثل هذه المباحث على الاختصار .

(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفي يأتي على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافي فيها حرفا من أحرف النفي كلاما ، نحو قوله تعالى ( لا يُفْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ) ونحو قوله « ما تزورنا فتتحدث إلينك » .

الصورة الثانية : ما يكون النافي فيها ضلا ، نحو قوله « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافي فيها اسم ، نحو قوله « أنا غير مسافر اليوم فأصحابك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفي فلام موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي ، نحو قوله « فلما تزورنا فتشتاج صدورنا » .

== والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهى : الأمر ، والتهى ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتفى ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو عانية أشياء ، ولذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجرة الثانية » .

وقد زاد الفراء على هذه المائة الترجي ، وقوم بذلك كرون أن الترجي لا طلب فيه لأن الترجي هو ارتقاب أمر لا وقوف بمحضه .

وما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء مختلفون في الاستفهام التقريري : أياخذ حكم الترقى فينصب بعده للمضارع المترن بناء السبيبة أو بواو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك في الألية تشير إلى هذا حيث يقول « وبعد ما جواب نفي أو طلب شخصين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريري يأخذ حكم الترقى فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه ، وقد صرخ صاحب المجمع بذلك حيث يقول « لافرق في الترقى بين كونه حسنا نحو ( لا يقضى عليهم فيموتوا ) أم لا : بأن بعض بالإ نحو ما تأتينا فتعدنا إلا بغيره ، أو دخلت عليه أدلة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتنا فتجدنا ، ويجوز في هذا العزم والرفع أيضاً » أهـ كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المترن بناء السبيبة أو بواو المعية بعد الاستفهام التقريري يرفع احتسبوا لهذا بأن الاستفهام التقريري يفيد ثبوت الفعل ، لاتهيمه ، فلا تكون الفاء واقمة في جواب نفي ، فيجب أن يرتفع المضارع المترن بهما ، وبين ذلك أنك إذا قلت لخاطبتك « ألم تأتني فأحسن إليك » إما ان تري الاستفهام الحقيقي عما بعد الممزة وهو عدم الإتيان ، وتكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تري الاستفهام الحقيقي لأنك عالم بأنه لم يأتي ، وإنما أردت أن تحمل خاطبتك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أتيتني فأحسنت إليك ، على حد قوله تعالى ( أليس الله بـسـكـافـ عـبـدـ ؟ ) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الممزة للتقرير أنك الجأت الخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان ، تقول :

اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ<sup>(١)</sup> (يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزَ<sup>(٢)</sup> ) (يَا لَيْتَنَا نُرُدُّ وَلَا نُكَذَّبُ<sup>(٣)</sup> ) (وَلَا تَطْغُونَا فِيهِ فَيَحِلُّ أَضْرِبْتُ زِيَادًا ، ولا يكون من غرضك أن يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تحمله على أن يقر ب فعل قد فعله » اهـ .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريري لا يفيد النفي فأوجبوا إلا يتصب للضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه – أن المضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة ذكرروا أنه نصب لأحد سبيبين ، الأول مراعاة صورة النفي ، وإن لم يكن نفيا على الحقيقة ، والثاني : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفي ، ولهذا تجد المؤلف يقول بعد مثال النفي التالي همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيق » .  
ومما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يمحظوا نصب الفعل المضارع للقرن بواه المعية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهي الأمر ، والتهى ، والتني ، والتشي ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر في التمثيل للأواع على أمثلة هذه الأربعة ، وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدعاء والمرض والتحضيض والترجي ، فينبغي إلا يقدم على ذلك إلا بسماع » اهـ .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحمدك أن بعض العلماء قد خالفوا في نصب المضارع الم القرن بفاء السبيبة في جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سبابية معلم الفراء إلى أنه لا يتصل في جواب الأمر ولو كان بصربيع الفعل ، وقد احتاج عليه العلماء بوروده منصوبا في جواب الأمر في كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر \* ياناق شيري عنفا نسيحا \*  
البيت رقم ٥٠١ الذي استشهد به المؤلف ، وسيأتي مشروحا ، وأجاب بعض الناس عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَعِيمٍ وَأَخْلُقُ بِالْجَازِ فَأَسْتَرِحَا

الاترى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء – وهو قوله « فَأَسْتَرِحَا » – من غير أن يكون واقعا في جواب نفي أو طلب ، فما تذكر أن يكون الشاعر الذي استدلتكم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأنى بالضارع منصوبا في جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

عَلَيْكُمْ غَصَبٌ )<sup>(١)</sup> ، قوله :

\* لَا تَنْهِي عَنْ خُلُقٍ وَتَأْنِي مِثْلَهُ \*

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) وقد نسبه قوم إلى المذوكل السكتاني (انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤) وهو في كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا \*

نم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني (١١ / ٣٩ بولاق) .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا النهاية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومحروم متعلق بقوله تنه « وتأني » الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد الواو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأني منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبني على الفتحة في محل جر « عار » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمحروم بعده ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مخذوف ، أي هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره مخذوف ، وعلى هذين القولين يكون قوله « عليك » جارا ومحروم متعلقا بعار « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا مخذوف يدل عليه ساق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأني » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تأني بأن المضمرة وجوبا بعد الواو المعية فى جواب النهى بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِيْ عَنْقًا فَسِيْحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْ بِحَا

وقوله :

٥٠٢ — \* قَلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُو إِنْ أَنْدَى \*

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الروجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلام قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العبيل يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢١ ) .

الفقة : « ياناق » أراد يانقة فرخم بمذف الناء ، وخطاب التوك وغيرها من المطابيا تخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيرى » أمر من السير وهو المشى « عنقاً » بفتح العين المهملة والنون جميعاً – ضرب من السير السريع « فسيحاً » وأسعاً « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلق عنا متاعب السفر ولا تحفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكفيينا مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يَا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادي مبني على الضم في محل نصب « سيرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤثثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنقاً » مفعول مطلق منصوب بسيرى « فسيحاً » نعمت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بالي ، وعلامة جره الفتحة نهاية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « فنستريحاً » الفاء حرف دال على السبيبة مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بـأَنَّ المضمرة وجوباً بعد فاء السبيبة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فنستريحاً » حيث نصب الفعل للضارع - الذي هو نستريح - بـأَنَّ مضمرة وجوباً بعد فاء السبيبة في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيبان ، ونسبة سيبويه ( ج ١ ص ٤٢٦ ) إلى الأعشى ، وقال الأعلم في شرحه : « ويروى للحظيثة » ونسبة قوم إلى =

رَبِيعَةُ بْنُ جَنْمٍ، وَنَسْبَهُ الْقَالِيُّ إِلَى الْفَرَزْدِقِ، وَهُوَ مُرْجُودٌ فِي زِيَادَاتِ دِيوَانِ الْأَعْشَى  
(ص ٢٦٠) بِيَتًا مُفَرِّدًا؛ وَالَّذِي أَنْشَدَهُ لِلْأَوْلَافِ هُنَّا صَدَرَ بِيَتٍ مِنَ الْوَافِرِ ،  
وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

\* لِصَوْتٍ أَنْ يَنْادِيَ دَاعِيَانِ \*

وَبِرُوْيٍ فِي بَعْضِ الْأَمْهَاتِ قَبْلِ الْبَيْتِ الْمُسْتَهْدَدِ بِصَدْرِهِ بَيْتَانِ ، وَهَا قَوْلُهُ :

تَقُولُ حَلِيلِي لَمَّا اسْتَكِينَا سَيْدُرِكُنَا بَنُو الْقَرْمِ الْمِجَانِ  
سَيْدُرِكُنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَذْرٍ سِرَاجُ الظَّلَلِ لِلشَّمْسِ الْخَمَانِ

الْفَلَةُ : « ادْعِي » أَمْرٌ مِنَ الدُّعَاءِ ، وَهُوَ هُنَا بِمَعْنَى النَّدَاءِ ، وَأَرَادَ ارْفَعَ صَوْتَكِ  
بِالنَّدَاءِ « أَنْدِي » أَفْسَلَ تَفْضِيلٍ مِنَ النَّدَى ، وَهُوَ بَعْدِ ذَهَابِ الصَّوْتِ ، وَقَدْ قَالُوا مِنْهُ  
« فَلَانْ أَنْدِي صَوْتًا مِنْ فَلَانْ » إِذَا كَانَ بَعِيدَ الصَّوْتِ .

الإعراب : « فَقَلْتُ » الفاءُ حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وَتَاهَ الْمَتَكَلِّمُ فَاعْلَمَ  
« ادْعِي » فعل أمر مبني على حذف النون ، وَيَاءُ الْمُؤْنَثَةِ الْمَخَاطِبَةُ فَاعْلَمُ ، مبني على  
السكون في محل رفع « وَأَدْعُو » الواوُ وَالْمُعْيَةُ ، أَدْعُو : فعل مضارع منصوب بِأَنْ  
لِلضَّمْرَةِ وَجُوبَيْنِ بَعْدِ وَالْمُعْيَةِ وَعَلَامَةِ نَسْبَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَفَاعْلَمُ ضَمِيرٌ مُسْتَرِّفٌ وَجُوبَيْنِ  
تَقْدِيرِهِ أَنَا « إِنْ » حرف توكييد وَنَصْبٌ « أَنْدِي » اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةِ مَقْدَرَةِ  
عَلِيِّ الْأَلْفِ « لِصَوْتٍ » جَارٌ وَجُرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِأَنْدِي « أَنْ » حرف مصدرٍ وَنَصْبٌ  
« يَنْادِي » فعل مضارع منصوب بِأَنْ وَعَلَامَةِ نَسْبَةِ الظَّاهِرَةِ « دَاعِيَانِ » فَاعْلَمُ  
بِنَادِي مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمْرَةِ لِأَنَّهُ مُنْتَقَى ، وَالنُّونُ عَوْضٌ عَنِ النُّونِ فِي الْاسْمِ  
لِلنَّفَرِ ، وَأَنَّ لِلصَّدِرِيَّةِ مَعَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ مَرْفُوعِ خَبْرِ إِنْ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
إِنْ أَنْدِي لِصَوْتِ نَدَاءِ دَاعِيَيْنِ ، أَيْ إِنْ أَجْهَرَ وَأَرْفَعَ - إِلَخْ .

الشاهدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « وَأَدْعُو » حِيثُ نَصَبَ الْفَعْلَ الْمَضَارِعَ الَّذِي هُوَ أَدْعُو بِأَنْ  
لِلضَّمْرَةِ وَجُوبَيْنِ بَعْدِ وَالْمُعْيَةِ فِي جَوابِ الْأَمْرِ ، وَمِنَ النَّسَاءَ مَنْ يَرْوِيهِ \* فَقَلْتُ أَدْعِي  
وَأَدْعُ فِي إِنْ .. \* عَلَى أَنْ لَامَ الْأَمْرِ مَقْدَرَةً ، وَالْأَصْلُ أَدْعِي وَلَادْعُ - إِلَخْ وَسِيَّانِي بِحَسْبِ  
ذَلِكَ فِي مِبَاحِثِ جَوَازِيْمِ الْمَضَارِعِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : ( وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَذْعُونَ رَبَّهُمْ )<sup>(١)</sup> الآية ؛ لأن ( فَتَطْرُدُهُمْ ) جواب النفي ، و ( فَتَكُونُ ) جواب النهي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً ، والمتلو بمنفي ، والمتقاض بـ إلا<sup>(٢)</sup> ، نحو « أَمْ تَأْتِي فَأَخْسِنُ إِلَيْكَ » إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا تَرَالْ تَأْتِينَا فَتَحَدَّثُنَا » و « مَا تَأْتَيْنَا إِلَّا وَتَحَدَّثُنَا » . ومن الطلب باسم الفعل<sup>(٣)</sup> ، وبما لفظه الخبر ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضا ، الأول ما كان النفي واقعاً بعد هزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أدلة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا تَرَالْ تَأْتِينَا فَتَحَدَّثُنَا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفي النفي إثبات ، فكان قائل ذلك قد قال: أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفي بـ إلا نحو « مَا تَأْتَيْنَا إِلَّا وَتَحَدَّثُنَا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية ثبت لها بعدها تقىص حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتا ، والمراد انتقاد النفي بـ إلا قبل الواو أو الغاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاد النفي بعد الغاء لم يؤثر وكان المصارع منصوبا في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيَنَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ  
وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضا بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بـ إلا ، نحو قوله « مَا أَنْتَ إِلَاتَيْنَا فَتَحَدَّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والمتنقض بـ إلا » لأن المدار على كون إلا واقفة قبل الغاء أو الواو سواء كانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئاً خرجاً بتقييد الطلب بكونه محضا ، ومن كون الطلب =

وبتقيد الفاء بالسَّبَبَيْةِ والوَاوُ بِالْمُعَيْةِ مِنَ الْعَاطِفَيْنِ عَلَى صَرْبَحِ الْفَعْلِ ، وَمِنِ الْأَسْتَنْدَافِيَيْنِ ، نَحْوُ (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهَا لِلْعَطْفِ ، وَقَوْلُهُ :

\* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَعَ الْقَوَاءَ فَيُنْطِقُ \* ٥٠٣

مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ بِصَرْبَحِ الْفَعْلِ الدَّالُ عَلَى الْمُطَلَّبِ بِوَضْعِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُطَلَّبُ بِالْأَصْدَرِ نَحْوُ قَوْلَاتِ « ضَرِبَا زَيْدًا فَيُسْتَقِيمُ أَمْرُهُ » ، أَوْ كَانَ الْمُطَلَّبُ بِاسْمِ الْفَعْلِ نَحْوُ « صَهْ فَيُسْتَرِبِحُ الْقَوْمُ » أَوْ كَانَ الْمُطَلَّبُ بِمَا وَضَعَ لِلْدَلَالَةِ عَلَى الْجَبَرِ نَحْوُ « حَسِبَكَ الْحَدِيثُ فِينَامَ النَّاسِ » لَمْ يَجِزْ التَّصْبِيبُ .

وَقَدْ أَجَازَ السَّكَائِنُ التَّصْبِيبَ بَعْدَ الْمُطَلَّبِ بِاسْمِ الْفَعْلِ أَوْ بِمَا وَضَعَ لِلْدَلَالَةِ عَلَى الْجَبَرِ وَذَهَبَ ابْنُ جَنِيْ وَابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى جَوَازِ التَّصْبِيبِ بَعْدَ اسْمِ الْفَعْلِ الْمُشْتَقِ كِنْزَالْ وَدَرَاكَ ، وَلَمْ يَسْتَدِّ هُؤُلَاءِ إِلَى سَيَاعِ عَنِ الْعَرَبِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا مَا قَالُوهُ قِيَاسًا عَلَى فَعْلِ الْأَمْرِ ، وَهَذَا الْقِيَاسُ مَرْدُودٌ ، وَسَنَعْرِضُ لَهُذَا مَرْأَةً أُخْرَى عِنْدَ كَلَامِ الْمُؤْلِفِ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ الْمَرْسَلَاتِ .

٥٠٣ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ جَمِيلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَمِّرِ الْعَذْرِيِّ ، وَهُوَ مِنْ شَوَّاهِدِ سَيِّدِيْوِيْهِ (ج ١ ص ٤٢) وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤْلِفُ صَدْرَ بَيْتِ الْطَّوِيلِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

\* وَهَلْ تُخْبِرُنِّكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمْلَاقُ \*

الْلَّغَةُ : « الْقَوَاءُ » بفتح الفاء ، بِزَنَةِ السَّحَابِ - الْخَالِيُّ الَّذِي لَا أَنْيَسْ بِهِ « فَيُنْطِقُ » يَخْبِرُ عَمَّا فَعَلَ الْدَّهْرُ بِأَهْلِهِ وَسَكَانِهِ « بَيْدَاهُ » صَحْرَاءُ ، سَيِّتُ بِذَلِكَ لِأَنَّ مَالَكَهَا يَبْيَدِ فِيهَا أَيْ بَيْلَكَ « سَمْلَاقُ » بِزَنَةِ جَعْفَرٍ - الْأَرْضُ الَّتِي لَا تَبْتَتْ شَيْئًا .

الْإِعْرَابُ : « أَلَمْ » الْمُهْزَأُ لِلْأَسْتَهْمَانِ الإِنْسَكَارِيِّ ، لَمْ : حَرْفُ نَفِي وَجْزُمُ وَقْبَ « تَسْأَلُ » فَعْلُ مَضَارِعٍ مَجْزُومٍ بِلَمْ وَعَلَامَةِ جَزْمِهِ السَّكُونُ ، وَحَرْكَهُ بِالْكَسْرِ لِلتَّخلِصِ مِنِ النَّقَاءِ السَّاكِنِيْنِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَسْتَنْدِرٍ فِيهِ وَجْوَابًا تَقْدِيرِهِ أَنْتَ « الْرَّبَعُ » مَفْعُولٌ بِهِ أَتْسَأَلُ « الْقَوَاءُ » نَعْتُ الْرَّبَعِ « فَيُنْطِقُ » الْفَاءُ لِلْأَسْتَنْدَافِ ، يُنْطِقُ : فَعْلُ مَضَارِعٍ مَرْفُوعٍ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَسْتَنْدِرٍ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْرَّبَعِ « وَهَلْ » الْوَاوُ عَاطِفَةُ ، هَلْ : حَرْفُ اسْتَهْمَانِ « تُخْبِرُنِّكَ » تَخْبِرُ : فَعْلُ مَضَارِعٍ مَبْنَىٰ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنْصَاهِ =

فإنها للاستئناف ؛ إذ المطف يقتضي الجزم ، والسببية تقتضي النصب <sup>(١)</sup> .

بنون التوكيد الحقيقة ، ونون التوكيد حرف لاعل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبني على الفتح في محل نصب « يداد » فاعل تخبر مرفوع بالضمة الظاهرة « سلق » نمت ليداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع المعل المضارع الذي هو ينطق بعد الغاء مع أنه مسبوق باستهمام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هي للسببية ، وإنما هي لل الاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء المطف تقتضي مشاركة ما بعدها لما قبلها في إعرابه وفي معنى العامل ، أما اشترا كهما في الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعاً كان ما بعدها مرفوعاً أيضاً ، وإن كان ما قبلها مجزوماً كان ما بعدها مجزوماً مثله ، وأما اشترا كهما في المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفياً كان ما بعدها منفياً أيضاً ، وإن كان ما قبلها مثبتاً كان ما بعدها مثبتاً مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هي دالة على السببية - تقتضي من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترب بها ولو كان ما قبله فلام مضارعاً مرفوعاً أو مجزوماً ، وتقتضي من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب في حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها ومتتب عنده ، ولا تقتضي اشتراك ما قبلها وما بعدها في المعنى ولا في الإثبات . وتعلم أيضاً أن الفاء التي يقصد بها الاستئناف تقتضي من حيث الإعراب رفع المضارع للقرن بها لأن المفروض أنه لم يتصل به ماض ولاحاجز ، وتقتضي من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناءه على مبتدأ ممحوظ تكون جملة المضارع مع فاعله للستر فيه في محل رفع خيراً عنه .

وإنما قلنا في فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والمطوف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية الضمرة ، والمطوف عليه مصدر متضمن لما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنسكرمك » فتطبّقاً لما ذكرنا إن جعلت الفاء مجرد المطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذي يؤدّيه قوله : لا تزورنا فلا نسكرمك ، فسكرمك : مرفوع ، لأنّه معطوف على مرفوع ، وهو منفي لأنّه معطوف على منفي ، ونظيره في ذلك الآية الكريمة ( ولا يؤذن لهم فيعتذرون ) أي لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ الْسَّنَكَ وَتَشْرَبِ الْأَبَنَ » بالرفع إذا نهيتها عن الأول فقط ، فإن قدرت النهي عن الجم نصبت ، أو عن كل منها جزمت

\*\*\*

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزاء جُزم الفعل جواباً لشرط مقدار ، لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافاً لزاعي ذلك<sup>(١)</sup> ، نحو ( قُلْ تَعَالوْ )

== وإن جعلت الفاء لمفرد السبيبة كان معنى هذا المثال أن إكراماً إليك مترب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارة غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية الكريمة التي تلونها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الارتفاع كما كان في الوجه الأول :

وإن جعلت الفاء للاستئناف كان معنى المثال هو معنى قوله : لا تزورنا فتحن نكركم ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منفي ، وهو مبني على مبتدأ مذوف .  
هذا هو الحق في هذه المسألة فاعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى مaudah .

(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسيباً عن الطلب المقدم ومترباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترب عليه .

والحاصل أنه لابد من تتحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أسر أو نهي أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينتهيكون هذا الفعل المضارع بجزوها ، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنينها فيما يلي ، فإن اختل شرط منها لم يكن هذا المضارع بجزوها .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( قُلْ تَعَالوَا أَتُلَ ) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقد أن تكون التلاوة عليهم متسيبة عن إتيائهم ، بجزم المضارع بمحذف حرف الللة ، ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكلبي :

= قِفَا تَبَكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمُنْزِلٍ  
 بِسَقْطِ الْلَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ  
 وَمِنْ أَمْثَلَتْهُ قَوْلَكَ « اشْتَى أَكْرَمَكَ » وَقَوْلَكَ « هَلْ تَأْتِيَنِي أَحْدَثُكَ » وَقَوْلَكَ  
 « لَا تَسْكُفَرْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ » .

إِنْ كَانَ الْمُتَقْدِمُ غَيْرُ طَلَبٍ - بَأْنَ كَانَ نَفِيَا نَحْوُ « مَا تَزَوَّرْنَا تَحْدِثُنَا » أَوْ كَانَ خَبْرًا  
 مَبْتَداً نَحْوُ « أَنْتَ تَزَوَّرْنَا تَحْدِثُنَا » وَجَبَ رُفعُ الفعلِ المضارع ، لِأَنَّ هَذَا الفعلُ المضارع  
 لَا يَكُونُ مُتَسِّيًّا عَنِ الْحَبْرِ الْمُتَبَثِّتِ وَلَا عَنِ النَّفْيِ .

وَإِنْ تَقْدِمَ الْطَّلَبُ وَتَأْخِرَ عَنِ الْفَعْلِ الْمُضَارِعِ لِكُنْ افْتَرَنَ هَذَا الْمُضَارِعُ بِالْفَاءِ نَحْوُ  
 « زَرْنِي فَأَكْرَمَكَ » وَنَحْوُ « هَلْ تَزُورْنِي فَأَكْرَمَكَ » فَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقْدِمُ الْكَلَامُ  
 عَلَيْهِ ، وَحْكَمَهُ أَنْ يَنْتَصِبُ الْمُضَارِعُ لِكُونِهِ وَاقِعاً بَعْدَ فَاءِ السَّيِّئَةِ فِي جُوابِ الْطَّلَبِ .  
 وَإِنْ تَقْدِمَ الْطَّلَبُ وَتَأْخِرَ الْمُضَارِعَ الْمُجَرَّدَ مِنِ الْفَاءِ وَلِكُنْ لَمْ يَقْصُدِ الْجَزَاءَ ارْتَقَعَ  
 الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَكَانَ هُوَ وَفَاعِلُهُ جَمَلَةٌ . إِنْ كَانَ قَبْلَهُ نَكْرَهٌ مُحْضَهٌ فَهَذِهِ الْجَمَلَةُ نَعْتُ  
 لِلنَّكْرَهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( فَهُبْ لِي مِنْ لَدْنِكَ وَلِيَا يَرْثِي ) فَقَدْ تَقْدِمُ الْطَّلَبُ وَهُوَ هَبٌ ،  
 وَتَأْخِرُ الْمُضَارِعَ الْمُجَرَّدَ مِنِ الْفَاءِ وَهُوَ يَرْثِي ، وَلَمْ يَقْصُدِ الْجَزَاءَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلَكَ « جَنِيٌّ  
 بِرْجَلٍ يَؤْدِي وَاجِبَهِ بِإِحْلَالِهِ » وَإِنْ تَقْدِمَ عَلَى الْمُضَارِعِ مَعْرِفَةً كَانَتْ جَمِيلَةً حَالًا مِنْ هَذِهِ  
 الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَلَا تَمْنَنْ تَسْكُنْ ) وَالْمَعْرِفَةُ هِيَ الصَّمِيمُ الْمُسْتَنْدُ فِي تَمَنِّ ، وَقَدْ  
 تَكُونُ جَمَلَةُ الْمُضَارِعِ مُسْتَأْنِفَةً كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَّاً وَلِهَا فَحَتَّفَ كُلَّ امْرِيٍّ وَيَجْرِي لِمَقْدَارِ  
 وقد اختلف النحاة في جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التي  
 سبق بيانها، ولم يعلم في ذلك ثلاثة أقوال :  
 الأولى: أن جازمه أداة شرط مقدرة، فنحو قوله « زَرْنِي أَكْرَمَكَ » تقديره :  
 « زَرْنِي إِنْ تَزُورْنِي أَكْرَمَكَ » فالآداة هي إن مقدرة، و فعل الشرط متضمن من الكلام  
 السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمورو النحاة ، وصححه المؤخرون .  
 والقول الثاني : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، =

أَتْلُ<sup>(١)</sup> بِخَلْفِ نَحْوِ (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَّا يَرْثُنِي)<sup>(٢)</sup> فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ؛ فَإِنَّهُ قَدْرَهُ صَفَةٌ لَوْلَيَا لَا جَوَابًا لِمَبْ ، كَمَا قَدْرَهُ مَنْ جَزَّ .

وَشَرَطَ غَيْرِ الْكَسَانِيِّ لِصَحَّةِ الْجَزْمِ بَعْدِ النَّهْيِ صِحَّةً وَقَوْعً «إِنْ لَا» فِي مَوْضِعِهِ؛ فَإِنْ ثُمَّ جَازَ «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسْدِ تَسْلِمُ» بِالْجَزْمِ ، وَوُجُوبُ الرَّفْعِ فِي نَحْوِ «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسْدِ يَأْكُلُكَ» ، وَأَمَّا «فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا بُؤْذِنَّا» فَالْجَزْمُ عَلَى الإِبْدَالِ لَا الجَوَابِ .

\*\*\*

وَأَنْخَقَ الْكَانِيُّ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِالْأَمْرِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ : مِنْ اسْمِ فَعْلٍ ، نَحْوِ «نَزَّالِ فَنُكْرِيْكَ» أَوْ خَبْرٍ ، نَحْوِ «حَسَبُكَ حَدِيثُ فَيَنَامَ النَّاسُ» وَلَا خَلْفٌ فِي جَوَازِ الْجَزْمِ بَعْدِهَا إِذَا سَقَطَتِ الْفَاءُ ، كَقَوْلِهِ :

\* مَكَانِكِ تَحْمِدِي أَوْ تَسْتَرِيجِي \*      ٥٠٤

= وهذا قولُ الْخَلِيلِ وَسَيِّدِهِ ، وَظَاهِرُ عِبَارَةِ ابْنِ هَشَامٍ فِي كِتَابِهِ قَطْرُ النَّدِي بِهِرْيٍ عَلَيْهِ .

وَالقولُ الثَّالِثُ : أَنَّ الْجَازِمُ هُوَ نَفْسُ الْطَّلْبِ الْمُتَقْدِمُ لِأَنَّهُ نَابُ عَنْ أَدَاءِ الشَّرْطِ كَمَا أَنَّ الْمُصْدَرَ يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي نَحْوِ «ضَرَبَ زِيدًا» لِكَوْنِهِ قَدْ نَابَ عَنْ فَعْلِ الْأَمْرِ ، لَا لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ ، وَهَذَا مَذَهِبُ أَبِي سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ وَأَبِي عَلَى الْفَارَسِيِّ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٥١ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ مُرِيمٍ .

٥٠٤ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عُمَرِ بْنِ الْإِطْنَابَةِ الْخَزْرَجِيِّ ، وَالْإِطْنَابَةُ : اسْمُ أَمْهَ ، وَاسْمُ أَبِيهِ زِيدُ بْنُ مَنَّا ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ عَجَزَ بِيَتٍ مِنَ الْوَافِرِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

=

\* وَتَوْنِي كُلَّمَا جَشَّاتْ وَجَاشَتْ \*

وفيل البيت المستشهد هنا بمعجزة قوله :

أَبَتْ لِي هِئِي وَأَبَيْ بَلَائِي وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالْمَمْنَ الرَّبِيعِ  
وَإِقْحَامِي عَلَى الْمَكْرُ وَمَنْفِسِي وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِي الْمُشَيْعِ  
اللهة : « جشت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما ،  
وجشت نفسها : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو مخوها « جاشت » غلت كما  
تغل القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثني وقرى  
ولا تشورى « تحمدى » يحمدك الناس ويشكرون لك ثباتك « تستريحى » تطمئن  
خوالجك ، وتسكن ثورتك ، ويهدا مابك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولي » الواو حرف عطف ، قوله : معطوف على هئي وبلاي في  
أول الأيات مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء الشكلام ، قوله مضارع وباء المتكلم  
مضارف إليه « كلاما » ظرف متطرق بقولي « جشت » جشاً : فعل ماض ، والثاء  
« تأنيث » ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو  
حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والثاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثنى ،  
مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعله  
اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم في  
جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه بحذف النون ، وباء المؤنة المخاطبة فاعله  
مبني على السكون في محل رفع « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وباء  
المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً في جواب  
الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - غير صيغة فعل ؛ لأنّه ناس فعل ، والمراد بصيغة  
فعل فعل الأمر .

وفوْلِم «اتَّقِ اللَّهَ أَمْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يُذَبِّ عَلَيْهِ» أَى لِتَّقِ اللَّهَ وَلَيَفْعُلْ<sup>(١)</sup>  
وَأَتْلُقَ الْفَرَاءَ التَّرْجِيَ بِالْمُنْتَهِ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حِفْصَ (فَاطِلِيمَ)<sup>(٢)</sup> بِالنُّصْبِ .

\* \* \*

فصل : وَيُنْصَبْ بـ «أَنْ» مضمورة جوازاً بعد خسنة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ، ولم يقترن الفعل  
بِلَا ، نحو (وَأَمِرْنَا لِنَسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)<sup>(٣)</sup> (وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ  
الْمُسْلِمِينَ)<sup>(٤)</sup> .

فَإِنْ سُبِقتَ بِالْكَوْنِ المذكور وجوب إضمار «أَنْ» كما مر<sup>(٥)</sup> .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يُذَبِّ» بعده ، والمضارع إنما يجزم في جواب  
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها الكون الماضي المنفي هي لام التمهيل – وقد يعبر عنها  
بِلَامِ كَيْ ، واللام التي سبقها الكون الماضي المنفي هي لام الجمود .

ومن هذا الكلام يتبيّن لك أن لأن المصدرية بعد اللام تلّاث حالات:

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام الجمود نحو  
قوله تعالى (لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغَرِّهِمْ) .

الحالة الثانية: وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية  
نحو قوله تعالى (لَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حَجَّةٌ) .

الحالة الثالثة: جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام  
التعليل نحو قوله تعالى (وَأَمْرَنَا لِنَسْلِمَ) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه  
(وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التمهيل هو أن المضمورة جوازاً هو قول  
جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

=

وإن قُرِن الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارُها ، نحو (لِتَلَّا يَكُونَ  
لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةً) <sup>(١)</sup> (لِتَلَّا يَنْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) <sup>(٢)</sup> .  
والأربعة الباقية : أو ، والواو ، والفاء ، ومثُمٌ ؛ إذا كان الدفعُ على اسم  
ليس في تأويل الفعل ، نحو (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) <sup>(٣)</sup> في قراءة غير نافع بالنصب  
عطنا على (وَحِيَا) ، قوله :  
\* وَلَبِسْ عَبَاءَةَ وَتَفَرَّ عَنِي \* — ٥٠٥

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها ، وهو قول جهور الكوفيين  
وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت «أن» بعد اللام نحو ( وأمرت لأن أكون )  
فأن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لنيابتها عن أن المذوقة ، وهذا  
يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كذا في الآية السكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ،  
إذ لا عمل للنائب مع وجود التوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معنى إذ لا يعمل عاملان في  
معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التعليل وهو وارد في القرآن  
الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بمحضها  
بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ،  
بدلأن كلام من أن كي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كاف في  
قوله تعالى (لأن أكون) وإظهار كي كما في قوله سبحانه (لكي لا تأسوا) وهذا قول  
السيراقي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٠٥ — هذا الشاهد من شواهد سيوبيه (ج ١ ص ٤٣٦) ولم ينسبة ولأنبه  
الأعلم في شرح شواهد ، وقد نسبه قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت محدل ، وكانت  
— فما ذكره — امرأة من أهل البادية ، فزوجها معاوية بن أبي سفيان وتقلعتها

إلى الحاضرة وهي أم ولده يزيد ، فكانت تذكر الحنين إلى أهلها ويشتد بها الوجه إلى حالتها الأولى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* أَحَبَ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ \*

ورواية سيبويه وجاءة في صدر البيت « لبس عباءة » بلام الابتداء .  
اللغة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء الملوحة . استعمال الثوب ونحوه فيها أعد وهي ، له « عباءة » هي بفتح العين للهمزة ، بزنة سجابة - كسام معروف يلبسه الأغرباء ، وليس من لباس الحاضرة « تقر عيني » أصل معناه ثبتت وتبرد ، وتنعمل هذه العبارة كنایة عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عمما يتفرق فيهامن دمع السرة ، كما أن سخونة العين كنایة عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عمما يجري فيها من دمع الحزن « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد الفاء . وهو ضرب من الشباب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضارف و « عباءة » مضارف إليه « وتقر » الواو حرف عطف مبني على التفتح لا محل له ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد الواو الماطفة وعلامة نسبة الفتحة الظاهرة « عيني » عين : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضارف وياء المتكلم مضارف إليه « أحب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » جار و مجرور متعلق بأحباب « من لبس » جار و مجرور متعلق أيضاً بأحباب ، ولبس مضارف و « الشفوف » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نسب الفعل المضارع الذي هو تقر بأن مضمرة بعد الواو؛ ليكون المصدر النسبي من أن ومدخلهما معطوفا على الاسم السابق ، فتسكون قد عطشت اسمها على اسم ، وذلك لأن المطرود عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعه صلة لأول لم يجوز نسب المضارع ، كالمثال الذى ذكره المؤلف ؟ فإن قوله « الطائر » في قوة قوله « الذى بطير » ، والسر في ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل للمضارع نفسه على الاسم الذى يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .

وقوله :

\* لَوْلَا تَوَقَّعْ مُغْتَرٌ فَأَرْضِيَةُ \* - ٥٠٦

٥٠٦ - هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف مصدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* مَا كُنْتُ أُوْثِرُ إِنْرَابًا عَلَى تَرَبٍ \*

إللبة : « توقع معتر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمفتر - بضم اليم وآخره راء مشددة - الذى يتعرض لاث من ذوى الحاجة لتراءه من غير أن يسأل بلسانه ، وفي القرآن الكريم : ( فَكَلَوْا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْفَانِعَ وَالْمُعْتَرَ ) وأراد في بيت الشاهد الذى يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذى ترضى نفسه عنه « إنربا » مصدر أرب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق العدم « ترب » بفتح الناء والراء جمعها هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب فرح - إذا لحق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وقر ، وقراءه العين بكسر الناء وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سن ، وتبعه الصبان والشيخ خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض عن ذات السحاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتياز جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضارف و « معتر » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محدود وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتر موجود « فأرضيه » القاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى المفتر مفعول به مبني على الفهم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وبناء المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إنرباً » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

=

وقوله :

\* إِنْ وَقْتَلَى سُلَيْكَا ثُمَّ أَعْفَلَهُ \* - ٥٠٧

= الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ،  
بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ،  
وهو قوله « توافق » .

٥٠٧ - هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخثعمي ، والذى ذكره المؤلف  
صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* كَالثُورِ يُضَرِبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ \*

اللغة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر - هو سليمان بن  
سلكة ، وسلكة : أمها ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ،  
عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ،  
وسميت الديبة عقلا لأن الديبة عندهم كانت من الإبل ، وكأنوا يعتقدونها بمحوار بيت  
القتيل : أى يربطونها « الثور » هو خل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال :  
الثور من نبات الماء تراه البقر فتعتاف ورود الماء فيضر به البقار لينعيه عن مكان  
ورودها حق ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان ( ١٨/١ )  
وبيان معناه .

الإعراب : « إِنْ » إن : حرف توكيده ونصب ، وياه التسلكم اسمه « وقتلى » الواو  
حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياه التسلكم مضاد إليه ، وهي من  
إضافه المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحمة الظاهرة « ثم » حرف  
عنف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الفائب العائد إلى سليمان مفعول به ، مبني  
على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومبرور متعلق بمخدوف غير إن « يضرب »  
فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالفتحمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، وبالجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من  
الثور « لاما » طرف بهنى حين مبني على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت » =

وتقول : « الطَّائِرَ كَيْفَ يُضَبُّ زَيْدُ الدَّبَابُ » بالرفع وجواباً ؛ لأنَّ الأَسْمَ فِي تَأْوِيلِ الْفَعْلِ ، أَى : الَّذِي يَطِيرُ<sup>(١)</sup> .

ـ عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « الْبَقَرُ » فاعل عافت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة عافت وفاعله في محل جر إضافة لما الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « نَمْ أَعْقَلَهُ » حيث نسب الفعل المضارع الذي هو قوله « أَعْقَلَ » بـأنَّ المضمرة جوازاً بعد نـم التي عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح في الاسمية ليس في تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قُتْلَى » .

(١) أعلم أولاً أن المراد بالاسم الذي ليس في تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه بأحد الحروف الأربعـةـ الواو ، والفاء ، ونم ، وأوـ هو الاسم الذي لاتشبه شائبة الفعلية ، وذلك بـأنـ يكون جامداً جموداً محضاً ، وقد يكون مصدرـاً مثلـ « لِبَسٌ » في الشاهـدـ ٥٠٦ و « تَوْقَعٌ » في الشاهـدـ ٥٠٧ ، وقد يكون اسمـاً عـلـاماً كـما تـقولـ « لـوـلاـ زـيـدـ وـبـحـسـنـ إـلـيـكـ هـلـكـتـ » فيـحـسـنـ : منصوب بـأنـ مضمرة جـواـزاـ ، وأنـ وـمـعـوـلـهاـ فيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ معـطـوـفـ عـلـىـ زـيـدـ ، وـالتـدـيرـ : لـوـلاـ زـيـدـ وـإـحـسـانـ إـلـيـكـ هـلـكـتـ ، وـنـظـيرـهـ قـوـلـكـ « لـوـلاـ أـبـوـكـ وـيـمـطـفـ عـلـيـكـ لـمـ تـكـنـ شـيـئـاـ » وـنـظـيرـ ذـلـكـ قـوـلـ الشـاعـرـ :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعْزَّةٌ وَآلٌ سَبَيعٌ أَوْ أَسْوَاكَ عَلَقَمًا  
فـأـسـوـاكـ : منصوب بـأنـ مـصـمـرـةـ ، والمـصـدـرـ معـطـوـفـ عـلـىـ رـجـالـ ، وـالتـدـيرـ : لـوـلاـ رـجـالـ مـنـ رـزـامـ وـآلـ سـبـيعـ أـوـ إـسـاءـتـ إـلـيـكـ ، وـعـلـقـمـ : منـادـيـ مـرـخـ بـحـذـفـ التـاءـ وـقدـ عـوـلـ مـعـاـمـلـةـ مـنـ يـنـتـظـرـ ، وـأـصـلـهـ عـلـقـمـ .

ثم أعلم أنه قد تحصل لكـ منـ جـمـعـ كـلـامـ المؤـلـفـ أـنـ إـضاـهـ « أـنـ » المـصـدرـيةـ بـعـدـ الفـاءـ وـالـوـاـوـ قدـ يـكـونـ إـضـهـارـاـ جـائزـاـ وـقدـ يـكـونـ إـضـهـارـاـ وـاجـباـ ، وـذـلـكـ لـأـنـ الفـاءـ قدـ تـكـوـنـ فـاءـ السـيـيـةـ وـقدـ تـكـوـنـ فـاءـ الـعـطـفـ ، وـالـوـاـوـ قدـ تـكـوـنـ وـاـوـ الـعـيـةـ وـقدـ تـكـوـنـ وـاـوـ الـعـطـفـ ، فـإـنـ كـانـتـ الفـاءـ السـيـيـةـ أـوـ كـانـتـ الـوـاـوـ وـاـوـ الـعـيـةـ كـانـ إـضـهـارـ أـنـ بـعـدهـاـ وـاجـباـ ، وـإـنـ كـانـتـ الفـاءـ أـوـ الـوـاـوـ لـعـطـفـ كـانـ إـضـهـارـ بـعـدهـاـ جـائزـاـ ، وـيـلـعـقـ بـهـماـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ الـأـخـيـرـةـ ثـمـ وـاـوـ الـعـاطـفـاتـ ، وـقـدـ رـأـيـتـ فـيـ الشـاهـدـ ٥٠٦ـ الـعـطـفـ بـهـمـ ، وـرـأـيـتـ فـيـ الـبـيـتـ الـذـيـ روـيـناـهـ لـكـ فـيـ مـطـلـعـ هـذـاـ الـكـلـامـ الـمـطـفـ بـأـوـ .

لا يُنْصَبُ بـ «أن» مضمورة في غير هذه الموضع العشرة إلا شاذًا، كقول بعضهم : «تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(١)</sup> ، وقول آخر : «خَذِ الْأَنْ» قَبْلَ «يَاخُذَكَ»<sup>(٢)</sup> ، وقراءة بعضهم (أَنْ تَقْدِفُ بِالْحَقِّ طَى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع «تسْمَعَ» وبنصبه ، وأن المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محنوقة في غير موضع من الموضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازه ، والذى سهل حذفها وجود «أن» آخر في قوله «أن تراه» ونظيره قوله طرفة : **أَلَا إِهْدَا الزَّاهِرِيِّ أَخْضُرَ الْوَغَىِّ وَأَنْ أَشْهَدَ الْأَذَادِيِّ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي** الرواية بنصب «أخضر» بأن المصدرية محنوقة ، والذى سهل حذفها وجودها في قوله «وَأَنْ أَشْهَدَ الْأَذَادِاتِ» .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر «أن» المصدرية مع فعل آخر غير النصوب لها مضمورة – وهو «يأخذك» – ونظير ذلك قوله عامر بن جوين الطافى (سيويه ١٥٥/١) :

**فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدَى  
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْلَهَ**

وحل العلامة الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حلوا عليه قوله تعالى (تأمروني أعبد) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب (يدفع) في الآية الأولى ونصب (أعبد) في الآية الثانية بأن المصدرية محنوقة .

هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير الموضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياسا على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والثلث والقراءة في الآيتين الكريمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف «أن» المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر «أن» لسبك الفعل بالمصدر إن احتاج لذلك كما في المثل «تسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضا . =

**للباطل فيدمة** (١).

\*\*\*

فصل : وجازم الفعل نوعان : جازم فعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » للطلبية ، تهـيـاً كانت نحو ( لا تـشـرـكـ بـالـلـهـ ) (٢) ، أو دعاء نحو ( لا توـاخـذـنـا ) (٣) ، وجزـهـاـ قـطـلـيـ المـسـكـلـمـ مـبـنيـنـ لـالـفـاعـلـ نـادـرـ ، كـقولـهـ :

\* لا أـعـرـفـنـ رـبـبـاـ حـورـأـ مـدـامـهـاـ \*

٥٠٨

= وذهب جماعة من متأخرى النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير الموضع العشرة السابق يياتها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل . المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النافع التباني ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، ويروى عجزه هكذا :

\* كـأـنـ أـبـكـارـهـاـ نـيـمـاـ دـوـارـ \*

ويروى عجزه هكذا :

\* مـرـدـفـاتـ عـلـىـ أـعـجـانـ أـكـوـارـ \*

اللغة : « ربـبـاـ » بفتح فـسـكـوـنـ فـقـتـعـ ، بـزـنـةـ جـعـفـرـ — أصلـهـ اـسـمـ لـقـطـيـعـ مـنـ الطـيـاءـ أوـ مـنـ بـقـرـ الـوـحـشـ ، وـيـطـلـقـ عـلـىـ الجـمـاعـةـ مـنـ مـلـاحـ النـسـاءـ ، عـلـىـ الـاسـتـعـارـةـ « حـورـأـ » جـمـعـ حـورـاءـ ، وـالـحـورـاءـ : الشـدـيـدـةـ سـوـادـ سـوـادـ الـمـيـنـ مـعـ شـدـةـ بـيـاضـ بـيـاضـهـاـ وـهـوـ وـصـفـ مـنـ الـحـورـ — بـفـتـحـ الـحـاءـ الـمـهـمـلـةـ وـالـوـاـوـ — « مـدـامـهـاـ » الدـامـعـ : جـمـعـ مـدـمـعـ — بـفـتـحـ الـمـيـمـ بـيـنـهـاـ دـالـ سـاـكـنـةـ — وـهـوـ اـسـمـ مـكـانـ مـنـ قـولـمـ « دـمـعـتـ الـعـيـنـ » وـالـرـادـ بـالـدـامـعـ عـلـىـ هـذـاـ الـعـيـونـ لـأـنـهـاـ أـمـاـ كـنـ الدـمـعـ « مـرـدـفـاتـ » بـتـشـدـيدـ الدـالـ مـفـتوـحةـ . أـىـ قـدـ أـرـكـبـتـ خـلـفـ الرـاكـبـينـ بـفـلـتـ كلـ وـاحـدـةـ مـنـهـنـ رـدـيـفـاـ لـرـاكـبـ « أـعـقـابـ » =

= جمع عقب - بفتح الميم وكسر القاف - وهو النؤخر من كل شيء «أـ كوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلاف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهى « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا النهاية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ربـا » مفعول به لأعرف « حورـا » نعت لربـ منصوب بالفتحة الظاهرة « مدامـها » مدامـع فاعل بمحور صرـفـ بالضمة الظاهرة ، ومـامـع مضـافـ وضمـيرـ الغـائـبـ العـائـدـ إلىـ الـربـ مضـافـ إـلـيـهـ « مرـدـافـاتـ » حالـ منـ ربـ منـصـوبـ بالـكـسـرـةـ نـيـابةـ عنـ الفـتـحةـ لأنـهـ جـمـعـ مؤـنـثـ سـالـمـ « عـلـىـ » حـرـفـ جـرـ « أـعـقـابـ » عـجـرـوـرـ بـعـلـ ، وـالـجـارـ وـالـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـقوـلـهـ مرـدـافـاتـ ، وـأـعـقـابـ مضـافـ وـ« أـكـوارـ » مضـافـ إـلـيـهـ عـجـرـوـرـ بالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي النهاية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلـ للـتـكـلـمـ ، وهو مـبـنيـ لـلـمـعـلـومـ ؟ وـذـلـكـ شـاذـ ؟ فإنـ حـاوـلتـ أـنـ تـجـمـلـ « لا » نـافـيـةـ منـ ذـلـكـ أـنـ نـوـنـ التـوكـيدـ إـنـماـ يـكـثـرـ دـخـولـهـ عـلـيـ الفـعـلـ الـطـلـبـيـ ، وـقـدـ قـلـنـاـ لـكـ مـرـارـاـ : إـنـ الـحـمـلـ عـلـيـ السـكـنـيـ الغـالـبـ أـوـلـيـ وـأـخـلـقـ بـالـرـعـاـيـةـ .

فـإنـ قـلـتـ : فـأـنـاـ مـرـتـكـبـ فـيـ تـخـرـيـعـ هـذـاـ الـبـيـتـ - عـلـيـ أـيـةـ حـالـ - الـحـمـلـ عـلـيـ أـقـلـ الـأـمـرـيـنـ وـتـارـكـ أـكـثـرـهـاـ جـرـيـانـاـ فـيـ الـلـسـانـ الـعـرـبـيـ ؟ فـإـمـاـ القـوـلـ بـأـنـ « لا » نـاهـيـةـ ، وـدـخـولـهـ عـلـيـ فعلـ الـتـكـلـمـ الـبـقـيـعـ للـمـعـلـومـ قـلـيلـ ، وـإـمـاـ القـوـلـ بـأـنـ لـاـ نـافـيـةـ ، وـتـوكـيدـ المـضـارـعـ الدـاخـلـةـ هـىـ عـلـيـهـ قـلـيلـ ؟ فـمـاـ النـدـىـ يـرـجـعـ أـحـدـهـمـاـ عـلـىـ الآـخـرـ ؟ .

قلـتـ : حـاـصـلـ الـعـنـيـ يـرـجـعـ النـدـىـ ذـهـبـ إـلـيـهـ المـؤـلـفـ .

فـإنـ كـانـ المـضـارـعـ مـبـنيـاـ لـمـجـهـولـ لمـ يـكـنـ دـخـولـ « لا » نـاهـيـةـ عـلـيـهـ قـلـيلاـ ، وـذـلـكـ كـقـولـ الشـاعـرـ :

يـاـ حـارـ لـاـ أـرـمـيـنـ مـشـكـمـ بـدـاهـيـةـ  
لـمـ يـلـقـهـاـ سـوـقـةـ قـبـلـ وـلـأـ مـلـكـ

وقال :

\* إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمْشَقَ فَلَا نَعْدُ \* ٥٠٩

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ! فنسبه ابن هشام في متن البيب (بحث لا ) إلى الفرزدق ، ونسبه قرم إلى الوليد بن عقبة ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَمَّا أَبْدَأْمَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاضِمُ \*

اللغة : « البراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « فلا نعده » تحتمل النهي والدعاة .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبني على الفتح للقدر على آخره لاحمل له من الإعراب ، وضمير التسلكم للعزم نفسه فاعله مبني على السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور من وعلامة جره الفتحة نيابة عن السكراة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متصل بخرج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهي ، أو حرف دعاء ، مبني على السكون لاحمل له من الإعراب « نع » فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متصل بقوله نع « أبداً » ظرف زمان منصوب بقوله نع ، وجملة لا نع من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لاحمل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متصل بمحذف خبر دام تقدم على اسمه « البراضم » اسم دام تأخر عن جراه مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان بتنصب بقوله نع ، وتقدير الكلام : فلا نع مدة دوام البراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نع » حيث جزم فعل التسلكم البنى للعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

ويكثُر « لا أخرج » و « لا تُخرج » لأن المنهي غير التكلم<sup>(١)</sup>. واللام الطلبية ، أمراً كانت نحو ( لِيُنْفِقُ ذُو سَعَة )<sup>(٢)</sup> ، أو دعاء نحو ( لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبَّكَ )<sup>(٣)</sup> ، وجزءاً منها فعلى التكلم مبنيين للفاعل قليل ، نحو « قُوْمُوا فَلَأَصْلِ لَكُمْ » و ( وَلَنْ يَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ )<sup>(٤)</sup> ، وأقل منه جزءاً منها فعل الفاعل المخاطب ، نحو ( فَبِذِلِكَ فَلَتَفَرَّ حُوا )<sup>(٥)</sup> في قراءة<sup>(٦)</sup> ، ونحو « لِتَأْخُذُوا مَصَافَكُمْ »<sup>(٧)</sup> ، والأكثر الاستفهام عن هذا بفعل الأمر<sup>(٨)</sup> . و « لَمْ » و « لَمَّا » ، ويشتركان في : الحرفية ، والنفي ، والجزم ، والقلب للمضى<sup>(٩)</sup> .

(١) وذلك لأن الأصل « لا يخرجني أحد » ببناء الفعل للعلوم ، وفاعله هو أحد وياه للتكلم مفعول به ، خذف الفاعل ، وبني الفعل للمجهول ، وجعل المعمول فاعلا ، فاستر وجوبا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الغافر .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة يونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لِتَقْمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرْبَشِ سَكِي لِتُقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونخن إلى ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام الصحابة .

(٩) بني مما تشتراك فيه لم ولما شيئاً : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل للمضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد «لم» بمحاجة الشرط ، نحو ( وإن لم تفعل فما بَلَغْتَ رسالتَه )<sup>(١)</sup> ، وبجواز انقطاع نفي مذهبها ، ومن ثم جاز «لم يكن ثم كان» وامتنع في «لمَا»<sup>(٢)</sup> .

وتفنّد «لَمَّا» بجواز حذف مجزومها ، كـ «قَارَبَتْ الْمَدِينَةُ وَلَمَّا»  
أى : ولما أدخلها ، فاما قوله :

\* يَوْمَ الْأَعْازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ \* - ٥١٠ -

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسرف أن « لم » تلي حرف الشرط دون « لما » أن لم لنفي الفعل الماضي غير المفترض بقدر ، يقول لك القائل « قام زيد » فقول « لم بقم » ولما لنفي الفعل الماضي المفترض بقدر ، يقال لك « قد قام زيد » فتقول « لما يقم » وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا تقول « إن قد قام زيد » لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضي تحقيق مدخولها وتقريريه من الحال ، وحرف الشرط يقتضي أنه محتمل الواقع ومحتمل عدم الواقع كما يقتضي أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل في الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفي ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذي تكون « لم » لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذي تكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال « لما يكن هذا الأمر ثم كان » لأن هذا كلام ينافي  
عجزه صدره ، وذلك لأن معنى « لما يكن » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى  
زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان » أنه وجد في بعض أجزاء الزمن الماضي ، ولاريب أن  
في هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت « لما يكن هذا الأمر ثم إنه  
سيكون » كان كلاما صحيحا سائفا ، لأن نفي حصول الشيء في الزمن الماضي  
واستمرار هذا النفي إلى زمن التكلم لا يلبي ولا ينافي ولا ينافي مع حصوله في الزمن  
المستقبل الذي تبني عليه السنن في « سكون » .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف هنا عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله :

\* احْفَظْ وَدِيْمَتَكَ لَلَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا \*

اللّفّة : « يوم الأعازب » هـكذا هو بالعين الهملة والزّرّى في كل ما وقفتا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أُعتر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادي يقول « يوم الأعازب لم أُنف عليه في كتب أيام العرب » وزعم الشّيخ خالد أنه يروى « الأُغَارِب » بالمعنى المجمّدة والراء المهمّلة - ولم أُعرف مأثراه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احْفَظْ » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وَدِيْتُكْ » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « الّى » اسم موصول نعت للوديعة مبني على السكون في محل نصب « اسْتَوْدَعْتَهَا » استودع : فعل مضار مبني للمجهول مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وناء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعازب » مضاف إليه « إِنْ » حرف شرط جازم يجزم فعلين « وَصَلَتْ » وصل فعل مضار مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط ، وناء المخاطب فاعله ، وجواب الشرط ممحض يدل عليه سابق الكلام « وَإِنْ » الواو حرف عطف ، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين « لَمْ » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بل فعل الشرط ، وجواب الشرط محذف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بل ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله قوله الآخر :

يَا رَبَّ شَيْخٍ مِّنْ لُكْبِنْ ذِي غَمَّ فِي كَفَمْ زَيْنٍ وَفِي الْفَمِ فَقَمْ  
\* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ \*

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو ( لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابًا )<sup>(١)</sup> ( وَلَمَّا يَذْخُلِ  
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم امتنع « لما يجتمع الضدان »<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وجازم لفعلين<sup>(٤)</sup> ، وهو أربعة أنواع :  
حرف باتفاق ، وهو « إن » .

= الأصل « أجلح لم يشطر وقد كاد يشطر ولم يشطر » خذف للعلم بالمحذف ،  
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَأَمَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقُلْنَاهَا : قُوْمِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمْ

أراد أن يقول : قامت ولم تكدر تقام ، خذف للعلم بالمحذف من المقام .  
(١) من الآية ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المترن بقدر ،  
وأنك لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »  
- لم يكن في اللفظ للثبات ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »  
وأنك تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع  
الأمر وهو قد ، فيكون تنفيه دالاً على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع  
الضدان » تكون غالطاً ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد ما ، وتوقع  
اجتماع الضدين حال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جهور  
البعريين ، واختاره ابن عاصم و والأبدى ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل  
الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك  
في التسهيل ، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيوطية القراء  
بأن الأداة جزمت الشرط ، وهي مع الشرط جزماً الجواب ، وهذا خلاف لاطائل تحته .

وحرف على الأصح ، وهو «إذما»<sup>(١)</sup> .

واسم باتفاق ، وهو : من ، وما ، ومتى ، وأى ، وأين ، وأيان ، وأئى ، وحيثما .

واسم على الأصح ، وهو «مهما»<sup>(٢)</sup> .

وكل منهن يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطا ، وثانيهما جوابا وجزاء ، ويكونان مضارعين ، نحو ( وإن تمودوا نمذ )<sup>(٣)</sup> ، ومضارعين ، نحو ( وإن عدتم عدنا )<sup>(٤)</sup> ، ومضارعا فضارعا ، نحو ( من كان يريد حرم الآخرة

(١) ذهب سيبويه إلى أن «إذما» حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس للبرد وأبو علي الفارسي وأبن السراج إلى أن «إذما» اسم شرط ، وهو ظرف زمان مثل مق ، وحجة هؤلاء أن «إذ» قبل اقترانها بما كانت اسما ، فيجب أن يبقى لها ذلك بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغير

فإن قال أنصار سيبويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان الماضي ، فلما اقترن بها ما وصارت شرطا صارت دالة على الزمان المستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا ظواهر أقربها نحن فيها أن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه «لم» أو «لما» جعلت كل واحدة منها زمنا مضيا ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ، بل هو باق على أنه مضارع

(٢) ذهب جماعة النجاشي إلى أن «مهما» اسم ، وذهب السهيلي وأبن يسعون إلى أن «مهما» حرف ، فاما الجماعة فاستدلوا على استيتها بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى (مهما تأتنا به من آية) وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدَ لَهُ فِي حَرَثِهِ<sup>(١)</sup> وَعَكْسِهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، نَحْوُ «مَنْ يَقْتُمْ كَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا  
وَاحْتِسَابًا غَيْرَ لَهُ»، وَمِنْهُ (وَإِنْ نَشَأْ نَزِلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)<sup>(٢)</sup>  
لَاَنْ تَابَعَ الْجَوابِ جَوابًا<sup>(٣)</sup>، وَرَدَ النَّاظِمُ بِهِذِينَ وَنَحْوَهُمَا عَلَى الْأَكْثَرِينَ؛ إِذ  
خَصُّوا هَذَا النَّوْعَ بِالضُّرُورَةِ<sup>(٤)</sup>.

وَرَفَعَ الْجَوابِ الْمُسْبُوقِ بِمَاضٍ أَوْ بِمُضَارِعٍ مُنْفِعٍ بـ «لَمْ» قَوِيًّا<sup>(٥)</sup>،  
كَمَوْلَهُ :

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهدِ الصریحَةِ قولُ الشاعِرِ وَهُوَ قَنْبُ بنُ أَمِّ صَاحِبٍ :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعْلَمُ أَنَّ الْمُؤْلِفَ ذَهَبَ فِي مَغْنِي الْلَّيْبِ إِلَى أَنْ وَقْعَ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَوابِ  
مَاضِيًّا خاصًا بِالضُّرُورَةِ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجَمْهُورِ ، وَتَابَعَ هَنَا ابْنُ مَالِكَ وَالْفَرَاءُ فِي  
أَمَّهِ جَائِزٌ فِي سُعَةِ الْسَّكَلَامِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، قَدْ رَوَى الْبَخَارِيُّ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ  
لِلْؤْلُفِ ، وَرَوَى قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِنَّ أَبَا بَكْرَ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَّا يَقِمُ مَقَامَكَ  
رَدِقٍ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَيَّاتٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلٍ ، وَمِنْهَا قَوْلُ الْآخِرِ :

مَنْ يَكِيدْنِي بِسَيِّئَةٍ كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَاجَةِ بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ  
وَمِنْهَا قَوْلُ الْآخِرِ :

إِنَّ تَصْرِيْمُونَا وَصَلَنَا كُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَائِمُ أَنْفُسِ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا

وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّوَاهِدِ كَثِيرٌ ، وَلَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَصِحُّ مَعَهُ الإِنْكَارُ

(٥) ذَهَبَ بَعْضُ الْمُتأخِرِينَ إِلَى أَنْ رَفَعَ الْجَزَاءَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَحْسَنُ مِنْ جَزْمِهِ ،  
وَلَيْسَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ صَحِيحًا ، ثُمَّ هَذَا الرَّفَعُ عِنْدَ مَسِيُّوْهِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْجَوابِ ،  
وَلِلرَّفَعِ الْمَذْكُورِ دَلِيلٌ ، وَرَتَبَتْهُ التَّقْدِيمُ عَلَى أَدَاءِ الشَّرْطِ كَمَا سِيَّاسَيَّ فِي حَذْفِ مَا عُلِمَ مِنْ  
الْجَوابِ ، وَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ فِي بَيْتِ الشَّاهِدِ الْآتَى : يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَّا لِي إِنْ أَقْمَلَلِ  
يَقُولُ ذَلِكُ ، وَعِنْدَ الْبَرِدِ أَنَّ الرَّفَعَ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الفَعلَ الْمَرْفُوعَ فِي =

**٥١١— وَإِنْ أَنْتَمْ خَلِيلُ يَوْمَ مَسَأَةٍ** يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَّا لِي وَلَا حَرِمٌ

**محل رفع خبريلبتدأ معدوف مقترب بالفاء ، أي : فهو يقول ، والجملة الاسمية هي الجواب**  
**وفي هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر**  
**عملها في فعل الشرط لـكونه ماضياً ضفت عن العمل في الجواب فيـ به مرفوعاً ،**  
**أي : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لـلفظاً ولا تقديرًا ، وهذا هو**  
**الذي نعمل له لما أنه لا يحتاج إلى تــكليف ولا تــقدير .**

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبي سلى للزنجي  
من كلة يدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) .  
اللغة : «خليل» هو ه هنا الفقير ذو الحاجة ، مأخذ من الخللة - بفتح الخاء  
المعجمة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخللة تدعوا إلى السلاة » ومعناه  
الفقر وال الحاجة يدعوان إلى السرقة ومحوها «مسألة» يروى في مكانه «مسنعة» وهى أحد مصادر  
«سف فلان» من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفي القرآن الكريم :  
( أو إطعام في يوم ذى مسنعة يتبها ذا متربة ) «لاغائب مالي» يريد أنه لا يتعل ولا يعتذر  
بغية ماله عنه وأنه غير متمكن منه «حرم» أراد به الممنوع المحروم من النع ، وزنه وزن  
بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحر ام يعنى المنع وصفوا به كما وصفوا  
بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثاني هو وصف مثل قلن وحدر ويقط ، يعني أنه لا يعتذر  
بغيب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم «أناه» أي : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف في محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان المأذوح مفعول به «خليل» فاعل أي مرفوع بالضمة الظاهرة «يوم» ظرف زمان منصوب بـأني ، ويوم مضارف و«مسألة» أو «مسبقة» مضارف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمة الظاهرة «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مال» فاعل بـغائب سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبراً مقدماً ، ومالي : مبتدأ مؤخراً ، ومال مضارف وياء المتكلّم مضارف إليه «ولا» الواو عاطفة ، لا : زيادة لـأنا كيد النفي «حرم» خبر مبتدأ معدوف ، والتقدّر : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله « أتاه » انظر تفصيل الأقوال في ذلك في الحاشية السابقة (٢٠٦/٥) .

ونحو «إِنْ لَمْ تَقْرُمْ أَقْوَمْ» ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف ، كقوله :  
 \* ... من يائِهَا لَا يَضِيرُهَا \*

٥١٢ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب المذلي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذى أنشأه المؤلف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرينة كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص من طعامها شيئاً ، والبيت ينتهي هكذا :

**فَقُلْتُ:** تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقَكَ ؛ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا  
 اللغة : « تحمل » هو مثل تكاليف وزنا ومعنى ، أى أجهد نفسك وتكلف العمل « طوتك » طوق الإنسان - بفتح الطاء وسكون الواو - طاقته وقدرته « مطبعة » بضم لليم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ، قاله الأعلم ، وذكر أنه وصف قرينة بكثرة الطعام ، فكفى عن امتلائها بقوله « مطبعة » ووجه ذلك أنه لا يختم على الشيء إلا وقد امتلاه عاوه « لايضيرها » مضارع ضاره يضيره ضيراً ، مثل باعه يبيعه بيعاً - أى ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والمخاطب جمل بمعنى ذكره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف متصل بتحمل ، وهو مضارع وطرق من « طوتك » مضارع إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضارع وضمير المخاطب مضارع إليه « إِنَّهَا » إن : حرف توكيـد ونصـب ، وضمـير القائمة العائد إلى القرية اسم إن مبني على السكون في محل نصب « مطبـعـة » خبر إن مرفوع بالضـمة الظـاهـرـة « من » اسم شـرـطـ جـازـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ فيـ محلـ رـفعـ مـبـتـداـ « يـأـتـهـاـ » يـأـتـ : فعل مضارع فعل الشرط مجرور بـنـ ، وعلامة جـزـمـهـ حـذـفـ الـيـاءـ وـالـكـسـرـةـ قبلـهاـ دـلـيلـ عـلـيـهـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـهـ جـوـازـ آـنـدـرـهـ هوـ يـعـودـ إـلـىـ اـسـمـ الشـرـطـ ، وـضـمـيرـ القـائـمـةـ العـائـدـ إـلـىـ الـقـرـيـةـ الـقـيـاسـهـ مـفـعـولـ بـهـ مـبـنـىـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ محلـ نـصـبـ « لـاـ » حـرـفـ نـقـيـ « يـضـيرـهـاـ » يـضـيرـ : فعل مضارع جـوابـ الشـرـطـ مـرـفـوعـ بـالـضـمةـ الـظـاهـرـةـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـهـ جـوـارـاـ آـنـدـرـهـ هوـ يـعـودـ إـلـىـ اـسـمـ الشـرـطـ ، وـجـمـلةـ الشـرـطـ وـالـجـوابـ فـيـ محلـ رـفعـ خـبـرـ الـمـبـتـداـ ، عـلـىـ ماـ هـوـ اـخـتـيـارـاـ .

الشاهد فيه : قوله « لايضيرها » حيث رفع الفعل للمضارع الواقع جواباً لشرط غير ماض ولا مضارع متفق بل ، وذلك ضعيف عند المؤلف بينما يلمحه النحاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُذْكُرُكُمُ الْمَوْتُ) <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

فصل <sup>(٢)</sup>: وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه، وذلك الجملة

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط أستة أمور :  
الأول : أن يكون فعل غير ماضى المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اصيمية ، وأما قوله تعالى ( وإن أحد من المشركيين استجبارك فأجره ) فإن ( أحد ) فاعل بفعل مخدوف يفسره المذكر بعده ، والتقدير : وإن استجبارك أحد من المشركيين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة يبنها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضى المعنى نحو « إن قام زيد أمس قات » وأما قوله تعالى : ( إن كنت قلت فقد علمته ) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أنى كنت قلت فيما سبق فقد علمته .

والثاني من الشروط : إلا يكون فعل الشرط طليباً ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » نافية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قوله « إن لا تؤد واجبك تتدم » .

والثالث : إلا يكون فعل جاماً كعى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قاماً » .

والرابع : إلا يقتن بقدر ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتملاً الواقع وعدم الواقع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد ». والخامس : إلا يكون منفياً بمعرف نفي غير لم ولا ، فإن كان منفياً بما أو بلن أو بـ لم يجز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن مانافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما أمرك به أعقلك » وقال الله تعالى ( فإن لم تفعلا ) وقال ( فإن لم تفعل فما بلغت رسالته ) .

والسادس : إلا يكون الفعل مقترناً بمعرف تنفيسي - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » .

وهذه الواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقتربت جملة الجواب بالفاء .

الأشميمية نحو (وَإِنْ يَمْسِنْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) <sup>(١)</sup> ، والطلبية نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُحْبِبُونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) <sup>(٢)</sup> ، وقد اجتمعتا في قوله : (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) <sup>(٣)</sup> ، والتي فصلها جامدة ، نحو (إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقْلَى مِنْكَ مَا لَا وَوْلَدًا فَمَسَى رَبُّ) <sup>(٤)</sup> ، أو مقررون بقد ، نحو (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ) <sup>(٥)</sup> ، أو تغليس ، نحو (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمُ اللَّهُ) <sup>(٦)</sup> ، أو «أَنْ» نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكَفَّرُوهُ) <sup>(٧)</sup> ، أو «ما» نحو (فَإِنْ تَوَلَّتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) <sup>(٨)</sup> ، وقد تم حذف في الضرورة ، كقوله :

\* مَنْ يَفْعَلِ الْمُحْسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا \*

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف

(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٨) من الآية ٧٢ من سورة يوسف

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقيل : إنه لكعب بن مالك ، وكلها أنصارى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٥) والتي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانٍ \*

ويروى \* . . . عند الله سيان \*

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «ينعل» فعل مضارع فعل الشرط معزوم معن وعلامة جزمه السكون ، ومرتكب بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لَا يَرْزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيْرِ وَالصَّبَابَ  
سَيْلَفَىٰ طَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِيَما

== من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لعدم الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الجملة ، وضمير الفائبة العائد إلى الحسنات مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وأجلالة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر للبتدأ ، وجملة البتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجملة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتكضه جمهرة النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أنى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فـ الله يـشـكـرـها ». .

وروى أبو العباس البرد صدر البيت هكذا :

\* مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ \*

وهذا مبني على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه الفزلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه ورد في هذا الشاهد، وفي الحديث الذي روأه البخاري « فإن جاء صاحبها ولا استمع بها » بالأمر في « استمع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف تقي على السكون لا محل له من الإعراب « يـزـلـ » فعل مضارع ناقص ==

ويجوز أن تُنفي «إذا» الفجائية عن الفاء إن كانت الأداة<sup>(١)</sup> «إن»

ـ فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وأسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط «بنقاد» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر ينزل «لأنني» جار ومحروم متعلق بقوله ينقاد «والصبا» الواو حرف عطف ، والصبا: معطوف على التي يحروم بكسرة مقدرة على الألف «سيلىفي» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول «على» حرف حر «طول» محروم بعلي ، والجار والمحروم متعمق بقوله نادما الآتي أو بقوله سيفي السابق ، وطول مضان و«السلامة» مضان إليه «نادما» مفعول ثان لقوله سيفي ، وجملة المضارع للبني للمجهول ومفعوليها في محل جزم جواب الشرط ، وجلتنا الشرط والجواب في محل رفع خبر للبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله «سيلىفي» حيث جاء جواب الشرط المقترب بمعرف التفليس غير مقترب بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلاً من الفاء التي هي الأصل لكونها دالة على السبيبة - مق استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أدلة الشرط هي «إن» أو «إذا» الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب أسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب أسمية منفية نحو «ما عمرو بقائم» لم تقترب بإذا ، فلا تقول «إن يقم زيد إذا ما عمرو بقائم» وإنما تقترب هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال «إن يقم زيد فما عمرو بقائم» .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الأسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو «ويل للمقصر في أداء واجبه» أو كانت استفهامية نحو «من ينصرك» فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترب بالفاء فتقول «إن جاء يوم الحساب فويل للمقصر في أداء واجبه» وتقول «إن خذلتك فمن ينصرك» .

والرابع: ألا تقترب هذه الجملة الأسمية الموجبة غير الطلبية فإن المؤكدة نحو «إن»

والجواب جملة أسمية غير طلبية ، نحو ( وإنْ تُصِّبُهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتُ  
أَيْنِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ )<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا انقضت الجملتان ثم جئت بمضارع مقررون بالفاء أو الواو  
ذلك جزءه بالمطف ، ورفعته على الاستئناف ، وتصبها بأن مضمرة وجوباً ،  
وهو قليل ، فرأى عاصم وابن عاص ( فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ )<sup>(٢)</sup> بالرفع ، وباقيهم  
بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرىء بهن أيضاً في قوله تعالى : ( مَنْ بُضْلَلَ  
أَفَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرِهِمْ )<sup>(٣)</sup> .

وإذا توَسَّطَ المضارع المترون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوجهة الجزم ،  
ويجوز النصب ، كقوله :

= عمدا يصل رحمه « فلا يجوز أن تفترن هذه الجملة فإذا الفجائية ، وتفترن بالما  
تحم « إن كنت تقطع رحلك فإن عمدا يصل رحمه » .  
ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : ( وإن تصبهم سيئة بما قدمنت  
أيديهم فإذا هم يقطنون ) ، وقوله سبحانه : ( إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أتم  
تخرجون ) .

وقد اختلف النهاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع  
بينهما ؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى ( فإذا هي شاخصة أبصار الدين  
كفروا ) وبقول الزمخنرى « إذا هذه هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد  
الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فتأنِّك » اهـ كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

\* وَمَنْ يَقْرِبُ مِنَّا وَيَخْضُمْ نُؤُوهُ \*

\*\*\*

فصل : ويجوز حذف ما عُلم من شرط إن كانت الأداة « إن »<sup>(١)</sup> مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قاتل معين ، والذى أنشده المؤلف  
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَفَامَ وَلَا هَضَمَا \*

اللثمة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل بخيانتنا « يخضم » أراد :  
يكون خاصنا لنا ، منقاداً لمشيتنا ، راضياً بالذى نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ  
« نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومتעם يتعصبه ، ومحفظه من كل الطوارق  
والعاديات « لا يخشم » لا يخاف « ظلماً » انتقاداً من حقه « هضاها » غمطاً لما وجب له .  
الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل رفع  
مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط عبزوم بن وعلامة جزمه السكون ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار وعجرور متعلق بقوله يقترب  
« ويخضم » الواو عاطفة ، يخضم : فعل مضارع منصوب بأن للضمة وجوباً بهـ  
واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤوه : فعل مضارع  
جواب الشرط عبزوم بن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ،  
فاعله ضمير مستتر قبة وجوباً تقديره نحن ، ضمير الغائب مفعول به مبني على الكسرـ  
في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر للمبتدأ الذى هو اسم الشرط .  
الشاهد فيه : قوله « ويخضم » حيث نصب المفعول للضارع المعطوف على فعل الشرط  
قبل عجيـ الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير مكتنـ . ومثله قوله ذهيرـ

وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَرْأَقِ  
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام  
غير طين ، أو لهاـ: أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

\* وَإِلَّا يَفْلُ مَفْرِقَتَ الْحَسَامُ \*  
أى : وَإِلَّا تُطَافِقُهَا يَفْلُ .

= ومن شأن الأمهات أن يتسع فيها كثراً مما يتسع في غيرها ، وحذف المعول مع القصد إليه من باب التوسيع ، والشرط الثاني : أن تكون الأداة مقتنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً ، وهو أن تكون الجملة التي اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المذوق كما في البيت المستشهد به ( رقم ٥٦ ) .

لكن في كلام ابن الأباري في الإنصال ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففي هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر في الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفي القرآن الكريم ( وإن أحدمن المشركين استجاروك فأجره ) قوله سبحانه ( وإن امرأة خافت من بعلها ) وأنت خير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط معدوفاً في مثل هاتين الآيتين مع أن أدلة الشرط لم تقرن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَ تُؤْخَذُوا تَسْرَا بِظَنَّةِ عَامِرٍ      وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ  
وقد قرر العلماء في هذا البيت أن فعل الشرط معدوف ، وتقدير الكلام : مق  
ندركم تؤخذوا فسرا ، أو متي ثقنوها تؤخذوا فسرا ، وليس أدلة الشرط هي إن ،  
ولا وجد النفي بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .  
ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة في تحديد الموضع  
الذي كثري فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥٦ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض آيات  
من قصيدة هذا الشاهد ( انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦ ) ، والذى  
أنشد المؤلف عجز بيت من الواffer ، وصدره قوله :

\* فَطَلَقُهَا فَلَسْتَ لَمَّا بَكَفْتُ \*

اللغة : « طلقها » أمر من التطليق ، وهو فضم عروة الزواج وحل العصمة  
« كف » هو بضم الكاف وسكون الفاء - المساوى المائل في الحسب وغيره مما =

وَمَا عُلِمَ مِنْ جَوَابٍ ، نَحْوَ (فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَدْبَغَيْ نَفْقَةً) (١٠) الْآيَةِ .

—تعبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين «يعل» مضارع علا ، مثل مما يسمى ، ومعنىه يرتفع «مفرقك » المفرق – بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً – وسط الرأس حيث يفرق الشعر «الحسام» بضم الحاء ، بزنة الشجاع – السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبني على السكون لاعمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائب مفعول به « فلست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماضٌ ناقصٌ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « لها » جارٌ ومحررٌ متعلق بقوله كفاءة الآتى « بكفاءة » الياء حرف جر زائد ، كفاءة : خبرٌ ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مئانة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط معدوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإنما تطلقها ، كما قال المؤلف « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بيان وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعمل ، وهو مضاد وكاف المخاطب مضاد إليه « الحسام » فاعل يعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «إلا يعل» حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهي مقررة بلا ، وأصل الكلام : إلا تطلقها يعل ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من أداة الشرط المذكوف مثل طلقها في بيت الشاهد

و هذه الشروط الثلاثة التي أومنا إليها وقدمنا بياتها هي ما اشترطه جهرة النعمة،  
واعتبروا ماجاء مخالف لها شادرا ، إلا ما كان كالآية السكريةة ( وإن أحد من المشركين )  
فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة (فإن استطعت أن ينتهي نقاش في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيهم بأياته) فإن قوله سبحانه (استطعت) فعل الشرط، وجواب الشرط محدود، والتقدير: فافعل ، مثلاً، ونظير هذه الآية حذف جواب لوف قوله تعالى (ولو أن قرآنًا سيرت به العجائب أو كلام به الملوى) أي لكان هذا القرآن، مثلاً.

ويجب حذف الجواب<sup>(١)</sup> إن كان الدال عليه ماقدّم مما هو جواب في المعنى<sup>(٢)</sup> ،

(١) بقى مما لم يتعرض للمؤلف له هنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب بما وبقاء أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز :

**قالت بنات المم يائلي وإن كان قغيراً معدماً قالت وإن**

يريد : أترضين به إن كان قغيراً معدماً ؟ قالت : وإن كان قغيراً معدماً أرضن به ، حذف الشرط والجواب جيماً وأبقى أداة الشرط وهي إن ، وقد ورد ذلك أيضاً في قول التبر بن تولب :

**فإن المنيمة من يغشها فسوف تصادفه أينما**

يريد أينما يذهب المرء تصادفه منتهيه ، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهي أينما ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في الحديث في شأن القطة « فإن جاء صاحبها وإلا استمع بها » فالمحذوف من الجملة الأولى جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فإن جاء صاحبها فأدعاها إليه ، وإلا يجيء فاستمع لها ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة الجواب الطلبية .

(٢) هنا ثلاثة أمور يحمل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح  
الأمر الأول : أن للواضع التي يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محفوظاً وقد ألغى عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

الوضع الأول : أن يكون المتقدم جملة اmissive ، نحو « أنت ظالم إن آذيتني » فإن تقدير هذا الكلام : أنت ظالم إن آذيتني فأنت ظالم ، وإنما لم يجعلوا الجملة المتقدمة هي الجواب لأنها جملة اmissive غير مقترنة بالفاء ، وقد علمنا أن الجواب إذا كان جملة اmissive يجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف في الأخير بيناه لك فيما مضى .  
الوضع الثاني : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ لم وقد افترضت بالفاء ، نحو قوله « فلم تقم بواجبك إن فعلت هذا » ولا يكون الكلام للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يعني ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب المنفي بـ لم لا يفترض بالفاء .

الوضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

نحو « أنتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابٍ قَسْمٌ سابقٌ ، نحو (لَئِنْ اجْتَمَعْتَ الْإِنْسُونُ وَالْجَنُّ )<sup>(۱۱)</sup> .

كما يحب إغناه جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو «إذ تقم  
واله أقم».

**قولك «أقوم إنقت» ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان جواباً لانجزم ، والفرض أنه مرفوع .**

الأمر الثاني : هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المقدم هو دليل جواب الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحجتهم في ذلك أن أدلة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون ولابرد وأبو زيد إلى أن الكلام المقدم في الموضع الثالثة هو جواب الشرط ، وليس في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولا أنها إنما يتوئ بها خلطا عن العمل ، وليس مع التقاديم حمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقتربت بلم في الموضع الثاني لأنها ليس همة شيء يمنع منها ، إذ يجوز أن تفترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم ، بدليل أن الرعنسي جوز في قوله تعالى ( فلم تقتلهم ) أن تكون هذه الجملة جوابا لشرط مذوق ، وتقدير الكلام : إن انتخرتم بقتلهم فلم تقتلهم ، وقالوا : إن رفع المضارع المقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أدلة الشرط عن أن تعمل فيها تقدم عليها ، وكل ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تفتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر  
معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالك ، ونشرحه لك في مثال  
الموضع الأول وهو قوله « أنت ظالم إن آذتني » فإن معناه على تقدير البصريين  
أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازما بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له  
أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بالشخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير  
الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر **هـ**  
وفرق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء.

وإذا تقدّمَهُما ذو خَبِيرٍ جازَ جَمْلٌ الجوابُ للشرطِ مع تأخّرهِ ، ولم يجُبُ خلافاً لابنِ مالكٍ<sup>(١)</sup> ، نحو « زَيْدٌ وَاللهُ أَعْلَمُ بِقُوَّتِهِ أَقْمَ » ، ولا يجوزُ إِنْ لم يتقَدّمَهُما خلافاً له وللقراءَ ، وقولُهُ :

٥١٧ - لَيْلَةً كَانَ مَا حُدِّثَتْهُ الْيَوْمَ صَادِقًا  
أَصْنَمْ فِي نَهَارِ الْقَيْظَرِ لِلشَّمْسِ تَابِدِيًا  
ضَرُورَةً ، أَوِ اللامُ زائِدَةً .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغصبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محفوظاً للدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجمعني جواب الشرط محفوظاً ، والرأى الثاني ، وذكره في الأئمّة ، وحاصله أنه يجوز لك الامران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن ت Kes فتعجيء بالجواب للقسم وتحصل جواب الشرط محفوظاً للدلالة جواب القسم عليه ، فتقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب ليغضبني لغصبه كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجم في هذه الحالة جمل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط محل بجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلأنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يتوّي به مجرد تأكيد الكلام أغقر فيه ذلك .

٥١٧ — هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بنى عقيل ؛ ولم أجده أحداً سماها باسمها .

اللغة : « حدته » بالبناء للمجهول - أخبرت به « صادقاً » مطابقاً للواقع « أصم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « باديأ » بارزاً ظاهراً ، يزيد أنه لا يكفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وألم . =

المعنى : يتصل الشاعر بما رماه به عند المخاطب أحد الواشين الخامرين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقا فإن عليه أن يصوم يوما شديدا الحر ويتعارض مع ذلك لوجه الشمس .

الإعراب : «لَئِنْ» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماضي ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع «حدثته» حدث : فعل ماضي مبني للمجهول مبني على الفتح القدر على آخره لا يحمل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب ، والمفعول الثالث مذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذي حدثته واتماً ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا يحمل لها من الإعراب صلة الموصول «صادفا» خبر كان منصوب بالفتحية الظاهرة «أصم» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار و مجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضارف و «القيظ» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «للشمس» جار و مجرور متعلق بقوله باديا الآتي «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والفراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جوابا إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متاخراً عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندما أن اللام في قوله «لَئِنْ» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جوابا للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقيل «لأصومن» .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب للمتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدما على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ماصنعه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؟ أو ادعوا أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .

وحيث حُذف الجواب اشترط في غير الضرورة مُفيء الشرط ؛ فلا يجوز  
« أنت طالِم إِنْ تَفْعَلْ » ولا « وَاللهِ إِنْ تَقْرُمْ لَا قُوْمَنْ »<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

## فصل في لو

لـ « بَلْ » ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup> :

أحداها : أن تكون مصدرية<sup>(٣)</sup> ؛ فترادف « أَنْ » وأكْثَرُ وقوعها

(١) مُفيء الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلاً ماضيا ، والثانية أن يكون فعلاً مضارعاً مقويناً بـ « بل » ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعاً غير منفي بـ « بل » ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَيْلَنْ تَكْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْنَكُمْ بِبُوْتَكُمْ لَيْعَلَمْ رَبِّيْ أَنْ بَيْتِيْ وَاسِعْ  
فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ جَاءَ بِجَوَابِ الْقَسْمِ الْمُقْتَرَنِ بِاللَّامِ - وَهُوَ قَوْلُهُ « لِيَعْلَمْ رَبِّيْ » -  
وَحْذَفَ جَوَابَ الشَّرْطِ ، مَعَ أَنْ فَعَلَ الشَّرْطَ - وَهُوَ قَوْلُهُ « تَكْ » - فَعَلَ مُضارِعًا غَيْر  
مُنْفَى بـ « بل » ، وَهُوَ عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصْرِيِّينَ مَعْدُودٌ فِي ضَرُورَاتِ الشِّعْرِ .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : المبني ، ويسير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى (ولو أَنْتُمْ آمَنُوا وَانْقُوا لِتُوَبَّةٍ مِّنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٍ) ومن أمثلة قوله ذلك : « لَوْ تَأْتَنَا فَتَحَدَّثَنَا » إذا كان المخاطب مأْيُوسًا مِّنْ إِيمَانِهِ أو مُتَعَسِّرًا إِيمَانَهُ عَادَ ، الثاني : العرض نحو « لَوْ تَنْزَلَ عَنْدَنَا فَتُصْبِحَ خَيْرًا » ، الثالث : التخصيص ، نحو « لَوْ تَأْتِنَا فَطَاعَ » ، الرابع : التقليل ، نحو « تَصْدُقُوا لَوْ بَظَلَفَ حَرَقَ » ، وقيل : التقليل مستفاد من القام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر النحوين لم يثبتت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى (وَدُوا لَوْ تَدْهَنَ فِي دَهْنَوْنَ) وأن معنـوـلـ (وـ دـوـا) مـحـذـفـ تـقـدـيرـهـ : وـ دـوـاـ إـدـهـانـاـ ، وـ إـذـاـ لـمـ يـوـجـدـ فـيـ الـكـلـامـ مـاـ يـصـلـحـ جـوـابـاـ كـاـفـيـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ (يـوـدـ أـدـهـمـ لـوـ يـعـرـ أـلـفـ سـنـةـ) كـاـنـ الـجـوـابـ مـقـدـراـ أـيـضاـ ، فـكـأـنـ أـصـلـ الـكـلـامـ : يـوـدـ أـدـهـمـ التـعـمـيـلـ لـوـ يـعـرـ أـلـفـ سـنـةـ لـسـرـهـ ذـلـكـ ، وـ لـاـ يـخـفـيـ عـلـيـكـ مـاـ فـيـ هـذـاـ الرـأـيـ مـنـ التـكـلـفـ =

بعد «وَدَ»<sup>(١)</sup> نحو (وَدُوا لَوْ تُدْهِنُ)<sup>(٢)</sup> أو «يَوْدَ» نحو (يَوْدَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْتَمِرُ)<sup>(٣)</sup>، ومن القليل قول قُفَيْلَة<sup>(٤)</sup> :

— بتقدير الفعل والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على «أن» في نحو قوله تعالى (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أبداً بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله، والخطب فى ذلك يسير؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر للنسبك من أن ومصحوبها فاعلاه، وتقدير ذلك فى الآية والله أعلم: لو ثبت كون أحد بعيد بينها وبينه، وين ذكر «لو» المصدرية الفراء وأبو على، ومن المتأخرین التبریزی وآبوا البقاء، وتبعهم ابن مالک وابن هشام.

(١) عبارة ابن مالک في التسهيل عند ذكر الموصولات الحرافية (ص ١٤) «ومها لو التالية غالباً مفهم عن» اهـ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهوم التنى يشمل: أحب، واختار، وتبني، وود، ويُود، لكن الساع عن العرب إنما ثبت في ود ويُود، تم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التنى مما لا تقوم عليه حجة، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادقاً لمعنى، ولا لازماً لمعناه، فكما من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمتعن حصولها: إما لكونه حاصل عند بالفعل، وإنما لمن عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي منع تمنيه.

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى، وفيه: هو من قول القطاطي:

وَرُبِّيَا فَاتَ قَوْمًا جُلَّ أَمْرِهِمْ مِنَ النَّافِيِّ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وقول امرى القيس:

تَجَاهَوْزَتْ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَقْسَرًا حَلَّ حِرَاصًا لَوْ بُسِرُؤُنَ مَقْتَلِي  
فإن «لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى  
خبر كان، والتقدير، وكان الحزم هجنتهم، وهو في بيت امرى، القيس بدل اشتغال  
من ياء للتسلكم المحرورة حلاً بعل، والتقدير: على حراساً على إسرار مقتل.

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرَكَ لَوْ مَنْذَتَ ، وَرِبَّهَا  
مِنَ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْحَنْقُ

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلام تقولها قتيبة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها التضريين الحارث بعد غزوة بدر .

اللغة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أぬمت وتنهضت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستيقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص المعرف الشرعى للمن على الأسرى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل السكرى « المغظ » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلاناً يغطيه غيظاً » إذا أغضبه وأحنقه وأناره « الحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلاناً » إذا أغضبه أيضاً ، والغظيش أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدرى « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر عبور بحرف جر مخدوف ، والجار والجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أي شيء ضرك في المن ، أو أي شيء كان ضرك في المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدحولها فاعل ضر ، ويجوز وجوه أخرى من الإعراب أعراضه بآياته للاختصار « وربما » الواو وآى الحال ، وبـ :

وإذا ولها الماضي بي على مُضيّه ، أو المضارع تخلص للمستقبل ، كما أنَّ «أنِ» المصدريَّة كذلك .

الثاني : أن تكون للتعليق في المستقبل ؛ فترادف «إنِ» كقوله :

\* وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا \*

= حرف تقليل وجر شيء بالزائد ، وما كانت «من» فعل ماض «الفق» فاعله «وهو» الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ «الفيظ» خبر للبتدأ «المحنق» نفت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ مخدوف ، أي : وهو للفيظ وهو المحنق . الشاهد فيه : قولهما «لو مننت» فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان أو فاعل بضر ، أي : ما كان ضرك منك ، أو عبورو بحرف جر مخدوف ، على ماذ كرناه في إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون «لو» شرطية تقتضى شرطاً وجواباً ، فاما شرطها فهو قولهما «منت» وأما جوابها المخدوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنها قالت : لو منت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ، وهو مسبوق في هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدنوشري ، ونص عبارته « ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » اهـ .

٥١٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن اللوحة العروفة بمحنون ليلي ، وقيل : هو لأبي صخر المذني ، والدي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت يأتي بعده قوله

وَلَوْ تَلْتَقِي .. . . . .

وَمِنْ دُونِ رَمْسِينَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَبْ

لَظَلٌّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً

لِصَوْتِ صَدَى آتَيْلِي يَهْشَ وَيَطَرَبُ

اللغة : «لتقي» تقابل وتجمّع ، أصداً ونا ، الاصداء : جمع صدى — بفتح

الصاد مقصوراً كما في البيت الثاني — وهو ما تسمعه كأنه يحييك إذا كنت على

شط هنر أوفوق جبل أولفيت خال «رمسينا» الرمس -فتح فسكون- القبر «سبب»  
بسينين وبابن - الصحراء والأرض لاستوحة البعيدة الأطراف « رمة » الرمة - بكسر  
الراء وتشديد لليم - العظم البالى ، وفى القرآن ( قال من يحيى العظام وهى رميم )  
« يهش » من المشائة وهى الارتباح وخفة السرور « يطرب » يظهر الفرح والاستشار .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « تلتق » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة  
على الياء « أصداؤنا » فاعل تلتق مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بقوله تلتقى ، وبعد  
مضاف وموت من « موتنا » مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه « ومن »  
الواو واو الحال ، من : حرف جر « دون » مجرورين ، والجار وال مجرور متعلق بمحنوف  
خبر مقدم ، ودون مضاف و « رمسينا » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « من الأرض »  
جار و مجرور متعلق بمحنوف حال من سبب الآى ، وأصله صفة له على ماتقدم مراراً  
فلا تقدم عليه أغرب حالا ، « سبب » مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر مقدم ويمتدئه  
للؤخر في محل نصب حال « لظل » اللام واقفة في جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص  
« صدى » اسم ظل مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من  
« صوى » مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء للتسلكم مضاف إليه « وإن » الواو عاطفة  
على محنوف : أى إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هي واو الحال ، وعلى  
الأول تكون « إن » شرطية ، وهي على الثاني زائدة للبالغة « كنت » كان : فعل  
ماض ناقص ، وناء للتسلكم اسمه « رمة » خبر كان « صوت » جار و مجرور متعلق بقوله  
يهش الآى ، وصوت مضاف و « صدى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « ليل » مضاف  
إليه « يهش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى  
صدى ، صني ، والمعنى في محل نصب خبر ظل « ويطرب » معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله «لو تلقى» حيث وردت لشرطية ، بدليل الإتيان لها بخواب وهو قوله «لظل صدى صوتي» - وقد وقع بد «لو» في هذه العبارة الفعل للشارع الذى هو قوله «تلقى» وقد صرخ ابن مالك في الألانية بأن وقوع الفعل للشارع شرطاً لـ «لو قليل»، ولكنـه ورد به السباع عن العرب قبله التحاة ، ونفس عبارته (٤) — أوضح لـ «الساك

= « ويقل \* إيلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضع يحتاج إلى بيان وتفصيل تضع به حقيقته من غير أن يشوبها ببس أو يلحق بها غموض ، فنقول : أعلم أن « لو » الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هي على ضررين ولما في كل ضرب منها معنى ، كما أن شرطها مختلف في أحد ضرباتها عن شرطها في الضرب الآخر :

الضرب الأول : « لو » التي يسمونها « لو الامتناعية » وهي التي تدل على تعلق فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قوله « لوزارتي على لأكرمته » فقد علقت لأكرامتك لزيد فيما مصى على زيارته إليك ، وهذا الضرب يقتضى أموراً .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو « لوزرتني أمس لأكرمتك » أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قوله « لو لم تسيء إلى لأحسنت إليك » فإنك تعلم أن الفعل المضارع المجزوم بـ « لم » ماضي المعنى .

الثاني : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوماً بامتناعه - أي عدم حصوله - إذ لو قدر الشرط حاصلاً لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ، ولو حصلاً لم تكن حرف امتناع كـ « هو » وضعاها ، بل تكون حرف إيجاب ، فاما جوابها فلا يلزم امتناعه دائمًا كما لازم في شرطها ، بل ينظر فيه فإذاً ما أن يكون له سبب غير شرطها ، وإنما لا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن لـ « الجواب » سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناع سببه الذي لا سبب له سواء ، نحو قوله « لو آمن لحقن دمه » ونحو قوله تعالى ( ولو شئنا لرفعته بها ) ونحو قوله « لو كانت الشمس موجودة كان النهار موجوداً » وتكون « لو » حينئذ دالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإن كان جوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدهذه الأسباب لم يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصوله امتناع الجواب ، لأن عدم السبب العين لا يلزم منه عدم المسبب ، إذ بجوز أن يكون المسبب حاصلاً وموجوداً لسبب آخر غير هذا السبب العين ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « نعم العبد صهيوب ، لوم يخاف الله لم يعصه » .

= ولا تكون لوفي هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول المربين « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضرب او الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعلق حصول جواها على حصول شرطها ، نعني أنها تدل على أنه من حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لتجزء ، ولكن « إن » تجزء ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمفهوم جيما ، نحو بيت الشاهد ( رقم ٥١٩ ) وهو قوله الآخر :

**لَا يُلْفِكَ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقَ السَّكِيرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا**  
أو الفعل المستقبل في المفهوم دون اللفظ - لأن يكون ماضيا مذولا بالمضارع -  
ومن ذلك الآية السكريمة ( وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا  
خافوا عليهم ) .

والقرب الأول من هذين الضربين <sup>١</sup> كثُر في الاستعمال العربي من الضرب الثاني وهو مراد ابن مالك بقوله في الألبية « لو حرف شرط في مضى » ومع أن الضرب الثاني من هذين الضربين أقل ورودا في كلام العرب من الضرب الأول فهو فسيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقال إيلاؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقال بمعنى « لو الشرطية مرادفة لأن الشرطية في الدلالة على تعلق حصول الجواب بحصول الشرط وحيثند إليها الفعل المستقبل لفظاً ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد في فصيحة العربية ، ومن أجل ذلك قبله النهاية وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناظم أن « لو » الشرطية لا تجبي ، إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحتنا أسرهما ، ولا تجبي مرادفة لأن ، ونص عبارة ابن الناظم « وعندى أن لو لاتكون لنغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى ( وليخش الذين لو تركوا ) لاحجة فيه ، لصحة حمله على المضى » <sup>٢</sup> وهذا كلام يدل على عدم التبرير في الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

ولَاداً وَلِهَا ماضٍ أُولَئِنَاءِ بِالْمُسْتَقْبَلِ ، نَحْوَ (وَلَيَخْشَىَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا )<sup>(١)</sup> ،  
أَوْ مَضَارِعٌ تَخَاصُّ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، كَمَا فِي « إِنْ » الشَّرْطِيَّةِ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونُ التَّعْلِيقُ فِي الْمَاضِي ، وَهُوَ أَغْلَبُ أَفْسَامِ لَوْ ، وَتَقْتَضِيِ  
إِمْتِنَاعَ شَرْطِهَا دَائِماً خَلَافَ اللَّشُوبَيْنِ ، لَا جَوَابَهَا خَلَافَ الْمُعْرَبَيْنِ<sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ إِنْ  
لَمْ يَكُنْ جَوَابَهَا سَبَبٌ غَيْرُهُ لَزَمَ اِمْتِنَاعُهُ ، نَحْوَ (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعَنَاهُ بِهَا )<sup>(٣)</sup> ،  
وَكَفَوْلَكَ : « لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مُوجُوداً » وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمْ ، نَحْوَ  
« لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضُّوْءُ مُوجُوداً » ، وَمِنْهُ « لَوْ لَمْ يَخْفَ اللَّهُ  
لَمْ يَعْصِمِهِ » وَإِذَا وَلَيْمَ مَضَارِعٌ أُولَئِنَاءِ بِالْمَاضِي ، نَحْوَ ( لَوْ يُطِيعُوكُمْ فِي كَثِيرٍ  
مِنَ الْأُمُورِ لَقَنِيتُمْ )<sup>(٤)</sup> .

= من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل، ولا يمكن فيها أن تؤدي بالمضارع  
من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف ( وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ )  
إذاً لو حلت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لـكان حاصلاً لها : لو كنا صادقين  
فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكننا لم تصدق ، وحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله  
سبعينه ( ليظهره على الدين كله ولو كره الشركون ) وقوله جلت كلمته ( قل لا يُستوى  
الخيث والطيب ولو أتعجبك كثرة الخيث ) ومن ذلك « أعطوا السائل ولو جاء على  
فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ يَأْطِهَا رَأْ

فإن هذه الأفعال التالية للوفي هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها  
بماضي المعنى وإن كان لفظها ماضيا .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لامتناع » : أي حرف يدل على  
امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لازم أن يكون امتناع  
الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وتحتتص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسم معمول لفعل  
محذف يفسره ما بعده ، كقوله :  
— \* أَخِلَّاَيَ لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ \*

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام الفطمش الضبي ، وهو من شعراء الحماة لأبي  
 تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :  
إِلَى افْرِ أَشْكُو لَا إِلَى النَّاسِ أَنْسِي  
أَرَى الْأَرْضَ تَبَقَّى وَالْأَخِلَاءَ تَذَهَّبُ

أَخِلَّاَيَ لَوْ . . . . .

عَتَبْتُ ، وَلِكَنْ مَا حَلَّ الْمَوْتُ مَقْتَبُ  
الآلة : «أَخِلَّاَي» الخليل - بفتح الخاء - الصديق ، ويجمع على أخلاقه ، مثل  
صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاقه أخلالاء - بلامين أو لا هاما مكسورة - فنفلت حركة أول المثنيين  
إلى الساكن قبله ثم أدفع ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحَمَام» بكسر الحاء ،  
يزنة الكتاب - الموت «عَتَبْت» لم تسوغ سخطت «معتب» مصدر ميمى معناه العتاب.  
الإعراب : «أَخِلَّاَي» المهمزة حرف لنداء القريب ، أَخِلَّاَي : منادي مضاد لـ ياء  
الـ - كلام «لو» حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «غير»  
فاعل بفعل محذف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ،  
وغير مضاد و «الْحَمَام» مضاد إليه «أَصَابَكُمْ» أصاب : فعل ماض ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب معنول به ، والجملة  
لا محل لها تفسيرية «عَتَبْت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب لـ «ولِكَنْ»  
الـ او حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «علي الموت» جار و مجرور  
متعلق بمحدوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «لو غير الحمام» حيث ولـ «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم  
الرفوع ، وهو عند جمهرة النحاة فاعل بفعل محذف يفسره ما بعده ، نظير قوله تعالى :  
(إِذَا السَّهَاءَ انشَقَتْ) وقوله سبحانه : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَعْجَلَكُمْ) وقال قوم من  
النحاة الكوفيين : هذا الاسم للرفوع مبتدأ خبره ما يذكـر بعده ، وهذا عندي في «لو» =

وكتيراً «أن» وصلتها ، نحو (ولَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) <sup>(١)</sup> ، فقال سيبويه وجهور البعريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ، وقيل : له خبر مذوف <sup>(٢)</sup> ، وقال البكريون والبرد والزجاج والمخترى : فاعل بثبات مقدراً كما قال الجميع في «ما» وصلتها في «لَا كَلِمَةٌ مَا أَنْ» في السماء نجحنا <sup>(٣)</sup> .

وحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في «إذا» و«إن» فذهب الجمهور أرجح عندي من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذي بيننا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد أثما مرفوعاً ولـي إن أو إذا الشرطيتين إلا وبعده فعل ، فلمنا أن هذا الفعل لم يتلزم ذكره حينئذ إلا لأنهم قدروا به تقسيم فعل مذوف ، فأما في «لو» فوجدنا أنم ذكرـواـ بعدـهـ اـثـماـ مـرـفـوعـاـ وـلـمـ يـذـكـرـواـ بـعـدـهـ فـعـلـ ،ـ وـذـكـرـكـماـ فيـ قولـ عـدـىـ بنـ زـيدـ العـبـادـيـ :

**لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءَ حَلْقَى شَرِقٍ كُنْتُ كَالْفَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَانِ**  
فـلـمـنـاـ أـثـماـ لـماـ فـرـقـواـ فـيـ الـاسـتـعـمـالـ بـيـنـ «ـلـوـ»ـ وـغـيرـهـ مـنـ أـدـوـاتـ الشـرـطـ قـدـرـواـ إـلـىـ التـفـرـقـ بـيـنـهـماـ فـيـ الـحـكـمـ أـيـضاـ ،ـ وـاستـبعـدـناـ أـنـ تـقـدرـ فـعـلـ فـيـ بـيـتـ عـدـىـ الـذـيـ أـشـدـنـاهـ وـنـدـعـيـ أـنـ الدـالـ عـلـيـ الـاـسـمـ الـوـصـفـ لـلـذـكـرـ بـعـدـ الـاـسـمـ الـمـرـفـوعـ ؟ـ فـيـ ذـلـكـ إـيـادـاـ فـيـ التـخـرـيـجـ ؟ـ هـذـاـ نـصـرـنـاـ مـذـهـبـ الـجـمـهـورـ حـيـثـ وـجـدـنـاـ الدـلـيـلـ يـدـلـ لـهـ ،ـ وـنـصـرـنـاـ غـيرـهـ حـيـثـ وـجـدـنـاـ الدـلـيـلـ يـدـلـ لـهـ أـيـضاـ .

وقد خرج أبو على الفارسي بيت عدى بن زيد الذي اشـدـنـاهـ عـلـيـ أـنـ «ـحـلـقـ»ـ فـاعـلـ بـفـعـلـ مـذـوفـ يـفـسـرـهـ الـوـصـفـ ،ـ وـقـوـلـهـ «ـشـرـقـ»ـ خـبـرـ لـبـتـداـ مـذـوفـ ،ـ وـعـلـيـ هـذـاـ يـكـونـ تـقـدـيرـ الـسـكـلامـ :ـ وـلـوـ شـرـقـ حـلـقـ هـوـ شـرـقـ ،ـ وـخـرـجـهـ غـيرـهـ عـلـيـ أـنـ «ـحـلـقـ»ـ مـبـداـ وـ «ـشـرـقـ»ـ خـبـرـهـ ،ـ وـابـلـغـهـ مـنـ هـذـاـ لـبـتـداـ وـالـخـرـ فيـ مـعـلـ ضـبـ خـبـرـ «ـكـانـ»ـ الـمـذـوـفـةـ هـيـ وـاسـمـهـ الـذـيـ هـوـ ضـمـيرـ الشـائـنـ ،ـ وـتـقـدـيرـ الـسـكـلامـ عـلـيـ هـذـاـ :ـ لـوـ كـانـ (ـهـوـ :ـ أـىـ الـحـالـ وـالـشـائـنـ)ـ حـلـقـ شـرـقـ ،ـ وـفـيـ كـلـاـ التـخـرـيـجـيـنـ مـنـ التـكـلـفـ مـاـلـاخـفـاءـ بـهـ .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا للبتدا له خبر مذوف اختلفوا في تقدير ذلك الخبر ، فقال ابن عصفور: بقدر مؤخر اعن للبتدا ، لأن مكان الخبر بعد للبتدا، ويشهد لهذا

وجواب «لو» إماً ماضٍ مفهـى ، نحو «لَوْ لَمْ يَخْفِ افْهَ لَمْ يَعْصِه»  
أو وضـماً ، وهو إماً مثبتـاً فاقتـرهـ باللام ، نحو (لَوْ نَشَاءْ لَجَعْلَنَاهُ حُطَامًا)<sup>(١)</sup>  
أكـثـرـ من تركـها ، نحو (لَوْ نَشَاءْ جَعْلَنَاهُ أَجَاجًا)<sup>(٢)</sup> ، وإماً منـفيـ فالـأـمـرـ  
بـالـسـكـسـ ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا قَفَلُوهُ)<sup>(٣)</sup> ، قوله :  
• وَلَوْ نُمْطِي الْخِيَارَ لَمْ افْتَرَنَا • ٥٢١

ـ القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن الإعراب، وآخرـاـ  
عن أن واسمها وخبرها بعد إماـ ، كما في قول الشاعـرـ :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ ، وَإِمَّا أَنَّيْ جَزَعٌ بِيَوْمِ النَّوَى فَلِوَجْدِي كَادَ يَنْبِرِي  
فيحمل هذا الموضع على ذلك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها  
وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية السكريـةـ : ولو نابت صبرـمـ ، لأنـكـ لو قدمـتـ للـبـنـداـ  
الـذـىـ هو للـصـدرـ للـسـبـوكـ منـ أنـ وـاسـمـهاـ وـخـبـرـهاـ لاـ تـبـسـتـ آنـ لـلـوـكـدـةـ بـأـنـ الـقـىـ بـمـعـنىـ  
الـلـمـ ، وـلـيـكـونـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ نـظـيرـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ (وـآـيـةـ لـمـ أـنـ جـلـنـاـ ذـرـيـتـهـ)ـ حـيـثـ قـدـمـ  
الـخـبـرــ وـهـوـ آـيـةـ لـمــ عـلـىـ آـنـ وـاسـمـهاـ وـخـبـرـهاـ الـتـىـ تـؤـولـ بـمـصـدـرـ يـقـعـ مـبـتـداـ  
لـهـذـاـ الـخـبـرــ .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ - لم أقف على نسبة هذا الشاهـدـ إلى قـاتـلـ معـينـ ، والـذـىـ أـنـشـدـ المؤـلفـ  
صدرـ بـيـتـ مـنـ الـوـافـرـ ، وـعـجـزـهـ قـوـلـهـ :

\* وَلِكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْيَكَالِ \*

الـإـعـرـابـ : «لو» حـرـفـ شـرـطـ غـيرـ جـازـمـ «نـعـطـيـ» فـعـلـ مـضـارـعـ مـبـنـيـ للـمـجـهـولـ  
مـرـفـوعـ بـضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ ، وـنـاثـبـ فـاعـلـهـ ضـمـبـرـ مـسـتـرـ فـيـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ نـحـنـ ،  
وـهـوـ الـمـفـعـولـ الـأـوـلـ لـنـعـطـيـ «الـخـيـارـ» مـفـعـولـ ثـانـ لـنـعـطـيـ ، مـنـصـوبـ بـالـفـتحـ الـظـاهـرـةـ «لـلـاـ»ـ  
الـلامـ وـاـقـعـةـ فـيـ جـوـابـ لـوـ ، وـمـاـ : حـرـفـ نـقـيـ «اـفـتـرـنـاـ» فـعـلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ فـتـحـ مـقـدـرـ عـلـىـ =

قيل : وقد تجأب بجملة ائمية ، نحو (الْمَتُورَةُ مِنْ عِنْدِ أَقْوَى خَيْرٍ) <sup>(١)</sup> ،  
وقيل : الجلة مستأفة ، أو جواب لقسم مقدّر ، وإن « لو » في الوجهين  
للتعمي فلا جواب لها .

\*\*\*

### فصل في أاما

وهي حرف شرطٍ وتوكيده دائمًا ، وتفصيل غالباً .  
يدلُ على الأول بمعنى القاء <sup>(٢)</sup> بعدها .

ـ آخره ، ونا : فاعله ، والجلة لا محل لها جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ،  
لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « خيار » اسم لا النافية للجنس مبني على  
الفتح في محل نصب « مع » طرف متعلق بمخدوف خبر لا ، ومع مضاف و « التالي »  
مضاف إليه عبره وبكسرة مقدرة على الياء من ظهورها التقل .

الشاهد فيه : قوله « لَا افتقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلاً ماضياً متفيأ بما  
وافتقرن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير  
مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو السكري لقال « لو سطى الخيار ما افترقا »  
كما قال الله تعالى : (لو شاء ربك ما فعلوه ) .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) بمعنى القاء في نحو قوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيُطْلُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ)  
ووجه دلالة بمعنى القاء بعد أاما على كونها داللة على الشرط ومتضمنة لمعنى القاء لا يخلو  
حالها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون  
هذه القاء عاطفة لأنها داخلة على خبر المبتدأ ، ولا يطغى الخبر على مبتدئه ، كما  
لا يجوز أن تكون هذه القاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستفهام عنها في الكلام  
التصريح في السعة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل  
أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن  
« أاما » التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراره مواقعها ، نحو ( فَآمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهِرْ )<sup>(١)</sup> ( فَآمَّا  
الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُومُ )<sup>(٢)</sup> ( فَآمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْقَى )<sup>(٣)</sup> الآيات ، ومنه  
( فَآمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَبْغٌ )<sup>(٤)</sup> الآية ، وقسِيمُهُ في المعنى قوله تعالى :  
( وَالْبَرُ اسْتَخْوَنَ فِي الْعِلْمِ )<sup>(٥)</sup> الآية ؛ فالوقف دونه ، والمعنى : وأمّا الراسخون  
فيقولون ، وذلك على أن المراد بالنشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .

ومن تَخَلُّفِ التفصيل قولُك « أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ »<sup>(٦)</sup> .

وأمّا الثاني فذكره الزمخشري فقال : أما حرف يعطى الكلام فضلَّ  
وكيدي ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أَنَّه لَا حَمَالَةَ ذاهب قلت « أَمَّا زيد  
فذاهب » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي نائبة عن أداة شرط وجملة ، ولهذا تُوَوَّلْ بهما يكن من شيء ،  
ولا بدّ من فاء تالية لتأليها ، إلا إن دَخَلَتْ على قول قد طرِحَ استفهاماً عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الصافى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرضا بن هشام - في غير هذا الكتاب - أن يكون هذا المثال ونحوه لاتدل  
فيه أبداً على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم  
المذكور معدوف للعلم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلّم به للتسلّم إلا إذا  
حصل تردّد في شخصين نسباً جيّعاً أو نسب أحدّهما إلى ما يذكّر بعد أاما ، فإذا كنت  
تجادل في على و خالد أيهما الخطب المفوّه مثلاً قلت « أَمَا عَلَى خَطْبِي مَفْوَهٌ » فتقدير  
الكلام : أَمَا عَلَى خَطْبِي مَفْوَهٌ ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخالو أاما عن الدلالة  
على التفصيل ، لكن قد يذكّر كل من القسمين وقد يذكّر أحدّهما ويمحى الآخر العلم  
به ، فاعرف ذلك وتقطّن له .

بالمَقْوِل ؟ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرُهُمْ )<sup>(١)</sup> ، أي : فيقال لهم أَكْفَرُتُمْ ، ولا تُحْذَفُ في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله :

• فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا يَعْلَمُ لَدَنَا كُمْ • ٥٢٢

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد المخزومي . وهو مما هجا به بن أبي أسد ابن أبي العicus . والذى أنشده المؤاف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

فَضَحَّقْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمْدُونَ سُودَانُ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ  
فَأَمَّا الْقِتَالُ . . . . . وَأَكِنَّ سَيِّدًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

اللغة : «قدون» جمع قد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - هو الطويل مطلقًا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخم ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى «سودان» جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ من السيادة ، قاله البغدادي «عارض» جمع عرض - بالضم - وهو الناحية «الموكب» يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركاباً أو مشاة ، ويروى بالراء «الراكب» وفسروه بنفس الذى فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل . للزيينة خاصة .

للعنف : يهجو بنى أسد بن أبي العicus بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحيطون به ، وإنما تحسرون السير مع ركاب الإبل الذين لا يقاتلون ، لذلك فضحتم قريشاً بالانتساب إليها ؟ بسبب فراركم من حومة القتال ، وتوليك مع أن صوركم صور الشجعان ذوى السيادة .

الإعراب : «أما» حرف شرط وتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية الجنس «قتال» اسم لا «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذف خبر لا ، والضمير مضارب إليه ، وجملة لا وأسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ «ول لكن» الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ، وأسمها ضمير مخاطبين محذف «سيراً» مفعول مطلق لتعلـ =

أو نُدُور<sup>(١)</sup> ، نحو «أاما بِنَدْ مَا قَالَ رِجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيَسْتَ  
فِي كِتَابِ أَقْرَبِ»<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

= مذوف تفع جملة خبراً لكن ، وتقدير الكلام : ولستم تسرون سيراً ، وقيل : إن «سيراً» هو اسم لكن ، وخبرها هو المذوف ، وتقدير الكلام على هذا : ولكن لكم سيراً «في» حرف جر «عارض» مجرور بـ«ق» ، والجار والمجرور متصل بـ«س» ، وعارض مضارف و«الواكب» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه : قوله «لا قال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أاما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول مذوف ، وذلك ضرورة ، ومثله قول الآخر :

فَإِنَّمَا الصَّدُورُ لَا صَدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلِكُنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا مَرِيرُهَا

ويشهد النحاة بهذه البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر  
والبتدأ هو العموم ، بحيث يكون للبتدأ فرداً كما تدل الجملة عليه ، وقد مضى بيانه في  
باب البتدأ والخبر .

(١) قال المؤلف في المغني : «وزعم بعض المؤخرين أن فاء جواب «أاما» لا تمحى  
في غير الضرورة أصلاً ، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل  
عمران) هو قوله تعالى (فَنَوَّقُوا العذاب) والأصل : فيقال لهم ذوقوا ، حذف القول  
وانتقلت الفاء للقول ، وأن ما بينهما اعتراف» اهـ

(٢) قد يبين ذلك أن الفاء الواقعة بعد «أاما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط ،  
وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب ، كما أنها تدخل  
على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط ، فأنت تقول «إن  
يزرنى خالد فذلك فضل منه» وتقول «حينما توجه فأنت ملاق خبراً» إلا أنهم خالقو  
ذلك مع أاما ، ولهذا سر يجب أن تتبه له ، وهو أنهم التزموا مع أاما أن يمحىوا جملة  
الشرط ، وهذا معنى قولهم «أاما نائية عن أداة الشرط وفضل الشرط جميعاً» وهو  
ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أاما كمهما بث من شئ» ومق كأنوا يلتزمون حذف  
فضل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قررنا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب قالوا  
«أاما فزيده منطلق» مثلاً كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط ، فرأوا بذلك فيما ، =

فصل في لولاً ولوماً<sup>(١)</sup>

أـ «لولاً» و «لوماً» وجهان :

قالوا أن يفصلوا بين أما والفاء بفواصل : إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشيء آخر ، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحدا من ستة أشياء :

الأول : للببدأ من جملة الجواب ، نحو قوله «أما زيد فنطلق » .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضا ، نحو قوله « أما في الدار فريد » .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معتبرة نحو قوله تعالى ( فأما إن كان من المقربين فروح وريحان ) .

والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بما بعد الفاء نحو قوله تعالى ( وأما السائل فلا تهرب ، وأما بمنعة ربك فحدث ) .

والسادس : ظرف كفوك « أما اليوم فزيد مسافر » .

\* \* \*

(١) هنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمور في شأن لولا ولو ما.

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق الكوفيين والبصرىين على أن «لولا» في الوجه الأول مرتبة من «لو» الامتناعية و «لا» النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب ، وحكي قوم في ذلك خلافا .

الأمر الثاني : اختلف النهاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا» هذه ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيبويه ومن تابعه .

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بـ لولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويُنقل عنه أنه علل هذا بأن لولا مختصة بالأسماء ، وأنت خبير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما عرفت مرارا من أن حق الحرف المختص بالاسم أن يحمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بـ لولا لكونها نافية عن الفعل ، فأصل قولهك «لولا زيد لا كرمتك» هو لولا امتنع زيد لا كرمتك ، وقد حكى الفراء هذه

أحدهما : أن يَدْلِلَ على امتناع جواهِرِها لِوُجُودِ تاليِّها ؟ فِيختَصَانِ بالجملِ  
الْأَسْمَىَةِ ، نحو (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُمَا مُؤْمِنِينَ) <sup>(١)</sup> .

والثاني : أن يَدْلِلَ على التَّحْضِيْضِ ؛ فِيختَصَانِ بِالْفَعْلِيَّةِ ، نحو (لَوْلَا أَنْزَلْتَ  
عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ) <sup>(٢)</sup> (لَوْمَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ) <sup>(٣)</sup> ، ويساوِيهِما في التَّحْضِيْضِ  
وَالاختِصَاصُ بِالْأَفْعَالِ : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَأَلَا ، وقد يَلِي حِرْفَ التَّحْضِيْضِ اسْمَ  
مُعْلَقٍ بِفَعْلٍ : إِمَا مَضْرِرٌ ، نحو « فَهَلَّا بَكْرًا تُلَاءِعُهُمَا وَتُلَاءِعُكَ » أَيْ :

= الرأى بقوله «وقال بعضهم» ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أئمة العلماء - منهم  
ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذي اختاره المؤلف تبعاً لابن مالك - من أن الاسم  
المرفوع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كوننا  
عاماً ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كوننا عاماً كالوجود والحصول  
فيحذف وجوباً ، كما يجوز أن يكون كوننا خاصاً فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن  
لم تدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول في هذا الموضوع على وجه التفصيل  
في باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم المرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسماً ظاهراً نحو « لولا على  
لهمَّكَ عُمرٌ » وقد يكون اسمـاً مَوْلَا من حرف مصدرـي ومفعولـه نحو قوله تعالى (لولا أن  
من الله علينا حسـفـ بـنـا ) وقد يكون ضميرـاً متصلـاً نحو الآية من سورة سـبـأـ التي تلاـها  
المؤـلـفـ ، وقد يكون ضميرـاً متصلـاً نحو « لـوـلـاـيـ » و« لـوـلـاـكـ » و« لـوـلـاـهـ » وأنـسـكـ أبو العباس  
البلـدـ بـعـيـثـ ضـمـيرـاً متـصـلـاًـ ، وقد مضـىـ شـرـحـ هـذـاـ الـمـوـضـوـعـ فـيـ مـطـلـعـ بـابـ حـرـوفـ الـجـرـ .  
الأمر الخامس : القول بأن لولا ولو ما يشتراكـانـ فيـ بـعـيـثـ كلـ مـنـهـاـ لـهـذـيـنـ الـعـنـيـفـينـ  
هو قولـ الجـمـهـورـ ، وهو الصـحـيـحـ ، وزـعـمـ الـلـاـقـيـ أنـ « لـوـمـاـ » لـاتـائـيـ حـرـفـ اـمـتـانـ  
إـعـماـتـائـيـ لـلـتـحـضـيـضـ .

(١) من الآية ٣١ من سورة سـبـأـ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

فَمَلَّا تَرَوْجَتْ بِكُرَا ، وَمُظْهِرْ مُؤَخِّر ، نَحْوَ (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ) (٤) .  
أَيْ : هَلَّا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُوهُ .

## باب الإخبار بالذى وفروعه ، والألف واللام

وبسميه بعضهم باب السبك ، وهو باب وضمة النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التدريب في الفقه واعد التصريفية ، والسلام فيه في فصلين :

الفصل الأول

في بيان حقيقة

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قوله « زَيْدٌ مُنْطَقٌ » بالذى ؟  
فأعِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبتدئه  
بمغصول مطابق لزيد في إفراده وتدكيره ، وهو الذي ، الثاني : أن تؤخر زيداً  
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذى ، الرابع : أن تجمل  
في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتفعل « الذي  
هو منطق زيد » فالذى : مبتدأ ، و « هو منطق » : مبتدأ وخبر ، والجملة  
حالة للذى ، والماءند منها الضمير الذي جعلته خلائفاً عن زيد الذي هو الآن  
كمال الكلام .

وقد تبين بما شرَّحْناهُ أن زيداً تُخْبِرُ به ، لا عنده ، وأن الذي يالعكس ، وذلك خلاف ظاهر السؤال ؛ فوجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخْبَرُ عن مُسْئِلٍ زيد في حال تعبيرك عنه بالذى .

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول في نحو « بلغتُ منْ أخْوَيْكَ إِلَى الْعَمَرِينَ رِسَالَةً » – إذا أخبرت عن التاء بالذى – « الَّذِي بَلَغَ مِنْ أخْوَيْكَ إِلَى الْعَمَرِينَ رِسَالَةً أَنَا » ، فإن أخبرت عن أخيك قلت : « الَّذِي بَلَغَ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرِينَ رِسَالَةً أَخَوَكَ » وعن العَمَرِينَ قلت : « الَّذِينَ بَلَغُتُ مِنْ أخْوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمَرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِي بَلَغْتُهُمَا مِنْ أخْوَيْكَ إِلَى الْعَمَرِينَ رِسَالَةً » فـ تقدّم الضمير وتصير ؛ لأنّه إذا أمكنَ الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ، وحينئذٍ فيجوز حذفه ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

### الفصل الثاني

في شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الَّذِي » أو أحد فروعه اشتُرِطَ للمخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخَبَّرُ عن « أَيْهُمْ » من قوله « أَيْهُمْ فِي الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذي هو في الدار أَيْهُمْ ؛ فتزيل الاستفهام عن صَدَرِيَّته<sup>(١)</sup> ، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكم الخبرية ، وما التعجبية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شيء منها ؟ لما ذكرنا .

وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير ؛ وذلك لأن الضمير للتصلة كائناً من « قُمْتَ » يُخَبَّرُ عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِي قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الصانع في هذا ونحوه أن تخبر عنه ، ولكن على أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أَيْهُمُ الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ » ثم اختلافا ؛ فقال ابن عصفور : أَيْهُمْ خبر مقدم ، والذى مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الصانع : أَيْهُمْ مبتدأ ، والذى خبره ، والصواب مذهب جميرة النعجة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثانى : أن يكون قابلاً للتعریف ؟ فلا يخبر عن الحال والتیز ؛ لأنك لو قلت في « جاء زید ضاحكاً » : الذى جاء زید إيماناً ضاحكاً - لکنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجب التنسکير ، وكذا القول في نحوه ، وهذا القيد لم يذكره في التسهیل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستفناه عنه بالأجنبي ؛ فلا يخبر عن الماء من نحو « زید ضرّبته » ؛ لأنها لا يستعنى عنها بالأجنبي كـ « عمرو » و « بكر ». وإنما امتنع الإخبار بما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه قلت « الذى زید ضرّبته هو » فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلُفَ عن ذلك الضمير الذى كان متصلة ففصلته وأخرّته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً الخبر بالمبتدأ الذى هو زید بقى الموصول بلا عائده ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستفناه عنه بالضمير ؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ « حتى » أو بـ « مذ » أو « مذن » لأنهن لا يجرون إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سر أبو زید قرب من عمر و السكريم » جاز الإخبار عن « زید » وامتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يختلفون : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القرُبُ فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه مما فأخررت ذلك وجعلت مكانه ضميرًا جاز ، فتقول في الإخبار عن المتضادين « الذى سرّه قرب من عمر و السكريم أبو زید » وكذا الباقي <sup>(١)</sup> .

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومعموله « الذى سر أبو زید قرب من عمرو السكريم » فيكون سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقرب: خبر عن الذى ، ومن عمرو: متعلق بقرب ، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الذى سر أبو زید قرب منه عمرو السكريم » .

الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُنْخَبَر عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءني أَحَدٌ » لأنَّه لو قيل : « الَّذِي مَا جَاءَنِي أَحَدٌ » لزم وقوع « أَحَدٍ » في الإيجاب .

السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يُنْخَبَر عن الاسم في مثل « اضرب زيداً » لأنَّ الطلب لا يقع صلةً .

السابع : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قوله « قَامَ زَيْدٌ وَقَمَدَ عَمْرُو » بخلاف « إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَدَ عَمْرُو » .

\* \* \*

وإن كان الإيجاب بالألف واللام اشترط عشرة أمور : هذه السبعة ، وثلاثة أخرى ، وهى : أن يكون الخبر عنه من جهة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفاً ، وأن يكون مقدماً ؛ فلا يُنْخَبَر بـأَل عن « زيد » من قوله : « زيدٌ أخوك » ولا من قوله « عَسَى زيدٌ أَنْ يَقُومُ » ولا من قوله « مازال زيدٌ عالماً » .

ويُنْخَبَر عن كلّ من الفاعل والفعول في نحو قوله : « وَقَاتَ اللَّهُ الْبَطَلَ » ؛ فتقول : « الْوَاقِيُّ الْبَطَلَ اللَّهُ » و « الْوَاقِيُّ اللَّهُ الْبَطَلُ » ، ولا يجوز لك أن تمحض الماء ؛ لأنَّ عائد الألف واللام لا يمحض إلا في ضرورة الشعر كقوله :

\* مَا الْمُسْتَقِرُ الْمَوَى مُحَمَّدٌ عَاقِبَةٌ \* [٥٨]

\* \* \*

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل ممين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب للوصول ( وهو الشاهد رقم ٥٨ ) لنفس ما ذكره هنا ، والذى أنسده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

= \* وَلَوْ أُتِيَحَ لَهُ صَفْوَنٌ بِلَا كَدَرٍ \*

(٤) أوضاع للسلوك

فصل : وإذا رفمت صلة « أَلْ » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَلْ » استتر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَغْتُ » في المثال المتقدم « الْمُبَلَّغُ مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الْعَمَرِينَ رِسَالَةً أَنَا » ففي « الْمُبَلَّغُ » ضمير مستتر لأنه في المعنى لأَلْ ؛ لأنَّه خلف عن ضمير المتكلِّم ، و « أَلْ » للمتكلِّم ؛ لأنَّ خبرها ضمير المتكلِّم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رفمت صلة « أَلْ » ضميراً لغير « أَلْ » وجب بُروزه وانفصاله ، كإذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الآخرين : « الْمُبَلَّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرِينَ رِسَالَةً أَخَوَكَ » وعن العمرتين « الْمُبَلَّغُ أَنَا مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمَرُونَ » وعن الرسالة « الْمُبَلَّغُهُمَا أَنَا مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الْعَمَرِينَ رِسَالَةً » وذلك لأنَّ التبليغ فعل المتكلِّم ، و « أَلْ » فيهن لغير المتكلِّم ؛ لأنَّها نفسُ الخبر الذي أَخْرَته .

\* \* \*

#### (١) هذا باب المدد

اعلم أنَّ الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما ينتما في حكمين :

والشاهد فيه هنا وهناك قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى الموصول المتصوب بوصف مع كونه في صلة « أَلْ » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المتصوب بثلاثة شروط ؛ الأولى : أن يكون متصلًا ، الثاني : أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً لاحقاً ، الثالث : أن يكون في غير صلة « أَلْ » .

\* \* \*

(١) المدد - بوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما - في الفقه : اسم المعدود ومنه قوله تعالى (فَضَرَبَنَا عَلَى آذانِهِمْ السَّكِيفُ سَنِينَ عَدَداً) وأما العدد - بشدید الدال ، مدغماً - فهو مصدر (عَدَهُ يَعْدُهُ مَدَّا ، وَشَدَهُ يَشْدُهُ شَدَّا ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَمْ عَدَّا ) وأما العدد في اصطلاح النحو فهو « ما يساوى نصف مجموع أحصاهما وعدمه عدّا » ويبيان ذلك أنَّ الاثنين مثلاً تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدما : أنهم يُذَكَّرُونَ مع المذكر ؟ فتقول : واحدٌ ، وأثنان ، وَيُؤْثَنُانِ  
 مع المؤنث ؟ فتقول : واحدة ، وأنتان ، والثلاثةُ وأخواتُهَا تَبَعِيرٌ عَلَى العَكْسِ  
 مِن ذَلِكَ<sup>(١)</sup> ، تقول : مَلَائِمُ رِجَالٍ ، بِالنَّاءِ ، وَنَلَاثُ إِمَاءَ ، بِتَرْكِكُمَا ، قَالَ اللَّهُ  
 تَعَالَى : (سَبَّحَهَا عَلَيْهِمْ سَبِيلَ لَيَالٍ وَشَانِيَةً أَيَّامٍ) <sup>(٢)</sup> .

والثاني : أنهما لا يجتمع بينهما وبين المدود ، لا تقول : واحدُ رجلٍ ،  
ولا أنا رَجُلَيْنَ ؛ لأن قوله « رجل » يُفيد الجنسية والوحدة ، وقولك  
« رجلاً » يُفيد الجنسية وشفع الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما<sup>(3)</sup> ،

==والثلاثة ؟ لأن جموعهما أربعة ، ونصف الأربعه اثنان ، فالاثنان هو العدد المراد ،  
وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المعقود له هذا  
الباب : الأنفاظ الدالة على المدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألة — اظ الدالة  
على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السرف ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما ينتمي لها في عدد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقه وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالباء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقاً في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا «ثلاثة رجال» فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف التاء منها فقالوا «ثلاث إماء» و«ثلاث جوار» وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والآرين ومعدودها ، لا على طريق الإضافة  
بيان يقال «واحد رجل» و «أنوار جلين» ولا على طريق الوصف بمحيث يقال «رجل  
واحد» و «رجلان اثنان» لللة التي ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا  
أريدي بيان أن المقصود باسم الجنس المعدود ، لا الجنسية ، فإن أريد ذلك جيء بالمعدود  
موصفا باسم العدد ، ومنه قوله تعالى ( وقال الله لاتخذوا إيمين اثنين ، إنما هو إله  
واحد ) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذفت الوصف بالعدد  
لؤهم الكلام أن الراء إثبات الإلهية .

وأما الباقي فلا تستفاد العِدَّة والجنس إلا من المدد والمدود جهيناً، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد العِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون العِدَّة ، فإن قصدت الإفادات بحافتَ بين الكلمتين<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

(١) أعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريده بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذي يدل عليه لفظها ، وإما أن تريده المدود ولكنك لا تذكر هذا المدود ، وإما أن تريده المدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريدها العدد المطلق ، ويجب في هذه الحالة أن تأتي باللفظ مقويناً بالثاء ، لأنها على هذا وضعت كـ قرره ابن مالك وبيناه لك آنفاً ، ويجب - مع ذلك - أن تخعنها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العدمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعه ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريده بكل منها المدود ، ولكنك لا تذكر معها المدود الذي تريده ، ولك في هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتي بها كـ ولو ذكرت المدود تماماً : بالثاء إن كان المدود المقصود مذكراً ، ومن غير ثاء إن كان المدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صحت خمسة » وأنت تريده أيام ، وتقول « سهرت أربعاً » وأنت تريده ليالى ، وهذا الوجه أصح الوجهين ، والثاني أن تأتي بها مواقفه المدود في التذكير والتأنيث : بغير ثاء مع المذكر ، وبالثاء مع المؤنث ، فتقول « صحت خمساً » وأنت تريده أيام ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريده ليالى ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقي الدين السبكي هذا الوجه به إذا كان المدود المذكور أيام ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقىيد

الحالة الثالثة : أن تريده بكل واحد منها المدود ، وتنذكر المدود الذي أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المدود ، وفي هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد مختلفاً للمدود في التذكير والتأنيث : بالثاء مع المذكر ، وبمحذف الثاء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى ( سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً ) .

فصل (١) : **مُمِيزٌ** الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس (٢) ،

الصورة الثانية : أن تذكر المدود ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تجاذب بها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع المدود وهي تقتضى تأنيث العدد مع المدود المذكور وعكسه ، فتقول تطبيقاً لها «عندى رجال ثلاثة» و «عندى فتيات ثلاثة» ، والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضى موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فتقول تطبيقاً لها «عندى رجال ثلاثة» و «عندى فتيات ثلاثة» فلما تجاذبت هذه الصورة قاعدة العدد مع المدود وقاعدة النعت مع النعموت جاز لك أن تراعي الأولى فتوثت العدد مع المدود المذكور وتذكر العدد مع المدود المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكّر العدد مع المدود المذكور وتوثّت العدد مع المدود المؤنث .

(١) أعلم أن المفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد المفرد ، وهو عشرة المفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون ، وخمسون ، وستون ، وبسبعين ، وثمانون ، وتسعون .  
الضرب الثاني ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة المفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد للركب ، وهو سبعة المفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد للعطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فاما تميز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع المثنين واللسمين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والنسمة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والثرين والتسمة والتسمين وما بينهما ، تقول «عشرون ثوبياً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة وأربعون جلاً» ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع اللامة والألف ، تقول «مائة ثوب ، وألف دينار» ويكون التمييز إما مجروراً بن أو بالإضافة إن كان للعدود اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لغير إن كان العدد جمعاً - على التفصيل الذي ذكره المؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول «ثلاثة رجال ، وعشرون نساء» .

(٢) لاتنس أن اسم الجنس الجني هو الفظ الدال على جمع ، وهو واحد من لفظه ، =

كـ «شَجَرٌ» وـ «تَمْرٌ»، أو اسْمَ جَمْعٍ<sup>(١)</sup> كـ «قَوْمٌ» وـ «رَفْطٌ» خُفِضَ بِينْ ، تَقُولُ : «ثَلَاثَةُ مِنَ التَّمْرِ» وـ «عَشَرَةُ مِنَ الْقَوْمِ» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ)<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ يُخْفِضُ بِإِضَافَةِ الْعَدْدِ ، نَحْوَ (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْمَةُ رَهْطٍ)<sup>(٣)</sup> ، وَفِي الْحَدِيثِ : «لَيْسَ فِيهَا دُونَ حَسْنٍ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ» وَقَالَ الشَّاعِرُ :

\* ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ \*

= وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالثَّاءِ : بِأَنْ تَكُونَ النَّائِهِ فِي الْفَرْدِ نَحْوُ شَجَرٌ وَشَجَرٌ وَبَقَرٌ ، وَهَذَا هُوَ الْفَالِبُ ، أَوْ تَكُونَ النَّائِهِ فِي الدَّالِ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ كَمَّةٍ وَكَمٌ ، وَهَذَا نَادِرٌ ، وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالدَّالِ عَلَى الْجَمْعِ يَاهِ مُشَدَّدَةٌ مُحَوَّرَةٌ وَرُومٌ وَرُومِيٌّ وَزَنجِيٌّ وَزَنجِيٌّ وَعِجمِيٌّ وَعِجمِيٌّ .

(١) لَا نَسِّ أَنْ اسْمَ الْجَمْعِ هُوَ مَادِلٌ عَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ وَلَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ غَالِبًا وَلَيْسَ عَلَى وَزْنٍ مِنْ أَوْزَانِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُخْفَوَةِ ، وَمَثَلُهُ : قَوْمٌ ، وَرَهْطٌ ، وَذَوْدٌ ، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَعْدُ مِنْ هَذِهِ النِّوْعِ لَفْظَ «رَكْبٌ» ، وَحَسْبٌ ، وَسَفَرٌ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى وَزْنٍ مِنْ أَوْزَانِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُخْفَوَةِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدَهَا رَاكِبًا وَصَاحِبًا وَمَسَافِرًا ، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَعْدُهَا جَمْعًا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى وَزْنٍ مِنَ الْأَوْزَانِ الْمُخْفَوَةِ جَمْعُ التَّكْسِيرِ ، وَيَدْعُى أَنَّ أَوْزَانِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ لَيْسَ مُحَصَّرَةً فِي هَذِهِ الْأَوْزَانِ الْمُخْفَوَةِ رَوَاهَا سَيِّبُوْيِهِ وَتَنَاقَّلَهَا عَنْهُ الْعُلَمَاءُ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٦٠ مِنْ سُورَةِ الْبَرْ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الْمُلْكِ .

٥٢٣ — يُنْسَبُ هَذَا الشَّاهِدُ إِلَى الْحَاطِبَيْةِ ، وَيَقُولُونُ : إِنْ سَيِّهَ أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ امْرَأَهُ أَمَامَةً وَابْنَتَهُ مَلِيْكَةً فَسَرَحَ إِلَيْهِ ثُمَّ افْتَقَدَ مِنْهَا نَاقَةً ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْوَلْفُ هُنْهَا صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ ، وَعِجْزِهِ مَعَ بَيْتٍ سَابِقٍ عَلَيْهِ قَوْلُهُ :

أَذِئْبُ الْفَقْرِ أَمْ ذِئْبُ أَنِيْسٍ أَصَابَ الْبَكْرَ أَمْ حَدَثُ الْبَكَالِيِّ  
ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ . . . . . لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالٍ .

= اللغة : « ذود » بفتح الدال وسكون الواو وآخره دال مهملة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين ثلاثة إلى عشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أمثلتهم « التلود إلى التلود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حت على الأدخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال البرد : أراد بثلاث ذود ثلاثة نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيتين . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر معدوف بهم من للقام ، والتقدير : ثلاثة نفس وثلاث ذود متساون ، أو نحو ذلك ، والعين يجعل « ثلاثة نفس » خبر مبتدأ معدوف ، أي نحن ثلاثة نفس ، وقدر « ثلاثة ذود » مبتدأ خبره معدوف ، أي : ولنا ثلاثة ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئه للقسم ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة « على عيالي » الجار والمجرور متعلق بجاري ، وعيال مضاف وياه المتكلّم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة المدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم المدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أو لها القول بجوازه في السعة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد ينخفض بإضافة المدد » وهو تابع في ذلك لابن عصفور . وثانياً أنه يقتصر فيه على ما ورد سابعاً به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهورة النحاة .

وثالثاً التفصيل : فإن كان اسم الجمجم لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمجم يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يجز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان المازني ، وقد ذكر أبو العباس البرد أن العلة في ذلك هي أن اسم المدد من ثلاثة إلى عشرة لا ينضاف إلى المفرد ولا يقال =

وإن كان جمـاً خفـنـ يـاضـافـ المـدـ إـلـيـهـ ، نـحـوـ «ـثـلـاثـةـ رـجـالـ» .

ويـقـتـبـرـ التـذـكـيرـ وـالتـأـيـثـ معـ اسـمـ الـجـمـعـ وـالـجـنـسـ بـحـسـبـ حـالـهـماـ ، فـيـعـطـيـ  
الـمـدـ عـكـسـ ماـ يـسـتـحـقـهـ ضـمـيرـهـماـ ، فـتـقـولـ «ـثـلـاثـةـ مـنـ الـفـنـمـ»ـ بـالـتـاءـ ، لـأـنـكـ  
تـقـولـ «ـغـنـمـ كـثـيرـ»ـ بـالـتـذـكـيرـ ، وـ «ـثـلـاثـ مـنـ الـبـطـ»ـ بـتـرـكـ التـاءـ ، لـأـنـكـ  
تـقـولـ «ـبـطـ كـثـيرـ»ـ بـالـتـأـيـثـ ، وـ «ـثـلـاثـةـ مـنـ الـبـقـرـ»ـ أـوـ «ـثـلـاثـ»ـ لـأـنـ  
فـيـ الـبـقـرـ لـفـتـيـنـ التـذـكـيرـ وـالتـأـيـثـ ، قـالـ اللهـ تـعـالـىـ: (إـنـ الـبـقـرـ نـشـابـةـ عـائـيـنـاـ)ـ<sup>(١)</sup>  
وـقـرـىـءـ (ـنـشـابـهـتـ)ـ<sup>(٢)</sup>ـ .

= «ـثـلـاثـةـ رـجـلـ»ـ كـمـاـ لـيـضـافـ إـلـىـ مـاـ يـمـدـ عـلـىـ السـكـثـةـ ، وـلـهـذاـ يـلـتـزـمـونـ أـنـ يـكـونـ لـلـضـافـ  
إـلـيـهـ جـمـعـ فـلـةـ إـلـاـ أـنـ يـهـمـ جـمـعـ الـفـلـةـ أـوـ يـكـونـ شـاذـاـ .

(١)ـ مـنـ الـآـيـةـ ٧٠ـ مـنـ سـوـرـةـ الـبـقـرـةـ .

(٢)ـ ذـكـرـ الـمـؤـلـفـ حـكـمـ الـمـدـ مـنـ ثـلـاثـةـ إـلـىـ عـشـرـةـ مـعـ اسـمـ الـجـمـعـ ،  
وـلـكـنـهـ عـنـ التـقـيلـ لـمـ يـمـثـلـ لـاسـمـ الـجـمـعـ ، وـإـنـماـ مـشـلـ لـاسـمـ الـجـنـسـ .  
وـنـحـنـ نـحـدـثـ عـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ اسـمـ الـجـنـسـ وـاسـمـ الـجـمـعـ حـدـيـثـاـ مـسـتـقـلاـ لـاـخـلـافـ  
مـاـ يـقـالـ عـنـ كـلـ مـنـهـماـ ؛ـ فـنـقـولـ :

خـلـاصـةـ الـسـكـلامـ عـنـ اسـمـ الـجـنـسـ أـنـهـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ:ـ نوعـ يـعـودـ الضـمـيرـ إـلـيـهـ مـنـ الفـعـلـ  
وـمـنـ الـوـصـفـ مـذـكـراـ لـأـغـيـرـ ، وـهـذـاـ يـقـالـ عـنـهـ إـنـهـ وـاجـبـ التـذـكـيرـ ، وـنـوـعـ يـعـودـ  
الـضـمـيرـ إـلـيـهـ مـنـ الفـعـلـ أـوـ الـوـصـفـ مـؤـنـتاـ لـأـغـيـرـ ، وـهـذـاـ يـقـالـ عـنـهـ إـنـهـ وـاجـبـ التـأـيـثـ ،  
وـنـوـعـ يـعـودـ الضـمـيرـ إـلـيـهـ مـذـكـراـ فـيـ بـعـضـ الـعـبـارـاتـ وـمـؤـنـتاـ فـيـ بـعـضـهـاـ الـآـخـرـ ، وـهـذـاـ يـقـالـ  
عـنـهـ إـنـهـ جـائزـ التـذـكـيرـ وـالتـأـيـثـ .

فـأـنـتـ تـنـظـرـ أـوـلـ الـأـمـرـ إـلـىـ الضـمـيرـ الـذـيـ يـعـودـ إـلـىـ اسـمـ الـجـنـسـ ، فـإـنـ وـجـدـتـهـ يـعـودـ  
إـلـيـهـ مـذـكـراـ لـأـغـيـرـ اـعـتـبـرـتـهـ مـذـكـراـ وـجـشـتـ مـعـهـ باـسـمـ الـمـدـ مـقـرـونـاـ بـالـتـاءـ ، وـقـدـ مـثـلـ  
الـمـؤـلـفـ لـهـذـاـ النـوـعـ بـالـفـنـمـ ، وـالـقـاعـدـةـ مـحـيـعـةـ لـكـنـ لـلـثـالـثـاـ غـيـرـ مـحـيـعـ ، وـقـدـ وـرـدـ فـيـ  
الـقـرـآنـ الـكـرـمـ (إـذـ تـفـشـتـ فـيـهـ غـنـمـ الـقـومـ)ـ فـأـنـتـ الفـعـلـ مـسـنـدـ إـلـىـ الـفـنـمـ ، فـدـلـ ذـلـكـ  
عـلـىـ أـنـهـ يـؤـنـثـ ، وـالـمـالـ الصـحـيـحـ (ـالـرـطـبـ ، وـالـقـمـ)ـ وـإـنـ وـجـدـتـ الضـمـيرـ يـعـودـ

إليه مؤتمنا لأغير اختبره مؤتمنا وحيث معاً باسم العدد من غير تاء، ومن هذا النوع البط  
كما ذكر المؤلف، وإن وجدت الضمير يعود إليه مذكراً أحياناً ومؤتمناً في أحياناً أخرى  
اعتبره ذا وجہین، وسأله لك أن تأتي منه باسم العدد من غير تاء على اعتباره مؤتمناً،  
وبالتاء على اعتباره مذكراً، ومن هذا النوع البقر، فإن الضمير قد عاد إليه مذكراً في  
قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر شابه علينا) وعاد إليه مؤتمناً القراءة الأخرى  
(تشابهت).

وأما اسم الجمجم ظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذي ذكره وشرحناه لك  
في اسم الجنس، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمجم على تفصيل آخر، وحاصله أنه إن  
كان يستعمل في العقلاه - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه في حكم المذكر  
بفتحها باسم العدد معه مقوتنا بالباء ، وفي القرآن الكريم (وكان في المدينة تسعة  
رهط) وإن كان اسم الجمجم يستعمل في غير العقلاه - مثل الجامل جماعة الجمال ،  
والباقر جماعة البقر - جعلناه في حكم المؤنث وحيثنا معه باسم العدد خالياً من التاء  
فقلنا «ثلاث من الباقر».

ونحن لا نظر هذا التفصيل الذي ذكره ابن عصفور ، أما أولاً فلأن «النسوة ،  
والنساء ، والجماعة » ثلاثة من أسماء الجمجم التي تستعمل في العقلاه ، وهي لا تتعامل  
في كلام العرب معاملة المذكرين ، وأما ثانياً فلأنه جعل «الجامل» الذي هو جماعة  
الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل ، وقد عامله العرب معاملة  
المذكر ، وذلك في قول الشاعر :

رَبِّيَا الْجَامِلُ لِلْمُؤْنَثِ فِيهِمْ وَعَنَّا حِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام في اسم الجمجم على ما قاله المؤلف ، ومن  
المذكر منه لا غير قوم ونفر ، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة ، ومن  
جاوز الذكر منه بقوله بعثتم.

وهذا الذي قررناه - من أن المبررة في اسم الجنس واسم الجمجم بمحالهما تذكيراً  
وتأثينا ، ولا ينظر إلى المعنى المراد منها - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد  
وبينه أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه - بل لا يذكر وصف أصلاً نحو «ثلاث =

و يُعتبران مع الجمع بحال مفرده ؟ فذلك تقول : « ثلاثة إصطبّلات » و « ثلاثة حمامات » بالثاء فيما اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكراً ، ولا تقول « ثلاثة » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للمغداديين<sup>(١)</sup> . ولا يُعتبر من حال الواحد حال لفظه حتى يقال « ثلاثة طلحات » بترك القاء ، ولا حال معناه حتى يقال « ثلاثة أشخاص » بتركها تزيد نسوة ، بل

ـ من البقر ، أو ثلاثة من البقر و نحو « ثلاثة من البط » و نحو « ثلاثة من الرطب » أو يذكر وصف لكن يُؤتى به متاخرأ نحو « ثلاثة من البط ذكور » أو « ثلاثة من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيه بين اسم العدد والمعدود نظر إلى المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكراً جيئ باسم العدد مقروناً بالثاء فتقول « ثلاثة ذكور من البط » و نحو « ثلاثة سنبلات من القمح » و ابن مالك يجعل الوصف المتاخر كالواقع بين المدد والمعدود ويجعل البدل كالنعت .

(١) هذا الذي اختاره المؤلف - من أن العبرة مع الجمع بحال مفرده ، فإذا كان المفرد مذكراً جيئ باسم العدد مقروناً بالثاء نحو « ثلاثة حمامات ، و ثلاثة إصطبّلات » لأن المفرد حمام وإصطبل ، وما مذكراً ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول « ثلاثة حمامات و ثلاثة إصطبّلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً - هو مذهب البصريين من النحاة ، وقد خالف في ذلك المغداديون والكسائي ، فأجازوا مراعاة حال أئمماً شئت : حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول « ثلاثة حمامات » وأن تقول « ثلاثة حمامات » الأولى برعاية حال المفرد ، والثانية برعاية حال الجمع ، وقد حكى سيبويه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون مراعاة حال الجمع .

وزيرد أن تنبئك إلى أن الكلام يتصور في جمع بخلاف مفرده في التذكرة والتأنيث ، وذلك يتتحقق في جمع المؤنث السالم الذي مفرده مذكراً لا يعقل ، فإن اتفق الجمع والمفرد في التأنيث نحو « سحابة و سحابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت تقول « ثلاثة سحابات » لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا يقتضي خلاف ما اقتضاه مفرده .

يُنظر إلى ما يستحقه الفرد باعتبار ضميره ؟ فيعكس حكمه في المدد ، فـ<sup>كما</sup> تقول « طَلْحَةُ حَضَرَ » و « هِنْدُ شَخْصٍ جَمِيلٍ » بالتقدير كـ<sup>ما</sup> فيهما تقول « ثَلَاثَةُ طَلَحَاتٍ » و « ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ » بالثاء فيهما ، فأما قوله :

\* ثَلَاثُ شَخْصٍ كَاعِبَانِ وَمُعَصِّرُ \*

فضرورة ، والذى سـ<sup>هـ</sup>م ذلك قوله « كَاعِبَانِ وَمُعَصِّرُ » فـ<sup>أ</sup>تصل باللفظ ما يـ<sup>عـ</sup>ضـ<sup>د</sup> للمعنى المراد ، ومع ذلك فليس بقياس ، خلافاً للناظم .

٥٢٤ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزوجي ، من قصيدة الرائية للشهرة ، وسيذكر المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في هذا الباب ( ص ٢٥٨ ) ، والذى أنسده للمؤاف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* كَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَنْقَى \*

اللغة : « مجنى » الجين - بكسر الياء وفتح الجيم وتشديد النون - أصله الترس ، ويجمع على مجــان ، وأراد هنا ما يــقــى به الكاشــين والرقــاء « أــنــقــى » أحــذــر وأــجــاب وأــجــافــ وأــجــعلــ بينــ وــيــنــهمــ وــقــائــيــةــ « شــخــوصــ » جــمــعــ شــخــصــ ، والأــصــلــ فــيــ الشــعــرــ بــرــىــ منــ بــعــيدــ ، وأــرــادــ هــنــاــ الإــنــســانــ ، وــكــانــ قــدــ قــالــ : كــانــ مــاــ أــنــقــىــ بــهــ الرــقــاءــ ثــلــاثــةــ أــنــاســ « كــاعــبــ » مــثــقــىــ كــاعــبــ ، وــهــىــ الــجــارــيــةــ حــيــنــ يــدــوــ نــيــهــ . تــقــولــ : كــعــبــ الــجــارــيــةــ تــكــعــبــ - مــنــ بــابــ قــتــلــ - فــهــىــ كــاعــبــ ، وــكــاعــبــ ، إــذــاــ صــارــتــ كــدــلــكــ « وــمــعــرــ » جــمــســ لــيــمــ وــســكــونــ الــعــيــنــ وــكــســرــ الصــادــ - الــجــارــيــةــ مــتــىــ دــخــلــتــ فــيــ عــصــرــ شــبــابــهاــ .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « مجنى » مجرن : خبر كان تقدم على اسمها منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، ومحــنــ مضاف وباء للتــكــلمــ مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « دون » ظرف متعلق بــعــنــ أو بــعــذــوفــ حالــ منهــ ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وــتــاءــ اللــتــكــلمــ اــمــهــ « أــنــقــىــ » فعل مضارع فــاعــلهــ ضــمــيرــ مستــرــ فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خــرــكــنــتــ ، وــجــلــهــ كــانــ وــاســهــ وــخــبــرــهــ لاــحــلــ لها من الإعرابصلة من اللوــســوــلــةــ ، والعــاــئــدــ ضــمــيرــ منصــوبــ بــأــنــقــىــ عــذــوفــ ، والتــقديرــ : دون الذى كــنــتــ أــنــقــىــ « ثــلــاثــ » اسم كان في أول البيت تــأــخــرــ عنــ خــبــرــهــ ، وهو مضاف =

وإذا كان المدود صفة فالعتبر حال الموصوف المنوي ، لا حالما ، قال الله تعالى : ( فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالًا )<sup>(١)</sup> أي : عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالُهَا ، ولو لا ذلك لقليل ( عشرة ) لأن المثل مذكر ، وتقول : « عِنْدِي هَلَانَةٌ رَبْعَاتٌ » بالباء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « هَلَانَةٌ دَوَابٌ » بالباء إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أحِرَّةٌ دَوَابٌ ، وسمح « هَلَاثٌ دَوَابٌ ذُكُورٌ » بترك الباء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يحررونها على موصوف .

\*\*\*

فصل : الأعداد التي تضاف للمدود عشرة ، وهي نوعان :

أحداها : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعا ، مكتسرا ، من أبنية الكلة ، نحو « ثلاثة أفلس » و « أربعة أعمد » و ( سبعة أبغير )<sup>(٢)</sup> وقد يختلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة .

فيضاف للفرد<sup>(٣)</sup> ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثلاثة مائة » و « تسع و « شخص » مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كاعبان » بدل من ثلاث مفروغ بالألف نيابة عن الصفة لأمه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للفرد « ومعصر » معطوف على قوله كاعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثلاثة شخص » فإن شخصاً جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفرده ، ومفرده الذي هو شخص مذكر ، وإن كان القصد به هنا مؤنثاً فكان ينبغي أن يقول « ثلاثة شخص » كما يقول « ثلاثة كواكب » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذي رشحه وقواه ذكر الكاعبين والمصر ، وهذا ضرورة عند جميرة النهاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بيننا ذلك مذهبة في كلامنا الماضي ( ص ٢٥٠ ) وأنه يرى الإبدال من المدود مثل نعته يحيى مراعاة المعنى .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأيتام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) وما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمجمة نحو « تسعة رهط » و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجر المدود بمن .

مائة»<sup>(١)</sup>، وشدّ في الضرورة قوله :

\* نَلَاثُ مِئَتِينَ الْمُلُوكِ وَفِيهَا \*

وُيُضَافُ لِجَمِيعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسَأَتِينِ<sup>(٢)</sup> :

(١) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، هام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجهز قوله :

\* رِدَائِيُّ ، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَامِ \*

الإعراب : «ثلاث» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاد و «مئين» مضاد إليه مجرور بالياء نيابة عن السكراة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «الملوك» جار و مجرور متعلق بمخدوف صفة ثلاثة مئين ، أو متعلق بقوله «وفي» الآتي «وفي» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره الت Cedur «بهما» جار و مجرور متعلق بقوله وفي «ردائي» رداء : فاعل وفي مرفوع بضمme مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، ورداء مضاد وياء المتكلم مضاد إليه «وجلت» الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والثاء حرف دال على الثانية ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاثة مئين «عن» حرف جر «وجوه» مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جلت ، ووجوه مضاد و «الأهام» مضاد إليه مجرور بالسکراة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «ثلاث مئين» حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول «ثلاث مائة» وهذا الجم شاذ ؛ لأن الجم يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله «مئين» على ذلك معناه «ثلاثمائة» والثلاثة التي هي المدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى «ثلاث مئين» هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقى مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان . الأولى : أن يكون جم التكسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقولك «ثلاث سعادات» =

إحداها : أن يهمل تكسير الكلمة ، نحو ( سبع سموات )<sup>(١)</sup> ، و « خمس صلوات » و ( سبع بقرات )<sup>(٢)</sup> .

والثانية : أن يجاور ما أهل تكسيره ، نحو ( سبع سنبلات )<sup>(٣)</sup> ، فإنه في التزيل مجاور لـ ( سبع بقرات )<sup>(٤)</sup> .

و يضاف لبناء الكثرة في مسائلين :

إحداها : أن يهمل بناء القلة ، نحو « ثلاثة جوار » و « أربعة رجال » و « خمسة دراهم » .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ قياساً أو سعياً فينزل لذلك منزلة المعدوم ؛ فالأول نحو ( ثلاثة قروء )<sup>(٤)</sup> ؛ فإن جمجم قرؤ بالفتح على أفراء شاذ ، والثاني نحو « ثلاثة شسوع » فإن أشساعاً قليل الاستعمال

\* \* \*

= جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فعائل من جمع التكسير لا ينقاض إلا في نحو سحابة وكتيبة مما هو مؤنث بناء التأنيث ، فأما المؤنث بغیر علامه التأنيث فلا يجمع هذا الجمجم ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائز حفظ ولم يقس عليه ، ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة وارداً لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو قوله تعالى ( في تسعة آيات ) فإن تكسير آية على آى وارد عن العرب ، ولكنه ليس كثيراً في استعمالهم ، فلهذا أعدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني : المائة والألف ، وحقهما أن يضافا إلى مفرد ، نحو ( مائة جملة )<sup>(١)</sup> و ( ألف سنة )<sup>(٢)</sup> .

وقد تضاف المائة إلى جمع كفراء الآخرين<sup>(٣)</sup> ( ثلاثة مائتي سنتين )<sup>(٤)</sup> ، وقد تميّز بمفرد منصوب ، كقوله :

• إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا • ٥٢٦

\*\*\*

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسانى ، كما نبهنا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزارى أحد الشعراء المغاربة وهو من شواهد مسيوية ( ج ١ ص ١٠٦ و م ٢٩٣ ) ونسبة في المرة الأولى للربيع وفي المرة الثانية ليزيد بن صبة ، والذي أنشده المؤلف همنا صدر بيت من الوافر ، وعجيزه قوله :

\* فَقَدْ ذَهَبَ الْلَّذَادَةُ وَالْفَتَاءُ \*

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « عاش » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش مرفوع بضميه مقدرة على الألف منع من ظهورها الت Cedur « مائتين » مفعول به لعاش منصوب بالياء نسبة عن الفتحة لأنه مشى « عاماً » تميّز ، وجملة عاش وفاعله في محل جر بإضافة إليها « قد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تمحيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل من الإعراب « اللَّذَادَةُ » فاعل ذهب « وَالْفَتَاءُ » الواو حرف عطف ، الفتاء : معطوف على اللذادة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذادة والفتاء لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية .

=

فصل : إذا تجاوزتَ المشرة حيث بكلمتين : الأولى التَّيِّفُ ، وهو التسعة فا دونها ، وحكت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك ؟ فأجريت الثالثة والتاسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأني بأحدٍ وإحدى مكان واحد وواحدة ، وتبين الجميع على الفتح ، إلا « اثنين » و « اثنين » فتفعل بهما كالتالي ، وإلا « ثالثي » فلذلك فتح الياء وأسكنها ، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « المشرة » وترجع بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتبينها على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالباء سكت شينها في لغة المجازين وكسرتها في لغة نعيم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أحد عشر عبداً » و « اثنتا عشر رجلاً » بتذكيرهما ، و « ثلاثة عشر عبداً » بتأننيث الأول وتذكير الثاني ، وتقول : « إحدى عشرة أمةً » و « اثنتا عشرة جاريةً » بتأنيفهما ، و « ثلاث عشرة جاريةً » بتذكير الأول [ وتأنيث الثاني ] .

فإذا جاوزت التاسعة عشر في التذكير والتسعة عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عشر وعشرون عبداً » و « ثلاثون أمةً » . وتمييز ذلك كله مفرد منصوب<sup>(١)</sup> ، نحو ( إن رأيت أحد عشر

ـ الشاهد فيه : قوله « مائتين عاماً » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول « مائة عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب القراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى ( وقطنانم اثني عشرة أسباطاً أمةً ) وبقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت خاضر وعشرين بنت خاضر » إلا أن العلماء لم يسلمو لهما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كَوْ كَبَأَ )<sup>(١)</sup> ( إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ أَهْلِ أَنْفُسِهَا عَشَرَ شَهْرًا )<sup>(٢)</sup> ( وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثَيْنَ لَيْلَةً وَأَتَمَّنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعَيْنَ لَيْلَةً )<sup>(٣)</sup> ( إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعُ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً )<sup>(٤)</sup> ، وَأَمَّا قُولُهُ تَعَالَى : ( وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشَرَةَ أَسْبَاطًا )<sup>(٥)</sup> ، فَ( أَسْبَاطًا ) بُدْلٌ مِنْ ( اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ) وَالتَّيْزِيزُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فِرْقَةً ، وَلَوْ كَانَ ( أَسْبَاطًا ) تَيْزِيزًا لَذُكْرِ الْعَدْدَانَ ؛ لَأَنَّ السُّبْطَ مَذْكُورٌ ، وَزُعمَ النَّاظِمُ أَنَّهُ تَيْزِيزٌ ، وَأَنَّ ذَكْرَ ( أَمَّا ) رَجِحَ حَكْمُ التَّائِيَّةِ كَمَا رَجَحَهُ ذَكْرُ « كَاعِيَانَ وَمَعْصَرَ » فِي قُولِهِ :

= بِوْجُوهٍ مِنَ الْإِعْزَابِ ، مِنْهَا مَا قَالَهُ الشَّلَوَيْنَ وَابْنَ أَبِي الرِّبِيعِ ، وَحَاصِلَهُ أَنَّ ( أَسْبَاطًا ) لَيْسَ تَيْزِيزًا لِأَنَّهُ حِمْ وَلَأَنَّ مَفْرَدَهُ مَذْكُورٌ ، فَكَانَ حِقُّ الْعَدْدِ أَنْ يُقَالُ « اثْنَيْ عَشَرَ » بِتَرْكِ الْتَاءِ فِي الْفَظِيلَيْنِ لِمَا قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْوَاحِدَ وَالْاثْنَيْنِ يُذَكَّرُانِ مَعَ الْمَذْكُورِ وَيُؤْتَانِ مَعَ الْمُؤْنَثِ وَكَذَلِكَ الْعَشْرَةُ إِذَا رَكِبَتْ مَعَ النَّيْفِ ، فَالْقُولُ بِأَنَّ ( أَسْبَاطًا ) تَيْزِيزٌ بِمَخَالِفِ الْاسْتِعْدَالِ الْعَرَبِيِّ مِنْ جَهَتِيْنِ : الْجُمْعُ ، وَالتَّائِيَّةُ ، وَلَمْ يَقُرَّ ابْنُ مَالِكٍ هَذِهِ التَّخْرِيجُ الَّذِي يُذَكِّرُ عَنِ الْشَّلَوَيْنِ ، وَجَعَلَ ( أَسْبَاطًا ) تَيْزِيزًا ، وَاعْتَدَرَ عَنِ تَأْيِيْتِ لَفْظِيِّ الْمَدِّ فِي الْآيَةِ بِأَنَّ جَعَلَ ( أَمَّا ) نَعْتَا لِأَسْبَاطِ ، وَالْأُمَّةِ : جَعَلَ أَمَّةً ، وَهِيَ مُؤْنَثٌ ، فَلَمَّا نَعَتْ تَيْزِيزُ بِمَا هُوَ مُؤْنَثٌ تَرَجَّحَ جَانِبُ التَّائِيَّةِ ، لَكِنَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ أَنَّ ( أَمَّا ) جَامِدٌ ، فَكَيْفَ يَقْعُدُ نَعْتًا ؟ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ مُخْلِصًا مِنْ جَمِيعِ التَّيْزِيزِ ، فَلَعْلَهُ يَوْافِقُ الْقَرَاءَ فِي هَذَا الْفَرْعَ ، وَمَا خَرَجُوا عَلَيْهِ الْآيَةُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : إِنَّ ( أَسْبَاطًا ) نَعَتْ لِمَنْعَوْتَ مَحْذُوفُ وَ( أَمَّا ) نَعَتْ لِأَسْبَاطِ ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ : وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ فِرْقَةَ أَسْبَاطًا أَمَّا ، وَفِي هَذِهِ التَّخْرِيجِ النَّعَتُ بِالْجَامِدِ مِرْتَيْنِ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنْ سُورَةِ يُومِنَفِ.

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٤٢ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢٣ مِنْ سُورَةِ صِّ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ ١٦٠ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

\* نَلَّاتُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُفْسِرٍ<sup>(١)</sup> \* [٥٢٣]

1

فصل : ويحوز<sup>(٢)</sup> في المد المركب - غير «ائني عشر» و «ائني

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد فربما ( وهو الشاهد رقم ٥٢٣ ) والذي  
أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَكَانَ بِجَنِيْ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى \*

وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن المدد المركب - وهو أحد عشر وأخواته - ما عدا «أتنا عشر» في المذكر ، و «أثنتا عشرة» في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحبه - أي ما لسه وشبه ، فقد حسّك النعمة فيه عن العرب ثلاثة لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد للركب على حالته التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزءين ويضاف بمجموع العدد للركب إلى مستحقه ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » وهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبني على فتح الجزءين في محل رفع ، وأحد عشر مضاد و « زيد » مضاد إليه ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسيفين ، أو لها أن هذه الإضافة عارضة واستعملها قليل ، وثانيةما أن النبي قد يضاف كلاما في إضافة « كم » إلى ميزها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد للركب للضاف إلى مستحقه ، لأنه للغة وفي التقدير في الاستعمال العربي :

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ، فيبقى جزءه الأول مفتوحا ، ويعامل جزءه الثاني بما يقتضيه العامل ، فتقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه عليك ، وتقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت عليك ، وتقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في عليك ، إلا أن « عليك » متنوع من الصرف للعملية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة» — أن يضاف إلى مُسْتَحِقَ المدود؟ فاستغنى عن التمييز، نحو «هذو  
أحد عشرَ زَيْدٍ» ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزءين.  
وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثنائي كافى بعلبك، وقال: هي لغة رديئة.  
وحكى الكوفيون وجّمَ ثالثاً، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كافى  
عبد الله، نحو «ما قَمَلتْ حَسْنَةً عَشْرِكَ».

وأجازوا أيضاً هذا أوّجه دون إضافة<sup>(١)</sup> استدلاً بقوله:

٥٢٧ — كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّةِ

\* \* \*

= هذه اللغة ابن عصفور، وزعم أنها لغة الفصحى، وقال الأخفش: إنها لغة حسنة،  
وقال سيبويه: هي لغة رديئة.

اللغة الثالثة: معاملة المد المركب الإضافي، فتجرى على الجزء  
الأول حركات الإعراب، وتجر الجزء الثاني بالإضافة، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام  
زيد، وهذه لغة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب، وحکاها الأخفش عن أبي  
قصس الأسدى وابن الهيثم العقيلي.

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب المد المركب كاعراب التصايفين  
لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحبه، وأن الإجماع منعقد على ذلك، وفي  
دعواه الإجماع على ذلك مقال، فإن الكوفيين حکواه عن العرب في غير حال الإضافة  
إلى مستحبه وقالوا به.

٥٢٧ — هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وقد نسب الشیخ خالد  
هذا الشاهد إلى نفعي بن طارق.

اللغة: «كاف» فعل ماض مبني للجهول من التكليف وهو تحمل ما فيه كلفة  
ومشقة «عنائه» العناء — بفتح العين — وهو التعب والنصب والجهد؛ تقول «عنى  
فلان يعني» من باب رضى — عناء، إذا جهد وتعب «شقوته» بكسر الشين وسكون  
الكاف، أو بفتح الشين وسكون القاف — الشقاء والعسر، وفي القرآن ( غالب علينا  
شقوتنا ) .

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .  
كما تصوغه من فعل ؟ فتقول : ثانٍ ، وثالثٍ ، ورابع - إلى العاشر<sup>(١)</sup> .

= الإعراب : « كاف » فعل ماضي للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عناه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره السكراة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوته : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثان لـ كلـ ف ، وبنت مضاف و « عانى » مضاف إليه ، وعاني مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجته » حجية : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجية مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « عانى عشرة » حيث أضاف الأول الذي هو صدر المركب العددى إلى الثاني الذي هو عجز المركب المددي ، من غير أن يكون العدد « ضافاً إلى مستحقه » ، كما في « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه في مثل هذه الحال مما أجازه السكونيون كما هو صريح عبارة المؤلف ، فقول ابن مالك في التسهيل « ولا يجوز بإجماع عانى عشرة - أي بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثاني - إلا في الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن السكونيين يحيزنون بذلك مطلقاً ، نفي في الشعر وفي غير الشعر .

(١) هنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذي هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قوله « ثلثة الاثنين » أي صيرتهم ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذي تريده من قوله « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلثة الاثنين أثنتين » أي جعلتها ثلاثة ، وذلك لأنّ العرب استعملت في هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري في الصحاح : « عشرت القوم أثنتين عشرة ، إذا صرت عشرة » .

كما تقول : ضارب وقاعد ، ويحجب فيه أبداً أن يُذَكَّر مع المذكر ويُؤْنَث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فاما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، فقيل : واحد وواحدة .

ولك في أسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد **الاتِّصافَ** بمعناه مجرداً . فتقول : ثالث ،  
ورابع ، قال :

\* لِسْتَةُ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ \*

— وفي هذا يقول ابن مالك في شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المعلم ، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثالث إلى العشر ، وهي مصادر ثلاثة تلخص الاثنين ، إلى عشرة التسعة » وهذا هو الوجه الثالث في كلام المؤلف .

وإن كنت تريده بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة - وهو الوجهان الأول والثاني في كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذي هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدرأً بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاد من أسماء الأجناس التي ليست بعتصار ، وهو وارد في كلام العرب كثيراً ، فقد قالوا : استنقوا الجمل ، واستحبروا الطين ، وقالوا : استبيست الشاة ، كما قالوا « تربت يداك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الديباتي ، والتي أنشده المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَمَّا فَعَرَفْتُهَا \*

اللغة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهي العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكنها وذلك كالذئب والأثناي ، والأماكن التي كانوا يختلفون إليها = ويترددون عليها .

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير ، فتقول « خَامِسٌ خَمْسَةٌ » أي : بعض جماعة منحصرة في خمسة . ويجب حينئذ إضافةه إلى أصله . كما يجب إضافة البعض إلى كله . قال الله تعالى : ( إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ )<sup>(١)</sup> ، وقال تعالى : ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ تَالِثُ تَلَاثَةٍ )<sup>(٢)</sup> ، وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وتغلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونضبه إيه ، كما يجوز في « ضارب زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز في « ثان » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصريح ؟ فتقول « هَذَا رَابِعٌ تَلَاثَةٌ » أي : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : ( مَا يَكُونُ مِنْ تَجْوِيْزٍ تَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، ويجوز حينئذ إضافةه وإعماله ، كما يجوز الوجهان في جاعلٍ ومصيّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان ؟ فلا يقال « ثانٍ وَاحِدٍ » ولا « ثانٍ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « تَوَهَّمْتَ » فعل ماضٍ وفاعله « آياتٍ » مفعول به منصوب بالكسرة نياية عن الفتحة لأنَّه جمع مؤنثٍ سالم « لها » جارٍ و مجرورٍ متعلق بمحذف صفة الآيات « فعْرَفْنَاهَا » الفاء حرفي عطف ، عرف : فعلٌ ماضٌ ، وتناء المتكلّم فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله « لستةً » جارٍ و مجرورٍ متعلق بتَوَهَّمتَ ، وستة مضافٍ و«أعوام» مضافٍ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدلٌ من اسم الإشارة مرفوع بالضمة الظاهرة « سَابِعٌ » خبر البتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سَابِعٌ » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصال بهذه العدة ، وهذا في النهاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبية

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الأتفاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حادِي عَشَرَ » بذكيرها ، و « حادِيَة عَشَرَةً » بتأنيثهما ، وكذا تصنف في الباقي : تذكر اللقطين مع المذكر ، وتؤثرهما مع المؤنث ، فتقول « الجُزْءُ الْخَامِسُ عَشَرَ » و « الْمَقَامُ الْسَّادِسُ عَشَرَةً » وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقاب فاءها إلى مَوْطِنِ لامهما فتصيرها ياء ، فتقول : حادِي وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانٍ اثنين ، وهو انحسار العِدَةِ فيما ذكر ، ولذلك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتي بأربعة الفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتصريف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول « تَالِيْتَ عَشَرَ تَلَانَةً عَشَرَ ».

الثاني : أن تمحى عشر من الأول استفهاماً به في الثاني ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتصيفه إلى التركيب الثاني .

الثالث : أن تمحى العقد من الأول والثاني من الثاني ، ولذلك في هذا الوجه وجهاً : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثاني بالإضافة ، والوجه الثاني : أن تعرب الأول وتبني الثاني ، حكاه الكسائي وابن السككيت وابن كيسان ، ووجهه أنه قدَّرَ ما حُذفَ من الثاني فبقى البناء بحاله ، ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما حلول كل منها محلَّ الممحى من صاحبه ، وهذا ردود ؛ لأنَّه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الأسمين مُفتَزِعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرَبَ الأول ، ولم يذكُر الناظم وابنه هذا الاستعمال

الثالثَ ، بل ذَكِرَا مكانه أَنْكَ تقتصرُ عَلَى التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ بِاقْتِبَاعِ بَنَاءِ صَدْرِهِ ، وَذَكِرَ أَنْ بَعْضَ الْعَرَبِ يَعْرِبُهُ ، وَالتَّحْرِيرُ مَا قَدَمَتْهُ .

السادس : أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعْهَا لِإِفَادَةِ مَعْنَى رَابِعِ ثَلَاثَةِ ؟ فَتَأْنَى أَيْضًا بِأَرْبَعَةِ النَّاظُورِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ الثَّالِثُ مِنْهَا دُونَ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الْوَصْفُ ، فَتَقُولُ « رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أَجَازَ ذَلِكَ سَيِّبُوِهِ ، وَمَنْعِهِ بَعْضُهُمْ ، وَعَلَى الْجُوازِ فَيَقُولُنَّ بِالْإِجَاعَ أَنْ يَكُونَ التَّرْكِيبُ الثَّانِي فِي هَوْضِ خَفْضٍ ، وَلَكِنْ أَنْ تَحْذِفَ الْعَشَرَةَ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ لَكَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ تَحْذِفَ النِّيفَ مِنَ الثَّانِي لِلِّإِلَبَاسِ .

السابع : أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ الْعَشَرِينَ وَأَخْوَاتِهَا ، فَتَقُولُهُ ، وَتَعْطِفُ عَلَيْهِ الْمَقْدَ بِالْوَاوِ .

\* \* \*

### هذا باب كنايات العدد

وَهِيَ ثَلَاثَةُ : كَمْ ، وَكَائِنٌ ، وَكَذَا .

أَمَا « كَمْ » فَتَنقَسِمُ إِلَى : اسْتَهْمَامِيَّةٍ بِمَعْنَى أَيِّ عَدَدٍ ، وَخَبْرِيَّةٍ بِمَعْنَى كَثِيرٍ<sup>(١)</sup> . وَيُشَتَّرِكَانُ فِي خَسْتَةِ أَمْوَارٍ<sup>(٢)</sup> : كَوْنِهِمَا كَنَاهِيَّتَيْنِ عَنْ عَدْدٍ مَجْهُولٍ لِجِنْسِ

(١) يَسْتَعْمِلُ « كَمْ » الْاسْتَهْمَامِيَّةُ مِنْ يَسْأَلُ عَنْ كِيَةِ الشَّيْءِ ، وَيَسْتَعْمِلُ « كَمْ » الْخَبْرِيَّةُ مِنْ يَرِيدُ الْاِفْتِحَارَ وَالْتَّكْثِيرَ ، وَلَا تَسْتَدِعُ الْخَبْرِيَّةُ جَوَابًا

(٢) تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ مَجْمُوعَ مَا يَتَقَوَّلُ فِيهِ التَّوْعَانَ تَسْعَةُ أَمْوَارٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ كَلَا مِنْهَا أَسْمَ ، بَذَلِيلٍ إِضَافَتِهِمَا وَدُخُولَ حَرْفِ الْجَرِ عَلَيْهِمَا ، فَأَنْتَ تَقُولُ ، بِكَمْ ذَرْمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا الْكِتَابَ ، وَتَقُولُ ، غَلامٌ كَمْ رَجُلٌ فَهَرَتْ

الثَّانِي : أَنْهَا مِبْنَيَانٌ ، لَشَبِهِمَا لِلْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، أَوْ فِي الْمَعْنَى ، فَالْاسْتَهْمَامِيَّةُ تَشَبَّهُ هَمْزَةُ الْاسْتَهْمَامِ فِي الْمَعْنَى ، وَالْخَبْرِيَّةُ تَشَبَّهُ رَبُّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى

=

الْتَّكْثِيرِ

= الثالث : أن بناءها على السكون ، وهذا واضح

الرابع : أن كلاماً منها يحتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستفهام « كم رجلاً أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز الخامس : أنه يجوز مع كل منها حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صحت »

ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية

السادس : أن تمييز كل منها لا يكون منفياً ، فلا تقول « كم لا رجلاً جاءك »

نص عليه سيبويه

السابع : أن كلاماً منها بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤

الثامن : أن كلاماً منها يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداها العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافاً

التاسع : أن كلاماً منها يقع في موقع الإعراب الذي يقع فيها الآخر .

فيكون كل منها مجرور الحال إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »

وكل منها يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلت » والثاني نحو « كم يوماً صحت »

وكل منها إذا وليه فعل متعدد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور :

الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلاً ، نحو قوله « كم رجل في دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .

الصورة الثانية : أن يقع بعدهما فعل لازم ، نحو قوله « كم رجل قام » ونحو قوله « كم كتاب دخل في مللكك » .

والقدر ، وكونهما مبنيين ، وكون الماء على السكون ، ولزوم التضديير ، والاحتياج إلى التمييز .

الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع ضميركم نحو قوله « كم رجل ضرب عمرا » ونحو قوله « كم صديق أهانك في هذا الأمر » ، الصورة الرابعة : أن يقع بعدهما فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضارف إلى ضميركم ، نحو قوله « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قوله « كم رجل أهانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منها فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى مفعوله ، نحو قوله « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قوله « كم رجل باع عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون المفعول الذي نصبه الفعل غير ضميركم ، فإن كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرها يعود إلى كم - نحو قوله « كم رجل ضربته » وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم » مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولاً به لفعل مذدوب يفسره المذكور بعده .

فالخلاص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر البتة في صورتين : أن يدخل عليها حرف جر ، أو مضارف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسيبها ، أو رافع لأجنبي وقد استوف مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلاً ، وأنها تكون محتملة للرفع على الابداء والنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن يليها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة صورة ، وقد عرقها في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فكمن منها على ثبت ، والله يهديك ويوفقك .

ويقتصران أيضاً في خمسة أمور أيضاً<sup>(١)</sup>:  
أحداها: «أن» كـ الاستفهامية تميّز بمنصوب مفرد ، نحو «كم» عبّداً

(١) تبيّن لنا أن الفرق بين كـ الاستفهامية وكـ الخبرية من عناية أوجه :  
الأول : أن تميّز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قوله «كم كتاباً قرأت». هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهب آخران ، أحداها مذهب جمهور الكوفيين وحاصله أنه يجوز أن يقع تميّز الاستفهامية جمـعاً مطلقاً ، نحو قوله «كم شهدوا لك» والثاني مذهب الأخشن ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتميّز جمـعاً إن كان السؤال عن الجمـاعات نحو قوله «كم غلـاناً لك» إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغـلام ، والبصريون الذين يوجـبون إفراد تميّزـكم الاستفهامية يقولون: ما أوهم مجـىء تميّز الاستفهامية جمـعاً فإنـه الجـمع يحصل حالـاً ، ويكون التميـزـ مفرداً مـعذوفـاً .

أما تميـزـكم الخبرـية فقد يكون مفرداً نحو قوله «كم رجل زارـك» وقد يكون مـعـومـاً نحو قوله «كم رجال زارـوك» بـغيرـخـلافـ ، والإـفـرادـ كـثرـ فيـ الاستـعمالـ ، وأـبـلـغـ فـيـ المـعـنىـ ، والمـفـردـ هـنـا ماـكـانـ لـفـظـهـ مـفـرـدـ فـهـوـ يـشـمـلـ مـاـ يـؤـدـيـ مـعـنىـ الجـمعـ كـقـومـ وـرهـطـ.

الوجه الثاني : أن تمـيزـكم الاستـفـهـامـيـةـ الأـصـلـ فـيـهـ أـنـ يـكـونـ منـصـوـباـ نحوـ قولهـ «كم قـرـشاـ منـ هـذـاـ الـكـتـابـ» وقدـ أـوـجـبـ ذـلـكـ جـمـاعـةـ مـنـ النـحـاءـ فـلـ يـجـيزـواـ جـرـهـ مـطـلـقاـ ، وـفـيـ هـذـاـ مـذـهـبـ آخـرـانـ ، أـحـدـهـاـ أـنـهـ يـجـوزـ جـرـ تمـيزـكمـ الاستـفـهـامـيـةـ مـطـلـقاـ ، وـهـذـاـ مـذـهـبـ الـفـرـاءـ وـالـزـجاجـ وـالـفـارـسـيـ ، وـالـثـانـيـ أـنـهـ يـجـوزـ جـرـ تمـيزـ الاستـفـهـامـيـةـ إـنـ كـانـتـ هـيـ قـدـ وـقـعـتـ عـبـرـوـرـةـ بـحـرـفـ نحوـ قولهـ «بـكـمـ درـمـ اـشـتـرـيتـ ثـوـبـكـ» وـجـارـ التـميـزـ عـنـدـ جـمـهـورـ هـوـمـنـ مـضـمـرـةـ ، وـزـعـمـ الزـجاجـ أـنـ جـرـهـ بـإـضـافـةـ كـمـ إـلـيـهـ . وـلـيـسـ بـصـحـيـحـ ، لأنـ كـمـ الاستـفـهـامـيـةـ بـمـنـزـلـةـ الـعـدـ الـرـكـبـ كـأـحـدـ عـشـرـ وـهـوـ لـايـحـلـ الـجـرـ فـيـ التـميـزـ .

أما تمـيزـكمـ الخبرـيةـ فإنـ الأـصـلـ فـيـهـ أـنـ يـكـونـ مجرـورـاـ ، وـجـرـهـ بـإـضـافـةـ كـمـ إـلـيـهـ عـنـدـ جـمـهـورـ ، وـوـجـهـهـ أـنـ كـمـ الخبرـيةـ أـشـبـهـتـ الشـرـةـ فـكـانـ تمـيزـهاـ جـمـعاـ مجرـورـاـ وأـشـبـهـتـ للـلـائـةـ فـكـانـ تمـيزـهـاـ مجرـورـاـ ، وـلـاـ كـانـ جـرـ تمـيزـ الشـرـةـ وـلـلـائـةـ بـإـضـافـةـ أـعـطـيـتـ كـمـ حـكـمـهـاـ لـشـبـهـهاـ بـهـماـ ، وـقـالـ الـفـرـاءـ : إـنـ جـرـهـ بـمـضـمـرـةـ ، وـنـسـبـ ذـلـكـ إـلـيـ الـكـوـفـيـنـ ، وـهـذـاـ القـوـلـ عـنـدـنـاـ أـرـجـعـ مـنـ قـوـلـ الـجـمـهـورـ ، لأنـ «مـنـ» قدـ ظـهـرـتـ جـارـةـ للـتـميـزـ فـيـ أـفـصـحـ كـلـامـ ، مـنـ ذـلـكـ قـوـلـ اللهـ تـعـالـيـ (ـوـكـمـ مـنـ مـلـكـ فـيـ السـمـوـاتـ لـاـ تـنـفـيـ =

= شفاعتهم شيئاً ) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سند كره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظاهر وجوباً أو جوازاً كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قوله « كم دينار أتفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأتفق » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن العلوم أن التقليل والتکثير إنما يسكن الحكم بما فيها وقع وعرف حده ، فاما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجح ، فيجوز لك أن تقول « كم كتاباً ستشتريه » كما تقول « كم كتاباً اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجور الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قوله « كم في دارك رجال؟ » أما تمييزكم الخبرية المجرورة بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا لضرورة لأن الفصل بين اللضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليلهم مبني على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهما من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلوا بما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

*كَمْ دُونَ مَيَّةَ مُؤْمَنَةٍ يُهَالِ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَتْ اِنْتِرِيتُ دُوَّ الْجَلَلِ*  
وقول الآخر :

*كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٌ نَالَ الْمُلَأَ وَكَرِيمٌ بَخْلَهُ قَدْ وَضَعَهُ*  
وقول الآخر :

*كَمْ فِي بَكْرٍ بْنِ سَفْدِ سَيْدٍ ضَخْمَ الدَّسِيَّةِ مَاجِدٍ نَفَاعَ*  
والبصريون يحملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إنما يكون جملة تامة وإنما أن يكون ظرفًا فقط وإنما أن يكون جاراً و مجروراً فقط ، وإنما أن يكون ظرفًا وجاراً و مجروراً معاً ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفًا وجاراً و مجروراً معاً فالفاصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفًا فقط أو جاراً و مجروراً فقط يتراجع نصب التمييز ، وشذ جيشه مجروراً والفاصل ظرف كاف في البيت

= الأولى من الآيات التي أنشدناها في الاستدلال المذهب الكوفيين كما شذعيته مجرورا والفاصل جار ومحروم كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قوله القطامي :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا حَلَى عَدَمِ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَخْتَمُ  
وَمِنَ الفَصْلِ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَحْرُورِ سَاعِمَ نَصْبِ التَّمَيِيزِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :  
تَوْمَ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُخْدُودِيَا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلاً متعدياً لم يستوف ما يستحقه من للفاعيل لم يجز جره لما سبق ولم يجز نسبه لثلا يتهم أنه مفعول لذلك الفعل الفاصل ، بل يجب جره معن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا (أول صفحة ٢٦٨) - وفي هذا الموضع تشتراككم الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى (كم تركوا من جنات وعبون ) وقوله سبحانه (وكم أهلكنا من قربة) ومثال الاستفهامية قوله تعالى (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن تميزكم الاستفهامية حاليين إحداهما يجب فيها نسبه ، والثانية يجب فيها جره معن ظاهرة ، وأن تميزكم الخبرية ثلاث حالات ، إحداهن يتبع فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما معن مضمرة وجوباً كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيها إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتهن يكون فيها منصوباً إما وجوباً وإما راجحاً ، وذلك عند الفصل بينكم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجبر معن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن التكلم بكم الخبرية لا يستدعي جواباً من مخاطبه لأنه مخبر ، أما التكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعي جواباً معن يخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجرود في جواب الاستفهامية أن يجيء على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعاً إن كان موضعاً رفعاً نحو أن يقال لك «كم مالك» فتقول «ثلاثون ديناراً» ويكون الجواب منصوباً إن كان موضعكم نصباً نحو أن يقال لك «كم أنتقت» فتقول «ثلاثين ديناراً» ويكون الجواب مجروراً إن كان موضعكم جراً كأن يقال لك «بكم اشتريت =

مَلَكْتَ » ويجوز جره بـ« مضمرة جوازاً إن جُرِّتْ كـبُكْمٍ » دِرْزَهُمْ اشترَتْ تَوْبَكَ » وَتُمِيزُ الخبرية بـ« مجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كـمْ رِجَالٍ جَاهَوكَ » و « كـمْ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كـرمٌ ، لا يجوز « كـمْ غلام سـأـمـلـكـهـمـ » ، كما لا يجوز « رـبـ غـلامـ سـأـمـلـكـهـمـ » ويجوز « كـمْ عـنـدـاـ سـقـشـتـرـيـهـ » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبـهـ .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والشكـذـيبـ .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترب بـ« بهـزـةـ الاستـفـهـامـ » ، تقول « كـمْ رـجـالـ فـيـ الدـارـ عـشـرـونـ بـلـ ثـلـاثـونـ » ويقال « كـمـ مـأـلـكـ أـعـشـرـونـ أـمـ ثـلـاثـونـ ؟ـ » .

تنبيه : يروى قول الفرزدق :

=هذا التوب » فتقول « بـثـلـاثـينـ دـيـنـارـاـ » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو متربع على الوجه الخامس - أن للتكلـمـ بـ« كـمـ الخبرـيةـ » يتوجه إليه التصديق أو التـكـذـيبـ لأنـهـ خـبرـ ، فإنـ طـابـ خـبرـ الواقعـ قـيلـ لهـ : صـدـقـ ، وإنـ لمـ يـطـابـ خـبرـ الواقعـ قـيلـ لهـ : كـذـبـ .

الوجه السابع : أنـ كـمـ الخبرـيةـ تـدلـ على التـكـثـيرـ اتفـاقـاـ ، فأـمـاـ الـاسـتـفـهـامـيـةـ فـالـبـهـورـ علىـ أنهاـ لـانـدـلـ علىـ التـكـثـيرـ ، وـزـعـمـ ابنـ طـاهـرـ وـتـلـيـدـهـ ابنـ حـرـوفـ أنهاـ تـدلـ عليهـ .

الوجه الثامن : أنـ الـاسـمـ الـبـدـلـ منـ كـمـ الخبرـيةـ لاـ يـقـرـنـ بـ« بهـزـةـ الاستـفـهـامـ » ، تـقولـ « كـمـ كـتـابـ عـنـدـيـ ثـلـاثـونـ بـلـ أـرـبعـونـ » أـمـ الـاسـمـ الـبـدـلـ منـ كـمـ الـاسـتـفـهـامـيـةـ فـيـقـرـنـ بـ« بهـزـةـ الاستـفـهـامـ » فـتـقـولـ « كـمـ كـتـابـاـ عـنـدـكـ أـنـلـاثـونـ أـمـ أـرـبعـونـ » وـهـذـاـ ظـاهـرـ الـحـلـةـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ .

٥٢٩ - كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةُ  
فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، من كلة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي ، وكان المجاهد بينهما مستديعا . اللقة : « فَدْعَاء » هي وصف الأنثى من الفدع - بفتح الفاء والدال جميعا - وهي التي اعوجت أصحابها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصحاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها ، أو هو زين في القدم بينها وبين السوق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشراء - بضم فتح - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر .

الإعراب : تروى « عمة » و « خالة » مرفوعين و مجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتها مرفوعتين فكم يجوز أن تكون خبرية ويمحوز أن تكون استفهامية - كمية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضا ، فهي مبنية على السكون في محل نصب ، وتمييزها ممحوف ، وهذا التمييز الممحوف يقدر مجرورا إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوبا إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من الألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من المقادير إن جعلت كم مفعولا مطلقا ، وعلى هذه الوجه في كم تكون « عمة » مبتدأ و « لك » جار و مجرور متعلق بممحوف صفة لفمة ، ولها صفة أخرى مائة لصفة خالة المذكورة معها وتقديرها فدعا « يا » حرف نداء « جرير » منادي مبني على الضم في محل نصب « و خالة » معطوف على عمة مرفوع بالضمة الظاهرة « فَدْعَاءَ » صفة خالة ، ولها صفة أخرى مائة لصفة عمة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عمه لك فدعاء و خالة لك فدعاء ، فمحظف من كل واحد مثل ما أثبتت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « على » جار و مجرور متعلق بمحاب « عشاري » عشار : مفعول به حلب ، وياه المتكلم مضاد إليه ، فإن نصبت عمة و خالة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عمة » تمييزا لها و « خالة » معطوفا على عمة . وإن جررت « عمة » و « خالة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمة » تمييزا لها و « خالة » معطوفا على عمة ، =

بجر «عمة» و «حالة» على أن كم الخبرية ، وبنصبهما ، فقيل : إن تمييز نصب مميز الخبرية مفرداً<sup>(١)</sup> ، وقيل : على الاستفهام التمهيكي ، وعليه ما ذكر

== وعلى كل حال فإن جملة «قد حلبت على عشارى» في محل رفع خبر المبتدأ، سواء أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان «عمة» .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى في كلة «عمة» و «حالة» على ثلاثة أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تجزيئ كل وجه منها وقد أوضحتنا ذلك كله في الإعراب .

وما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامي الذى أنشدناه من قبل (ص ٢٦٩) :

**كَمْ فَالَّتِي مِنْهُمْ فَضْلًا حَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ**

روايه البصريون بنصب «فضلاً» بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية ومييزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجز أحد من النهاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال ضميرا مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

روايه السكوفيون بجر «فضل» على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن «من» ظهرت جارة للتمييز مع الفصل نحو (وكم أهللتنا من قرية) ومن غير فصل نحو (وكم من ملك في السموات لا تغنى شفا عنهم شيئاً) .

روايه قوم برفع «فضل» على أنه فاعل نالـ .

(١) قال الرضى : «وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً ، اعتقاداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اه فيجوز - على هذا - أن يكون «عمة» منصوباً مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التى حكها الرضى صراحة وأومنا إليها المؤلف هنا هي التي اعتمدتها الذين أجازوا في تمييز كم الخبرية النصب ، أى فجره عندهم على لغة أكثر العرب ، ونسبة على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حابت » خبر ، والثاء للجماعة لأنهما عات وحالات ، وبرفعهما على الابداء و « حلبت » خبر للعمة أو الخالة . وخبر الأخرى مخدوف . وإلا لقبل « قد حلبتا » والثاء في « حلبت » للوحدة ؛ لأنهما عمة واحدة وحالة واحدة . و « كم » نصب على المصدرية أو الظرفية ، أى : كم حلبة أو وقتا .

\* \* \*

وأما « كأى » فمعنى « كم »<sup>(١)</sup> الخبرية : في إفاده التكثير ، وفي لزوم

(١) يقال « كأى » بفتح السكاف والممزقة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال « كان » بالف بعد السكاف ثم هزة مكسورة ثم نون ساكنة . وقد جعل المؤلف كأين مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع في كلام ابن مالك في قوله « ككم كأى » على أن المشبه به هو كم الخبرية ، وقلده الأشموني في ذلك ، مع أن مذهب ابن مالك أن « كأى » تكون خبرية وتكون استفهامية - على ما نبيه لك فيما بعد ، في الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كأى وكم - وكان عليه أن يحمل كلام الرجل على مذهبها هو ، لا على ما يتراجع عنده ، فاعرف ذلك .

واعلم أن « كأى » توافق « كم » في خصبة أو ر :

الأول : أن كلا منها اسم مبني ، أما ائمية كم فقد مضى دليلا ، وأما ائمية كأى فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثا عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ، وأما بناؤها فلأنهاأشبهت الحرف شبهها معنويا كالذى قلناه في كم .

الثاني : أن كلا منها مهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منها يبين جنسه المهم .

الثالث : افتقار كل منها إلى التمييز ، وهذا ميف على الوجه الثاني .

الرابع : أن كلا منها له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منها على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا =

— مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوا به بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً؟ » فأجابه بقوله « ثَلَاثَا وَسَبْعِينَ » وجمهور النها على أن « كَأَيْ » نوع واحد ، وهو الخبرية التي يعنى كثير ، ولا يقولون بمعنيها استفهامية بمعنى أي عدد ثم أعلم أن « كَأَيْ » تختلف « كَمْ » في حسنة أمور أيضاً .

الأول : أن الراجح عند النها في كَأَيْ أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المدونة ، والراجح عندهم أيضاً أن كَمْ بسيطة ، وقد ذهب أبو حيان — تبعاً لقوم — إلى أن « كَأَيْ » بسيطة غير مركبة ، وذهب السكساني والفراء إلى أن « كَمْ » مركبة من كاف التشبيه و « ما » الاستفهامية ، وأن ألف « ما » حذفت عند التركيب كاماً تحدّف في نحو « بم » و « لم » و « عم » و « فيم » ثم سكتت الميم للتحقيق .

الثاني : أن تمييز « كَأَيْ » يكثر بعيشه مجروراً بمن ، وإذا لم يجر بمن كان منصوباً ، فاما تمييز كَمْ فقد عرفت فيما مضى (ص ٢٦٩) الصور التي يحيىء عليها ، وعرفت أن الآكثري في تمييز كَمْ الخبرية المتصل بها أن يكون مجروراً مفرداً أو جمعاً ، وزعم ابن عصفور أن تمييز كَأَيْ لا يكون إلا مجروراً بمن ، وهو عجوج بوروده منصوباً في البيت رقم ٥٣٠ وما أنسدناه معه .

الثالث : أن جمهور النها قد ذهبوا إلى أن « كَأَيْ » لا يدخل عليها حرف الجر ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جر كَأَيْ بحرف الجر ، وأنه يجوز لك أن تقول : بـ كَأَيْ تبيع هذا الثوب ، أما كَمْ يدخل عليها حرف الجر عند الجميع .

الرابع : أن جمهور النها على أن « كَأَيْ » نوع واحد ، وهو الخبرية التي يعنى كثير ، ولا تكون استفهامية ، وذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك إلى أنها تكون استفهامية كاً تكون خيرية ، وقد مضى ذكر ذلك في وجوه الاتفاق .

الخامس : أن تمييز « كَأَيْ » لم يحيى إلا مفرداً كما في قوله تعالى (وَكَأَيْ مِنْ نَبِيٍّ) وقوله سبحانه (وَكَأَيْ مِنْ دَابَةٍ) وقوله جل ذكره (وَكَأَيْ مِنْ آيَةٍ) وقوله (وَكَأَيْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُ قَوَافِرَ مِنْ قَرْيَةٍ) وقوله (وَكَأَيْ مِنْ أَهْلَكَنَا هَا) وقوله جل ذكره (وَكَأَيْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتَ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ أَخْذَتْهَا) وقوله تعالى كلاته (وَكَأَيْ =

= من قرية عت عن أمر ربها ورسله خاسيناها حساباً شديداً) أما تميزكم الخبرية فقد جاء مفرداً مثل قوله تعالى (وَمَنْ مُلِكَ السَّمَاوَاتِ لَا تَنْعَى شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً) ومثل قوله سبحانه (وَمَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأُولَئِينَ) وجاء جمعاً نحو قول الشاعر :

**كُمْ مُلُوكٌ بَادَ مُلْكُكُمْ وَنَعِمْ سُوقَةَ بَادَأ**  
ثم اعلم أن « كَائِي » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معيناً أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبراً للمبتدأ أن يكون خبراً لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها (أى من وجوه الفرق بينكم وكائى) أن خبرها لا يقع مفرداً» وتوسع تلميذه السيوطي في المنع فقال « ولا يخبر عنها (أى عن كائى) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع ، نحو (وكائى من نبي قتل معه ربيون) و نحو (وكائى من آية في السموات والأرض يرون عليها) » اهـ كلامه . لكن بالتأمل في استعمالات هذه الكلمة تجدتها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية ذملها ماض كالآية الأولى في كلام السيوطي . وتجدها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية ذملها مضارع كما في الآية الثانية من كلامه ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما في أحد احتفالين أشرنا إليهما (ص ٢٧٦) في قوله تعالى (وكائى من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها ) إذا جعلت جملة ( الله يرزقها ) هي الخبر لأنها محظوظة الفائدة للقصودة من الآية السكريمة ، وتجدها قد وقعت مبتدأ خبره جار و مجرور كافي قول الشاعر :

**وَكَائِنَ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنْهُ قَدِيمًا، وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمُ**  
ولم تتفق على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ،  
ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطي .

وقد تقع « كائى » مفعولاً به ، كقولك « كائى رجلرأيت » فإن كائى في هذا اللشال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدل به الذين ذهبوا إلى أن كائين تقع استفهامية ، وهو قول أبي بن كعب « كائى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كائى مفعول ثان تقرأ لتضمنه معنى تعدد ، وقد تقع مخمنلة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولاً به كما في قوله تعالى (وكائى من قرية أهلـكناها) فإن كائى في هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلـكناها كما يجوز أن تكون مفعولاً به لفعل حذف يفسره =

التصدير ، وفي انحراف التمييز ، إلا أن جره من ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : ( وَكَائِنٌ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمُلُ رِزْقَهَا )<sup>(١)</sup> ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أَطْرُدُ الْيَأسَ بِالرَّجَا فَكَائِي  
آلَمَا حُمَّ يُسْرُهُ بَفْدَ عُشْرِ

= المذكور ، على طريقة باب الاشتغال ، وقد تقع كائني مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قوله « بكائي تبيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لاتقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة المنكبوت ، وبعد ما تلاه للؤانف ( الله يرزقها وإياكم ) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانهه ( لا تحمل رزقها ) خبرا عن ( كائي ) الواقع مبتدأ ، و ( من آية ) هو تمييز كائي ، ويجوز أن تكون جملة ( لا تحمل رزقها ) صفة لمدابة ، ويكون الخبر هو جملة ( الله يرزقها ) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كائي جملة فعلية نظير قوله سبحانهه ( وكائي من نبي قائل معه ربيون كثير ) وعلى الاحتمال الثاني يكون خبر كائي جملة اسمية ، والأول أكثر من الثاني :

٥٣٠ - هذا بيت من الحفييف ، ولم أجده أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .  
اللغة : « اطرد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونحو عن نفسك « اليأس » قطع الطياعية في نيل الشيء والقوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقه وانتظار حصوله « كائي » معناه هنا كثير « آلاماً » اسم الفاعل من قوله « ألم فلان من كذا يالم آلاماً » من باب تعب يتبع تعبا - وهو أحد الأفعال التي جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب « حم » هي وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرد « فكائي » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كائي : اسم معنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « آلاماً » منصوب على التمييز لـ كائي « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يسره » =

وأما «كذا»<sup>(١)</sup> فيكفي به عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؟ فلذلك تقول «قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا» .

\* \* \*

= يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويسر مضارف و ضمير الغائب مضارف إليه يعود إلى آلم «بعد» ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و «عسر» مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة حم ونائب فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كأى ، وكأنه قال : كثير من الآلين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله «آلم» فإنه تمييز لقوله «كأى» وقد ورد في هذا البيت منصوباً فدل على أن تمييز «كأى» كما يكون مجروراً بمن في نحو قوله تعالى : (وكأى من ذي فاتل معه ربيون كثير) يكون منصوباً كما في هذا البيت ، وهذا بخلاف تمييز «كم» الخبرة الذي لا يكون - عند الجمهور - منصوباً .  
ونظيره قول الآخر :

**وَكَائِنُ لَنَا فَضْلًا عَلَيْنَا كُمْ وَمِنْهُ قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَ مَا مَنَّ مِنْعِمُ**

(١) اعلم أولاً أن «كذا» قد تأتي لغير الدلالة على المدد نحو قوله «قال فلان كذا» وجاء في الحديث «يقال للعبد يوم القيمة : إنذرك يوم كذا وكذا» وقال السيوطي «الذي شهد به الاستقراء وقضى عليه الندوة الصحيح أن كذا المكف بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لأن كلام المخبر عنه ، فلا تقول ابتداء «صررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا» اه .

ثم اعلم «أن كذا» توافق كم في أربعة أمور ، وهي : الاسمية ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهي توافق كأى في هذه الأربعة وفي خامس وهو أن كلام من كأى وكذا مركب ، أما كأى فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من النحاة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و «ذا» الإشارية .

= نعم أن كذا تختلف «كم» في أربعة أمور :

ال الأول : أن كم يسيطر على اختيار ، و «كذا» مركبة مثل كأى على الصحيح .  
والثاني : أن كذا لا يجب لها الصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تمييز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجروراً بمن اتفاقاً ، وفي هذا خالفت كأى أيضاً ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجروراً بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تمييز كذا جمماً مجروراً بالإضافة ، وقد يكون مفرداً مجروراً بالإضافة ، وقد يكون مفرداً منصوباً ، وبيان ذلك أنه يكفي بها عن جميع أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المذكر بها عنه ، فإذا كفى بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أى بها نفسها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها جمماً مجروراً ، فتقول «معي كذا دراهم » كما تقول ؟ معى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ، وإذا كفى بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أى بها مكررة من غير عطف ، وأى بتمييزها مفرداً منصوباً ، فتقول «معي كذا كذا درهماً » كما تقول «معي أحد عشر درهماً » إلى تسعه عشر ، وإذا كفى بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أى بها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها مفرداً منصوباً ، فتقول «معي كذا درهماً » كما تقول «معي عشرون درهماً - أو ثلاثة عشر - إلى التسعين » وإذا كفى بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أى بها مكررة مع عطف الفظ الثاني على الأول وبتمييزها مفرداً منصوباً ، فتقول «معي كذا وكذا درهماً » كما تقول «معي واحد وعشرون درهماً » إلى تسعه وتسعين ، وإذا كفى بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أى بها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها مفرداً مجروراً ، فتقول «عندى كذا درم » كما تقول «عندى مائة درم - أو مائتا درم ، أو ثلاثة عشر درم ، إلى تسعين درم » وعلى هذا التفصيل قضى فقهاؤهم في باب الإقرار ، فإذا قال المقر «لفلان عندى كذا دراهم » اعتبر مقراً بأحد عشر درهماً ، وإذا قال «له على كذا درهماً » اعتبر مقراً بعشرين درهماً ، وإذا قال «له على كذا وكذا درهماً » اعتبر مقراً بواحد وعشرين درهماً ، وإذا قال «له

هذا باب الحكاية<sup>(١)</sup>

عندى كذا درهم» اعتبر مقرأ بعائنة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يحيثون بتمييز كذا مفردا منصوبا في ثلاثة صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجمعا مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما تختلف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير في كذا استعمالها معطوفا عليها نحو «كذا وكذا» حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا «كذا درهما» بالإفراد، ولم يقولوا «كذا كذا درهما» بالتكرار من غير عطف ، وإنما قالوا «كذا وكذا درهما» بالتكرار مع العطف ، وهو محجوج برواية العلماء الآباء ذلك ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل «وقل ورود كذا مفردا ، ومكررا بلا واو» اه ، وقال مرة أخرى «وكفى ببعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالذكر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالذكر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه» اه ، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب الكوفيين ، واضح أنه يريد بالمفرد مالبس مكررا ، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يكتفي به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال «وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه ، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه» وعذرنه أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز ، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوب مع الثاني ، وقد أطلت عليك ، والله أعلى وأعلم .

(١) يقال : حاكيته أحاسكه ، وشايته أشاته ، وشاكته أشاكه ، وشاكته أشاكه ، وما ثلته أمائله . ولمعنى العام لهذه الأنفاظ كلها واحد ، فالحكاية - ومثلها الحكاكة - في اللغة : للشابة ، وقد استعمل النحاة للفظ الأول منها - وهو الحكاية - وأرادوا منه «إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه ، أو إيراد صفتة» فإذا قال لك قائل «رأيت زيدا» فقلت له «من زيدا» فقد أوردت لفظ زيد الذي معنته على هيئته الإعرافية التي وقعت في كلام للتكلم من غير أن تغير فيه ، وإذا قال لك «ضررت زيدا» فقلت «أيا» فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم تورد اللفظ نفسه .

حكاية الجمل<sup>(١)</sup> مطردة بعد القول ، نحو (قال إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup> ، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية « زَيْدُ قَائِمٌ » : « قالَ عَمْرُو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح<sup>(٣)</sup> .

وحكایة المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم «لَيْسَ بِقُرْشِيًّا» ردًا على من قال «إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا».

وأما في الاستفهام فإنَّ كان المسئول عنه ذكرهُ والسؤال بـأيٍّ أو بـمنْ حُكى في لفظ «أيٍّ» وفي لفظ «منْ» ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتشنيه وجمع .

(١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

**الأول** : حكاية الجمل ، وهي مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التي تلاها المؤلف ، قوله تعالى (أم يقولون إن إبراهيم) وقوله سبحانه (والقائلين لإخوانهم هلم إلينا) .  
**والثاني** : حكاية المفرد ، وأغلب ما تكون في الأعلام ؛ لكترة ذورانها في كلامهم ، ومثالها أن يقول لك قائل «رأيت محمدًا» فتقول «من محمدًا» فن : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، ومحدا : خبر المبتدأ مرفوع بضماء مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المثل بحركة الح-حكاية ؛ فالمحكى هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به في كلامك على إعرابه الذي جاء في كلام التسلكم الأول .

والثالث : حكاية حال المفرد ، وأكثر ما تكون بأى وما ، وكل منها  
اسم استههام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مریم .

(٣) إذا حكى ماقول المتكلّم الأول باللفاظه وترتيبها وهي آتها فهذه حكاية اللفظ ،  
وإلا فهي حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير  
بعض الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التي قالها المتكلّم ، كما تشمل حكاية  
المعنى ما إذا جئت بكلام المتكلّم بالفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت في حرّكات إعرابها أو في  
ضبط صيغ بعض الفاظها ، وإنما نبهتك إلى هذا لثلاثة أسباب أولاً لو جئت بنفس الفاظ  
المتكلّم ولكنك غيرت في ترتيبها أو في هيأتها الإعرابية أو الصرفيّة كنت حاكيا للفظ ،  
في حين أن النهاية يمترونك في هذه الحالة حاكيا للمعنى ، فاعرف هذا .

تقول لن قال «رأيت رجلاً، وامرأة، وغلامين، وجاريَّتين، وبنين، وبنات» : أياً، وأية، وأيَّين، وأيَّتنِين، وأيَّاتِينِ ، وأيَّاتِ ، وأيَّاتِ ، وكذلك تقول في «من» ، إلا أن ينتما فرقاً من أربعة أوجه<sup>(١)</sup> .  
أحدُها : أن أيَّاً عامَة في السؤال ، فيسأل بها عن العاقل كامثلينا ، وعن غيره كقول القائل : «رأيت حارماً» أو «حارين» و «من» خاصة بالعاقل .

(١) الفرق بين «من» و «أى» في باب الحكاية من خمسة أوجه ، وقد ذكر للمؤلف منها أربعة على جهة الاختصار ، ونحن نذكرها لك كلها مع التفصيل وبعض التفصيل .  
الوجه الأول : أن «من» خاصة بالسؤال عن العقلاء ، فإذا قال لك قائل «زارني زيد أمس» قلت : منو ، أو قلت : من زيد ، وإذا قال لك «لقيت زيداً أمس» قلت : مَا ، أو قلت : من زيداً ؟ وإذا قال لك «تمهنت مع زيد أمس حديثاً طويلاً» قلت : مِن ، أو قلت : من زيد ، والأول فيها ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن ، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم ، أما «أى» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن ، ويسأل بها عن غير العقلاء ، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أى ؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتاباً جيداً» قلت : أى كتاب ؟ أو قلت : أياً ؟ وإذا قال لك «لقد جدت هذا الرأي في كتاب معتمد عند العلماء» قلت : أى كتاب ؟ ، أو قلت : أى ، ولا تسأل في شيء من ذلك بمن .  
الوجه الثاني : أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف ، فإذا قال لك قائل «وارني أمس رجالان» قلت «منان» بسكون النون واقفاً ، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» ويقتصر في هذه الحال النساء الساكنين لأنهن مفتقرات في الوقف ، فإن أبى إلا الوصل قلت في كل الصور «من يافق» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحكاية بأى فلا تختص بالوقف ، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعاً ، فإذا قال لك قائل «زارني رجالان» جاز أن تقول «أيان هما» أو تقول «أيان هما» أو «أيان يافق» ولماذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٥٣١ على غير النهج القويم ، وكان على الشاعر أن يقول «من أنت» .  
الوجه الثالث : أن الحكاية بأى خاصة بالكلمات كرجل وفتاة ، فإذا قال قائل =

= « زارني رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هي ، وتقول في حكاية المثنى المذكور « أيان » رفما ، و « أين » نصبا وجرا ، وتقول في حكاية جمع المذكر « أيون » رفما ، و « أين » نصبا جرا ، وتقول في حكاية المثنى المؤنث « أيتان » رفما ، و « أيتين » نصبا أو جرا ، وتقول في حكاية الجمجم المؤنث « أيات » برفع الناء في الرفع وبكسرها في الجر والنصب ، هذه هي اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفي لغة أخرى تقول في حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو جموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى الثنوية ولا الجمجم ، وتقول في حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جموعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى الثنوية ولا الجمجم ، فإذا قال قائل « زارني زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكارات ، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكارات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « مني » وإذا قال لك قائل « زارني رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجالين » قلت « متين » وإذا قال « زارني رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثني فتاة حديثها قها » قلت « منه » بفتح النون وسكون الماء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء الناء ، وإذا قال لك « لقيتني فتاتان » قلت « متنان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت « متين » والأجود إسكان النون التي قبل الناء ، وإذا قال لك « زارتني أمس فتيات » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هي اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو الثنوية أو الجمجم ، وفيه لغة أخرى وهي أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول في الرفع « منو » وفي النصب « منا » وفي الجر « مني » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤثنا ، سواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جموعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع النون بعد تحرير يكها بحركة إعراب المسؤول عنه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « مني » كما صفت ، وأما أي فلا يجب إشباعها . =

الثاني : أن الحكاية في «أى» عامة في الوقف والوصل . يقال : «جاءَنِي رَجُلَانِ» فتقول : «أيَّانِ» أو «أيَّانِ يَا هذَا» والحكاية في «من» خاصة بالوقف ، تقول «مَنَانِ» بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : «مَنْ يَا هذَا» وبطلت الحكاية ، فاما قوله :  
 ٥٣١ - \* أَتَوْا نَارِيَ فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُمْ ؟ \*

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح حين تقول «أية» أو «أيَّانِ» أو «أيَّينِ» أو أيات ، أما ما قبل تاء التأنيث مع «من» إن قلت «منه» أو قلت «مَنَانِ» أو «مَنَتِينِ» أو قلت «مَنَاتِ» فيجوز فيها عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشراف الإفراد الفتح لأنك حين تقول «منت» تستقف على التاء بالسكون فلو سكنت النون التقى ساكنان ، ولما كان التقاء الساكنين مفترقا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكن يترجح ، والأشراف في الثنوية السكون ، ولم يتزموا الفتح ولم يجعلوه أكثرا في كلامهم من الإسكان - مع أن الأصل فيها قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا - لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته ، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، ففقطن لهذا .  
 ٥٣١ - هذا الشاهد من كلام شير - بالشين المعجمة ، وقيل : بالمهملة - بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٢) ولم ينسبه ، ولا نسبة الأعلم الشافعى في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره (ص ١٢٣) ضمن أربعة أبيات ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الواfir كما ورد في كتاب سيبويه ، وقد روى عجزه هكذا :

\* فَقَالُوا : الْجِنُّ ! قُلْتُ : عِمُوا ظَلَاماً ! \*  
 وقد رواه أبو زيد - بهذه القافية - هكذا :

أَتَوْا نَارِيَ ، فَقُلْتُ : مَنُونَ ؟ قَالُوا :

سَرَّاً اَلْجِنُّ ! قُلْتُ : عِمُوا ظَلَاماً !

وتروى قافية « عموا صباحا » في أبيات تنسب إلى خديج بن سنان الفساني .  
 القافية : «أتوا» أراد حضروا وجاءوا «ناري» أراد النار التي أوقدها الترشد السائرين =

= إِلَيْهِ ، وَكَانَ مِنْ عَادِتْهُمْ أَنْ يَوْقِدُ كَرْمَاؤُهُمُ النَّارَ عَلَى مُرْتَقَعِهِ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا كَانُوا فِي قِطْعَةِ أَوْ جَمَاعَةٍ لِيَرَاهَا السَّارُونَ فِي اللَّيلِ فِي قِصْدَهَا ، وَيَرْوِيُ عَنْ حَاتَمِ الطَّائِفِ أَنَّهُ قَالَ :

أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَنِيلٌ قُرْءَ وَالرَّيحُ يَا مُوقِدُ رِيحُ صِرَءَ  
عَسَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمْرُءُ إِنْ جَلَبَتْ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرَءَ  
وَقَالَ الشَّاعِرُ :

لَهُ نَارٌ تُشَبِّهُ حَلَّ يَفَاعَ إِذَا النَّيْرَانُ أُلْبِسَتِ الْقَنَاعَ

« مِنْوَنْ أَنْتُمْ » أَرَادَ مِنْ أَنْتُمْ « الْجِنُّ » ضُرُبٌ مِنَ الْخَلِيقَةِ خَلَافُ الْإِنْسَنِ ، سَمِوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَسْتَرُونَ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ ، وَأَصْلُ الْاحْتِنَانِ الْإِسْتَنَارِ ، وَمِنْهُمْ سَمِوا « الْجِنِّينَ » لِكَوْنِهِ مُسْتَرًا فِي بَطْنِ أَمَّهُ ، وَقَالُوا « الْجِنَّةُ » لِلْبَسْتَانِ لِكَوْنِهِ مَا فِيهِ مِنَ الشَّجَرِ الْكَثِيفِ يَسْتَرُ مِنْ يَدِهِ « عَمُوا ظَلَامًا » إِحْدَى تَحْمَالَيْنِ الْعَرَبِ ، يَقُولُونَ : عَمْ صَبَاحًا ، وَعَمْ مَسَاءً ، وَعَمْ ظَلَامًا ، وَارْجِعْ فِي اشْتِقَاقِهِ وَبِيَانِ أَصْلِهِ إِلَى شَرْحِ الشَّاهِدِ رقم٤٩ الَّذِي مَضِيَ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ .

الْإِعْرَابُ : « أَنْوَا » فَعْلٌ ماضٌ مبنيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقْدَرٍ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَ لِلتَّخلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَينِ ، وَوَوَوَ الْجَمَاعَةِ فَاعِلَهُ مبنيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ رَفْعَ « نَارِي » « نَارِي » مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّوْا مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةِ مُقْدَرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاهِ الْمَتَـ كَلِمٌ مُنْعِنٌ مِنْ ظَهُورِهِ اشْتِغَالُ الْمَحْلِ بِحُرْكَةِ الْمَنَاسِيَّةِ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَيَاهِ التَّسْكِلَمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ مبنيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ جَرِ « قَلْتُ » الْفَاءُ حَرْفٌ عَطْفٌ مبنيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا يَحْلِلُ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَقَالَ . فَعْلٌ سَاطِنٌ مبنيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقْدَرٍ عَلَى آخِرِ دَلِيلِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَتَاهِ التَّسْكِلَمِ فَاعِلَهُ مبنيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحْلِ رَفْعَ « مِنْوَنْ » اسْمٌ اسْتِهْمَامٌ مُبِتَدَأٌ « أَنْتُمْ » خَبْرُ الْمُبِتَدَأِ « قَالُوا » الْفَاءُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، وَقَالُوا . فَعْلٌ وَفَاعِلٌ « الْجِنُّ » خَبْرٌ مُبِتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، أَى نَحْنُ الْجِنُّ « قَلْتُ » فَعْلٌ ماضٌ وَفَاعِلٌ « عَمُوا » عَمْ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَوَوَوَ الْجَمَاعَةِ فَاعِلَهُ « ظَلَامًا » مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِعِمَّ .

الْشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « مِنْوَنْ أَنْتُمْ » فَإِنَّهُ شَاذٌ نَادِرٌ فِي التَّشْرِيفِ كَمَا قَالَ الْمُؤْلِفُ ، وَشَذُوذُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ أُوْجَهٍ ، أَمَّا أَحَدُهُنَّ أَوْجَهٌ فَلَأَنَّهُ قَالَ « مِنْوَنْ » فَأَنْبَتَ الْوَوْا =

فناذر في الشعر ، ولا يقاس عليه ، خلافاً ليونس .  
 للثالث : أن « أَيَا » يُحْسَكَ فيها حركات الإعراب غير مشبعة ؛ فتقول  
 « أَيْ » و « أَيَا » و « أَىَّ » ويحب في « مَنْ » الإشباع ؟ فتقول « مَنُوا »  
 و « مَنَا » و « مَنِي » .

الرابع : أن ما قبل تاء التأنيث في « أَيْ » واجب الفتح ، تقول « أَيْةً »  
 و « أَيْتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول : « مَنَهُ » و « مَنْتَ »  
 و « مَنْتَانِ » و « مَنْتَانِ » والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في الثنوية .  
 وإن كان المسئول عنه عَلَمَاً لم يُفْقِل ، غير مقررون بتابع ، وأدأهُ السؤال  
 « مَنْ » غير مقررونه بعاطف ، فالهجاويون يحيزون حكاية إعرابه فيقولون  
 « مَنْ زَيْدًا » لمن قال : « رأيتُ زَيْدًا » و « مَنْ زَيْدِي » بالمعنى لمن قال :  
 « صررتُ بِزَيْدٍ » وتبطل الحكاية في نحو « مَنْ زَيْدٌ » لأجل العاطف ،  
 وفي نحو « مَنْ غَلَامٌ زَيْدٌ » لانتفاء العلمية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ »  
 لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلة بعلم كـ « رأيتُ

= والنون في حال الوصل ، والقاعدة المستمرة الجارية على السن العرب أنهم إذا أرادوا  
 الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ « من » في إفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل  
 تقول ، من أنت ، ومن أنتا ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح  
 مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من  
 أوجه الشذوذ هو أنه حكى ضميرآ مخدوفا ، إلا ترى أن تقدير الكلام . أتوا نارى  
 فقالوا أتينا قلت منون أنتم ، فنون حكاية للضمير في قولهم « أتینا » وهذا الضمير  
 معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكمي ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو في  
 « أتوا نارى » وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا  
 نارى » تصوير وإخبار بالذى وقع منهم ، والحكاية إنما هي أن تبعد كلام غيرك ،  
 لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زيد بن عمرو » أو علماً معطوفاً كـ « رأيت زيداً وعراً » فتجوز فيما  
الحكاية ، على خلاف في الثانية .

\*\*\*

## هذا باب التأنيث

ما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهي إما تاءٌ محركةٌ ،  
وتحتخص بالأسماء ، كـ « قَائِمَةٌ » أو تاءٌ ساكنة ، وتحتخص بالأفعال ، كـ « قَامَتْ »  
وإما ألف مفردة كـ « حُبْنَىٰ » أو ألف قبلها ألف فتقليب هي همزة كـ « حَمَرَاءٌ »  
وتحتخصان بالأسماء .

وقد أنتوا أسماءً كثيرة ببقاء مقدرة ، ويستدل على ذلك بالضمير العائد  
عليها ، نحو ( النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا )<sup>(١)</sup> ( حَتَّىٰ تَضَعَ الْخُرُبُ  
أَوْزَارَهَا )<sup>(٢)</sup> ( وَإِنْ جَنَحُوا لِسَلْمٍ فَاجْنِحُوهُمْ )<sup>(٣)</sup> وبالإشارة إليها ، نحو  
( هُذِهِ جَهَنَّمُ )<sup>(٤)</sup> وبثبوتها في تصغيره ، نحو « عَيْنَتْهُ » و « أَذْيَنَتْهُ » أو قعله ،  
نحو ( وَلَمَّا فَصَلَتِ الْمِيزُ )<sup>(٥)</sup> وبسقوطها من عدده ، كقوله :  
\* وَهُنَّ نَلَاثٌ أَذْرُعٌ وَأَضْبَعُ \* — ٥٣٢

\*\*\*

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عريضاً ، وأنشده في  
اللسان ولم ينسبه ، والذى أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ،  
وبقائه قوله .

فصل : الفالبُ في الناءِ أن تكون لغفل صفة المؤنث من صفة المذكر ، كـ « **قائمة** » و « **فأئم** » .

ولا تدخل هذه الناء في خمسة أوزان :

أحداها : فَمُوْل بمعنى فاعل كـ « رَجُل نصْبُور » و « امْرَأَة صَبُور » ومنه (ومَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيَّا )<sup>(١)</sup> أصله بَغْوَيَا ثم أدغم ، وأما قولهم « امرأة مَلُوَّة » فالناء للمبالغة ، بدلائل « رَجُل مَلُوَّة » ، وأما « امرأة عَدُوَّة » فشاذ محول على صَدِيقَة ، ولو كان فَمُول بمعنى مفعول لحقته الناء ، نحو « جَمَل رَكُوب » و « نَاقَة رَكُوب »<sup>(٢)</sup> .

### \* أَرْمَى عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعَ أَجْمَعُ \*

اللغة : « وهي فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد انحذت من رأس القصيبي ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل : بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الس الكاملة تكون بهذا القدر .

الإعراب : « أَرْمَى » فعل مضارع مرفوع بضماء مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عَلَيْهَا » جار و مجرور متعلق بأرمي « وهي » الواو واو الحال ، هي : ضمير منفصل مبتدأ ، مبني على الفتح في محل رفع « فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أَجْمَعُ » توكيده ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « وهي » الواو عاطفة ، هي : ضمير منفصل مبتدأ « ثَلَاثَ » خبر للمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و« أذرع » مضاف إليه مجرور بالسکرة الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلات أذرع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثَلَاثَ أذرع » فإن أذرعا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ، والدليل على تأنيتها سقوط الناء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر . (١) من الآية ٢٨ من سورة صريم .

(٢) جعل ابن مالك في التسهيل عدم لحاق الناء في الصيغ الأربع غالبا ، لا وجها .

والثاني : فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُل جَرِيج » و « امرأة جَرِيج » وشد « مِلْحَفَة جَدِيدَة » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته الناء ، نحو « امرأة رَحِيمَة » و « ظَرِيفَة » ، فإن قلت « مُورَت بِقَتِيلَة بَنِي فَلَان » ألحقت الناء خشية الإلابس ؟ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث : مِفْعَال كِمْنَحَار ، وشد « مِيقَانَة » .

والرابع : مِفْعِيل كِعْطِير ، وشد « امرأة مِسْكِينَة » وسم « مِسْكِين » على القياس .

والخامس : مِفْعَل كِمْفَشَم<sup>(١)</sup> ، وَمِدْعَس<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وتُؤْنِي الناء لِفَضْلِ الْوَاحِدِ من الجنسِ كثِيرًا كَتَمَرَة ، ولعَكْسِه في جَبَّاء<sup>(٣)</sup> وَكَمَاء ، خَاصَّةً ، وعوْضًا من فاءِ كَمِيَّة ، أو من لامِ كَسَنَة ، أو من زائدِ لمعَى كَلْشَنَتِي وأشَاعَتِي ، أو من زائدِ اغْيَرِ معنى ، كَزَنْدِيقَة وَزَنَادِيقَة ، والتعرِيب كَمَا زِجَّة ، وللمبالغة كَرَاوِيَّة ، ولنَأْ كِيدُها كَنَسَابَة ، ولنَأْ كِيد التأنيث كَنْعَجَة .

(١) اللغم - بُزنة مثبر - الذي يركب رأسه فلا يتثنى شيء عما يريده ويهموه ، قال أبو كبير المذلي يصف تأبظ شرآ :

وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ عِفْشَم<sup>جَلْدٌ مِنَ الْفِتْيَانِ غَيْرِ مُهَبَّلٍ</sup>

(٢) المدعس - بُزنة مثبر - الرمع الذي يطعن به ، والدعس بفتح فسكون - الطعن

(٣) الجباء ، السكماء الحمراه ، والواحد جبه - غير تاء - والأكثرون اسم الجنس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتأءأن تكون الناء في الواحد ، مثل بقرة وبقر

وكلاة وكلم وبقة ونبقة وسدرة وسدر . وقد جاء هذا اللفظ والكلم ، والــكماء على عكس

ما ذكرنا ، وقال الجوهري ، « مثاله قمع وفقيمة ، وغفرد وغردة » اه . والفرد -

بكسر فسكون - ضرب من السكماء : والفردة : جمعه ، والفعع - بفتح فسكون ، أو

بكسر فسكون - ضرب من السكماء البيضاء الرخوة ، والفعع : جمعه ، وعلى هذا تكون

الألفاظ أربعة لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لـكـل واحد من أـلـفـيـ التـأـنـيـثـ أـوـزـانـ نـادـرـةـ ، وـلاـ تـعـرـضـ لـمـاـ فـيـ هـذـاـ المـخـتـصـ ، وـأـوـزـانـ مـشـهـورـةـ .

فـشـهـورـ أـوـزـانـ الـقـصـورـةـ أـنـثـاـ عـشـرـ :

أـحـدـهـاـ : فـعـلـيـ - بـضمـ الـأـولـ وـفتحـ الـثـانـيـ - كـأـرـبـىـ للـدـاهـيـةـ ، وـأـدـمـىـ وـشـعـبـىـ ، لـمـوـضـعـينـ ، قـالـ :

\* أـعـيـداـ حـلـ فيـ شـعـبـىـ غـرـيـباـ(٢) \*

[٤٣٨]

وـزـعـمـ اـبـنـ قـيـمةـ أـنـ لـاـ رـابـعـ لـهـ ، وـيـرـدـ عـلـيـهـ أـرـنـىـ - بـالـنـونـ - لـحـبـ يـجـبـنـ بـهـ الـلـبـنـ ، وـجـنـفـ لـمـوـضـعـ ، وـجـمـعـ لـعـلـامـ الـغـلـ .

وـقـدـ تـبـيـنـ أـنـ عـدـ الـنـاظـمـ اـفـعـلـيـ فـيـ الـأـوـزـانـ الشـهـورـةـ مشـكـلـ .

الـثـانـيـ : فـعـلـيـ - بـضمـ الـأـولـ وـسـكـونـ الـثـانـيـ - آـئـمـاـ كـانـ كـبـهـتـىـ ، أـوـ صـفـةـ كـحـبـلـ وـطـوـلـىـ ، أـوـ مـصـدـرـاـ كـرـجـتـىـ .

الـثـالـثـ : فـعـلـيـ - بـفتحـتـيـنـ - آـئـمـاـ كـانـ كـبـرـدـىـ لـهـرـ بـدـمـشـقـ ، أـوـ مـصـدـرـاـ كـمـرـطـىـ لـمـشـيـةـ ، أـوـ صـفـةـ كـحـيـدـىـ .

الـرـابـعـ : فـعـلـيـ - بـفتحـ أـوـلـهـ وـسـكـونـ ثـانـيـ - بـشـرـطـ أـنـ يـكـونـ إـمـاـ جـبـاـ كـقـتـلـيـ وـجـرـحـىـ ، أـوـ مـصـدـرـاـ كـدـاعـتـىـ ، أـوـ صـفـةـ كـسـكـرـىـ وـسـيـقـىـ مـؤـتـمـىـ سـكـرـانـ وـسـيـفـانـ لـلـطـوـبـيلـ .

فـإـنـ كـانـ فـعـلـيـ آـئـمـاـ كـأـنـطـىـ وـعـلـقـىـ فـفـيـ أـلـفـهـ وـجـهـانـ .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب للنادي ( وهو الشاهد رقم ٤٣٨ ) وذكرنا هناك معرضه ، والذى أنشده للمؤلف هنا صدر بيت من الواffer ، وعجزه قوله :

\* أـلـوـمـاـ لـاـ أـبـالـكـ وـاغـتـرـابـاـ \*

(١٩) — اوضح للساـلـهـ ٤

الخامس : فَعَالَ - بضم أوله - كحُبَارَى و سَمَّاًنى لطائرين ، وف  
الصحاح أن ألف حُبَارَى ليست للتأنيث ، وهو وهم ، فإنه قد وافق على أنه  
منوع الصرف .

والسادس : **فَقْلَى** - بضم أوله وتشديد ثانيةه مفتوحاً - كـسـمـهـى للباطل .  
 السابـعـ : **فِقْلَى** - بـكـسـرـ أولـهـ وـفـتـحـ ثـانـيـهـ وـسـكـونـ ثـالـثـهـ - كـسـبـطـرـىـ وـدـفـقـىـ  
 لـفـرـيـنـ مـنـ الـمـشـىـ .

الثامن : قَتْلَى - بَكْسِرُ أَوْلَهُ وسَكُونُ ثَانِيَهُ - إِمَامٌ مُصْدِرًا كَذِكْرَى، أَوْ جَمَاً  
وَذَلِكَ «جِيلَى» جَمَاً لِلْجَبَلِ - بفتحتين - أَسْمَا لطَافِرَ ، و «ظِرْبَى»  
- بالياء المشالة - جَمَا لظَرِبَانَ - بفتح أوله وكسر ثانية - أَسْمَا لدويبة ،  
و لا ثالث لها في المجموع<sup>(۱)</sup> .

الناتع: قَعْدَيْ - بـكسر أوله ونانيه مشدداً - نحو « حِيثَانِي » و « خِلْيَانِي ».  
وحكى السكسائي: هو من خَصَّيْهَا، قومه - بالمد - وهو شاذ .

العاشر : فعلٌ - بضم أوله ونانيه وتشديد ثالثه - كـكُفْرَى لوعاء الطلمع ،  
و « حُذْرَى » و « بُذْرَى » من الحذر والتبيذير .

الحادي عشر : فَعَيْنَى - بضم أوله وفتح نانيه مشدداً - كخليلٍ يُطِّي للاختلاط ،  
و « قَبِيْطَى » للفاطف <sup>(۲)</sup> .

(١) روى أن أبا على الفارسي سأله النبي يوما - وكان النبي تلميذه - كم لنا من المجموع على زنة فعل ؟ فأجاب النبي على الفور : حجلي وظربني ؟ وأن أبا على بحث للبنين فلم يجد لها ثالثا .

(٢) الناطف : ضرب من الحــلواء ؟ سمــي بذلك لأنــه ينطفــأ ويستقطــر قبل خشورــته

الثاني عشر : فَعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانية - نحو «شَفَارَى» و«جَبَازَى»<sup>(١)</sup>  
لتبين ، و «خَضَارَى» لظاهر .

ثانية : نحو : جَنْفَى ، وَخِلْيَقَى ، وَخُلَيْطَى ، ليس من الأوزان المختصة  
بال بصورة ، بدليل : عَرَوَاء ، وَفِخِيرَاء ، وَدُخَنِلَاء<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ومثلهور أوزان المدودة سبعة عشر :

أحدها : فَمَلَاء - بفتح أوله وسكون ثانية - أَنْمَا كَانَ كَصْحَرَاء ،  
أو مصدرًا كَرَغْبَاء ، أو صفة كَحَمْزَاء ، و «دِيمَهُ هَطْلَاء» أو جمًا  
في المعنى كَطَرْفَاء .

والثاني والثالث والرابع : فَعَلَاء - بفتح العين - وَفَعَلَاء - بكسرها -  
وَفَعَلَاء - بضمها - كقولهم : يوم الْأَرْبِعَاء ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .  
الخامس : فَعَلَاء ، كعقرباء لمكان .

ال السادس : فَعَالَاء - بكسر الفاء - كفتح صاء للقصاص .

السابع : فَعَلَاء - بضم الأول والثالث - كفُرْفُصاء .

الثامن : فَاعُلَاء - بضم الثالث - كعاشراء .

التاسع : فَاعِلَاء - بكسر الثالث - كفَاصِماء ، لأحد حِجرَة اليربوع .

العاشر : فِعْلِياء - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو : كَبِيرَاء .

الحادي عشر : مَفْعُولَاء ، كـمشيوخاء .

الثاني عشر : فَعَالَاء - بفتح أوله وثانية - نحو : بَرَاسَاء ، بمعنى الناس ،  
يقال : ما أدرى أى الْبَرَاسَاء هو ، وبراكاء ، بمعنى البروش .

---

(١) العرواء - بضم أوله - قوة الحى في أول مسها ورعدتها ، والخيراء -  
بكسر أوله وتشديد ثانية - الرجل المحرر ، ودخلاء الأمر : باطن .

الثالث عشر : فَعِيلَاءٌ - بفتح أوله وكسر ثانية - نحو : قَرِيَّاءٍ وَكَرِيَّاءٍ ، نوعان من البُسْتُرِ .

الرابع عشر : فَعُولَاءٌ - بفتح أوله وضم ثانية - نحو : دَبُوقَاءٌ .

الخامس عشر : فَعَلَاءٌ - بفتحتين - كخفففاء لوضع ، قاله ابن الناظم ، وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَائِنَاءُ الْأَمْة ، وقرماء لوضع ، وعلى هذا فعدُ الناظم لذلك في المشهور مشكل ، وفي الحكم أن جنف بالجيم والنون والفاء والقاضي موضع ، وأنه باللد أيضاً موضع .

السادس عشر : فَعَلَاءٌ - بكسر أوله وفتح ثانية - نحو : سِيرَاءٌ .

السابع عشر : فَعَلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانية - كخُيَّلَاءٌ .

\* \* \*

### هذا باب المقصور والممدود

قصْرُ الأسماء وَمَدُّها غربان : قياسي ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ، وهو وظيفة اللغوى ، وقد وضعا في ذلك كتاباً .

وضابط الباب عند النحوين أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام :

أحدها : ما له نظير من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره ، وهذا النوع

مقصور بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مضدر فعل اللازم ، نحو : جَوَىَ جَوَىَ ، وَهَوَىَ هَوَىَ ، وَعَيَّ عَيَّ ، فإن نظيرها من الصحيح فَرَحَ فَرَحًا ، وأثَرَ أثَرًا .

قال ابن عثيمون وغيره : وَشَذَ الْفِرَاءُ بِالْمَدِّ مَضْدُرٌ غَرِيَّ ، وأنشدوا :

٥٣٣ — إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْقَيْنُ بِالْبُكَى

غِرَاءَهُ وَمَدَنْهَا مَدَائِسُ نَهْلُ

٥٣٤ — هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عنزة

اللغة : « مهلا » هو مصدر بمعنى التمهل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =

وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حـَكـي غـَارـِبـَتْ بين الشـَّـيـَـنـِـينـِ غـَرـَاءـَـةـَـ ،  
أـَـيـَـ وـَـالـَّـيـَـنـَــ ، ثم أـَـشـَـدـَـهـَـ ، وـَـعـَـلـَـ هـَـذـَا فـَـالـَّـمـَـدـَـ قـِـيـَـاسـِـ كـَـا سـِـيـَـاــتـِـ ، لأن غـَـارـِـبـَـتـِـ غـَـرـَـاءـَـ  
مـَـثـَـلـَـ قـَـاتـَـلـَـتـَـ قـَـتـَـالـَـ ، وـَـغـَـارـِـبـَـتـَـ : فـَـاعـَـلـَـتـَـ مـَـنـَـ غـَـارـِـبـَـتـَـ بـَـهـَـ ، وأنـَـشـَـدـَـ « أـَـسـَـلـُـ » بـَـدـَـلـَـ « مـَـهـَـلـَـ » وـَـ« فـَـاهـَـقـَـتـَـ » بـَـدـَـلـَـ « غـَـارـَـتـَـ » وـَـ« حـَـفـَـلـَـ » بـَـدـَـلـَـ « نـَـهـَـلـَـ » .  
وـَـمـَـنـَـهـَـ : فـَـقـَـلـَـ - بـَـكـَـسـَـرـَـ أـَـوـَـلـَـهـَـ وـَـفـَـتـَـحـَـ ثـَـانـَـيـَـهـَـ - جـَـمـَـعـَـا لـَـفـَـقـَـلـَـةـَـ - بـَـكـَـسـَـرـَـ أـَـوـَـلـَـهـَـ وـَـسـَـكـَـونـَـ  
ثـَـانـَـيـَـهـَـ - نـَـحـَـوـَـ فـَـرـَـيـَـةـَـ وـَـفـَـرـَـىـَـ ، وـَـمـَـرـَـيـَـةـَـ وـَـمـَـرـَـىـَـ ، فـَـإـَـنـَـ ظـَـهـَـرـَـ قـَـرـَـبـَـةـَـ وـَـقـَـرـَـبـَـ .  
وـَـمـَـنـَـهـَـ : فـَـقـَـلـَـ - بـَـضـَـمـَـ أـَـوـَـلـَـهـَـ وـَـفـَـتـَـحـَـ ثـَـانـَـيـَـهـَـ - جـَـمـَـعـَـا لـَـفـَـقـَـلـَـةـَـ - بـَـضـَـمـَـ أـَـوـَـلـَـهـَـ وـَـسـَـكـَـونـَـ

== رقم ٥٥ء السابق في باب الترجم «غارت العين بالبكي» والـت بين الدمع وأرسلته متابعاً ، وهو بوزن والـت وـمنـاه ، وأصله « غاريـت » بوزن قـاتـلت ، تـحرـكـتـ اليـاءـ وافتـقـعـ ما قبلـها فـقلـبتـ اليـاءـ أـلـفـاـ ، ثم حـذـفـتـ الـأـلـفـ لـالتـخلـصـ منـ التـقـاءـ السـاكـنـينـ فـصارـ « غـارـتـ » وـيـروـىـ « فـاضـتـ » وـهـوـ مـنـ قـولـهـمـ « فـاضـ مـاءـ الـهـرـ » وـذـلـكـ إـذـاـ زـادـ عـنـ اـرـتفـاعـ الشـاطـئـ فـسـالـ عـلـىـ الـوـادـيـ « غـراءـ » وـهـوـ مـصـدـرـ عـنـيـ المـتابـعةـ وـالـوـلاـءـ « مدـتهاـ » أـعـاتـهاـ وـكـانـتـ لهاـ مـدـداـ « نـهـلـ » كـثـيرـةـ ، وـوـاحـدـهـ نـاهـلـ .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح الغين للعجمة ، وذكر أنه مصدر غرئي بالثنى ، - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال : إن مده شاذ وقياسه القصر ، وقد رد المؤلف ذلك ، ونقل عن جماعة من نفحة اللغة أن الرواية بكسر الغين للعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك يكون مده قياسيا .

ثانية - نحو : دُمْيَة و دُمَى ، و مُدْنِيَة و مُدَّنِيَّة ، و زُبْنَيَة و زُبَّنَ ، و كُشْوَة  
و كُشَّى ، فإن نظيره : حُجَّة و حُجَّج ، و قُرْبَة و قُرَبَ .  
و منها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُفَطَّى و مُسْتَدَعَى ، فإن نظيره  
مُسْكَرَم و مُسْمَخَرَج .

1

**الثاني :** أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبيل آخره ألف . وهذا النوع ممدود يقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدرأً لأفعال أو لفعل أو له همزة وصل . كأنه  
يُعطى ، وارتَّأى ارتِشأ ، واستَقْصَى استِقْصَاء ، فإن نظير ذلك أكرم  
إكراماً ، وأكتَسَبَ اكتِسَاباً . واستَخْرَجَ استِخْرَاجاً .

— ٥٣٤ — \* فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْذِيَةَ \* وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونُ مفْرِداً لِأَفْعَلَةٍ . نَحْوُ : كِسَاءٌ وَكُسْيَةٌ . وَرِدَاءٌ وَأَزْدِيَةٌ . فَإِنْ نَظِيرِهِ حَمَارٌ وَأَحْمَرَةٌ ، وَسِلَاحٌ وَأَسْلَحَةٌ ، وَمِنْ مَمَّ قَالَ الْأَخْفَشُ : أَزْحِيَةٌ وَأَقْفِيَةٌ مِنْ كَلَامِ الْمُولَدِينَ ؛ لِأَنَّ رَحَى وَقَفَى مَقْصُورَانِ . وَأَمَّا قُولَهُ :

٥٣٤ — هذا الشاهد لرمة بن محكان التميمي ، وهو من شعراء الحماة ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لَا يَبْخُرُ السَّكَنُ فِي ظَلَمَائِهِ الطَّنَبِيَا \*

اللغة : « جادى » بضم الجيم وفتح التاء مَخْفَفَةً - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سموا بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، وميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جادى الأولى ، وجادى الثانية « أندية » جمع ندى - يفتح النون مقصورةً - وهو البَلَكُثِيرُ « ظلمائِها » الظلماء - يفتح الظاء وسكون =

ومنها : أن يكون مصدراً لفعل - بالتحفيف - دالاً على صوت ، كالرغاء والشقاء ، فإن نظيره **الصراخ** ، أو على داء ، نحو الشفاء ، فإن نظيره **الدوار والزكام** .

\*\*\*

الثالث : أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إنما يذكر قصره ومدده بالسماع . فن المقصور سماعاً : الفتى وأحد الفتيان ، والسنّا الضوء ، والثرى التراب ، والمحجاً العقل .

ومن المدود سماعاً : الفتاء لخدمة السن ، والسباء لشرف ، والثراء لكثرة المال ، والخذاء لل فعل .

\*\*\*

**مسألة :** أجمعوا على [جواز] قصر المدود للضرورة ، كقوله :

= الام - الظلام « طبا » هو بضم الطاء والنون جميعاً - الجبل الذى تشد به الخيمة ، وجمعه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإعراب : « في ليلة » جار و مجرور متصل بقوله « ضمی » في بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جادی » مجرور بمن ، والجام و المجرور متصل بمخدوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « السكاب » فاعل يبصر « في » حرف جر « ظلمائها » ظلماء : مجرور بفي ، وظلماء مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطبا » مفعول به ليصير منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة في محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا في لغة البيت ، وأصله جمع من جموع التكسير ينقاس في جمع كل اسم رباعي ثالثه حرف مد مثل حار وأحمرة ، فإذا كان هذا المفرد معتل الام ومدته ألف كان ممدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع في المفرد آخرأ مسبوقة بآلف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخرأ مسبوقة بآلف زائدة فإنه يجب قلبها هنزة نحو ساء وبناء وكاء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذآ ، والجمع القياسي لهذا المفرد أنداء .

\* لَأَبْدُ مِنْ صَنْعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ \* ٥٣٥

وقوله :

\* وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ \* ٥٣٦

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معن ، والذى أنشده المؤلف  
بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* وَلَوْ تَحْسَنَ كُلُّ عَوْدٍ وَدَبْرٍ \*

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون - اسم مدينة باليمن ، وهو أيضاً :  
اسم قرية قرب دمشق « عود » بفتح فسكون - هو السن من الجمال « ودبر » مثل فرح -  
أى أصيب بالدبرة ، تقول « دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر » مثل تعب يتعب تعباً فهو  
تعب - إذا أصابته الدبرة وهي - بفتحات - فرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرحل  
ونحوه ، وتجمع على دبر - بفتح الدال والباء - وأدبر البعير أيضاً .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب  
« من » حرف جر « صنعا » مجرور معن ، والجار والمجرور متعلق بمضاف خبراً ،  
أو متعلق بيد ، وعليه يكون حبر لا مضافاً « وإن » الواو عاطفة على مضاف هو  
أولى بالحكم من المذكر : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط  
جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم « السفر » فاعل  
طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ،  
وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد كما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معن ، والذى أنشده  
المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَ \*

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أسمهم مشتهر بين الناس اشتهرآ بجعلهم  
يضربون بهم المثل في كل صفة من صفات الرجلية ، أو يتسبون به ويختذلونه ويتخذونه  
نبراساً « الوفا » هو ضد العذر وتفص المعهود .

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون ، متمسكون  
بنحو قوله :

— \* فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ \*

وَمَنْعِمَةُ الْبَصَرِيُّونَ ، وَقَدَرُوا الْفِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مُصْدَرًا لِغَنَائِنَتُ لَا مُصْدَرًا  
لِغَنَائِنَتُ ، وَهُوَ تَعْسُفٌ .

\*\*\*

= الإعراب : « هـ » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضارف  
و « الناس » مضارف إليه « الذي » اسم موصول صفة لمثل الناس مبني على السكون في  
 محل رفع « يعروفه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير  
القائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول  
« وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضارف و « الوفا »  
مضارف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعدد « من حادث »  
جار و مجرور متعلق بمحذف حال من أهل الوفا « وقدم » الواو حرف عطف ،  
قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن  
قصره اضطراراً .

٥٣٧ — وهذا الشاهد أيضاً ما لم يتيسر له الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ،  
والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الواقر ، وصدره قوله :

\* سَيْغُنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِي \*

الإعراب : « سيغنيني » سيني : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ،  
والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذي » اسم موصول فاعل سيني مبني على  
السكون في محل رفع « أغنكك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى الذي ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « عنى »  
جار و مجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها من =

## هذا باب كيفية التدريبية

الاسم على خمسة أنواع :

أحداها : الصحيح ، كرجل وامرأة .

الثاني : المُنَزَّلُ مِنْزَلَةُ الصَّحِيحِ ، كَظَانِي وَدَنُو .

الثالث: العقل المفهوم، كالمفهومي.

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغير في الثنائيّة؛ تقول : «رَجُلَانْ ، وَأَمْرَأَتَانْ ، وَظَبَيَانْ ، وَدَلْوَانْ ، وَالقَاضِيَانِ» وَشَذَّ فِي الْأَيْةِ وَخُصْيَةً : أَلْيَانْ وَخُصْيَانِ<sup>(١)</sup> ، وَقِيلَ : هَمَا ثَنَيَةً أَلَى وَخُصْيَ .

= الإعراب صلة الذى «فلا» الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مهملة أو عاملة عمل ليس «فقر» مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة محل ليس مرفوع بالضمة الظاهرة «يدوم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل دفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة محل ليس «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي «غناء» معطوف على فقر ، أو لأنافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء ايمها ، وخبرها عنده : أى ولاغناء يدوم ، وتحموز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطاللة بذلك ها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر الغين المعجمة - فإن أصله الغى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح الغين بمعنى النفع - ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغى المقصور منه لاضرورة أنه وقع في البيت مقترباً بالفقر ، وأهل الأمة ينصون على أن الغى الذي هو مقابل الفقر مقصور ليس ، غير :

10

(١) وقد ورد من ذلك في ثانية خصية قول الراجز :

**كَانَ خُصْيَّيْهِ مِنَ التَّدَلُّدِ ظَرْفٌ عَجَّوْزٌ فِيهِ ثَنَتَا حَنَظَلٌ =**

الرابع : للعقل المقصور ، وهو نوعان :

أحداها : ما يجب قابُ ألفِه ياء ، وذلك في ثلاثة مسائل ؛ إحداها : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أخرُفِ كحبْلَي وحُبْلَيَان ، ومَلْهَي وَمَلْهَيَان . وَشَدَّ قولهم في تثنية قهقرى ، وخوزلى : قهقرَان ، وخوزَلان ، بالحذف . الثانية : أن تكون ثلاثة مُبدلة من ياء كفتى ، قال الله تعالى : ( وَدَخَلَ مَمَةً السَّجْنَ فَتَيَانَ )<sup>(١)</sup> ، وَشَدَّ في حَمَى حَوَانَ<sup>(٢)</sup> ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبدلة وقد أُميّلت كمتى ، لو سُكِّنَت بها قلت في تثنيتها : متَيَانَ .

والثاني : ما يجب قلبُ ألفِه واواً ، وذلك في مرتين ؛ إحداها : أن تكون مُبدلة من الواو ، كقصَّا ، وفَقَّا ، وَمَنَّا ، وهو لغة في المَنَ الذي يُوزَنُ به ، قال :

\* عَصَّا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدَ \*

= وقد ورد من ذلك في تثنية آلية قول الراجز :

\* تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتَحَاجَ الْوَطْبِ \*

وقد ثنى عنترة آلية على الأصل فأثبتت التاء ، وذلك في قوله :

فَتَى مَا تَلْقَى فَرَدَيْنِ تَرْجُجُهُ رَوَانِفُ أَلْيَذِيكَ وَتُسْتَطَارَا

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حيث الحى أحيمه » من مثال رميت الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحثت عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسبة لمين ، والذى أنسنه المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعَذَالِ عِنْدِي \*

اللغة : « أعددت » هيأت « العذال » جمع عاذل ، وهو اللام المت suction « منوا » مشى منا - بزنة عصا - وهو معيار من معايير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَدَّ قوْلُمْ فِي رِضَاً : رِضَيَانِ ، بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ . الثَّانِيَةُ : أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُبَدِّلَةٍ وَلَمْ تُتَمَّلْ ، نَحْوَ لَدَىٰ وَإِذَا ، تَقُولُ إِذَا سَمِّيَتْ بِهِمَا شَمْ ثَنِيَتْهُمَا لَدَوْانِ ، وَإِذَوْانِ .

\*\*\*

الخَامِسُ : الْمَدُودُ ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ :

أَحَدُهَا : مَا يُجَبُ سَلَامَةُ هَمْزَتَهُ ، وَهُوَ مَا هَمْزَتَهُ أَصْلِيهَ كَفَرَاءُ وَوُضَاءُ ، تَقُولُ : قَرَاءَانِ وَوُضَاءَانِ ، وَالْقُرَاءُ : النَّاسُكُ ، وَالْوُضَاءُ : الْوَغْرِيُّ وَالْوَجْهُ .  
الثَّانِيُّ : مَا يُجَبُ تَغْيِيرُ هَمْزَتَهُ بِقُلْبِهَا وَأَوْأَ ، وَهُوَ مَا هَمْزَتَهُ بَدَلٌ مِنْ أَلْفِ التَّأْنِيَّتِ ، كَحَمْزَاءُ وَحَمْرَاؤَانِ ، وَزَعْمُ السَّيْرَافِيِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ أَنْفِهِ وَأَوْجَبَ تَصْحِيفَ الْهَمْزَةِ ؛ لَئِلَا يَجْتَمِعُ وَأَوْانِ لَيْسَ بِيَنْهُمَا إِلَّا أَلْفٌ ؛ فَتَقُولُ فِي عَشْوَاءِ : عَشْوَاءَانِ ، بِالْهَمْزَ ، وَجَوَزَ الْكَوْفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

== «من» بتشديد النون أياً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا في باب جمع التكسير .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق «أعددت» فعل وفاعل «للعدال» جار و مجرور متعلق بأعددت «عندى» عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «عصا» معنول به لأعددت «في» حرف جر «رأسها» رأس ، مجرور بــيــ ، ورأس مضاف وضمير القافية العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحدوف خبر مقدم «منوا» مبتدأ مؤخر مرفع بالألف نيابة عن الضمة لأنَّه متنى ، وهو مضاف «وحيد» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «منوا» فإنَّه متنى منا - بفتح أوله مقصورة بــزــنة عــصــا ، على ما يبيناه في لغة البيت - فلما أراد الشاعر تثبيته قلب الله في الثنية واوآ ؛ لأنَّ هذه الألــفــ في المفرد ثلاثة منقلبة عن واو ، وأصله منــوــ ، فلما تحركت الواو وافتتحت ما قبلها قــلــبتــ أــلــفــاــ .

وَشَذَّ بِحُمْرَاءَيَانْ ، بِقَابِ الْهَمْزَةِ يَاءَ ، وَفُرْقَانْ وَخَنْفَسَانْ وَعَائِدُورَانْ ، بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَالْهَمْزَةِ مَعًا .

الثالث : ما يترجحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدلٌ من أصل ، نحو كِتَاءٍ وَحَيَاةٍ ، أَصَامِمَا كِتَاوٍ وَحَيَايٍ ، وَشَذَّ كِتَابَانْ .

الرابع : ما يترجحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاد كِيمْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ<sup>(١)</sup> ، أَصَلَمَا عِلْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ ، بِياءٌ زائدةٌ فيهما لتألحةِ مَا بِقِرْنَطَاسٍ وَفُرْنَاسٍ<sup>(٢)</sup> ، ثم أبدلت الياء، همزة ، وزعم الأخفش وتبعد الجُزوَى أن الأرجح في هذا الباب أيضًا التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القاب في عِلْبَاءٍ أَكْثَرُ مِنْهُ في كِتَاءٍ .

\*\*\*

### هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر والمؤلم

وَيُسَمَّى الجُمَعُ الَّذِي عَلَى هِجَاءَيْنِ ، وَالجُمَعُ الَّذِي عَلَى حَدَّ الْمُثْنَى ، لِأَنَّهُ أَعْرَبَ بِحُرْفَيْنِ ، وَسَلَمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ ، وَخُتِمَ بِنُونٍ زائِدَةً تُحَذَّفُ لِلإِضَافَةِ .

اعلم أنه يحذف لهذا الجُمَعِ ياءُ المقوص وكسرتها ، فتقول « القاضونَ » و « الدَّاعُونَ » وألف المقصور دون فتحتها ، فتقول « المُوسُونَ » وفي التنزيل

(١) القواباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر في الجسد يتقدّر ويتسعم ، ويُعالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .

(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدّم من الجبل ، وهو أيضا الناقة المشرفة للأقطار .

(وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ) <sup>(١)</sup> (وَإِنَّهُمْ عِنْدَمَا لَمْ يَنْظَرُوكُمْ) <sup>(٢)</sup>، وَيُبَطَّلَ المددُ حَكْمَهُ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَتَقُولُ فِي وُضَاءٍ : وُضَاءُونَ ، بِالْتَّصْحِيحِ ، وَفِي تَخْرَاءٍ عَلَمًا لِمَذْكُورٍ <sup>(٣)</sup> : تَخْرَاءُونَ ، بِالْوَالَّوْ ، وَيُجَوزُ الْوِجْهَانِ فِي نَحْوِ عِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ عَلَمِينَ لِمَذْكُورِينَ <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

### هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

يَنْتَمِ فِي هَذَا الْجَمْعِ مَا سَلَمَ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَنَقُولُ فِي جَمْعِ هِنْدٍ : « هِنْدَاتٍ » كَمَا تَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهَا : « هِنْدَانٌ » إِلَّا مَا حُتَّقَ بِتَاءُ التَّأْنِيَّةِ ، فَإِنْ تَاءَهُ تَحْذَفُ فِي الْجَمْعِ وَتَسْلُمُ فِي التَّثْنِيَةِ ، تَقُولُ فِي جَمْعِ مُسْلِمَةٍ : « مُسْلِمَاتٍ » وَفِي تَثْنِيَتِهَا : « مُسْلِمَاتَانٌ » وَيَتَغَيِّرُ فِيهِ مَا تَغَيِّرُ فِي التَّثْنِيَةِ ، تَقُولُ : « حُبْلَيَّاتٍ » بِالْيَاءِ ، وَ « صَحْرَاءَاتٍ » بِالْوَالَّوِ ، كَمَا تَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِما : « حُبْلَيَّانٌ » وَ « صَحْرَاءَانٌ » وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلُ التَّاءِ حِرْفٌ عَلَيْهِ أَجْرَيْتَ عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ مَا يَسْتَحْقُهُ لَوْ كَانَ آخِرًا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ ظَبَّيَّةٍ وَغَزَّوَةٍ : « ظَبَّيَّاتٍ » وَ « غَزَّوَاتٍ » بِسَلَامَةِ الْيَاءِ وَالْوَالَّوِ ، وَفِي نَحْوِ مُضْطَفَةٍ وَفَنَّاءٍ : « مُضْطَفَيَّاتٍ » وَ « فَنَّيَّاتٍ » بِقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَا تُكَرِّهُوْا فَتَيَّا تِكُّمُ) <sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفرده إلا علماً لذكر أو وصفاً لذكر؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاها لذكرين؛ ليعصح جمعها هذا الجمْع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قنَّاءة : « قَنَّاَتْ » بالواو ، وفي نحو نبَّاءة : « نَبَّاءَاتْ » و « نَبَّاؤَاتْ »  
وفي نحو قُرَاءَة : « قُرَاءَاتْ » بالهمز لا غير .

\*\*\*

فصل : إذا كان الجموع بالألف والباء اسمًا ، ثالثيًّا ، ساكن العين ،  
غير مقتلها ، ولا مدغّمها ، فإن كانت فاءً مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سَجَدَة  
وَدَعَدَ ، تقول : « سَجَدَاتْ » و « دَعَادَاتْ » ، قال الله تعالى : ( كَذَلِكَ  
بُرِّيَّهُمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتِ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> . وقال الشاعر :

\* يَا ظَبَيَّاتِ الْفَاعُ قُلْنَ لَنَّا \* - ٥٣٩

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ - نسب قوم هذا الشاهد إلى العربي ، ونسبة آخرون إلى مجنوون ليلي  
اغتراراً بذكر اسم ليلي فيه ، والذى ثبت عندنا أنه من كلام بدوى اسمه كامل التفقى ،  
وقد ترجم له الباحر زى في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه  
رأه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذى ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لَيْلَى مِنْكُنْ أُمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ \*

اللغة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان للعرف ، وتطلق على للالية  
من النساء استعارة « نفاع » الأرض السهلة للطمثة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .  
الإعراب : « يَا » جار و مجرور متصل بفعل قسم مخدوف « يَا » حرف نداء  
و « ظبيات » منادي منصوب بالكسرة زيادة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو  
 مضارف و « الفاع » مضارف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لَنَّا » جار  
و مجرور متصل بقال « لَيْلَى » ليلي : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، وليلي  
مضارف وباء للتسلكل مضارف إليه « مِنْكُنْ » جار و مجرور متصل بمخدوف خبر المبتدأ ،  
والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول « أُمْ » حرف عطف « لَيْلَى »  
مبتدأ « من البشر » جار و مجرور متصل بمخدوف خبر المبتدأ .

وأما قوله :

٤٤ - وَحَمَلْتُ زَفَرَاتِ الصُّبْحِيِّ فَأَطْقَتُهَا  
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشَّىِ يَدَانِ

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد : أحدها في قوله «ليلاي» حيث أضاف العلم حين كان مشتركاً بين عدة مسميات فأثبته النكارة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا ، والثاني في قوله «ظبيات» حيث فتح العين وهي الباء تبعاً لفتحة الفاء التي هي الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلاي متken ، بدليل وقوع «أم» المتصلة بعدها .

٤٥ - هذا بيت من الطويل . وهذا الشاهد من كلام عروة بن حرام العذرى ، من قصيدة رواها القالى في ذيل أماليه .

اللغة : «حملت» بالبناء للمجهول - أى كافت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة «زفات» جمع زفة ، وهى خروج النفس متداً مع أنين «الضحى» هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس «أطقتها» تحملتها واستطاعتها مع المشقة والجهد «ومالى يدان» هذه كنایة عن أنه لا يحيط به الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : «حملت» حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتناء المتكلّم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول «زفات» مفعول ثان حمل ، وهو مضارف و«الضحى» مضارف إليه «أطقتها» الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتناء المتكلّم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفات الضحى مفعول به «وما» الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي «لي» جار و مجرور متعلق بمخدوف خبر مقدم «بزفات» الباء حرف جر ، وزفات : مجرور بالباء ، وهو مضارف و«العشى» مضارف إليه «يدان» مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنّه مشى . والجار والمجرور في قوله «بزفات العشى» ينبع بقوله «يدان» لأنّه في معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله «زفات» في الموضعين ، حيث سكن العين - وهي الفاء - في جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشرط الذى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حَسَنة ؛ لأن العين قد تسكن للاضرورة مع الإفراد والتذكير .  
قوله :

\* يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسْبًا \* ٥٤١  
وإن كان مضموم الفاء - نحو خطوة وَجْل - أو مكسورها - نحو كسرة  
وَهِنْد - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً ، والإتباع لأن لم تكن الفاء  
مضمومة واللام ياء كدمية وزُبْيَة ، ولا مكسورة واللام واو كذرؤة ورُشْوَة .  
وَشَذَّ جِرَوَات - بالكسر - .

\*\*\*

ويقعن التغير في خمسة أنواع :  
أحدها : نحو زَيْنَبَات وَسَعَادَات ؛ لأنهما راغعيان لا ثلاثيان .  
الثاني : نحو ضَخَّمَات وَعَبَلَات ؛ لأنهما وصفان لا اسمان . وَشَذَّ كَهَلَات  
- بالفتح - ولا ينقاص ، خلافاً لقطْرُب .  
الثالث : نحو شَجَرَات وَثَمَرَات وَنَمَرَات ؛ لأنهن تحرّكات الوسط .

٥٤١ - هذا بيت من الرجز الشطوري ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى  
قائل معين ، ولا وقت له على تسمكة .  
الإعراب : « يَا » حرف نداء « عَمْرُو » منادي مبني على الفم في محل نصب  
« يَا » حرف نداء « ابْنَ » منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف و « الْأَكْرَمِينَ »  
 مضارف إليه مجرور بالياء نهاية عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم « نَسْبًا » تميز  
منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نَسْبًا » حيث سكن السين وهي عين الكلمة في للفرد مع  
أنها مفتوحة والفتحة خفينة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا التسكين ضرورة .  
( ٢٠ - أوضح للسلوك )

نعم يجوز الإسكان في نحو سَمَرَاتٍ وَعَيْرَاتٍ<sup>(١)</sup> كما كان جائزًا في المفرد .  
لا أن ذلك حكم تجدةً حالةً الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ، لاعتلال المعين ، قال الله تعالى :  
(فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)<sup>(٢)</sup> ، وهذيل تحرك نحو ذلك ، وعليه قراءة بعضهم :  
(ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَكُمْ)<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

\* أَخُو بَيْضَاتٍ رَأْمَحٌ مَتَأْوِبٌ \*

— ٥٤٢ —

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والمعين صحيحة ، أو فعل كذلك ، فإنه يجوز تحقيقه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحه من الشعر العربي ؟ فعن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُهُ يَصْبَرْ كَمَا ضَبَرْ كَازِلْ

مِنَ الْأَدْمِ دَبْرَتْ صَفَحَتَاهُ وَغَارِبَهُ

فقد سكن جيم «ضبر» وباء «دترت» وأصل كل واحدة منها مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحثت عنه طويلاً في أشعار المذليين فلم أثر عليه ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* رَفِيقٌ يَمْسَحُ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ \*

اللغة : «أخو بيات» أي صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ، وهي معروفة للحيوان ذى الريش «رأم» اسم الفاعل من راح يروح رواحاً ، وهو السير وقت العشى ، وللرار به راجع إلى عشه الذى درج منه «متاوب» اسم الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء في أول الليل ، الإعراب : «أخو» خبر مبتدأ مذوف ، أي: هو أخو ، وأخومضاف «بيضات» =

وأتفق جميع العرب على النتح في عِيرَات - جمع عِيرٍ - وهي الإبل التي تَحْمِلُ المِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنَّه كَبِيْرَةٌ وبيعات فُقْهَ الإسْكَانُ ، الخامس : نحو حَجَّاتٍ وَحِجَّاتٍ وَحَجَّاتٍ ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّكَ أَنْفُكَ إِدْغَامَهُ ، فـكَانَ يَتَّقَلُ [ فَتَضَيِّعُ ] فائدة الإدغام .

\*\*\*

### هذا باب جمع التكسير

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كثِيْرٍ وَصِنْوَانٍ ، أو بنقص كثِيْخَةٍ وَنُخْمٍ ، أو بتبدل شَكْلِ كَاسِدٍ وَأَسَدٍ ، أو بزيادة وتبدل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبدل شكل كَرُسُلٍ ، أو بـهـنـ كـفـلـانـ .

وله سبعة وعشرون بناءً : منها أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْمُلٌ كـأَكْلُـ ، وَأَفْعَالٌ كـأَحَالٌـ ، وَأَفْلَةٌـ كـأَحْرَقٌـ ، وَفِعْلَةٌـ كـصِبِيْرَةٌـ ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُسْتَفْنِي بعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كـأَرْجُلٌ وَأَعْنَاقٌ وَأَفْلَدَةٌـ ، وقد يعكس كـرِجَالٌ وَقُلُوبٌ وَصِرْدَانٌـ ، وليس منه ما مَمَّلَـ به الناظم وابنه

ـ مضاف إليه « رائع » صفة لا خُويضات ، أو خبر ثان للبند « متأوب » مثله « رفيق » مثله « بمسح » جار و مجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « التكبيـنـ » مضاف إليه « سوحـ » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله « بـيـضـاتـ » حيث فتح العين إتباعاً لفتحة الفاء في جمع الاسم الثلاثي المعتل العين ، وهذا الإتباع شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يحيزون إتباع العين للفاء على أى حال ، نفع سواء أـ كانت العين حرف علة كـاـ في هذا الشاهد أم كانت حـرـفاـ صـحـيـحاـ .

من قوله في جمع صَفَّاءَ - وهي الصخرة الملساء - صَفِّيَ ، لقولهم : أَصْفَاءُ ، حَكَاه الجوهري وغيره .

الأول من أبنية القلة : أَفْمُلُ - بضم اليمين - وهو جمع لنوتين : أحدهما : قَفْلُ ، أَسْمَاك ، صحيح العين ، سواه سحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو ، نحو كَلْب ، وَظَبَى ، وَجَرَوْ ، بخلاف نحو ضَخْم فإنه صفة ، وإنما قالوا أَعْبَدْ لغيبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوْط وَبَيْت لاعتلال العين ، وَشَذْ قِيَاسًا أَعْيَنْ ، وَقِيَاسًا وَسِيَاعًا أَنْوَبْ وَأَسْيَفْ ، قال :

\* لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَمِسْتُ أَنْوَبَا \* - ٥٤٣

٥٤٣ - نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف ابن عبد الرحمن ، والذي أنشد المولى هنا بيت من الرجز للشطرور ، وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَنَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَابًا أَمْنَاجَ لَا لَذَّا وَلَا مُحَبَّبًا  
أَكْرَهَ جِلْبَابَ إِذَا تَجْلِبَبًا

اللغة : « قناعاً أشياباً » أراد به الشعر الأبيض « لا لذّا » أي ليس لديذاً . الإعراب : « لِكُلِّ » جار وعجر ومرتبط بقوله لبست ، وكل مضاف و « دَهْرٍ » مضاف إليه « قد » حرف تعييق « لبست » فعل ماضٍ وفاعله « أَنْوَبَا » مفعول به للبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أَنْوَبَا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثي مفتوح الأول ساكن الثاني ، ولكنها معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب وثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواب ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم للذكر صحيح العين جمع على أفعال نحو فاس وأفاس وكلب وأكلب وربع وأربع ، وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه نظائره من المعتل ، وذلك شاذٌ .

وقال :

\* كأنهم أسيف ببعض يمانية \*

الثاني : الاسم ، الرباعي ، المؤنث ، الذي قبل آخره مدة ، كعناق ، وذراع ، وعُقاب ، وَيمِين ، وَشَدَّ في نحو شهاب وغراب من المذكر .

\* \* \*

الثاني : أفعال ، وهو لاسم ثلاثي لا يستحق أفعال : إما لأنه على فعل ، ولكنـه معتل العين نحو ثوب وسيف ، أو لأنـه على غير فعل ، نحو جمل ، وَتَمِير ، وَعَصْد ، وَجَمْل ، وَعَنْب ، وَإِبْل ، وَقَفْل ، وَعُنْق ، ولكنـ الفعل

٥٤٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشـه المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

\* عَضْبٌ مَضَارِبِهَا يَاقِبِهَا الْأَئْرُ \*

الفـة « أسيـف » جـمـع سـيف ، وـهـوـ مـوـضـعـ الـاستـهـادـ بـالـبـيـتـ ، وـسـتـعـرـفـ وـجـهـ « بـيـضـ » جـمـعـ بـيـضـ ، وـتـرـاـدـ بـهـ أـنـهـ شـدـيدـ الـبـرـيقـ وـالـمـعـانـ « يـمانـيـةـ » هـىـ الـمـنـسـوـبـ إـلـىـ الـيـنـ ؛ وـهـمـ يـزـيـدـونـ فـيـ النـسـبـ إـلـىـ الـيـنـ أـلـفـاـ قـبـلـ الـنـوـنـ وـيـسـتـغـفـونـ بـذـلـكـ عـنـ يـاءـ النـسـبـ ، فـيـقـولـونـ : يـمانـ ، وـهـمـ يـرـيـدـونـ يـمانـ ، وـفـيـ الـحـدـيـثـ « الـعـلـمـ يـمانـ وـالـحـكـةـ يـمانـيـةـ » وـقـالـ الشـاعـرـ ، وـهـوـ عـرـوـةـ بـنـ حـزـامـ :

هـوـأـيـ أـمـامـيـ لـيـنـ خـلـفـ مـعـرـاجـ وـشـوـقـ قـلـوصـيـ يـلـعـشـيـ يـمـانـ  
« عـضـ » أـيـ قـاطـعـ « مـضـارـبـهـاـ » جـمـعـ مـضـرـبـ ، وـهـوـ مـكـانـ الضـرـبـ « الـأـئـرـ »  
فرند السـيفـ وجـوهـهـ .

الإـعـرـابـ : « كـأـنـمـ » كـأـنـ : حـرـفـ تـشـيـهـ وـنـصـ ، وـضـمـيرـ الغـائـبـينـ اسمـهـ « أـسيـفـ »  
خـبـرـ كـأـنـ « بـيـضـ » نـمـتـ لـأـسيـفـ « يـمانـيـةـ » نـمـتـ ثـانـ لـأـسيـفـ .

الـشـاهـدـ فـيـهـ : قولهـ « أـسيـفـ » فإـنـهـ جـمـعـ سـيفـ ، وـهـوـ اـسـمـ ثـلـاثـيـ علىـ فعلـ بـفتحـ  
فـسـكـونـ مـعـتـلـ الـيـنـ ، وـقـدـ جـمـعـهـ عـلـىـ أـفـلـ ، وـقـيـاسـ نـظـائـرـهـ أـنـ يـجـمـعـهـ عـلـىـ أـفـالـ ، وـمـثـلـ  
بيـتـ وـأـيـاتـ وـلـكـنهـ جـمـعـهـ كـمـاـ يـجـمـعـ صـحـيـحـ الـيـنـ ، وـذـلـكـ شـاذـ نـظـيرـ ماـ ذـكـرـنـاهـ فـيـ  
الـشـاهـدـ السـابـقـ .

فِي فُعْلٍ - بضم الأول وفتح الثاني - أَن يجْهِي عَلَى فِتْلَانٍ - كَصْرَدَ ، وَجُرَّذَ ، وَنَفَرَ ، وَحُزَّرَ - وَشَدَّ نَحْوُ أَرْطَابَ ، كَمَا شَدَّ فِي فَقْلَ المَفْتُوحِ الْفَاءِ الصَّحِيحَ الْعَيْنَ السَّاكِنَاهَا ، نَحْوُ أَنْجَالَ ، وَأَفْرَاجَ ، وَأَزْنَادَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَأَوْلَاتُ الْأَنْجَالِ) <sup>(١)</sup> . وَقَالَ الْحَطِيَّةُ :

\* مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاجٍ بِذِي مَرْخٍ \* ٥٤٥

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٤٤٥ - هو من قول الحطيّة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد حبس حينها الزبير قان بن بدر ، والذى أنسده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* زُغْبُ الْخُوَّاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرٌ \*

اللغة : « لأفراح » الأفراح : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد الطائر ، وللراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرخ » بفتح لليم والراء جميعاً وآخره خاء معجمة - اسم وادٍ كثير الشجر قريب من فدك ، واسم لواد آخر بالبيامة ، وللراد هنا الثاني « زغب الحواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذى نبت عليه الزغب - بفتح الزاي والفيتين جميعاً - وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم يزول عنه ويختلقه الريش ، والحواصل : جمع حوصلة ، وهى وعاء يكون فى أسفل عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر القرى وضعفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به لقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لأفراح » حار و مجرور متعلق بتقول « بذى » جار و مجرور متعلق بمحدود صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مَرْخٌ » مضاف إليه « زَغْبٌ » صفة لأفراح ، وهو مضاف و « الْحَوَاصِلُ » مضاف إليه « لَا » نافية « مَاءٌ » مبتدأ والخبر عذوف ، والتقدير : لاماء لهم « لَا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي = « شَجَرٌ » معطوف على ماء مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقال آخر :

\* وَزَنْدُكَ أَنْتَ أَزْنَادِهَا \* — ٥٤٦ —

卷之三

الشاهد فيه : قوله «لأفراخ» فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثالث صيغة العين مفتوح الفاء مسكون العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعال مثل فلس وأفلس ، ولكن جمعه على أعمال كا يجمع معتل العين كأثواب وأيات ، وذلك شاذ عند حمزة العلامة .

٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس بن معد يكرب السكندي وهو من شواهد سيبويه ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

\* وَجِدْتَ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ \*

**وروى في الشاهد :**

\* وَزَدْكَ أَنْقَبُ أَنْقَبَهَا \*

اللغة : « وجدت » بالبناء المجهول بمعنى ألفيت « أصطلعوا » افتعل من الصلح وهذا كذا ورد في كتاب سيبويه والعيين ، وونع في « بن الأصول » « أصلحوا » بدون طاء ، فهن صحت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول مخدوف ، أي : إذا أصلحوا شأنهم « وزنك » الزند - بفتح الزاي وسكون النون - المود الذى تقتدح منه النار ، ولاقتدح النار عودان ، أحدها أطلي وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسلف ويقال له زندة ، بالثاء « أنت » أي أكثر فضلا ، وزيادته في صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبني للمجهول ، وناء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضارب وضمير الغائبين مضارب إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضارب وضمير المخاطب مضارب إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضارب وأزنانه من « أزنانها » مضارب إليه ، وأزنانه مضارب وضمير الغائبة مضارب إليه الشاهد فيه : قوله « أزنانها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثي ، على زنة فعل **كـ**

الثالث : أَفْعِلَةُ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بمدّةٍ قبل الآخر - نحو طَعَام ، وَجَهَار ، وَغَرَاب ، وَرَغِيف ، وَعَمُود .  
وَالثُّرُمُ في فَعَال - بالفتح - وَفَعَال - بالكسر - مُضْعَفُ اللام أو مُنْتَهِيَّا .  
فَالْأُولِ كَبَّاتٌ وَزِمَامٌ ، والثاني كَفَباءٌ وَإِيَّاءٌ .

\*\*\*

الرابع : قِفلَةُ - بـكسر أوله وـسكون ثانيه - وهو محفوظ [ف] نحو وَلَدَ وَفَتَى ، وـنحو شَيْخ وَثَوْر ، وـنحو ثَنَى<sup>(١)</sup> ، وـنحو غَزَال ، وـنحو عَلَام ، وـنحو صَبَى وَحَصَى ، ولعدم اطْرَادِه قال أبو بكر : هو اسْمُ جَمْعٍ ، لا جَمْعٌ .

\*\*\*

والأول من أبنية الكثرة : قُفلٌ - بضم أوله وـسكون ثانيه - وهو

جمع لـشيئين :

أحدـها : أَفْقَلُ مقابل فَقْلَاءَ كَأْحَمَرَ ، أو مـمتنة مقابلـتها لما لـسانـع خَلْقـنـو أَكْنـر وَآدَرَ ، بـخلاف نـحو آلـي لـكـبـيرـ الـأـلـيـة ؛ فإنـ الـلـانـعـ من أـلـيـاءـ تـخـلـفـ الـاستـعـالـ .

والـثـانـيـ : فـقـلـاءـ مقابلـةـ أـفـلـ كـحـراءـ ، أو مـمـتنـةـ مقابلـتهاـ لهـ لـسانـ خـلـقـنـوـ كـرـتـفـاءـ وـغـلـاءـ - بـالـيـنـ - بـخـلـافـ نـحوـ عـجـزـاءـ لـكـبـيرـ الـعـجزـ .

\*\*\*

الـثـانـيـ : قـُفـلـ - بـضـمـتـيـنـ - وـهـوـ مـطـرـدـ فـيـ شـيـئـيـنـ : فـيـ وـصـفـ عـلـىـ قـُمـولـ بـعـقـفـ قـاعـلـ كـصـبـورـ وـغـفـورـ ، وـفـ اـسـمـ ، رـبـاعـيـ ، بـمـدـّـةـ قـبـلـ لـامـ غـيـرـ مـعـتـلـةـ

- بـفتحـ الـفـاءـ وـسـكـونـ الـعـيـنـ ، وـهـوـ صـحـيـعـ الـيـنـ ، وـقـيـاسـ نـظـرـائـهـ أـنـ يـجـمـعـ عـلـىـ أـفـلـ فـيـقـالـ أـزـنـدـ كـاـ قـالـواـ فـلـسـ وـأـفـلـسـ ، لـكـنـهـ جـمـعـهـ كـمـاـ يـجـمـعـ مـعـتـلـ الـعـيـنـ مـنـ هـذـهـ الزـةـ وـذـلـكـ شـاذـ عـنـ جـمـهـرـ النـحـاةـ كـمـاـ ذـكـرـنـاهـ فـيـ الشـاهـدـ السـابـقـ .

(١) الثـانـيـ - بـكسرـ فـتـحـ ، بـزـنـةـ رـضـاـ - الثـانـيـ الـذـيـ يـعـادـ مـرـةـ بـعـدـ مـرـةـ .

مطلقاً، أو غير مضاعفة إن كانت للدَّة أَلْفَأَ، نحو قَذَال وَأَتَانَ، وَنحو حِجَارَ وَذِرَاعَ، وَنحو قُرَاد وَكُرَاعَ، وَنحو قَصَبَ وَكَثِيبَ، وَنحو عَمُودَ وَقَلُوصَ، وَنحو سَيِّرَ وَذَلُولَ، وَخَرَجَ نَحْوَ كِتَاهَ وَقَبَاهَ لِأَجْلِ اعْتِلَالِ الْلَّامِ، وَنحو حِلَالَ وَسِنَانَ لِأَجْلِ تَضَعِيفِهَا مِنَ الْأَلْفِ، وَشَدَّ عِنَانَ وَعُنْنَ، وَجِهَاجَ وَجِبْجُجَ، وَيَحْفَظُ فِي نَحْوِ تَمِيرَ، وَخَشِينَ، وَنَذِيرَ، وَصَحِيفَةَ.

\*\*\*

الثالث: قُتلُ - بضم أوله وفتح ثانية - وهو مطرد في شيتين: في اسم على فَقْلَةَ كَتْرُوبَةَ وَغُرْفَةَ وَمُدْنَةَ وَحُجَّةَ، وفي الفَقْلَةَ أَنْتَيْ أَفْلَالَ كَالْكَبِيرَى وَالصَّفَرَى، بخلاف حُبْلَى، وَشَذَّ فِي نَحْوِ بُهْمَةَ، وَنَحْوِ رُؤْبِيَا، وَنَحْوِ نَوْبَةَ، وَنَحْوِ بَدْرَةَ، وَلِحْيَةَ، وَتُخْتَةَ.

\*\*\*

الرابع: قِتْلُ - بكسر أوله وفتح ثانية - وهو لاسم على فَقْلَةَ كَبِيجَةَ، وَكِسْرَةَ، وَفِرْزَةَ، وَهِيَ الْكِذْبَةَ، وَيَحْفَظُ فِي فَقْلَةَ، نَحْوَ حَاجَةَ، وَنَحْوَ ذِكْرَى، وَقَضْتَةَ، وَذِرَبَةَ، وَهِدْنَمَ.

\*\*\*

الخامس: فَقْلَةَ - بضم أوله وفتح ثانية - وهو مطرد في وصف لعاقل على قاعل مقتل لللام كَرَامَ وَقَاضِ وَغَازِ.

\*\*\*

السادس: فَقْلَةَ - بفتح ثالثتين - وهو شائع في وصف المذكر عاقل صحيح اللام، نحو كَامِلِ وَسَاحِرِ وَسَافِرِ وَبَارَّ.

\*\*\*

السابع: قَفْلَى - بفتح أوله وسكون ثانية - وهو لما دَلَّ على آفة من قَعِيلَ وَمَثْفَأَ لِلْمَفْعُولِ كَبَرَيْعَ وَأَسِيرَ، وَحُلَّ عَلَيْهِ سَتَةُ أَوْزَانَ مَا دَلَّ على آفةِ:

منَ وَفِيلَ وَضُفَّا لِلْفَاعِلِ كَمْرِيْضٍ ، وَفَعِيلَ كَبَرْمَنِ ، وَفَاعِلَ كَمَالِاَكِ ، وَفَيْعِيلَ كَمَيْتَ<sup>(١)</sup> ، وَأَفْعَلَ كَاثْمَقٍ ، وَفَعْلَانَ كَسْكُرَانَ .

\* \* \*

الثامن : فَمَلَةٌ - بـكسر أوله وفتح ثانية - وهو كثير في قُفل أسماءاً - بضم  
الفاء - نحو قَرْفَطٌ ودُرْجٌ وگوز ودُبٌّ ، وقليل في اسم على فَعْلٍ - بفتح الفاء -  
نحو غَرَدٌ<sup>(٢)</sup> ، أو بـكسرها نحو قَرْدٌ ، وَقَلٌّ أيضاً في نحو دَكَرٌ وهَادِرٌ<sup>(٣)</sup> .

卷二

القاسع : فعل - بضم أوله وتشديد ثانية مفتوحاً - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيفي اللام ، كضارب وصائم ، ومؤثثهما ، ونَذَرَ في نحو غازٍ عَافٍ ، كما نَذَرَ في نحو خَرِيدَةٍ ونُفَسَّاءٍ ورَجُلٌ أَغْزَلَ .

卷二

العاشر : فُعَّال - بضم أوله وتشديد ثانية - وهو لوصف على فاعل صحيح  
اللام ، كصائم وفاريء ، قيل : وندر في فاعلة كقوله :  
\* وقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِ الْغَيْرِ صُدَادٍ \* - ٥٤٧

(١) أصل « ميت » بيت ؟ لأن مصدره الموت و فعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منها ساً كنا قلبت الواو الياء ثم أدغمت الياء في الياء .

(٢) غرد - بفتح الفين وسكون الراء - ضرب من السكماء ، والفراء هو الذى يرويه بفتح الفين ، وغيره يرويه بكسر الفين ، والظاهر من عبارة الجوهرى في الصحاح

أن غردة - بكسر الغين وفتح الراء - جمع مكسور الغين  
 (٣) المادر : الساقط ، وجمعه هدرة ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانية  
 مفتوحة فيهن .

٤٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسميه عمير بن شيم ، والذى انشده المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّبَانِ مَأْسِلَةٌ \*

اللغة : «أبصارهن» الأبصار : جمع بصر - بُزنة مسبب وأسباب - ويراد بها

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صادّة ، وفي المعتل ،  
كـفـزـاء وـمـرـاء (١) .

\* \* \*

الحادي عشر : فـمـاـلـ - بـكـسـرـ أـوـلـهـ - وـهـوـ اـمـلـأـتـةـ عـشـرـ وـزـنـاـ :  
الأـوـلـ وـالـثـانـيـ : فـقـعـلـ وـقـلـةـ ، اـسـمـينـ أـوـ رـصـفـينـ ، نـحـوـ كـعـبـ وـقـضـمةـ وـضـغـبـ  
وـخـذـلـةـ ، وـنـدـرـ فـيـ يـائـيـ الـفـاءـ ، نـحـوـ يـمـزـ (٢) ، أـوـ الـمـيـنـ ، نـحـوـ ضـيـفـ وـضـيـعـةـ .

الأخرين ، وفي القرآن الكريم (لاتدر كـ الأبـصـارـ وهو يـدرـكـ الأـبـصـارـ) «الشـيـانـ»  
جمع الشـابـ ، وـهـوـ الذـنـ لـايـزـالـ فـيـ طـرـاءـ الـعـمـرـ وـمـيـعـةـ السـنـ « مـائـةـ » اـسـمـ فـاعـلـ  
ضـلـهـ « مـالـ إـلـيـهـ يـمـيلـ مـيـلـ » إـذـاـ أـتـجـهـ نـحـوـ « غـيرـ صـادـ » جـمـعـ صـادـةـ كـماـ قـيـلـ ، وـهـوـ  
اسـمـ الـفـاعـلـ مـنـ « صـدـ عـنـهـ يـصـدـ » إـذـاـ أـخـرـفـ عـنـهـ وـازـورـ .  
الإـعـرـابـ : « أـبـصـارـهـنـ » أـبـصـارـ : مـبـدـأـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـضـمـيرـ لـلـؤـنـاتـ مـضـافـ إـلـيـهـ  
« إـلـىـ الشـيـانـ » جـارـ وـجـرـ وـرـ مـتـعـلـقـ بـقـولـهـ مـائـةـ الـآـتـيـ « مـائـةـ » خـبـرـ الـمـبـدـأـ « وـقـدـ » الـوـاـوـ وـاـوـ  
الـحـالـ قـدـ : حـرـ تـحـقـيقـ « أـرـاهـنـ » أـرـىـ : فـعـلـ مـضـارـعـ ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـهـ وـجـوـبـاـ  
تقـدـيرـهـ أـنـاـ ، وـضـمـيرـ النـسـوـةـ مـفـعـولـ أـوـلـ إـذـاـ اـعـتـرـتـ أـرـىـ عـلـمـيـةـ ، فـإـنـ اـعـتـرـتـهـاـ بـصـرـيـةـ  
فـهـوـ مـفـعـولـهـ « عـنـيـ » جـارـ وـجـرـ وـرـ مـتـعـلـقـ بـقـولـهـ صـادـ الـآـتـيـ « غـيرـ » مـفـعـولـ ثـانـ لـأـرـىـ  
أـوـ حـالـ مـنـ الـمـفـوـلـ الـسـابـقـ ، عـلـىـ الـوـجـهـيـنـ ذـكـرـنـاهـاـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـ« صـادـ »  
مـضـافـ إـلـيـهـ .

الـشـاهـدـ فـيـهـ : قـوـلـهـ « غـيرـ صـادـ » فـإـنـهـ جـمـعـ صـادـ بـدـلـلـ ضـمـيرـ الإـيـاثـ فـيـ قـوـلـهـ  
« أـبـصـارـهـنـ » وـفـيـ قـوـلـهـ « أـرـاهـنـ » ، وـقـالـ الـمـؤـلـفـ فـيـ الـحـوـائـيـ « لـاـ أـعـلـمـ أحـدـاـ  
ذـكـرـ بـعـيـثـ فـيـ فـاعـلـةـ لـلـؤـنـتـ إـلـاـ فـيـ هـذـاـ الـبـيـتـ ، وـحـكـيـتـهـ مـشـهـورـةـ بـيـنـ الـأـصـمـيـ وـابـنـ  
الـأـعـرـابـيـ » اـهـ ، قـلتـ : وـحـاـصـلـ هـذـهـ الـحـكـيـاتـ الـتـيـ أـشـارـ إـلـيـهـ أـنـ الـأـصـمـيـ قـالـ  
بـخـضـرـةـ الرـشـيدـ ، إـنـ « صـادـ » فـيـ هـذـاـ الـبـيـتـ جـمـعـ صـادـةـ ، وـإـنـ الـمـرـادـ الـفـوـاتـيـ الـمـحدثـ  
عـنـهـ ، خـطـاءـ اـبـنـ الـأـعـرـابـيـ ، وـذـكـرـ أـنـ « صـادـ » هـوـ جـمـعـ صـادـ المـذـكـرـ وـإـنـ  
لـمـرـادـ الـأـبـصـارـ لـالـنـسـاءـ ، وـقـدـ زـعـمـ الـمـؤـلـفـ هـنـهـ أـنـ هـذـاـ هـوـ الـظـاهـرـ

(١) وذلك في جـمـعـ غـازـ وـسـارـ ، اـسـمـ فـاعـلـ مـنـ الـغـزوـ وـالـسـرـىـ

(٢) الـيـعـرـ - بـفـتـحـ الـيـاءـ وـسـكـونـ الـعـيـنـ الـمـهـمـلـةـ - الـجـدـىـ يـوـضـعـ فـيـ الـزـيـةـ لـاـصـطـيـادـ

الثالث والرابع : فَقُلْ وَفَهْلَةٌ غَيْرُ مُعْتَنِي اللامِ وَلَا مُضْعِفُهَا ، كَجَمَلٍ وَجَبَلٍ ،  
وَرَقَبَةٍ وَثَمَرَةٍ .

الخامس والسادس : فِقْلَ كَذِبٍ وَبَثْرٍ ، وَفَقْلَ كَدْهُنٍ وَرُمْجٍ .  
السابع والثامن : فَعِيلٌ بِعْنَى فَاعِلٌ وَمُؤْنَثَةٌ ، كَبَظَرِيفٍ وَكَرِيمٍ وَثَمَرِيفٍ ،  
وَمُؤْنَثَاتِهَا .

والخمسة الباقيَة : فَقْلَانَ صَفَةً وَمُؤْنَثَاهُ فَقْلَى وَفَقْلَانَةً ، وَفَقْلَانَ صَفَةً وَأَنْشَاهُ  
فَقْلَانَةً ، كَفَصْبَانَ وَغَضَبَى ، وَنَدْمَانَ وَنَدْمَانَةً ، وَخُصْصَانَ وَخُصْصَانَةً .  
وَالتَّزَمُوا فِي فَعِيلٍ وَأَنْشَاهٍ إِذَا كَانَا وَأَوْيَّ العَيْنَيْنِ صَحِيحَ الالَّامِينِ ، كَطَوِيلٍ  
وَطَوِيلَةٍ ، أَنْ لَا يَجْمِعُا إِلَّا عَلَى فِعَالٍ .

ويحفظ فِعَالٌ فِي نَحْوٍ : رَاعٍ وَقَائِمٍ وَآمٌ<sup>(١)</sup> ، وَمُؤْنَثَاهُنَّ ، وَأَعْجَفٌ وَجَوَادٌ  
وَخَيْرٌ وَبَطْحَاءٌ وَقَلْصُصٌ .

\*\*\*

الثاني عشر : فَقُولٌ - بضمتين - ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسم على  
فَعِيلٍ ، نَحْوَ كَبِيدٍ وَوَعِيلٍ ، وهو فيه كاللازم ، وجاء في نَحْوَ ثَمَرٍ مُمُورٍ على  
القياسِ وَمُنْمَرٍ ، قال :

\* \* فِيهَا عَيَّانِيْلُ أُسْوَدٌ وَنُمَرٌ \*

الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطياد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها  
جديا فيجيء الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدي فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة  
هي الزية ، وهذا الجدي هو اليعر ، وبه يضرب المثل في الذل فيقال : أذل من يعر  
(١) آم : اسم الفاعل من « آم القوم يؤمنهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ،  
(وَاجْعَلْنَا لِلتَّقِينِ إِيمَاماً ) قالوا : هو جمع آم

٤٤٨ - هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية - بالتصغير في اسمه واسم أبيه -  
الربيعي ، والذى أنسده المؤلف هنها بيت من مشطور الرجز ، وقد أنسد في اللسان  
عن ابن برى قبله :

وقد يكون مقصوراً من نور للضرورة<sup>(١)</sup> ، و قالوا : أنمار .

= حفت باطْوَادِ جِبَالٍ وَسُرَّهُ فِي أَشْبِ الْقِيَطَانِ مُلْتَفِي الْحُظَارِ .  
اللغة : « حفت » أحيدت « باطْوَاد » جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،  
العالى ، وأرادها الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال و سر » والجبال : جمع  
جبل ، والسر - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة ، وهى شجرة عالية مرتفعة ،  
وتجمع جمع السلامة على سمرات كما في قول امرئ القيس :

كَأَنِي غَدَاءَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحُلَى نَاقِفُ حَنْظَلَ =  
« عيائل » جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،  
والمراد به هنا أشبال السبع ، وقيل : الصواب في هذه الكلمة « عيائيل » جمع غيل -  
بفتح الفين للمعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد « غر » بضمتين -  
جمع غر - بفتح فكسر - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار و مجرور متعلق بمحدوف خبر مقدم « عيائيل » مبتدأ  
مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة « وغر » الواو حرف عطف ، غر : معطوف على أسود مجرور  
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جمعياً ، والعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛  
أولها أنه فعل بضمتين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نور على قول ثم اقتطع بمذف  
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حرفة آخرا إلى ما قبلها  
أو أتبع ثانية لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الصانع .

ويستدل بهذا الشاهد في باب الإبدال في قوله « عيائيل » حيث أبدل الممزة من  
الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشاع ، وسيأتي للمؤلف  
الاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدناه يمذفون الواو « فول »  
إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التقليبي .

كَلْمَعٌ أَيْدِي مَثَانَا كِيلٌ مُسْلَبَةٌ بَنْدُبَنْ ضَرَّ مِنْ بَنَاتِ الدَّاهِرِ وَالْخَطَبِ =

والثلاثة الباقية الاسمُ الثالثي الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَفْب  
وَفَلْس ، ومكسورها نحو حَمْل وضِرْس ، ومضمومها نحو جَنْد وبرْد ،  
إِلَّا في ثلاثة ؛ أحدها : معتلُّ العين كَحُوت ، والثاني : معتلُ اللام كَذْيٌ<sup>(١)</sup> ،  
وَشَدَّ فِي نُؤَى نُؤَى ، قال :

\* خَلَتْ إِلَّا أَيَاصِرَ أَوْ نُؤَى \*

٥٤٩

= أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعد له الوزن ، حذف الواو .  
ومن ذلك قول الآخر .

**إِنَّ الَّذِي قَضَى بِذَٰلِقَاضٍ حَكْمٌ** أَنْ تَرَدَّ المَاء إِذَا غَابَ النُّجُومُ  
فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، حذف الواو .  
(١) المدى - بضم الميم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفيز  
الشامي ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على  
أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المدى .  
٥٤٩ - هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان (مادة أضا)  
والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وبجزء قوله .

\* تَحَافِرُهَا كَأَشْرِبَةِ الإِضِيَّنَا \*

اللغة : « الأياصر » جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجبال إلى  
وتد « النوى » جمع نوى - بضم فسكون - وهي حفيرة تحمل حول الجبال ثلاثة  
يدخله المطر ، « الإضيّن » - بكسرة المهمزة والضاد المعجمة - جمع أضيّة ، وهذا  
ملحق بجمع المذكر السالم لكون المفرد ليس علما ولا وصفاً لمذكر عاقل . وأصل نوى  
نُؤُوى - بضم النون والمهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما  
بسكون قلبت الواو الياء ، ثم أديغمت الياء في الياء ، ثم قليت ضمة المهمزة كسرة لتناسب  
الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً لل المناسبة ، ويجوز بقاها بمحالها .

الإعراب : « خلتْ » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هي ، والناء للتأنيث « إِلَّا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو »  
حرف عطف « نُؤَايَا » معطوف على أياصر .

=

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدَدَّ » وَشَدَّ فِي حُصْنٍ - بالحاء المهملة ، وهو الورس<sup>(١)</sup> حُصُوص ، ويحفظ في فعل ، كأسد ، وشجن ، وندب ، وذَكَر .

\* \* \*

الثالث عشر : قلآن - بكسر أوله وسكون ثانية - وَيَطْرِدُ أَيْضًا فِي أَرْبَعَةٍ : اسمٍ عَلَى فُعَالٍ ، كَفُلَام وغَرَاب ، أو عَلَى فُقْلٍ ، كَصُرَد<sup>(٢)</sup> وْجُرَادَ ، أو فُعْلٍ وَاوِيَ العَيْنِ ، كَحُوت وَكُوز ، أو فَعَلَ ، كَتَاج وسَاج وَخَال وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ ، وَقَلَّ فِي نَحْوِ صِنْفٍ وَخَرَب<sup>(٣)</sup> ، وَغَزَال وصُوَار<sup>(٤)</sup> ، وَحَانِطٍ وَظَلِيمٍ<sup>(٥)</sup> وَخَرْوَفٍ .

\* \* \*

= الشاهد فيه : قوله « نَوْيَا » بضم النون والمهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوْيٌ - بضم النون وسكون المهمزة ، بزنة قفل - وأصله نَوْيٌ ، على فowel - بضم الفاء والعين - فاجتمعت الواو والياء في كملة وبقيت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدخلت الياء في الياء ، فصار نَوْيَا ، فالنون مضمومة ، والياء مشددة ، والمهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضاً كسر النون للتناسب على ما يبناء في لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحصن ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

**مُشَفَّشَةٌ كَانَ الْحُصْنُ فِيهَا إِذَا مَا لَسَاهَا خَالَطَهَا سَخِينًا**

(٢) الصرد - يضم الصاد وفتح الراء المهملتين - طائر .

(٣) الخرب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الحباري ، وسيبي بذلك لأنَّه يسكن الخرب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .

(٤) الصوار - يكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجده صيران ، وأصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظلم - بفتح الطاء - ذكر النعام ، وجده ظلمان ، بكسر الطاء أو ضمها .

الرابع عشر : فُتْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانية - ويكثر في ثلاثة : في اسم على قفل ، كظُهُرٍ وبطن ، أو قَعْلٍ صحيح العين ، كذلكَ كَوْجَنْ وجَذَعٌ<sup>(١)</sup> ، أو فَعِيلٍ ، كَفَضِيبٍ ورَغِيفٍ وَكَثِيبٍ<sup>(٢)</sup> ، وَقَلْ في نحو رَاكِب وأَنْوَادٍ<sup>(٣)</sup> وَرُفَاقٍ .

\*\*\*

الخامس عشر : فُعَلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانية - وَيَطْرُدُ فَعِيلَ بمعنى فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيفٍ وَكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ ، وكثير في فاعل دَالاً على معنى كالفرنزية ، كعَافِلٍ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ ، وشد فُعَلَاءَ في نحو جَيْكَانْ وَخَلِيفَةٍ وَسَمْحٍ وَوَدُودٍ .

\*\*\*

ال السادس عشر : أَفْعِلَاءٌ - بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعَلَاءَ ، في المضعف ، كشَدِيدٍ وعَزِيزٍ ، وفي المعتل ، كَوَلِيَّةٍ وَغَنِيَّةٍ ، وشد في نحو نَصِيبٍ وَصَدِيقٍ وَهَيْنِ .

\*\*\*

السابع عشر : فَوَاعِلٌ ، وَيَطْرُدُ في سبعة : في فاعلة اسمًا أو صفة ، كـ (نَاصِيَّةٌ كَازِيَّةٌ حَاطِنَةٌ)<sup>(٤)</sup> ، وفي اسم على فَوْعَلٍ ، كجَوَهَرٍ وَكَوْتَرٍ ، أو فَوْعَلَةٍ ، كصَوْمَقَةٍ وَزَوْبَعَةٍ ، أو فَاعَلٌ - بالفتح - كخَاتَمٍ وَقَالَبٍ ،

(١) المجمع - بفتح الجيم والدال جيماً - الثني من للعز .

(٢) السكيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَضَحَّتْمُ فَرِيشَا بِالْفِرَارِ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونَ سُودَانَ عِظَامُ الْمَنَّا كِبْ وزعم الفراء أن «سودان» جمع سود ، سود جمع أسود . فسودان جمع الجم ؛ وهو مردود بأن جمع الجم غير الأصل ، وبأن فعلا - بضم أوله وسكون ثانية - إذا كان صفة لا يجمع على فلان .

(٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أو فاعِلَاءً - بالكسر - نحو قَاصِمَاء ورَاهِطَاء<sup>(١)</sup> ، أو فاعل بـجائز<sup>(٢)</sup> وكاهل ، أو في وصف على فاعل لمؤنث كحائِضٍ وطالِقٍ ، أو لغير عاقل ، كصَاهِلٍ وشَاهِفٍ وشد فَوَارِس ونَوَّاكس وسَوَابِق وهَوَالِك<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

الثامن عشر : فَعَالَ ، وَيَطْرُدُ فِي كُلِّ رِبَاعٍ ، مَؤْنَث ، ثَالِثَةٌ مَدَّةٌ ، سَوَاءٌ كَانَ تَأْيِنَتْ بِالثَّاء ، كَسَحَابَةٍ وصَحِيفَةٍ وحَلْوَةٍ ، أو بِالْعَنْيِ ، كَشَمَالٍ وعَجْوَزٍ وسَعِيدٍ ، عَلَمَ امرَأَةٍ .

\*\*\*

الحادي عشر : فَعَالَى - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُدُ فِي سَبْعَةٍ : قَفْلَةٌ كَوْنَمَة<sup>(٤)</sup> ، وفِنْلَةٌ كَسِمَلَة<sup>(٥)</sup> ، وفِنْلِيلَةٌ كَهْبِرِيَة<sup>(٦)</sup> ، وفِنْلُوَةٌ كَهْرَقْوَة<sup>(٧)</sup> ، وَمَا حُذِفَ أَوْ زَادَ يَدِيهِ مِنْ نَحْوِ حَبَنْطَى<sup>(٨)</sup> وَفَلَنْسُوَةٍ ، وفَنْلَاءٌ

(١) القاصماء والراهطاء : جمran من جمرة اليربوع ، وله ثالث اسمه الناقعاء ، وجمعهن قواسع ورواحت ونواقي .

(٢) الجائز - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة المعرضة بين حائطين .

(٣) قد ورد النواكس في قول الفرزدق :

وَإِذَا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَرَأْ يَقْتَمُونَ خُضْعَ الرَّقَابِ نَوَّا كِسَ الْأَبْصَارِ  
وورد الموالك في قول الآخر :

وَأَيْقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَمَرْ غَدَاتَنِذْ أَوْ هَالِكُ فِي الْمَوَالِكِ

(٤) الموماة : الفلاة الواسعة التي لانبات فيها ، وجمعها موما بجوار .

(٥) السعلادة - بكسر السين وسكون العين - الفول ، وجمعها سعال ، ومنه قول الراجز :

\* عَجَانِيزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَسَا \*

(٦) الهبرية - بكسر الماء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل مخالة الطحين ، أو هو ما تطاير من دقاق القطن ، وجمعه هبار .

(٧) العرقوة : الخشبة التي توسع عرضا في رأس الدلو .

(٨) الحبنطي : العظيم البطن .

(١) - أوضح الممالك (٤)

اسماً كصحراء ، أو صفة لا مذكورة لها كعذراء ، ذو الألف المقصورة لتأنيثه  
كحبيل ، أو إلحاد كذفري<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

تمام العشرين : فعالٍ - بفتح أوله ورابعه - ويُشارِك الفعلى - بالكسر -  
في صحراء وما ذكر بعده ، وليس لفعالٍ ما ينفرد به عن الفعلى إلا وصف<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الحادي والعشرون : فَعَالٌ - بالتشديد - ويُطرد في كل ثلاثة آخره ياء  
مشددة غير متعددة للنسبة ، كبُخْتٍ وگُزْمٍ وقُنْزٍ ، مختلف نحو مصرى  
وبَصْرٍ ، وأما أناسٍ فجمع إنسان لا إنسى ، وأصله أناسٌ فأبدلوا الدون ياء ،  
كما قالوا : ظَرِبان وظَرَابٍ .

\*\*\*

الثاني والعشرون : فَعَالِلٌ ، ويُطرد في أربعة ، وهي : الرباعى والخامسى  
مجردين ومزيداً فيما ؛ فالأول كجعفر وزِرْج<sup>(٣)</sup> ، والثانى كسفرجل  
وجَحْمَرَش ، ويحب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارَج وجَحَّامَر ، وأنت بالخيار  
في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مشيناً لاحروف التي تزاد : إما بكونه  
بلغظ أحدها كخدَرْنق<sup>(٤)</sup> ، أو بكونه من تَحْرَجَه كفَرَزْدق ، فإن الدال

(١) الذفري : الموضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للالحادق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو ضلى بفتح أولها وسكون ثانية - نحو غضبان وغضبي  
وسكران وسكرى ، ويترجح في جمعهما الفعلى - بضم القاء وفتح اللام - نحو سكارى .

(٣) الزبرج - بكسر الزاي والراء بينهما ياء ساكنة - الذهب ، أو السحاب  
الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : الغنكبوت ، ومنه قول النبي يصف السيف  
قَوَاضِي مَوَاضِي نَسْجُ دَاؤَدَ عِنْدَهَا      إِذَا وَقَمْتُ فِيهِ كَنْسَجِ الْخَدَرْنقِ =

من مخرج الناء ، والثالث نحو مُدَّخِرْج و مُتَدَّخِرْج ، والرابع نحو قَرْطَبُوس<sup>(١)</sup> و خَنْدَرِيس<sup>(٢)</sup> ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياءً صحيحة ، نحو قِنْدِيل ، أو واواً أو ألفاً قبلها ياءً ، نحو عَصْفُور و سِرَدَاح<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

الثالث والعشرون : شبه فَعَالَ ، و يَطْرُد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم . ولا تمحذف زيادته إن كانت واحدة ، كأَفَكَل<sup>(٤)</sup> و مَسْجِدٌ و جَوْهَرٌ و صَبَرَفْ و عَلَقَ ، و يمحذف ما زاد عليها ؛ فـ تـمحـذـف زـيـادـةـ منـ نـحـوـ مـهـنـطـلـقـ ، و اـنـتـانـ منـ

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبدأ خبره الكاف و مجرورها في «كنسج» والجملة صفة ثانية .

(١) القرطبوس — بفتح القاف — اسم الدهنية ، وبكسر القاف : الناقة المظيمة الشديدة .

(٢) الخندريس : اسم من أسماء المخر .

(٣) السرداح — بكسر السين و سكون الراء — المكان الين ، وهو أيضاً الناقة الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديع .

(٤) الأفكل — بفتح المهمة والكاف بينهما فاءً ساكنة — الرعدة والارتعاش ، ولا يبني منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلناها فيها سبق اغتراراً بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد بين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أبنته الآن ، وي بيان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة من وزن أفعال هو ما كان اسمه على أي وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفكل ، وأبلم وأبلم ، وأولق وأولق ، فأما أفعل إن كان وصفاً ، فإن كان مؤثثه على فعله — نحو أحمر وحمراء وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر » و « ورق » وإن كان مؤثثه على فعل فإن مؤثثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح العين — نحو الصفرى والصغرى والكبرى والكبرى ، ولا يجمع هو؛ لأنَّه أفعل تفضيل =

نحو مُستَخْرِجٍ وَمُتَدَّكِرٍ ، وَيَسْعَى إِبْرَاهِيمَ الْفَاضِلَ كَالْمِيمَ مَطْلَقًا ؛ فَتَقُولُ فِي مُنْطَلِقَهِ  
مَطْلَاقٌ ، لَا نَطَالِقٌ ، وَفِي مُسْتَدِعٍ : مَدَاعٍ ، لَا سَدَاعٍ وَلَا تَدَاعٍ ، خَلَافًا  
لِلْبَرِدِ فِي نَحْوِ مُفْعَنْسٍ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَمَاسِينَ ، تَرْجِيحاً لِمَاهِنَ الْأُصْلِ ، وَكَاهِمَزَةَ  
وَالْيَاءِ الْمَصْدِرَتَيْنِ كَائِنَدَ وَيَائِنَدَ ؛ تَقُولُ : أَلَادَ وَيَلَادَ .

وَإِذَا كَانَ حَذْفُ إِحْدَى الرِّيَادِتَيْنِ مُغْنِيًّا عَنْ حَذْفِ الْأُخْرَى بِدُونِ الْمَعْكُسِ  
تَعْيِنُ حَذْفَ الْفَنِيِّ حَذْفَهَا كَيْا حَيْزَبُونَ<sup>(١)</sup> ، تَقُولُ : حَزَابِينَ – بِحَذْفِ الْيَاءِ

= مجرد من أَلْ وَمِنِ الإِضَافَةِ ، وَإِذَا كَانَ أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ بِعِرْدَادِهِ مِنْ أَلْ وَمِنِ الإِضَافَةِ فَإِنَّهُ  
يُلْزِمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِأَلْ نَحْوُ الْأَفْضَلِ أَوْ أَنْتِيفِ  
لِمَرْفَةِ نَحْوِ أَكْرَمِ النَّاسِ فَقَدْ أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ غَيْرَ الْأَوْصَافِ : وَحِينَئِذٍ يَحْمُزُ جَمِيعَ كَاهِمَزَةِ  
الْأَسْمَاءِ ، وَهُنَّ هَذَا لَوْ كَانَ تَمْثِيلُ الْمَوْلَفِ بِالْأَفْضَلِ – مَقْرُونَا بِأَلْ – يَكُونُ صَحِيحًا .  
وَمَا يَدْلِلُ عَلَى جَوَازِ جَمِيعِ أَفْعُلِ التَّفْضِيلِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ عَلَى أَفْعُلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

قَهَرَنَا كُمْ حَتَّى السَّكَمَةَ فَأَنْتُمْ تَهَبُونَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَ  
وَقَدْ سَلَكَتْ أَبُو الْمَلَاءِ الْمَعْرِيُّ هَذَا الْمَسْلِكَ فِي قَوْلِهِ :

وَإِنِّي وَإِنْ كُنْتُ أَخِيرَ زَمَانَهُ لَآتِيْ عِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَّلِ  
وَقَدْ جَمِيعَ الْمَتَبَّيِّ أَفْعُلُ التَّفْضِيلِ الْمَصَافِ إِلَى مَرْفَةِ فِي قَوْلِهِ :

أَفَاضِيلُ النَّاسِ أَغْرِيَاصٌ لِذَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنَ الْهَمِّ أَخْلَامُهُمْ مِنَ الْفِطَنِ  
فَإِنْ جَاءَتْ صِيَفَةُ أَفْعُلِ الْمَجْرِدَةِ غَيْرَ الْمَضَافَةِ لِمَرْفَةِ مَجْمُوعَةٍ كَانَتْ يَعْنِي الصَّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ  
وَلَمْ تَكُنْ دَالَّةً عَلَى التَّفْضِيلِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا أَغَابَ عَنْكُمْ أَسْوَادُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً ، وَأَنْتُمْ مَا أَفَاقَ الْأَئْمَمُ  
فَهَذَا الشَّاعِرُ قدْ جَمَعَ « الْأَئْمَمُ » عَلَى الْأَئْمَمِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْأَكْثَرُ لِتَوْمَا ، وَإِنَّمَا أَرَادَ  
بِهِ مَعْنَى الْأَئْمَمِ ، بَدْلِيلُ أَنَّهُ جَعَلَهُ مَقْبَلَ الْكَرَامَ الَّذِي هُوَ جَمِيعُ الْكَرِيمِ ، فَأَفَهَمَ هَذَا  
وَتَقْطَنَ لَهُ .

(١) الحيزبون – بفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاي – للرأة العجوز ، وفِي  
هَذِهِ السَّكَمَةِ مُلْأَاتِهِ أَحْرَفُ زَانِدَة ، وَهُنَّ الْيَاءُ وَالْوَاءُ وَالْوُونُ .

وقلب الواو ياء ، لا حيَازِينْ - بمحذف الواو - لأن ذلك مخفيج إلى أن تمحذف الياء ، وتقول : حَزَابَنْ ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أو سطعها ساكن إلا وهو معقل .

فإن تكافأت الزيادات فالحاذف **مُخَيَّر** ، نحو نون سَرَنَدَى وعلَنَدَى وألفيهما ، تقول : سَرَانَدْ أو سَرَادْ وعلَانَدْ أو عَلَادْ .

\*\*\*

### هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : **قَعِيلْ** ، **وَقَعِيمَلْ** ، **وَقَعِيمِيلْ** ، **كَفْلَيَسْ** ، **وَدُرَبِّيَمْ** ، **وَدُنَيْفِيرْ** .

وذلك لأنه لا بد في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضم الأول ، وفتح الثاني ، واحتلال ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلائياً اتفصر على ذلك وهي بنية **قَعِيلْ** كـ**كَفْلَيَسْ** و**وَرْجَيَلْ** ، ومن ثم لم يكن نحو زُمَيْل ولفَيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً لل ثلاثة احتياج إلى عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف قبل الآخر لين فهي بنية **قَعِيمَلْ** ، كقولك في جعفر : **جُعِيَّفِرْ** ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهي بنية **قَعِيمِيلْ** ؛ لأن اللين للوجود قبل آخر المكسور إن كان ياء سلت في التصغير ل المناسبتها للكسرة **كَفْنَدِيلْ** و**وَقَنَيْدِيلْ** ، وإن كان وَاواً أو الفاء قلباً ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كـ**كَضْفُورْ** و**وَعَصَيْفِيرْ** ، ومِضْبَاح و**مُصَبَّيْحْ** .

وبتوصل في هذا الباب إلى مثلث **قَعِيلْ** و**قَعِيمَلْ** و**قَعِيمِيلْ** بما يتوصل به في باب الجمع إلى مثلث **فَمَالِلْ** و**فَمَالِلِيَلْ** ؛ فتقول في تصغير سَفَرَجَلْ وفَرَزَدَقْ

وَمُسْتَخْرِجُ وَالنَّدَدُ وَيَلَنَّدَدُ وَحَيْزَبُونُ : سَفِيرِجُ ، وَفُرَيْزِدُ أو فُرَيْزِقُ ، وَمُخَيْرِجُ ، وَأَيَّدُ ، وَيَلَيَّدُ ، وَحُرَّبَيْنَ ، وَتَقُولُ فِي سَرَّنَدَى وَعَلَنَدَى : سُرَبَنَدُ وَعَلَيَّنَدُ أو سُرَيَّدُ وَعَلَيَّدُ .

ويجوز ذلك في باب التكسير والتصغير أن تuous ما حذفه ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفِيرِجُ وَسَفَارِمِجُ ، بالتمويض ، وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَاجِيمُ وَحُرَبِيجِيمُ ، ولا يمكن التمويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مُخالِفًا لما شرحته فيما خارج عن القياس ، مثاله في التكسير جمعهم مكانًا على أَمْكُنْ ، ورَهْطًا وَكَرَاهًا على أَرَاهِطٍ<sup>(١)</sup> وأَكَارِع ، وباطلا وحدينا على أباطيل وأحاديث ، ومثاله في التصغير تصغيرهم مُغَرِّبًا وعِشاءً على مُغَيْرِبَانِ وَعُشَيْنَانِ ، وَإِنْسَانًا وَأَيْلَةً عَلَى أَنْيَسِيَانَ وَلَيْنِيلَةَ ، وَرَجُلًا على رُوَبِنِيلَ ، وصِبَّيَة وَغِلْمَة وَبَنُونَ على أَصَبَّيَة وَأَغَنِيلَةَ وَأَبَيْنُونَ ، وَعَشِيَّةَ على عُشَيْشِيَّةَ .

\*\*\*

فصل : واعلم أنه يستثنى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة » أربعة مسائل :

إحداها : ما قبل علامة التأنيث ، وهي نوعان : تاء كشجرة ، وألف كعنبلى .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَصَمَّتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا  
وقد قال قوم : إنهم جعوا رهطا على أرط كأفلس ثم جموا الأرط على الأرط .

- الثانية : ما قبل المدّة الزائدة قبل ألف التأنيث ، كـ حَمَرَاء .
- الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كـ جَهَال وَفَرَاس .
- الرابعة : ما قبل ألف فَلَانَ الذي لا ينبع على فعالين ، كـ سَكْرَان وَعُشَمَان .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ، أي : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شُجَيْرَةٌ وَجَبَيلٌ وَحَمِيرَاءٌ وَجَيْنَالٌ وَفَرَسٌ وَسُكَيْرَانٌ وَعُشَيْمَانٌ ، وتقول في سِرْخَان وَسُلَطَانٍ : سُرِينِيْنِ وَسُلَيْطِينٍ ؛ لأنهم جمومها على سَرَاحِين وَسَلَاطِين .

\*\*\*

فصل : وَيُسْتَشْفَى أَيْضًا من قولنا « يُتوَصَّلُ إِلَى مَثَالٍ قُمِيْعِيلٍ وَقُعَيْمِيلٍ » بما يوصل به من الحذف إلى مثال مفاعل ومفاعيل « ثمانى مسائل ، جاءت في الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية ، وقدر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف : من ألف التأنيث ممدودة كـ قُرْفُصَاء ، أو تائه كـ حَنَّظَلَة ، أو علامة نسب كـ مَبْقَرِي ، أو ألف ونون زائدتين ، كـ عَفَرَان ، وجَلْجَلَان ، أو علامة ثنائية كـ مُسْلِمَيْن ، أو علامة جمع تصحيح المذكورة كـ جَمَفَرِين ، أو للمؤنث كـ مُسْلِمَات ، وكذلك عَجَزُ المضاف كـ امرىء القيس ، وعَجَزُ المركب كـ بَغَلَبَك .

فهذه كلها ثابتة في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقماً على ما قبلها ، وأما في التكسير فإنك تحذف فتقول : قَرَافِص ، وَحَنَاظِل ، وَعَبَاقِر ، وزَعَافِر ، وجَلَاجِل ، ولو ساغ تكسير البوافق لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُسْكَنُ بلا حذف كاف التصغير ، تقول : أمّارِي به القيس ، كما تقول : أمّيرِي القيس ؟ لأنهما كلتان كل منهما ذات إعراب يخصها ؟ فـكان ينبغي للناظم أن لا يستثنية .

\*\*\*

فصل : وتبينت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كجُبْنَى ، وتحذف إن كانت سادسة كلَفْيَزَى . أو سابعة كبَرْدَرَائِيَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مَدَّة كفَرْقَرَى ، فإن تقدمتها مَدَّة حذفت أيهما شئت كجُبَارَى وقرَبَنَا ، تقول : جُبَيرَى أو جُبَيرَ ، وقرَبَنَا أو قُرَبَرَى .

\*\*\*

فصل : وإن كان ثانى المصرف ليناً مقلباً عن لين ردَّته إلى أصله ؛ فترد ثانى نحو «قيمة» ، وديمة» ، وميزان ، وبآب » إلى الواو ، ويرد ثانى نحو «مؤمن» ، وموسر ، ونَاب » إلى الياء ؛ بخلاف ثانى نحو «مُتَعَد» فإنه غير لين ؟ فيقال : مُتَعَيِّد ، لا مُوَيَّد ، خلافاً للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثانى نحو «آدم» فإنه عن غير لين ؛ فتقلب وأواً كالآلاف الزائدة من نحو ضَارِب والجهولة الأصل كصاب<sup>(١)</sup> ، قالوا في عِيدِ : عَيْيَد ، شَنُوذَا ، كراهية لاتباسه بتصغير عُود ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كموَازِين ، وأبُواب ، وأنياك ، وأعْوَاد ؛ بخلاف نحو قِيم و دِيم<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) الصاب : عصارة شجر ص حكريه المذاق .

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول للعد - وهو قيمة وديمة - لا تزال في الجم كـما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُفِرَ ما حُذِفَ أحد أصوله وجب رَدُّ مُحْذَوْفِهِ ، إنْ كَانَ قد بَقِيَ بَعْدَ الْحَذْفِ عَلَى حِرْفَيْنِ ، نَحْوَ كُلْنَ وَخُذْنَ وَمُذْنَ ، أَعْلَامًا ؛ وَسَهْ وَبَدْ وَحِرْ ؛ تَقُولُ : أَكْنِيلْ وَأَخْنِيدْ ، بَرَادْ الْفَاءَ ، وَمَنَيْدْ وَسَتَيْهَةَ ، بَرَادْ الْعَيْنَ ، وَبَدَيْهَةَ وَحَرَبَيْجَ ، بَرَادْ الْلَّامَ .

وَإِذَا سُمِّيَ بِمَا وُضِعَ تَنَاهِيًّا فَإِنْ كَانَ ثَانِيَهُ صَحِيحًا نَحْوَ هَلْ وَبَلْ ، لَمْ يُرَدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يُصَفَّرَ ؛ فَيُجَبُ أَنْ يَضْعَفَ أَوْ يُرَأَدَ عَلَيْهِ يَاءٌ ؛ فَيُقَالُ : هَلْنِيلْ أَوْ هُلْنَ ، إِنْ كَانَ مَعْتَلًا وَجَبَ التَّضْعِيفُ قَبْلَ التَّصْغِيرِ ، فَيُقَالُ فِي لَوْ وَكَنْ وَمَا ، أَعْلَامًا : لَوْ وَكَنْ - بِالْتَّشْدِيدِ - وَمَاءَ - بِالْمَدِ - وَذَلِكَ لِأَنَّكَ زَدْتَ عَلَى الْأَلْفِ ؛ أَنَّنَا فَالْتَقْ أَلْفَانَ ؛ فَأَبْدَلَتِ الثَّانِيَةُ هَرْزَةً ، فَإِذَا صَفَرْتَ أَعْطَيْتَ حَكْمَ دَوَّ وَحَيَّ وَمَاءَ ؛ فَتَقُولُ : لَوَّيٌّ ، كَمَا تَقُولُ : دَوَّيٌّ ، وَأَصْلَهُمَا لَوَّيْوٌ وَدَوَّيْوٌ<sup>(١)</sup> ، وَتَقُولُ : كَنَّيٌّ - بِثَلَاثِ يَاءَتِ - كَمَا تَقُولُ : حَيَّيٌّ ، وَتَقُولُ : مَوَّيٌّ ، كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ : مَوَّيْهَ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَامَهُ هَاءُ فَرَدَ إِلَيْهَا .

\* \* \*

فصل : وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَعْدُ إِلَى ذِي الْزِيَادَةِ الصَّالِحةِ لِلْبَقَاءِ فَتَجْذِفُهَا ، ثُمَّ تَوْقِعُ لِلتَّصْغِيرِ عَلَى أَصْوَلِهِ ، وَمِنْ ثُمَّ لَا يَتَأْتِي فِي نَحْوِ جَمْفَرْ وَسَفَرْ جَلْ لِتَجْرِيْدِهَا ، وَلَا فِي نَحْوِ مُتَدَّهَرِجْ وَمُخْرَجِنِجْ ؛ لِامْتِنَاعِ بَقاءِ الْزِيَادَةِ فِيهَا لِإِخْلَالِهَا بِالْجَلَّنَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا صِيَافَانَ وَهَا : قُعَنِيلْ كَحُمَيْدَيْدِي فِي أَنَّهَادَ وَحَآمِدَ وَحَمْمُودَ وَحَمْدُونَ وَحَمْدَانَ ، وَقُعَنِيلْ كَقُرَيْطِسَ ، لَا قُعَنِيلْ ؛ لِأَنَّهُ ذُو زِيَادَةِ .

\* \* \*

فصل : وَتَلْحُقُ تَاهَ التَّأْنِيَثِ تَصْغِيرًا مَالَا يَلْبِسُ مِنْ مَؤْنَثٍ عَارِ مِنْهَا ، ثَلَاثَيْنِ

(١) فَاجْتَمَعَتِ الْوَاءُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتِ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ ، فَقُلِبَتِ الْوَاءُ وَيَاهُ ، ثُمَّ أَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاهِ .

فالأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وسِنْ وعَيْنَ وَأَدْنَ ، أو الأصل دون الحال ، نحو يَدِ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثلاثة بحسب التصغير ، كَسْمَاءٌ مُطْلَقاً ، وَحَمْرَاءٌ وَحَبْلَى مُصَغَّرَيْن تصفير الترميم ، بمخلاف نحو شَجَرٌ وَبَقَرٌ ؟ فلا تلحظهما التاء فيمن أنثُمَا لثلا يلقبسا بالفرد ، وبمخلاف نحو حَمْسَ وَسِتَّ ، لثلا يلقبسا بالعدد المذكر ، وبمخلاف نحو زِينَب وَسَعَاد لتجاوُزها للثلاثة ، وشذ تَرْكُ التاء في تصغير حَرْبٍ وَعَرَبٍ وَدَرْعٍ وَنَفْلٍ وَنَحْوَهُنَّ ، مع ثلاثة بهن وعدم اللبس ، واجتلابهنَّ في تصغير وَرَاءٍ وَأَمَامٍ وَفَدَامٍ ، مع زيادتهن على الثلاثة .

\*\*\*

فصيل : ولا يُصَغِّرُ من غير المتمكن إلا أربعة : أَفْعَلُ في التعجب<sup>(١)</sup> ، والمركب المزجي ، كَبِيقَلْبِكَ وَسِيمَوَيْنِ ، في لُغَةٍ مَنْ بَنَاهُمَا ، وأَمَانٌ من أَعْرَبَهُما فلا إشكال ، وتصفييرُهَا تصغير المتمكن ، نحو ما أَحِيَسَنَهُ وَبَعْنَيِلْبِكَ وَسِيمَيَنَوَيْهِ ، واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلامات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَانَ ، وَتَانَ ، وَأَوْلَاءُ<sup>(١)</sup> ، والأسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلامات ، وهي : الذَّى ، والتَّى ، وَتَشْتِينَهُمَا ، وجمع الذَّى . وَبِوَافْقَنَ تصغير المتمكن في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً ، ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، وبمخالفته في ثلاثة أيضاً : بقاء أو لها على حركتها الأصلية ، وزيادة ألف في الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك في غير المختوم بزيادة ثنائية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛ تتقول : ذَيَا وَتَيَا ، والأصل ذَيِّيَا وَتَيِّيَا خذفت الياء الأولى ، وذَيَانَ وَتَيَانَ ، وتتقول : أَوْلَيَا - بالقصر في لُغَةٍ مَنْ قَصَرَ ، وبالمد في لُغَةٍ مَنْ مَدَ - وتتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَاماً أَمْيَلْحَ غِزْلَانَمْ شَدَنَ لَنا مِنْ هُولَيَائِكَنَ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ

الذِّيَّا ، وَاللَّتِيَّا<sup>(١)</sup> ، وَالذِّيَّانِ ، وَاللَّتِيَّانِ ، وَالذِّيُّونِ . وَإِذَا أَرْدَتْ تَصْفِيرَ «اللَّاتِي» صَفَرَتْ الَّتِي فَقَلَتْ : اللَّاتِي ، نَمْ جَمَتْ بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ فَقَلَتْ : اللَّاتِيَّاتِ ؛ وَاسْتَفَنُوا بِذَلِكَ عَنْ تَصْفِيرِ اللَّاتِي وَاللَّاتِي عَلَى الْأَصْحَاحِ .

وَلَا يُعَمِّرْ «ذِي» اتَّفَاقًا لِلإِلَبَاسِ ، وَلَا «نِي» لِلَاسْتَغْنَاءِ بِتَصْفِيرِ تَاهِ خَلْقًا لَابْنِ مَالِكٍ .

\*\*\*

### هذا باب النسب

إِذَا أَرْدَتَ النَّسْبَ إِلَى شَيْءٍ فَلَا بُدَّ لَكَ مِنْ عَمَلِيْنِ فِي آخِرِهِ ؛ أَحَدُهُمْ : أَنْ تَزِيدَ عَلَيْهِ يَاهْ مَشَدَّدَةً تَصِيرُ حَرْفَ إِعْرَابِهِ ، وَالثَّانِي : أَنْ تَكْسِرَهُ ؛ فَتَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَى دِمَشْقَ : دِمَشْقِيَّ .

وَنَحْذَفُ مِنْهُ يَاهْ أَمْوَارَ فِي الْآخِرِ ، وَأَمْوَارَ مَتَّصَّلَةَ بِالْآخِرِ :

أَمَا الَّتِي فِي الْآخِرِ فَسْتَةٌ :

أَحَدُهَا : الْيَاهُ الْمَشَدَّدُ الْوَاقِمُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَخْرُوفٍ فَصَاعِدًا ، سَوَاءْ كَانَتْ زَانِدَتِينِ ، أَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا زَانِدَةً وَالْأُخْرَى أَصْلِيَّةً .

فَالْأُولُو نَحْوَ كُرْنِيَّ وَشَافِعِيَّ ؛ فَتَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَيْهِمَا : كُرْنِيَّيِّ وَشَافِعِيَّيِّ ، فَيَتَعَدَّ لِقَطْعُ النَّسْبِ وَلِقَطْعُ الْمَسْوِبِ إِلَيْهِ ، وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ الْقَدْرُ ، وَهَذَا كَانَ بِخَاتِيَّ - عَلَمًا لِرَجُلٍ - غَيْرَ مَنْصُرِيَّ ؛ فَإِذَا نَسَبَ إِلَيْهِ انْصَرَفَ .

وَالثَّانِي : نَحْوَ مَرْمِيَّ ، أَصْلُهُ مَرْمُوِيَّ ، ثُمَّ قَلَبَتِ الْوَاءُ يَاهْ وَالضَّمَّةُ

(١) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ ، بَعْدَ اللَّتِيَا وَالقِ .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِيّ ، وبعضُ العرب يمحذف الأولى لزيادتها ويبقى الثانية لأصالتها ويقلبها أَلْفَانِم يقلب ألفاً وواً ؛ فيقول : مَرْمَوِيٌّ .

وإن وقعت الياء المشدة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية أَلْفَانِم الألف وواً ؛ فتقول في أمية : أَمَوِيٌّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تمحذف واحدة منها ، بل تفتح الأولى وتتردّها إلى الواو وإن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية وواً ؛ فتقول في طَيَّ وحَيَّ طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ .

الثاني : تاء التأنيث ، تقول في مَكَّةً : مَكَّيٌّ ، وَقَوْلُ المتكلمين في ذات : ذَاتٍ ، وَقَوْلُ العامة في الخليفة : خَلِيفَتِي — لحن ، وصوابهما : دَوَوِيٌّ ، وَخَلِيفِيٌّ .

الثالث : الألف إن كانت متباوزة للأربعة ، أو أربعة متخرّك ثانٍ كلامتها ؛ فالأول يقع في أَلْفِ التأنيث كجَبَارَى ، وألف الإلْحَاق كجَبَزَكى<sup>(١)</sup> ، فإنه مُلحَق بسَفَرْ جَل ، والألْفِ المنقلبة عن أصل كُضَطَفَ . والثانى لا يقع إلا في أَلْفِ التأنيث كجَمَزَى . وأما الساكن ثانٍ كلامتها فيجوز فيها القلب والحدف ، والأرجح في التي للتأنيث كجَبَلَى الحدف ، وفي التي للإلْحَاق كَمَلَقَ ، والمنقلبة عن أصل كتمَهَى القلب ، والقلب في نحو متمَهَى خَيْرٌ منه في نحو عَلْقَى ، والحدف بالمسك.

(١) الحبرى — بفتحتين فسكون فتحة — القراد ، قالت النساء ولَسْتَ يُرْضَعُ نَذِيْ حَبْرَى أَبُوهُ مِنْ بَنِي جَشَمَ بْنِ بَكْرٍ

الرابع : باء المفهوم التجاوزة أربعة كمعتدٍ ومستغٍ ، فاما الرابعة كقاضٍ ، فكألف المقصود الرابعة في نحو مشعر وملمٍ ، ولكن الحذف أرجح .

وليس في الثالث من ألف المقصور ، كفتى وعَصَى ، وباء المفهوم كعمٍ وشَجَرٍ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلنا ايماء واواً فلا بد من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ السكّرة فتحة في فِيْلِ كِنْمَرٍ ، وفِيْلِ كِدُنْلِ ، وفِيْلِ كِإِبِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التقنية وعلامة جمع تصحيح المذكّر ؛ نقول في زَيْدَانٍ وَزَيْدُونٍ علمين معربين بالحرروف : زَيْدِي ؟ فاما قبل التسمية فإنما يُنْسَب إلى مفرداتها ، ومنْ أَجْرَى زَيْدَانَ عَلَمًا مجرى سَلْمانَ وقال :

\* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَنْيِ بِالسَّبْعَانِ \*

٥٥ - نسب قوم هذا الشاهد لابن أحمر ، وقال الشيخ خالد : « وهو لقيم بن أبي بن مقبل ، لا خلف بن الأحمر ، خلافاً للموضع » اه ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحمر » اه ، والذى أنشده المؤلف هبنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

\* أَمْلَى عَلَيْهِمَا بِالْبَلَى الْمَوَانِ \*

اللغة : « السبعان » جبل قبل فالج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم على فلان - بفتح فضم - غيره » اه . وهذا مني منه على أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره متى كما ذهب إليه المصنف هبنا تبعاً لقوم من النعمة لكان أشواهه كثيراً كثانية عضد وسبع ويقط ونحوهن « الموان » الليل والنهر .

قال : زَيْدَانِي ، ومن أجرى زَيْدُونَ عَلَمَا مجرى غِسْلِينِ قال : زَيْدِينِ ، ومن أجراه مجرى هُرُون و مجرى عَرَبُون أو أزمه الواو وفتح النون قال : زَيْدُونِي ؟ فنحو<sup>(١)</sup> تَمَرَّات إِنْ كَانَ بِأَقِيمَةِ عَلَى جُمِيعِهِ فَالنِّسْبَةُ إِلَى مُفْرِدِهِ ، فيقال : تَمَرِي بالإِسْكَان ، وإنْ كَانَ عَلَمَا فَنْ حَكِي إِعْرَابِهِ نَسْبَةً إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ، وَمَنْ مَنَعَ صِرْفَهُ فَزَلَّ تَاءُهُ مِنْزَلَةً تَاءَ مَكَةَ ، وَأَلْفَهُ مِنْزَلَةً أَلْفَ بَجَزَى ، فَخَذْفَهَا وَقَالَ : تَمَرِي ، بِالْفَتْحِ . وَأَمَّا نَحْوُ ضَخَّمَاتُ فِي أَلْفِهِ : الْقَلْبُ ، وَالْحَذْفُ ؟ لِأَنَّهَا كَأِنْفِ حُبْلَى ، وَلَيْسَ فِي أَلْفِهِ نَحْوُ مُسْلِمَاتُ وَسُرَادِقَاتُ إِلَّا الْحَذْفُ .

\* \* \*

وَأَمَّا الْأَمْوَارُ الْمُتَصَلَّةُ بِالْآخِرِ فَسَتَةُ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : الْيَاءُ الْمَكْسُورَةُ الْمَدْغُمَةُ فِيهَا يَاءُ أُخْرَى ؟ فَيُقَالُ فِي طَيِّبٍ وَهَيْنِ : طَيِّبِي وَهَيْنِي ، بِحَذْفِ الْيَاءِ التَّانِيَةِ ، بِخَلْفِ نَحْوِ هَبَيْغَ لِانْفَتَاحِ الْيَاءِ ، وَبِخَلْفِ نَحْوِ هُمَيْمَ لِانْفَسَالِ الْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ مِنَ الْآخِرِ بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ .

= الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح « يَا » حرف نداء « دِيَارِ » منادي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضارف ، و « الْحَىِّ » مضارف إِلَيْهِ بِحَرْرُورِ الْكَسْرَةِ الظَّاهِرَةِ « بِالْسَّبْعَانِ » جار و بِحَرْرُورِ مَتَّعِلِقٍ بِعَذْوَفِ حَالِ مِنْ دِيَارِ الْحَىِّ « أَمْلِ » فعل ماض « عَلَيْهَا » جار و بِحَرْرُورِ مَتَّعِلِقٍ بِقُولِهِ « بِالْبَلْىِ » جار و بِحَرْرُورِ مَتَّعِلِقٍ بِقُولِهِ أَمْلِ أَيْضًا « الْمَلَوَانِ » فاعلُ أَمْلِ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ مُشَنِّي .

الشاهد فيه : قوله « بِالْسَّبْعَانِ » فإنَّه في الأصل مثني سبع ، ثُمَّ يُمْسَى به فَصَارَ عَلَيْهِ مَكَانَ بَعْيَنِهِ ، وقد استعمله الشاعر في موضع الجر بالآلف ؟ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَامَلَهُ كَعَامِلِ الْمَفَرَدَاتِ ، نَظَرًا إِلَى مَعْنَاهُ الْعَارِضِ بَعْدِ صِيرَرَتِهِ عَلَمًا ، وَلَوْ أَنَّهُ عَامَلَهُ مَعَامَلَةَ الْمَثَنَيَاتِ نَظَرًا إِلَى مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ لِأَعْرَبِهِ هَذِهِ بِالْيَاءُ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِ ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ، وَلَوْ عَامَلَهُ مَعَامَلَةَ الْمَثَنَى يُرَدُّ إِلَى مُفْرِدِهِ ثُمَّ يُنْسَبُ إِلَى الْمَفَرَدِ .

(١) لَوْ قَالَ « وَأَمَّا جَمِيعِ الْمَؤْنَثِ فَنَحْوُ تَمَرَّاتٍ . . . إِلَيْهِ » لَكَانَ أَحْسَنَ .

وكان القياسُ أن يقال في طَيْيٍ : طَيْيٍ ، ولكنهم بعد الحذف قلوا الياءُ  
الباقيَةُ أَلْفًا على غير قياسٍ ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثاني : ياءُ فَعِيلَةَ حَمِينَةَ وصَحِيفَةَ ، تَحْذَفُ مِنْهُ تاءُ التَّأْيِثِ أولاً ،  
ثُمَّ تَحْذَفُ الياءُ ، ثُمَّ تَقْلِبُ الْكَسْرَةَ فَتَحْجَةٌ ؟ فَتَقُولُ : حَمِينَةَ وصَحِيفَةَ . وَشَدَّ  
قوْلَهُمْ فِي السَّلِيقَةِ<sup>(١)</sup> : سَلِيقَ ، وَفِي عَمِيرَةَ كَلْبٌ : عَمِيرَىَ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الياءِ فِي نَحْوِ طَوِيلَةٍ ؛ لَأَنَّ الْعَيْنَ مَضْعَفَةٌ ؟ فَكَانَ يَلْزَمُ قَلْبَهَا  
أَلْفًا لِتَحْرِكَهَا وَتَحْرِكَ مَا بَعْدَهَا وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا ، فِي كُثُرِ التَّغْيِيرِ ، وَلَا فِي نَحْوِ  
جَلِيلَةٍ ؛ لَأَنَّ الْعَيْنَ مَضْعَفَةٌ فَيَلْتَقِي بَعْدَ الْحَذْفِ مِثْلَانٍ فَيَقْتَلُ .

الثالث : ياءُ فَعِيلَةَ ، كَجَمِينَةَ وَفَرِيظَةَ ، تَحْذَفُ تاءُ التَّأْيِثِ أولاً ، ثُمَّ تَحْذَفُ  
الياءُ ، فَتَقُولُ : جَمِينَةَ وَفَرِيظَةَ ، وَشَدَّ قَوْلَهُمْ فِي رُدَيْنَةَ : رُدَيْنَى<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ  
ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَلِيلَةٍ ، لَأَنَّ الْعَيْنَ مَضْعَفَةٌ .

الرابع : وَاوْ فَعُولَةَ كَشْفَوَةَ ، تَحْذَفُ تاءُ التَّأْيِثِ ، ثُمَّ تَحْذَفُ الْوَاوَ ،  
ثُمَّ تَقْلِبُ الصَّمْمَةَ فَتَحْجَةٌ ، فَتَقُولُ : شَنْدَى ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي قَوْلَةَ ، لَا عِتَالَ  
الْعَيْنَ ، وَلَا فِي نَحْوِ مَأْلَوَةَ ، لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ .

الخامس : ياءُ فَعِيلَ اللَّامَ ، نَحْوَ غَنَى وَعَلَى ، تَحْذَفُ الياءَ الْأُولَى ،  
ثُمَّ تَقْلِبُ الْكَسْرَةَ فَتَحْجَةٌ ، ثُمَّ تَقْلِبُ الياءَ الثَّانِيَةَ أَلْفًا ، ثُمَّ تَقْلِبُ الْأَلْفَ وَاوْا ،  
فَتَقُولُ : غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،  
وَلَسْتُ بِنَحْوِيَّةِ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلِكِنْ سَلِيقَةَ أَفُولُ فَأَغْرِبُ  
(٢) قالوا : رمح رديني ، أنسبه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء فعيل المعدل اللام ، نحو قصى ، تمذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألقا ، ثم تقلب الألف واوا ، فتقول : قصوى .

وهذا النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إنما ذكرها هناك استطراداً ، وهذا موضوعهما .

فإن كان فعيل وفَعِيل صحيح اللام لم يمحض منها شيء ، وشدّ قوله في تقدير وقرنيش : تقفي وقرنيش .

\*\*\*

فصل : حُكْمُ هزة المدود في النسب حكمها في الثنوية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كصحرأوى ، أو أصلاً سلمنت نحو قرآنى ، أو للإحراق ، أو بدلًا من أصل فالوجهان . فتقول : كستاني وكتاوى ، وعلباؤى وعلباني .

\*\*\*

فصل : يناسب إلى صدر التركيب إن كان التركيب إسنادي كتائبطي وبرقى ، في تأبطة شرآ وبرق نهره ، أو مزجياً كبنعلي ومقدي أو مقدوى ، في بمنبك ومقدبك ، أو إضافياً كائزنى ، [أ] ومرنى ، في أمرىء القيس<sup>(١)</sup> إلا إن كان كثنية كابي بكر وأم كلثوم ، أو معرفاً صدره بعجزه - كابن عمر وابن الزبير - فإنه تناسب إلى عجزه ؛ فتقول :

(١) وعلى هذا جاء قول ذي الرمة :

ويسقط بينهما المرئى لفوا كما ألقنت في الديبة المؤوازـاـ  
« بينما » الضمير راجع إلى بيوت الجد التي عددها في بيتنين سابقين ، و « المرئى »  
المتسوب إلى أمرىء القيس ، و « الحوار » زنة غراب - الصغير من أولاد النوق ،  
وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضًا :

إذا المرئى شب له بيات عقدنا برأسه إبة وعازا

بَكْرِيٌّ وَكُلْشُوْيِ وَعُمَرِيٌّ ، وَرِبَا الْحَقِّ بِهِمَا مَا خَيْفَ فِيهِ لِبْسٌ كَفَوْلَمْ فِي عَنْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْمَلِيٌّ ، وَ[فِي] عَبْدِ مَنَافٍ : مَنَافِي<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامَهْ رَدَدْتَهَا وَجُوبَكَ فِي مَسَأَلَتِينَ : إِحْدَاهُما : أَنْ تَكُونُ الْعَيْنُ مَعْتَلَةً كَشَاءً ، أَضْلَلُهَا شَوْهَةً ، بَدْلِيلُ قَوْلَمْ شِيَاهَ ، فَتَقُولُ : شَاهِيٌّ ، وَأَبُو الْحَسْنِ يَقُولُ : شَوْهِيٌّ ، لَأَنَّهُ يَرْدُ الْكَلَامَةَ بَعْدَ رَدِّ حَذْفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ .

الثانية : أَنْ تَكُونُ الْلَامُ قَدْ رُدَدَتْ فِي تَنْفِيَةِ كَلَابٍ وَأَبَوَانَ ، أَوْ فِي جَمْعِ تَصْحِيحِ كَسَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أَوْ سَنَهَاتٍ ، فَتَقُولُ : أَبَوِي وَسَنَوِيٌّ أَوْ سَنَهِيٌّ ، وَتَقُولُ فِي ذُو وَذَاتٍ : ذَوَوِيٌّ ، لِأَسْمَيْنِ : اعْتَلَالُ الْعَيْنِ ، وَرَدَدُ الْلَامِ فِي تَنْفِيَةِ ذَاتٍ ، نَحْوُ (ذَوَاتَا أَفْهَانَ)<sup>(٢)</sup> ، وَتَقُولُ فِي أَخْتٍ : أَخَوِي . كَمَا تَقُولُ فِي أَخْ . وَتَقُولُ فِي بَنْتٍ : بَنَوِي ، كَمَا تَقُولُ فِي ابْنٍ ، إِذَا رَدَدَتْ حَذْفَهُ ، لِقَوْلَمْ : أَخْوَاتٍ وَبَنَاتٍ ، بِحَذْفِ التَاءِ وَالرَّدِّ فِي صِيَغَةِ الْمَذَكُورِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَسِرْئَهُ أَنَّ الصِيَغَةَ كُلُّهَا لِلتَّأْنِيَثِ ، فَوُجُبَ رِدَهَا إِلَى صِيَغَةِ الْمَذَكُورِ ، كَمَا وُجُبَ حَذْفِ التَاءِ فِي مَسْكِي وَبَصْرِي وَمُسْلِمَاتِ . وَيَوْنِسٌ يَقُولُ فِيهِمَا : أَخْتِي وَبَنْتِي<sup>(٣)</sup> ، مُحْتَاجًا بِأَنِّي التَاءُ لِغَيْرِ التَّأْنِيَثِ ، لَأَنَّ [مَا] قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيفٌ<sup>(٤)</sup> ، وَلَأَنَّهَا لَا تَبْدِلُ

(١) وَرِبَا نَحْتَوَا مِنْ صَدْرِ الْمَرْكَبِ وَعَجْزَهُ اسْمَا عَلَى مَثَالِ جَعْفَرٍ فَنَسَبُوا إِلَيْهِ ، قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى عَبْدِ الدَّارِ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَأَمْرَى الْقَيْسِ وَعَبْدِ شِمْسٍ : عَبْدِرِيٌّ ، وَعَبْقِسِيٌّ ، وَمَرْقِسِيٌّ ، وَعَبْشِمِيٌّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ يَهُوَثْ بْنِ وَقَاصِ الْحَارِيِّ : وَتَضَيَّحَكُ مِنِّي شَيْخَةُ عَبْشِمِيَّةٍ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ .

(٣) أَيْ وَتَاءُ التَّأْنِيَثِ مُلْتَزِمٌ قَطْعَ مَا قَبْلَهَا إِذَا كَانَ حِرْفًا صَحِيفًا كَمَا فِي فَاطِمَةَ وَحِزَّةَ ، بِعِلْفَ نَحْوُ فَتَاهَ وَقَنَاهَ .

فِي الْوَقْفِ هَاءُ ، وَذَلِكَ مُسْتَمِّ ، وَلَا كُنْتُمْ عَامِلُوا صِيقَتِهَا مُعَامَلَةً تَاءَ التَّأْنِيْثِ ،  
بَدْلِيلٌ مَسْأَلَةُ الْجَمْعِ .

وَيَحْجُزُ رُدُّ الْلَّامِ وَتَرْكُهَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ، بِنْجُو يَدِيْ ، وَدَمِ ، وَشَفَةٍ ، تَقُولُ :  
يَدَوِيْ أَوْ يَدِيْ ، وَدَمَوِيْ أَوْ دَمِيْ ، وَشَفَنِيْ أَوْ شَفَهِيْ ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ ،  
وَقُولُ ابْنُ الْخَبَازِ « إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا شَفَهِيْ بِالرَّدِّ » لَا يَدْفَعُ مَا قَلَنَاهُ ، إِنْ سَلَنَاهُ ؛  
فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ قِيَاسِيَّةٌ ، لَا سَمَاعِيَّةٌ ، وَمَنْ قَالَ « إِنْ لَامَهَا وَاوْ » فَإِنَّهُ يَقُولُ إِذَا رَدَّ :  
شَفَوِيْ ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمَنَاهُ ، بَدْلِيلٌ شَافِهَتُ وَالشَّفَاهَ .

وَتَقُولُ فِي ابْنِ وَاسْمٍ : أَبْنِي وَأَسْمِي ، فَإِنْ رَدَدَتِ الْلَّامَ قَلَتْ : بَنَوِي وَسَمَوِي ،  
بِإِسْقاطِ الْمُهْمَزةِ ؛ ثُلَّا يُجْمِعُ بَيْنَ الْمِوْضِعِ وَالْمَوْضِعِ مِنْهُ .

وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُدِّفَتْ فَاؤُهُ أَوْ عَيْنِهِ رَدَدْتَهُ مَا وُجُوبَاهُ فِي مَسْأَلَةِ وَاحِدَةٍ ،  
وَهِيَ : أَنْ تَكُونَ الْلَّامُ مَعْتَلَةً كَيْرَى عَلَمًا ، وَكِشْيَةً ؛ فَتَقُولُ فِي يَرَئِي : يَرَئِي ،  
بِفَتْحَتِينِ فَكَسْرَةٍ عَلَى قَوْلِ سِبْبُويَّهِ فِي إِبْقَاءِ الْحَرْكَةِ بَعْدِ الرَّدِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ  
يَرَأَى ، بِوزْنِ جَمَزَى ، فَيُجِبُ حِيلَانِيْذِ حَذْفُ الْأَلْفِ ، وَقِيَاسُ أَبِي الْحَسْنِ  
يَرَمَنِيْ أَوْ يَرَأَوِيْ ، كَمَا تَقُولُ : مَلْهِي وَمَلْهَوِي ، وَتَقُولُ فِي شِيَةٍ عَلَى قَوْلِ  
سِبْبُويَّهِ : وَشَوِيْ . وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمَّا رَدَدَتِ الْوَاوِ صَارَ الْوِشِيْ ، بَكْسَرَتِينِ  
كَيْلِيْلِ ، فَقَلَبَتِ الثَّانِيَةُ فَتَحَقَّقَ كَمَا تَقْعُلُ فِي إِبْلِيْ ، فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفَانِ ، ثُمَّ الْأَلْفُ  
وَاوَا ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسْنِ : وِشِيْ .

وَيَمْتَنَعُ الرَّدُّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، فَتَقُولُ فِي سَهِيْ وَعِدَقِيْ ، وَأَصْلُهُمَا سَهَّةٌ  
وَوَعْدٌ ، بَدْلِيلٌ أَسْتَاهُ وَالْوَعْدُ : سَهِيْ لَا سَتَهِيْ ، وَعِدِيْ لَا وَعْدِيْ ؛ لِأَنَّ  
لَامَهُمَا صَحِيحةٌ .

وَإِذَا سَمِيتَ بِثَمَائِيْ الْوَضْعِ مَعْقِلُ الثَّانِي ضَعَفَتْهُ قَبْلَ النَّسْبِ ، فَتَقُولُ

فِي لَوْ وَكَىْ عَلَيْنِ : لَوْ وَكَىْ ، بِالْتَّشْدِيدِ فِيهِمَا ، وَتَقُولُ فِي « لَا » عَلَمَا : لَأَ ، بِاللَّدِ ؟ فَإِذَا نَسَبَ إِلَيْهِنَ قَلَتْ : لَوْيَى ، وَكَيَوْيَى ، وَلَائِي أَوْ لَأَوِي ، كَمَا تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى الدَّوْ وَالْحَلْيَ وَالْكَسَاءِ : دَوَى ، وَحَلَوْيَى ، وَكِسَائِى ، أَوْ كِسَائِى .

\*\*\*

فصل : وَيُنْسَبُ إِلَى الْكَلْمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى جَمَاعَةِ عَلَى لَفْظِهَا ، إِنْ أَشْبَهَتِ الْوَاحِدَ ، بَكُونَهَا اسْمَ جَمْعٍ كَفْوَمِيْ وَرَهْفَطِيْ ، أَوْ اسْمَ جَنْسٍ كَشْجَرِيْ ، أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لَا وَاحِدٌ لَهُ كَابَابِيلِيْ ، أَوْ جَارِيًّا تَجْزَرِيْ الْعِلْمَ كَأَنْصَارِيْ ، وَأَمَانُهُوْ كِلَابٌ وَأَنْمَارٌ ، عَلَيْنِ ، فَلِيسَ مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ لَأَنَّهُ وَاحِدٌ ، فَالنَّسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ .

وَفِي غَيْرِ ذَلِكِ يُرُدُّ الْكَسَرُ إِلَى مَفْرَدٍ ، ثُمَّ يُنْسَبُ إِلَيْهِ ؟ فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى فَرَانِضٍ وَقَبَائِلٍ وَحُمَرٍ : فَرَاضِيْ وَقَبَائِلِيْ ، بِفَتْحِ أَوْلَاهَا وَثَانِيهِمَا ، وَأَحَرِيْ وَحُمَرَّاوِيْ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وَقَدْ يَسْتَغْفِي عَنْ يَاءِي النَّسَبِ بِصَوْغِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ عَلَى فَمَالِ ، وَذَلِكَ غَالِبٌ فِي الْحُرْفَ ، كَبَزَارٌ وَتَجَّارٌ وَعَوَاجٌ وَعَطَّارٌ ، وَشَذْ قُولَهُ :

\* وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ \*

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ حَمَراً الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعًا أَحْمَرًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعًا حَمَراءً كَمَا عَرَفْتُ فِي بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَالنَّسَبُ إِلَى أَحْمَرَ أَحْمَرِيِّ وَإِلَى حَمَراءَ حَمَراءِيِّ بِقَلْبِ الْمَهْمَزةِ وَأَوْا .

٥٥١ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ امْرِيَّهُ الْقَيْسِ بْنِ حَبْرِ الْكَنْدِيِّ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سِيَوْيِهِ (ج ٢ ص ٩٥) وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤْلِفُ هُنْهَا عَجَزٌ بَيْتُ مِنَ الطَّوْلِيْلِ ، وَصَدْرُهُ قُولَهُ :

=

أى : بِذِي نَبْلٍ ، وَحَلَّ عَلَيْهِ قَوْمٌ ( وَمَا رَبَّكَ بِظَلَامٍ لَا يَعْبُدُ )<sup>(١)</sup>

\* وَلَيْسَ بِذِي رُمْجٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ \*

اللغة : « يطعنني » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمج ، وطعن فلان في السن ، وطعنته في فلان ، أى ذمته وقدحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يحيى فتح العين في مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين في مضارع الثالث ذوون الأول والثاني للفرق بين المعانى ، وقال السكائى ؟ لم أسمع في مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت في يطعن بالرمج الفتح ، وفي ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابي نصر وفتح « بنبل » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضارف ، و « رمح » مضارف إليه « فيطعنني » الفاء فاء السبيبة ، يطعن ! فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السبيبة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به يطعن ، مبى على السكون في محل نصب « به » جار وجرور متعلق يطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضارف و « سيف » مضارف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبل » الباء حرف جر زائد ، نبل : خبر ليس .

الشاهد فيه ! قوله « بنبل » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغائب في هذه الصيغة ؟ لأنها إنما تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والمطاردة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعلم « المستعمل في مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للمبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .

أو على فَاعِلٍ أو على فَعْلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالآرين كثاً مِنْ وَلَائِنْ وَطَاعِمْ وَكَاسٍ<sup>(١)</sup> ، والثانى كطعم وَلَائِنْ وَنَهَرْ ، قال :

\* لَسْتُ بِلَيْلِيْ وَلَكِنْ نَهَرْ \*

— ٥٥٢ —

\*\*\*

(١) وحمل على ذلك قول الحطيبة .

دَعْ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا

وَاقْمُذْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِيْ

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرحه ، والذى أنشأه المؤلف هنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَسِكْرِ . \*

اللغة : « بليلي » الليلى : للنسبة إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعني أنه ليس لصا ولا فاتسكا ولا فاحشا « نهر » بفتح التون وكسر الماء – النسبة إلى النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو ممكى يكبح جلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا عمل عملاً عمله في الوضع بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمله في الظلام مسترراً عن أعين المرافقين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانـكشافه ، كما فسروا قول سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وباء التكلم اسمه « بليلي » الباء حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس متصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وباء التكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل – بفتح الفاء وكسر العين – ليدل على معنى المناسب إلى النهار ؟ فاستتفى بهذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على المناسب إليه – وهو النهار – بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل في قوله « بليلي » .

فصل : وما خرج عما فَرَّنَاهُ في هذا الباب فَشَادُ ، كَقُولُمْ : أَمْوَى ؟  
بالفتح ، وِبِصْرِي ؟ ، بِالْكَسْرِ ، وَدُفْرِي ؟ ، لِشِيخِ الْكَبِيرِ بالضم ، وَمَرْوَزِي ؟  
بزيادة الزاي ، وَبَدَوِي ؟ ، بمد ألف ، وَجَلُولِي وَحَرُورِي ؟ ، بمد  
الألف والمهمزة <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

## هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ عَلَى مُنْوَنٍ فَأَرْجِعْ اللِّفَاتَ وَأَكْثِرْهَا أَنْ يُحَذَّفَ تَعْوِيْهُ بَعْدَ  
الضمة والكسرة ، كـ « هَذَا زَيْدٌ » وـ « مَرَّتُ بِزَيْدٍ » وَأَنْ يُبَدَّلَ أَلْفًا  
بعد الفتحة : إعرابية كانت كـ « رأَيْتُ زَيْدًا » أو بناية كـ « بِإِيمَانٍ » وـ « وَبِإِيمَانٍ »  
وَشَبَهُوا « إِذَنْ » بِالْمُنْوَنِ المتصوب ؟ فَأَبْدَلُوا نونها في الوقف أَلْفًا ، هذا قول  
الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالفون ، واختارهُ ابنُ عصفور ،  
وإجماع القراء السبعة على خلافه .

وإذا وَقِفَ عَلَى هَاءِ الضمير فإن كانت مفتوحة ثبَّت صِلَتْهَا ، وهي الألف ،  
كـ « رَأَيْتُهَا » وـ « مَرَّتُ بِهَا » وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت  
صلتها ، وهي الواو والياء ، كـ « رَأَيْتُهُ » وـ « مَرَّتُ بِهُ » إلا في الضرورة  
فيجوز إثباتها ، كقوله :

٥٥٣ — وَمَمِّهِ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَهُ

(١) ما نسبتان إلى جلواء وحروراء ، وما اسمان المكانين معينين ، وكانوا  
يسمون جماعة من الحوارج « حرورية » لتجتمعهم في هذا المكان .

٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أوبينانه  
من مشطوره ، ورواية الديوان :

وقوله :

٥٥٤ — تَجَاهَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ  
إِلَى مَلِكٍ أَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

\* وَبَلْدَهُ عَامِيَّةً أَعْمَاؤُهُ \*

اللغة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك توماً أن السالك فيها يقول لرفته « مه ، مه » أي انكشف عن الكلام « معبرة أرجاوه » الأرجاء : جمع رجا - بفتح الراء مقصورة - وهي الناحية ، وأغوارها ، غلبة الغبار عليها ، والغبار - بضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سعاداته لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره من ظهورها اشتغال المثل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « معبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاوه » أرجاء : فاعل بغيره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى لمهمه مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « كان » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سعاده » سعاد : خبر كان ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع ثنت لمهمه باعتبار لفظه أو عمله ، وخبر للبتدا في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاوه » وقوله « سعاده » فقد أثبتت في كل واحد منها الواو التي هي صلة الضمير للمضوم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكر ضميره في قوله :

« قاتله » .

وإذا وُقِفَ على النقوص وجُب إثبات يائه في ثلاثة مسائل :

إحداها : أن يكون مخدوف القاء ، كـإذا سَيَّتَ بِمَسْارِعَ وَقَأَ أو وَعَى ، فـإنك تقول « هَذَا يَقِنُ » و « هَذَا يَعْنِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْنِي و يَوْنِي خُدِّفت فـأَوْهَا ، فـلَو حُذِّفت لـأَمْهَا لـكَان إِجْحَافًا .

الثانية : أن يكون مخدوف العين ، نحو مُرِّ ، اسم فـأَعْلَى من أَرَى ، وأصله مُرْئِي ، بـوزن مُرْعِي ؛ فـنُقلَت حرَّكة عينه - وهي المزنة - إلى الراء ، ثم أُسْقطَت ، ولم يجز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوبـاً : مُنَوَّنـاً كـان ، نحو ( رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيـاً )<sup>(١)</sup> أو غير مُنَوَّنـ ، نحو ( كَلَّا إِذَا بَلَغْتِ التَّرَاقِ )<sup>(٢)</sup> .

فـإن كان مرفوعـاً أو مجرورـاً جـاز إثبات يائه وـحـذفـها ، ولـكـن الأـزـجـجـ فـفي المـنـونـ الحـذـفـ ، نحو « هـذـا قـاضـ » و « مـرـزـتـ بـقـاضـ » وـقـرـأـ ابنـ كـثـيرـ

= الإعراب : « تـجاوزـتـ » فعل ماضـ وـفـاعـلـه « هـنـداـ » مـفعـولـ بـه لـتـجاوزـتـ « رـغـبةـ » مـفعـولـ لـأـجـلهـ (عنـ) حـرـفـ جـرـ ( قالـهـ ) قـاتـالـ : مجرـورـ بـعـنـ وـعـلامـةـ جـرـهـ الـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـقـاتـالـ مـضـافـ وـضـيـرـ الغـائبـ الـعـائـدـ إـلـىـ هـنـدـ مـضـافـ إـلـيـهـ (إـلـىـ مـلـكـ) جـارـ وـمـجرـورـ مـتـعلـقـ بـتـجاوزـتـ أـيـضاـ « أـعـشـوـ » فعل مـضـارـعـ فـاعـلـهـ ضـيـرـ مـسـتـرـ فـيـهـ وـجـوـباـ تـقـدـيرـهـ أـنـاـ (إـلـىـ ضـوءـ) جـارـ وـمـجرـورـ مـتـعلـقـ بـقـولـهـ أـعـشـوـ ، وـضـوءـ مـضـافـ وـنـارـ مـنـ « نـارـهـ » مـضـافـ إـلـيـهـ ، وـنـارـ مـضـافـ وـضـيـرـ الغـائبـ مـضـافـ إـلـيـهـ .

الشاهدـ فـيهـ : قولهـ ( قالـهـ ) وـقـولـهـ ( نـارـهـ ) حيثـ أـبـيـتـ فـيـ كلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ اليـاءـ التيـ هيـ صـلـةـ الضـيـرـ لـلـكـسـرـةـ فـيـ الـوقـفـ ، حينـ اـضـطـرـ إـلـىـ ذـالـكـ ، وـالـكـثـيرـ الـمـسـتـعـملـ فـيـ كـلـامـ الـعـربـ فـمـثـلـ هـذـهـ الصـلـةـ الـوقـفـ بـالـإـسـكـانـ .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيمة .

(وَلِكُلٌّ قَوْمٌ هَادِيٌ) <sup>(١)</sup> (وَمَا أَهْمَّ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِيٌ) <sup>(٢)</sup> ، وَالْأَزْجَحُ  
فِي غَيْرِ الْمَفْوَنِ الْإِنْبَاتُ كَهْذَا الْقَاضِيٌّ وَهَرَبَتُ بِالْقَاضِيٌّ .

\*\*\*

فصل : ذلك في الوقف على الحركة الذي ليس هام التأنيث خمسة أوجه :  
أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتعين ذلك في الوقف  
على تاء التأنيث .

والثاني : أن تقف بالرءوم ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويحيى وزد  
في الحركات كلها ، خلافاً للفراء في متنه إيه في الفتحة ، وأكثر القراء  
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويعتبر بالمضبوط ، وحقيقةه : الإشارة  
بالشفتين إلى الحركة بعيدة الإسكان ، من غير تصويب ؟ فإنما يدركه البصير  
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضييف الحرف الموقوف عليه ، نحو «هذا خالدة»  
و«هو يَحْفَلُ» وهو لغة سعدية ، وشرطه خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون  
الموقوف عليه هزة ، كخطأ ورشا ، ولا ياء كالقاضي ، ولا واوا كيذعُو ،  
ولا أنا كيخشى ، ولا تالي اسكون كزبد وعزو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، القراءة بعضهم :  
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبَرِ) <sup>(٣)</sup> ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

\* أَنَا بْنُ مَاوِيَةٍ إِذْ جَدَ النَّقْرُ \* — ٥٥٥

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا ، وأن يكون ذلك الساكن لا يقدر تحريكه ولا يستنقذ ، وأن لا تكون الحركة فتحة ، وأن لا يؤودي النقل إلى بناء لا نظير له ؛ فلا يجوز النقل في نحو « هذا جَعْزٌ »

٥٥٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد : فقال الصغاني : هو لفدي بن عبد الله للقرى ، وقال ابن السيد : هو لعبد الله بن ماوية الطائني ، ونسبه سيويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه . وهذا الذي أنشأه المؤلف بيت من مشطورة الرجز . وبعده قوله :

\* وَجَاءَتِ الْخَلِيلُ أَنَّافِيْ رُمْزٌ \*

اللغة : « النقر » أصله بفتح التون وسكون القاف - صوت من طرف الإنسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به ، وذكر المؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس « النقر » بالفاء الموحدة ، والذى في كتاب سيويه هو ما قدمناه ، قال الأعلم ، « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف لوقف ، والنقر : صوت يسكن به الفرس عند احتئائه لشدة حركته ، أى : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » أه كلامه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفع بالضمة الظاهرة وابن مضاد و « ماوية » مضاد إليه ، مجرور بالفتحة نهاية عن السكراة لأنها ممنوع من الصرف للعلمية والتأنث « إذ » ظرف زمان متصل بخبر المبتدأ لأنه في المعنى أنا الشجاع القدام عند اشتداد الحرب « جد » فعل ماض « النقر » فاعل جد مرفع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتقاق المخل بسكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « النقر » فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرافية ، وهي الضمة هنا ، ولكنها لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها .

لتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إِنْسَانٌ » و « يَشُدُّ » و « يَقُولُ » و « يَبْيَعُ » لأنَّ الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء السكوز ما قبلها تُستَنقَلُ الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِّيَتُ الْعِلْمُ » لأنَّ الحركة فتحة ، وأجاز ذلك السكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنَّه ليس في المريمية فعل - بكسر أوله وضم ثانية - .

ويمتنع الشرطان الأخيران بغير المهووز ، فيجوز النقل في نحو (فِي الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْرَ) <sup>(١)</sup> وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رِدْهُ » ، وإن أدى النقل إلى صيغة فعل ، ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل - بضمة فكسترة - وزعم أنَّ الدليل متقول عن الفعل لم يجز في نحو « يُقْلِلُ » النقل ، ويحيزه في نحو « يُبْطِلُهُ » لأنَّه مهووز .

\*\*\*

فصل : وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء ، إنَّ كانت متصلة بحرف كثُمتَ ، أو فعل كفَّامَتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كاختَّ وبنَتْ . وجاز إيقاؤها وإبدالها إنَّ كان قبلها حركة ، نحو تمرة وشجرة ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَّةً ومُسْلِماتْ . لكنَّ الأرجح في جمع التصحيح كُسْلِماتْ ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمى به من الجم تحقيقاً أو تقديرًا ، فال الأول أدَّلاتْ ، والثانى كعَرَفَاتْ وأذْرِعَاتْ ، والثالث كهَيْثَاتْ ، فإنهما في التقدير جمع هَيْثَية ثم سمى بها الفعل - الوقف بالتأء ، ومن الوقف بالإبدال قوله : « كَيْفَ الإِخْوَةُ وَالْأَخْوَاهُ » قوله : « دَفَنُ الْبَنَاهُ مِنَ الْمَكْرُمَاهُ » وقرأ الكسائي والبزى (هَيْهَاهُ ) <sup>(٢)</sup> ، والأرجح في غيرهما الوقف بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

ومن الوقف بتركه قراءةُ نافع ، وابن عامر ، وحزنة : (إنْ شَجَرَتْ)<sup>(١)</sup> ،  
وقال الشاعر :

٥٥٦ — وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَا

(١) من الآية ٤٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ — هذه أربعة أبيات من الرجز الشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي ، الراجز المعروف .  
اللغة : « الفلصلة » طرف الملحون .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجاك » أبجي : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفي » جار ومحرر متعلق بـأبجي ، وكفى مضارف و « مسلمة » مضارف إليه « من بعد » جار ومحرر متعلق بـأبجي أيضا « ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما مصدرية أيضا « وبعدمت » مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من هذه الماء تاء في الوقف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « نفوس » اسم كان ، وهو مضارف و « القوم » مضارف إليه « عند » ظرف متعلق بـمحذف خبر كان ، وعند مضارف و « الفلصلة » مضارف إليه بـكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما المصدرية ، وهذا المصدر محرر بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجاك بكفي مسلمة من بعد كون نفوس القوم عند الفلصلة « وكانت » الواو حرف عطف ، كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة « أن » مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبني لل مجرور مخصوص بـأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « أمت » مفعول ثان لـتدعى مخصوص بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الفلصلة ، وسلمة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء ، بل أبقاها على حالتها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل =

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ  
وَكَادَتِ الْمُرَأَةُ أَنْ تُدْعِيْ أَمَّتْ

\*\*\*

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعل المعل بمحذف آخره ، سواء كان المحذف للجزم ، نحو : « لم يغزه » و « لم يخشه » و « لم يربمه » ، ومنه : (لم يَسْتَهِنْ) <sup>(١)</sup> ، أو لأجل البناء ، نحو : « أغزه » و « اخشه » و « ازيمه » ، ومنه : (فَيَهْدِهُمْ أَقْتَدِهِ) <sup>(٢)</sup> ، والماء في ذلك كله جائزه ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من وعي يعي ، فإنك تقول « عه » : قال الناظم : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَعِيْهِ » اه . وهذا مردود يأجح المسلمين على وجوب الوقف على نحو : (ولم أَكُ) <sup>(٣)</sup> ، (وَمَنْ تَقِي) <sup>(٤)</sup> بترك الماء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جررت ، نحو : عَمَ ، وَرِيمَ ، وَسَجِيْهِ مَجِنَّتَ ، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ » فإذا وقفت عليها أحقتها الماء حفظاً للفتحة

الثالث : ثم أبدل الماء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات ، وقال ابن جن : « أبدل الألف هاء ، ثم الماء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالباء » وذكر أنه عرض هذا التحرير على شيخه أبي على فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٦٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف، وَوَجَبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَفُولَكَ فِي «بَحْرٍ مَّا جَثَ»  
وَ «أَقْتِصَاءً مَا أَقْتَضَى» : بَحْرٌ مَّا ، وَأَقْتِصَاءٌ مَّا ، وَ تَرْجَحَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا  
نَحْوَ (عَمَّ يَذْسَاءُ لَوْنَ) <sup>(١)</sup> وَبَهَا قَرْأً الْبَزْرِيَ .

الثالث : كل مبني على حركة بناء دائمًا ، ولم يُشْهِيَ المُعْرِب ، وذلك كياء التسلُّم ، وكهي وَهُوَ فِيمَنْ فَتَحْمَنْ ، وفي التنزيل : (ماهِيَةٌ) <sup>(٣)</sup> و(ماليَةٌ) <sup>(٤)</sup> و(سُلْطَانِيَةٌ) <sup>(٥)</sup> ، وقال الشاعر :

\* كَمَا أَنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ \*

- 887

(١) من الآية ١ من سورة النبأ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة القارعة.

(٣) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحاقة.

٥٥٧ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنباري ، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم ، والذى أنشده المؤلف هنا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* إِذَا مَا تَرَأَّسَ عَرَّاعٌ فِيْنَا الْفَلَامُ \*

اللغة : « ترعرع » تقول « ترعرع الصي » أي تحرك ونشأ « الغلام » بضم العين،  
يزنة الغراب - الصي ، والأئمَّة غلامه ، وقال الشاعر يصف فرسا :

\* كَانُوا لِهَا الْفُلَامَةُ وَالْفُلَامُ \*

ويجمع الغلام على غلامة وعلى غلمان ، مثل صبية ومثل صبيان « فما إن يقال له من  
هؤوا » رد أنه لا يسأله أحد عن نفسه ؟ لأنه يشتهر ويعرف شأنه .

الإعراب : «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «ما» زائدة «ترعرع» فعل ماضي على الفتح لاعمل له من الإعراب «فينا» جار و مجرور متعلق بقوله ترعرع «اللام» فاعل ترعرع «فما» الفاء واقعة في جواب إذا ، وما : حرف نفي «إن» زائدة «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «له» جار و مجرور متعلق بقوله يقال =

ولاتدخل في نحو « جاءَ زَيْدٌ » لأنَّه مُغْرِب ، ولا في نحو « اضْرِبْ »  
و « لم يضرِبْ » لأنَّه ساكن ، ولا في نحو « لارَجُلَ » و « يازِيدُ » و « مِنْ  
قَبْلُ وَمِنْ يَمْدُ » لأنَّ بناهُن عارِضٌ ، وشذ قوله :  
\* أَرْمَضْ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ \* ٥٥٨

= « من » اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو: ضمير منفصل  
في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والماء  
هي هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث أَلْحَقَ هاءَ السكت بالضمير ، لكونه مبنياً على  
حركة ، وإنما جي بالماء مع المبني على حركة لتبيّن حركة البناء . وهي الفتحة – بمحالها ،  
نظير الإثبات بها في قوله تعالى ( سلطانيه ) و ( ماليه ) وهذا إنما يجري على لغة من بي  
على المفتح ، فأما من لم يفتح في ياء التكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت ،  
إذ لافائدة في الإثبات بها حينئذ .

٥٥٨ – هذا الشاهد قد نسبه العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي  
ثروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة متسوية لأبي الحجاج . والذى أنشده المؤلف  
بيت من الرجز للشظبور ، وقبله قوله :

\* يَا رَبْ يَوْمِ لَيْ لَا أَظَلَلُهُ \*

اللغة : « لا أَظَلَلُهُ » أصله لا أَظَلَلَ فيه – بالبناء للمجهول – سذف حرف الجر وأوصل  
الفعل إلى الضمير بنفسه « أَرْمَضْ » أصل هذه المادة قوله « رَمَضَتْ قَدْ فَلَانْ » من  
باب فرح – إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أَرْمَضَ فَلَانَ فَلَانَ » إذا أحرقه بالرمضاء  
أيضاً ، وقالوا « أَرْمَضَتْ الرَّمْضَاءَ » أى أحرقه « وأَضْحَى » أى أتعرض للشمس  
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد – وتبعه الشيخ يس – هو بالبناء للمجهول  
كسابقيه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،  
( وأنك لاتنظم فيها ولا تنضي ) .

الإعراب : « يَا » حرف تنبية ، أو حرف نداء والمنادى به معنوف ، أى ياهواه ،  
مثلاً « ربْ » حرف تكثير وجر شبيه بالزائد « يَوْمٌ » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على =

فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَّ بناه عارضاً ؛ فَإِنَّ «عَلُّ» من باب «قبل وبعد» قاله الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ، كـ «ضَرَب» و «قَد» ؟ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطًا .

\*\*\*

مسألة : قد يُقطعَ الوصل حُكْمَ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير في الشعر ؟ فن الأول قراءة غير حجزة والكسائي : ( لم يَسْتَسْهِنْ وَانظُرْ )<sup>(١)</sup> ( فِيهَا أَمُّ أَقْتَدِهِ قُلْ )<sup>(٢)</sup> يباتيات هاء السكت في الدرج ، ومن الثاني قوله :

=آخره منع من ظهورها اشتغال الحال بحركة حرف الجر الزائد (لـ) جار و مجرور متعلق بمحضه صفة يوم «لا» حرف نفي «أظلله» أظلل : فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير للتصل به مفعول ثان على التوسع ، أو هو منصوب علاوة على نزع الخافض كما قلنا في لغة البيت . الشاهد فيه : قوله «من عليه» حيث الحق هاء السكت كلها «عل» وهيكلة مبنية بناء عارضاً ، وذلك شاذ ؟ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناء داعياً كالضمار .

وهذا الذي قاله المؤلف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تماماً لأبي على الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الماء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من الواو التي هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل «عل» علو - بفتح العين وسكون اللام وآخرها واؤ ، كما جاء في قول الأعشى الباهلي وفي آخاه لأمه للنشر :

إِنَّ أَتَتِي إِسَانٌ لَا أَسْرَءُ بِهَا  
مِنْ عَلَوْ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ  
فَلَا أَرَادُ الشاعرَ هَنَا أَنْ يَقُولَ عَلٌّ رَدَلَمَهَا وَقَلَبَهَا هَاءُ وَوَقَفَ عَلِيَّ  
هَذِهِ الْمَاءِ .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

\* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَاقِفَ الْقَصَبَا \*

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لروبة بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبع ، والذى أنشده المؤلف هنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

أَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَّبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبَّا  
إِنَّ الدَّبَّيْ فَوَقَ الْمُتُونِ دَبَّا كَانَهُ السَّيْلُ إِذَا أَسْلَحَبَّا  
\* أَوِ الْحَرِيقُ وَاقِفَ الْقَصَبَا \*

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب العادة قد أصلها شيء من التغير .

الفقة : « جدبا » هو القمح ، وأصله بفتح الباء ومكون الدال « أخصب » مما فيه الزرع وظاهر الحصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الدال مقصورة بزنة الفق - وهو الجراد « المتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » مثى مشياً فيه تؤدة وهينة « اسلجبا » امتد وابطح ، وأراد بذلك أنه يملاً البطاح ويتم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنايب وكمرا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية مرتفع على أنه خبر مبتدأ عنون ، أي هو مثل ، ومثل مضاد و « الحريق » مضاد إليه بغير بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل للاضى وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للحريق ، أو في محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقتن بتأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاف ألف الوصل فلم تكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه المعاملة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول في شأن هذه المسألة « وفنا متظلاً » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير في الشعر ذاتي قات .

أصله الفَصَبَ - بـتخفيف الباء - فـقَدَرَ الوقفَ علـيـها ، فـشـدـدـهـا ، عـلـىـ حدـ قـوـلـمـ فـالـوـقـفـ « هـذـاـ خـالـيـدـ » بـالـشـدـيـدـ ، ثـمـ أـنـيـ بـحـرـفـ الإـطـلـاقـ ، وـهـوـ الـأـلـفـ ، وـبـقـ تـضـيـفـ الـبـاءـ .

\*\*\*

### هـذـاـ بـابـ الإـمـالـةـ

وـهـيـ : أـنـ تـذـهـبـ بـالـفـتـحـةـ إـلـىـ جـهـةـ الـكـسـرـةـ ؛ فـانـ كـانـ بـعـدـهـاـ أـلـفـ ذـهـبـتـ إـلـىـ جـهـةـ الـبـاءـ كـالـفـتـيـ ، وـإـلـاـ فـالـمـالـ الـفـتـحـةـ وـحـدـهـاـ كـنـفـمـةـ وـبـسـحـرـ .  
وـلـلـإـمـالـةـ أـسـبـابـ تـقـضـيـهـاـ ، وـمـوـانـعـ تـعـارـضـ تـلـكـ الـأـسـبـابـ ، وـمـوـانـعـ لـهـذـهـ  
الـلـوـانـعـ تـحـوـلـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـلـنـعـ .  
أـمـاـ الـأـسـبـابـ فـيـنـيـةـ :

أـحـدـهـ : كـوـنـ أـلـفـ مـبـدـلـةـ مـنـ يـاهـ مـقـطـرـةـ ، مـثـالـهـ فـيـ الـأـسـمـاءـ الـفـتـيـ وـالـمـدـيـ ،  
وـمـثـالـهـ فـيـ الـأـفـعـالـ هـدـيـ وـاشـتـرـىـ ، وـلـاـ يـكـلـ نـحـوـ نـابـ مـعـ أـلـفـهـ عـنـ يـاهـ  
بـدـلـيـلـ قـوـلـمـ أـنـيـابـ ؛ لـعـدـ الـتـطـرـفـ ، وـإـنـمـاـ أـمـيـلـ نـحـوـ فـتـأـةـ وـنـوـأـةـ ؛ لـأـنـ تـاءـ  
لـلـتـائـيـثـ فـيـ تـقـدـيرـ الـأـنـفـصـالـ .

الـثـانـيـ : كـوـنـ الـيـاهـ تـخـلـفـهـاـ فـيـ بـعـضـ الـقـصـارـيفـ كـأـلـفـ مـنـهـيـ وـأـنـطـيـ  
وـحـبـلـيـ وـغـزـاـ ؟ فـهـذـهـ وـشـبـهـهـاـ تـمـالـ ؟ لـقـوـلـمـ فـيـ التـنـيـةـ : مـلـمـيـانـ ، وـأـنـطـيـانـ ،  
وـحـبـلـيـانـ ، وـفـيـ الـجـمـعـ حـبـلـيـاتـ ، وـفـيـ الـبـنـاءـ لـلـفـعـولـ : غـزـىـ ، وـعـلـىـ هـذـاـ  
فـيـشـكـلـ قـوـلـ النـاظـمـ : إـنـ إـمـالـةـ أـلـفـ ( تـلاـ ) فـيـ ( وـالـقـمـرـ إـذـاـ تـلـاـهـاـ )<sup>(١)</sup> لـمـنـاسـبـةـ  
إـمـالـةـ أـلـفـ ( جـلـاـهـاـ )<sup>(٢)</sup> ، وـقـوـلـهـ وـقـوـلـ اـبـنـيـهـ : إـنـ إـمـالـةـ أـلـفـ ( سـجـاـ )<sup>(٣)</sup> لـمـنـاسـبـةـ

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الفتحى .

إمالة (بَقَى)<sup>(١)</sup>، بل إمالتها لفولك : قُلَّ ، وسُجِّيَ .  
ويستثنى من ذلك ما رُجُوعه إلى الياء مخصوص بلغة شاذة ، أو بسبب عمازجة  
الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَّا » و « فَقَادَ » إلى الياء في قول  
هذيل إذا أضافوها إلى ياء المتكلّم : عَصَّى وَقَنَ ، والثاني كرجوعها إليها إذا  
صغرّا فقيل : عَصَّيْه وَقَنَ ، أو بِعِمَّا على فَمُولَ فقيل : عَصَّيْه وَقَنَ .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يقول عند إسناده إلى التاء إلى  
فولك فِلتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع  
وكل وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد وما ت في لغة من قال مِتْ  
بالكسر ، بخلاف نحو قال وطَالَ وماتَ في لغة الضم .  
الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كيابيته وسايرته ، وقد أهلها الناظم  
والأشدرون .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كبيان ، أو منفصلة بمعرف كشينيان  
وجادت يداه ، أو بمحرفين أحدهما الماء ، نحو دجات . بيتها .  
السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِمٍ وَكَاتِبٍ .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إماً بمعرف نحو كتاب وسلاح ، أو بمحرفين  
أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضر بها ، أو ساكن نحو شِهَلَل ويرِدَاح ،  
أو بهذين وبالماء ، نحو دِرْهَمَك .

الثامن : إمالة المناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلتها ،  
أو في كلة قارتها قد أميلتا سبب ؛ فالأول كرأيت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

(١) من الآية ٢ من سورة الصبح .

والثاني كقراءة أبي ععرو والأخوين (والضَّحَى) <sup>(١)</sup> بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضَّحَى ملائكة (سَجَّا) <sup>(٢)</sup> و (قَلَى) <sup>(٣)</sup> وما بعدهما.

\*\*\*

وأما المونع قهانية أيضًا، وهي : الراء، وأحرف الاستعمال السبعة، وهي الخاء، والفيء، المعجمتان، الصاد، والصاد، والطاء، والظاء، والقاف.

وشرطُ اللئم بالراء أمان : كونهـ غير مكسورة، واتصالـها بالألف : إما قبلها نحو فِرَاش ورَأْشـ ، أو بعدهـ ، نحو هذا حارـ ، ورأيتـ حارـ ، وبعدهـ يجعل المؤخرة المفصولة بمعرف نحو « هذا كافر » كالمتصلة.

وشرطُ الاستعمال التقدم على الألف أن يتصل بهاـ ، نحو صَالِحـ وضَامِـنـ وطَالِبـ وظَالِمـ وغَالِبـ وخَالِدـ وفَاسِـمـ ، أو ينفصل بمعرف نحو غنَامـ ، إلا إن كان مكسورـاً ، نحو طَلَابـ وغَلَابـ وخيَامـ وصَيَامـ ؛ فإنـ أهل الإمالة يميلونـهـ ، وكذلك السـاكـنـ بعدـ كسرـةـ ، نحو مِضـبـاحـ وإـضـلـاحـ وـمـطـوـاعـ ، وـمـقـلـةـ - وهي التي لا يعيشـ لها ولـدـ <sup>(٤)</sup> - ومنـ العـربـ مـنـ لا يـنزلـ هذا منزلـةـ المـكـسـورـ .

وشرطُ المؤخر عنهاـ كونـهـ : إما متصلـ كـسـاخـرـ ، وـحـاطـبـ ، وـحـاظـلـ ، وـنـاقـيفـ ، أو منفصلـ بمعرفـ كـنـافـقـ ، وـنـافـخـ ، وـنـاعـقـ ، وـبـالـيـخـ ، أو بمعرفـينـ كـوـاـئـيقـ وـمـنـاشـيـطـ ، وبـعـدـهـ يـمـيلـ هذا التـراـخيـ الاستـعـلـامـ .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى.

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى.

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى.

(٤) انظر إلى قولـ الشـاعـرـ :

مِنَاثُ الطَّيْرِ أَكْتَرُهُمْ فِرَاخَا وَأَمَّ الصَّقْرِ مِقْلَةً نَزُورُ

وَشَرْطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَكْفِيهَا الْمَانِعُ: أَنْ لَا يَكُونُ سَبِيلًا كَسْرَةً مَقْدَرَةً  
وَلَا يَاءً مَقْدَرَةً؛ فَإِنَّ السَّبِيلَ الْمَقْدَرَ هُنَا لِكُونِهِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَلْفِ  
أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ إِمَامًا مُتَقْدِمٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأْخِرٌ عَنْهَا، فَنَعَمْ أَمْيَلُ نَحْوِ  
خَافِ وَطَابِ وَحَاقِ وَزَاغِ.

\*\*\*

مَسَأَلَةٌ: يُؤثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مَنْفَصُلًا، وَلَا يُؤثِّرُ سَبِيلًا إِلَّا مَتَّصلًا؛  
فَلَا يُمَالُ نَحْوَ «أَنَّى قَاسِمٌ» لِوُجُودِ الْقَافِ، وَلَا «لِزِيدِ مَالٍ» لِانْفَصَالِ السَّبِيلِ.  
هَذَا مُلْخَصُ كَلَامِ النَّاظِمِ وَابْنِهِ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحدهُمَا: أَنَّهَا مَثَلًا بِ«أَنَّى قَاسِمٌ» مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّ الْيَاءَ الْمَقْدَرَةَ لَا يُؤثِّرُ  
فِيهَا الْمَانِعُ، وَالْاسْتِعْلَاءُ فِي هَذَا النَّوْعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُؤثِّرُ، وَالْمَثَالُ الْجَيْدِ  
«كِتَابُ قَاسِمٌ» .  
وَالثَّانِي: أَنَّ نَصوصَ النَّحْوَيْنِ مُخَالِفَةٌ لِمَا ذُكِرَ مِنَ الْحَكَمَيْنِ.

قَالَ ابْنُ عَصْفُورَ فِي مُقْرَبِهِ - بَعْدَ أَنْ ذُكِرَ أَسْبَابُ الإِمَالَةِ - مَا نَصْهُ :  
وَسَوَاءَ كَانَتِ الْكَسْرَةُ مَتَّصَلَةً أَمْ مَنْفَصُلَةً، نَحْوَ «لِزِيدِ مَالٍ» إِلَّا أَنَّ إِمَالَةَ  
الْمَتَّصَلَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ أَقْوَى . وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ حِرفُ الْاسْتِعْلَاءِ  
مَنْفَصُلًا عَنِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَعْنِي إِمَالَةً إِلَّا فِيهَا أَمْيَلُ لِكَسْرَةِ عَارِضَةِ، نَحْوِ  
«بِمَالِ قَاسِمٍ» أَوْ فِيهَا أَمْيَلُ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي هِيَ صِلَاتُ الضَّمَائِرِ، نَحْوِ  
«أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قَبْلَ» اِنْتَهَى، وَلَوْلَا مَا فِي شِرْحِ الْكَافِيَةِ لَحَلَّتْ قَوْلُهُ  
فِي الْنَّظَمِ :

\* وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ \*

عَلَى هَاتِينِ الصُّورَتَيْنِ؟ لِإِشْمَارِ «قَدْ يَفْعُلُ» فِي عَرْفِ الْمُصنَفَيْنِ بِالتَّقْلِيلِ .

\*\*\*

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعمل والراء أن يمنعها، ولهذا أميل (وعلى أبصارهم) <sup>(١)</sup> و (إذ هم في الفار) <sup>(٢)</sup> مع وجود الصاد والفين ، و (إن كتاب الأبرار) <sup>(٣)</sup> مع وجود الراء المفتوحة ، و (دار الترار) <sup>(٤)</sup> مع وجودهما ، وبعضهم يجعل المفصولة بحرف كالتصلة ، سمع سيفويه الإملاء في قوله :

\* عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِيرٍ \*

\* \* \*

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة المطففين .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدبة بن خثيم العذرى ، بهجور بلا من بع نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد معاشر النعماى ، والذى أنسده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَنْهُمْ جَوْنَ الرَّبَابِ سَكُوب \*

اللغة : « منهر » أراد مطرأً كثيراً ، تقول : انهمل للطر ، وانهر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : (فتحتنا أبواب السماء عام منهر ) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم وسكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأصداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكتفى بساد السحاب عن كثرة ما يحمل من الطر .

الإعراب : « عَنْ » فعل ماض ناقص « اللَّهُ » اسم عسى مرفوع بالضمة الظاهرة « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجلالة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بعن ، وببلاد مضارف و « ابن » مضارف إليه ، وابن مضارف ، و « قادر » مضارف إليه « بنهمر » جار ومجرور متعلق بقوله يغنى « جون » ثنت أول لهمر ،

فصل : تُمَال الفتحة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وشرطها أن لا ت تكون في حرف ، ولا في اسم يُشبهه ؛ فلاتُمَال « إلا » لأجل الكسرة ، ولا نحو « على » للرجوع إلى الياء في نحو « عَلَيْكَ » و « عَلَيْهِ » ولا « إِلَى » لاجتماع الأسمين فيها ، ويستثنى من ذلك « ها » و « نا » خاصة ؛ فإنهم طردوا الإملاء فيما قالوا « مِنْ بَنَاهَا » و « نَظَرَ إِلَيْنَا وَإِلَيْهَا » وأما إِمامتهم « أَنَّى » و « مَتَّ » و « بَلَى » و « لَا » في قولهم « أَفَعَلَ هَذَا إِمَّا لَا » فَشَادٌّ من وجهين : عدم التسken ، وانفاء السبب .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة في غير ياء ، وكونهما متصلتين نحو « مِنَ الْكَبِيرِ » أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو « مِنْ عَمْرَو » بخلاف نحو « أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفَيْرِ » ، ومن قبح السَّيِّرِ ، ومن غَيْرِكِ » واشتراط الناظم تَطَرُّفَ الراء مرسود بنص سيبويه على إِمامتهم فتحة الطاء من قولهك « رَأَيْتُ خَبْطَ رِبَاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة كترجمة ونعته ؛ لأنهم شبهوا هاء التأنيث بالنه لاتفاقهما : في المخرج ، والمعنى ، والزيادة ،

ـ وهو مضاف و « الرباب » مضاف إليه ؛ وقد عرفت أن إضافة الوصف إلى فاعله لاقتيد تعريفاً ولا تخصيصاً « سَكُوب » نعت ثان لنهر . الشاهد فيه : استشهد به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يميل كلام « قادر » في هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على بُحْرٍ على بُحْرٍ خبر عن مصارعاً غير مفترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقتراه بها ، وقد أنشدناه في باب أفعال المقاربة لذلك .

والتفظ ، والاختصاص بالأسماء ، وعن السكائي إمامه هاء السكت أيضاً ،  
نحو (كتابيَّة) <sup>(١)</sup> والصحيح لمنع خلافاً لتعلب وابن الأباري .

\*\*\*

### هذا باب التصريف

وهو : تغيير في بُنْتِيَّةِ الكلمة لفرض معنوي أو لفظي ؛ فال الأول كتغيير  
الفرد إلى الثنوية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثاني كتغيير  
قولٍ وغَزِّوٍ إلى قالَ وغَزَّا ، ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال ،  
ونسي تلك الأحكام على التصريف ، ولا يدخل التصريف في الحروف ،  
ولا فيما أشبههمَا وهي الأسماء المُتَوَغلَةُ في البناء والأفعال الجامدة ؟ فلذلك لا يدخل  
فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر  
ولامه ، وقد وَبَلَنْ ، وما أشبه الحرف كتابه قت ، و « نا » من « قنا » ،  
وأما ما وُضِّحَ مَلَى أكثر من حرفين ثم حُذف بعضه فيدخله التصريف ، نحو  
يَدِ وَدَمِ في الأسماء ، نحو « قِرَبَداً » و « قُنْ » و « بِعْ » في الأفعال .

\*\*\*

فصل : ينقسم الاسم إلى مجرَّد من الزوايد ، وأقلَّهُ الثلاثيُّ كرجل ، وغايةه  
الخامسيُّ كسفرَ جَل ، وما بينهما الرابعُ كجَعْفَرٌ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايةه  
سبعة كاستِخْرَاجٍ ، وأمثلته كثيرة في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنية الثلاثي أحد عشر ، والقسمة تقتضي اثنتي عشر ؛ لأنَّ الأول  
واجبُ الحركة ، والحركات ثلاثة ، والثانية يمكن عرِكَا وساكنا ؛ فإذا  
ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنتي عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلْسٌ ، فَرَسٌ ، كَيْفٌ ، عَصْدٌ ، حِبْرٌ ، عَقْتٌ ، إِبْلٌ ، قُفلٌ ، صُرَدٌ  
ذُنْلٌ ، عُنْقٌ ، وَالْمَهْلُ مِنْهَا فَعْلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : (والسماء ذات الحبّك) <sup>(١)</sup> بكسر الحاء وضم الباء ،  
فقيل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للقاء من ذات ، والأصل (حبّك) بضمتيين  
وقيل : على التداخل في حرف الكلمة ، إذ يقال : حُبّك — بضمتيين —  
وَحِبِّك — بكسرتين .

وزعم قوم إهمال فُعلٍ أيضاً ، وأجابوا عن دُلْلٍ ورُثْمٍ بأنهما منقولان  
من الفعل ، واحتج المبتون بوعيل لغة في الوعيل ، وإنما أهمل أو قل لقصد  
تحصيصه بفعل المفعول .

والرابعى الجرد مفتوح الأول والثالث كجَعْفَرٌ ، ومكسورها كزِبْرِجٌ ،  
ومضموهما كدُمْلِجٌ ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كفِطَحْلٌ ، ومكسور  
الأول مفتوح الثالث كدِرْزَمٌ .

وزاد الأخفش والكافيون مضوماً الأول مفتوح الثالث كجُخْذَبٌ ،  
والختار أنه فرع من مضموهما ، ولم يسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُخْذَبٍ ،  
وطَخَابٌ ، وجُرْشَعٌ ، ولم يسمع في بُرْئَنْ وَبُرْجَدٍ وَعُرْقَطٍ إلا الضم .

والخامسى الجرد أربعة ، أمثلتها : سَفَرْتَجَلٌ ، جَعْمَرِشٌ ، قِرْطَبٌ ،  
قَذْعَلٌ .

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء  
العربية الوضع فهو مفرّع عنها ؛ إما بزيادة كنْطَلَقٌ وَخُنْرَنْبِمٌ ، أو يتقصى أصل

(١) من الآية ٧ من سورة الداريات . والحبّك ، طرائق التجوم .

كيد وَدَمٌ ، أو بنقض حرف زائد كـ « مُلْبِطٌ » أصله عُلَّابٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوalon بين أربع حركات ، أو بتغيير شكل ، كتغريب مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثه في نحو جُنْدَب ، وبكسر أوله في نحو خِرْفَع ، وكتغريب مكسورهما بضم ثالثه في زُبُرْ ، وأما سَرَخْسُ وَبَلَخْشُ فانجحيميان .

\*\*\*

فصل : وينقسم الفعل إلى مجرّد ، وأقله ثلاثة كضرّب ، وأكثره أربعة كدخرجَ . وإلى مزيد فيه ، وغایته ستة كاستخرجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزان الثلاثي ثلاثة : كضرّب وَعَلَمَ وَظَرْفَ ، وأما نحو ضُربَ - بضم أوله وكسر ثانية - فلن قال : « إنه وزن أصلي » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وبهُوتَ وَطُلُّ دَمُّ ، وَهُدْرَ ، وَأَلِعَ بَكْذَا ، وَعُنِي بِحاجتِي ، بمعنى اعتنى<sup>(١)</sup> بها ، وَزُهْيَ علينا ، بمعنى تَكَبَّرَ لم تستعمل إلا مبنية المفعول - عده رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُوِيرَ ، لم يَعُدْهُ .

والرابعى وزن واحد كدخرجَ ، ويأتي في دُخرجَ - بالضم - الخلافُ في فعل المفعول .

\*\*\*

(١) أما « عنى فلان كذا » بمعنى قصده ، فإنه مبني للفاعل .

### فصل

في كيفية الوزن ، ويسمى التمهيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مقطأة ما لوزونها من تحرك وسكون فيقال في فَلْسٍ: فَعَلٌ ، وفي ضَرَبٍ: فَعَلٌ ، وكذاك في قَامٍ وَشَدٍ ؛ لأن أصلهما قَوْمٌ وَشَدَادٌ ، وفي عَلِمٍ: فَعِيلٌ ، وكذاك في هَابٍ وَمَنٍ ، وفي ظَرْفٍ: فَعُلٌ ، وكذاك في طَالٍ وَحَبٍ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لاماً ثانية في الرباعي ، فقلت في جعفر فَمَلَلٌ ، وثانية وثالثة في التماسي قلت في جَحْمَرِش : فَمَلَلٌ .

وبقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أَكْرَمٍ ، وَبَيْطَرٍ ، وَجَهْوَرٍ: أَفْلَلٌ وَفَيْقَلٌ وَفَعْوَلٌ ، وفي اقْتَدَرٍ: افْتَعَلٌ ، وكذاك في اصْطَبَرٍ وَادْكَرٍ ، لأن الأصل: اصْتَبَرٍ وَادْكَرٍ ، وفي اسْتَخْرَجٍ: اسْتَفْعَلٌ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً للأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل ، كقولك في حِلْتِيتٍ ، وَسُخْنُونٍ ، وَاغْدَوْدَنٍ : فِعْلِيلٌ ، وَفُعْلُولٌ ، وَفَعْوَنَعلٌ .

وما إذا كان في الموزون تحويل أو حذف أتيت بهته في الميزان ، فتقول في ناء: فَلَمَّا ، لأنها من ناء ، وفي الحادى: عَالِف ؛ لأنها من الوحدة ، وتقول في يَهَبُ يَهَلُّ ، وفي بَعْ : فِلٌ ، وفي قاضٍ: فَاعٍ .

\*\*\*

### فصل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلَهُ ، وَالَّذِي  
لَا يَلْزَمُ الْزَّائِدُ مِثْلُ تَأْخُذُ نَذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلان الو لون من « كون كبر » ، والنون من « قرأ نقل » زائدةان كما سمعت مع أنها لا يسطعان .  
وأما الثاني فلان القاء من « وعَدَ » والعين من « قالَ » واللام من « غَزَّا »  
أصول مع سقطهن في « يَعِدُ » و « قُلَّ » و « لَمْ يَغْزُ » .

وتحريير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : أعلم أنه لا يحكم على حرف  
بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار  
الأصل ، وغيره .

الأول لا يختص بأحرف بعينها ، وشرطه أن يمايل اللام كجذب وجلب  
أو العين : إما مع الانصال كفَتَلَ ، أو مع الانفصال بزائد كمَفَنَلَ ، أو يمايل  
الفاء والعين كمرِيس ، أو العين واللام كصَمَحْمَح ، وأما الذي يمايل القاء  
وتحدها كقرْفِ وسَنْدُس ، أو العين المقصولة باصل حَدَرَد - فأصل .

وما إذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاطه فالجمع أصل  
كسفيم ، وإن صح كالمَلَمَةُ وَلَمَهُ ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد  
مبدل من حرف ممايل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال  
بقية البحريين : أصل .

والنوع الثاني يختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أربعة  
مرات (١) قال :

(١) وجمعها أبو العلاء المعري في قوله « الناهي مسو » وقوله « تهاوني أسلم »  
وقد جمعها بعض النساء في قوله « اليوم تنساه » وقيل : إن هذا طيرة المتعلمين .

هَذَا وَتَسْلِيمٌ ، تَلَّا يَوْمَ أُنْبِيَ نِهايَةً مَسْتَولٍ ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ  
فَتَزَادُ الأَلْفُ بِشَرْطٍ أَنْ تَصْبِحَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْابِنٍ ، كَهَضَارَبٍ ، وَعِمَادٍ ،  
وَغَصَبٍ وَسُلَاحِي ، بِخَلْفِ نَحْوِ : قَالَ وَغَزَا .

وَتَزَادُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ بِثَلَاثَةٍ شَرُوطٍ ؛ أَحْدُهَا : مَا ذَكَرَ فِي الْأَلْفِ . وَالثَّانِي :  
أَنْ لَا تَكُونُ الْكَلْمَةُ مِنْ بَابِ سَمْسَمٍ ، وَالثَّالِثُ : أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ الْوَاوُ مُطْلَقاً  
وَلَا الْيَاءُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَصْوَلٍ فِي غَيْرِ مُضَارِعٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ صَيْرَفٍ ، وَجَوْهَرٍ ،  
وَقَضِيبٍ ، وَعِبُوزٍ ، وَحِذْرَيَةٍ ، وَعَرْقُوَةٍ ، بِخَلْفِ نَحْوِ بَيْتٍ ، وَسَوْطٍ ، وَبُؤْبُؤٍ ،  
وَوَعْوَةٍ ، وَرَنْتَلٍ ، وَيَسْتَمُورٍ .

وَتَزَادُ الْيَمِّ بِثَلَاثَةٍ شَرُوطٍ أَيْضًا ، وَهِيَ : أَنْ تَفْصِدْرَ ، وَيَتَأْخِرُ عَنْهَا ثَلَاثَةٌ  
أَصْوَلٌ فَقْطٌ ، وَأَنْ لَا تَلْزَمْ فِي الْاشْتِقَاقِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَسْجِدٍ وَمَسْجِيجٍ ، بِخَلْفِ  
نَحْوِ ضِرْغَامٍ ، وَمَهْمَدٍ ، وَمَرْزَجْجُوشٍ ، وَمِرْعِيزٍ ؟ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : « نُوبٌ مُهْرَعَزٌ »  
فَأَنْبَتُوهَا فِي الْاشْتِقَاقِ .

وَتَزَادُ الْمَزَةُ الْمُصَدَّرَةُ بِالْشَّرْطَيْنِ الْأَوَيْنِ ، نَحْوُ أَفْكَلَ وَأَفْضَلَ ، بِخَلْفِ  
نَحْوِ كَنَابِيلَ وَأَكْلَ وَإِسْطَبْلِ .

وَتَزَادُ الْمَتَطَرِفَةُ بِشَرْطَيْنِ ، وَهَا : أَنْ تَسْبِقَهَا أَلْفٌ ، وَأَنْ تُشْبِقَ تَلْكَ الْأَلْفَ  
بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ ، نَحْوُ حَمْرَاءٍ وَعِلْبَاءٍ وَقُرْفُصَاءٍ بِخَلْفِ نَحْوِ مَاءٍ وَشَاءٍ  
وَبَنَاءٍ وَأَبْنَاءٍ .

وَتَزَادُ النُّونُ مَتَأْخِرَةً بِالْشَّرْطَيْنِ ، نَحْوُ عُثْمَانَ وَغَضْبَيَانَ ، بِخَلْفِ نَحْوِ  
أَمَانَ وَسِنَانَ .

وَتَزَادُ مَتَوْسِطَةُ بِثَلَاثَةٍ شَرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ تَوْسِعَاهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ بَالْسُّوَيْدَةِ ، وَأَنْ  
تَكُونَ سَاكِنَةً ، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْغَمَةً ، وَذَلِكَ كَفَّهَنْفَرٌ وَعَقَنْفَلٌ وَقَرَنْفَلٌ  
وَحَبَنْفَلٌ وَرَنْتَلٌ ، بِخَلْفِ عَنْبَرٍ وَغُرْبَنْبَقٍ وَمَجَنَّسٍ .

وتزداد مُصدَّرَة في المضارع .

وتزداد التاء في التأنيث كقافية ، والمضارع كتقويم ، والمطاوع كتعلّم وتَدَّخُّج  
والاستِفْعَال والتَّفْعَل والافتِعال وفروعهن .

وتزداد السين في الاستفعال ، وأهلهما الناظم وابنه .

وزيادة الماء واللام قليلة كأممٍ وآهْرَاف ، وطَيْسَل لـكثير ، بدليل  
سقوطها في الأُمُومة والإراقة والطَّيْن<sup>(١)</sup> .

وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من التحوين للماء ب نحو « لِه » و « لَمْ  
ترَه » وللام بـ « ذلِك » و « تلِك » فمردود ؛ لأنَّ كلاً من هاه السكت ولام  
البعد كلة برأسها ، وليس جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصله ، إلا إنْ قامت حُجَّة على الزيادة ،  
فلذلك حُكم بزيادة همزى شَهْرَأْل وَاخْبَنْطَأْ ، ومبيِّ دَلَامِص وابْنِم ، ونونِي  
حَظَّلَ وَسُنْبَلُ ، وتأمِي مَلَكُوت وعَفْرِيت ، وسيَّنَ قَدْمُوس وَأَسْنَطَاع ،  
لسقوطها في الشمول والخَبْط والدلاصة والبنوة والملك والمعقر - بفتح أوله  
وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظَّلَتِ الإِبَلُ » إذ آذاها كل  
الخظل ، و « أَسْبَلَ الزَّرع » . وبزيادة نونى تَرْجِس وهَنْدِلَم ، وتأمِي  
تَفَضُّب و تُخَيَّب لانفقاء فَعِيلَل و فَقْلَل و فَقْلَل و فَعِيلَل .

\* \* \*

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْرِي كَعَدِيدِ الطَّيْنِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَنِسِي

## فصل

### في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج .  
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرف غير أل ، ولا في ماض ثلاثي كأمرَ  
وأخذ ، ولا رباعي كأَكْرم وأَعْطى ، بل في الخامسِ كأنطلق ، والسداسي كاستخرج ،  
وفي أمرها ، وأمرِ الثالثي كاضرب ، ولا في اسم إلا في مصادر الخامسِ والسداسي  
كأنطلق والاستخرج .

قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : اسْمُ ، وَأَسْتُ ، وَأَبْنُمُ ، وَأَبْنَةُ ،  
وَأَمْرُؤُ ، وَأَمْرَأَةُ ، وَأَنْذَانُ ، وَأَنْذَنَانُ ، وَأَيْمَنُ الخصوص بالقسم ؛ وينبغي أن  
يزيدوا « أل » الموصولة ؟ وَأَيْمُ لغة في ايمن ، فإن قالوا : هي أيمن خدفت اللام  
قلنا : وَابْنُمُ هو ابن فزيدت اليم .

مسألة — همزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات ، وجوب الفتح في  
المبدوء بها أل ، ووجوب الضم في نحو أنطلق وأستخرج مبنيين للمفعول ،  
وفي أمرِ الثالثي للضموم العين في الأصل نحو أقتُل ، أَكَتُب ، بخلاف امشوا  
اقضوا ، ورجحان الضم على الكسر فيها عَرَضَ جعل ضمة عينه كسرة من  
نحو أغزى ، قاله ابن الناظم ، وفي تشكيله أبي على أنه يجب إشمام ما قبل ياء  
الخطابة وإخلاص ضم المهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة  
المشَّمَة ، ورجحان الفتح على الكسر في ايمن وابْنُمُ ، ورجحان الكسر على الضم  
في كلمة اسم ، وجوازِ الضم والكسر والإشمام في نحو اختار وانتقاد مبنيين  
للفعول ، ووجوب الكسر فيها بقى ، وهو الأصل .

مسألة — لا تمحى همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت المءمة المكسورة نحو (اتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا) <sup>(١)</sup> (استغفَرْتُ لَهُمْ) <sup>(٢)</sup>  
وهو الأصل ؟ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تتحقق ، لأن همة الوصل  
لاتثبت في الدَّرْج إِلَّا ضرورة كقوله :

\* أَلَا لَأَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً \* ٥٦١

بل الوجه أن تُبَدِّل أَلْفًا ، وقد تُسْهِلُ مع الفصر ، تقول «أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ»  
و«أَيْمَنُ اللَّهِ يَمِينُكَ» بالمدد على الإبدال راجحًا ، وبالتسهيل مرجوحًا ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة النافعين .  
٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف  
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَلَى حَدَّنَانِ الدَّهْرِ مِنْ وِمْ جُمْلٍ \*

اللغة : «شيمة» بكسر الشين - هي الخلقة والسمحة والطبيعة ، انظر شرح  
الشاهد رقم ٧٩ ، وتحمع الشيمة على شيم - بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح  
الشاهد رقم ٤٦٨ «حدنان الدهر» بفتحات - أي صروف الدهر وأحداثه «جل»  
بضم الجيم وسكون الميم - اسم امرأة .

الإعراب : «أَلَا» أداة استفصال «لا» حرف نفي «أَرَى» فعل مضارع مرفوع  
بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إِثْنَيْنِ» مفعول  
أول لأرى «أَحْسَن» مفعول ثان لأرى «شيمة» تمييز «على حدنان» جار و مجرور  
متعلق بأحسن ، وحدنان مضاف و «الدهر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة  
«من» جار و مجرور متعلق بأحسن «ومن» الواو حرف عطف ، من : حرف  
جر «جمل» مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق .  
الشاهد فيه : قوله «إِثْنَيْنِ» فإن المءمة في أوله في أصلها همة وصل ، ومن حق  
همة الوصل أن تسقط في درج السلام ، وقد أثبتها الشاعر في هذا البيت في درج  
الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الحظيم :

إِذَا جَاؤَ زَوْجَ إِثْنَيْنِ سِرْ فَإِنَّهُ بِنَثَةٍ وَتَكْثِيرَ الْوُشَاءِ قَمِينُ

\* أَلْحَقَ إِنْ دَارُ الْبَابِ تَبَاعَدَتْ \*      - ٥٦٢ -

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبه هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبة العيني إلى حسان بن يسار التعلبي ، والذى أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَوِ ابْنَتْ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ \*

اللغة : « الباب » بفتح الراء ، بزنة السجاحب – أصله السجاحب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتذرع <sup>عليكما</sup> الاجتماع والتلاقى « ابنت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثرا استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كفى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَانَ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُفْدَى بِلَئِنِي الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ فَطَاءً عَزَّ هَا شَرَكَ ، فَأَضْحَتْ تَمَاجِذِهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

الإعراب : « أَلْحَقَ » المهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمخدوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبدأ كما قال العيني والصبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل مخدوف يفسره للذكور بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الباب تباعدت ، والفعل المخدوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط مخدوف يدل عليه سياق الكلام ، دار مضاف و « الباب » مضاف إليه عبرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للثنائية ، والناعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الباب ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « ابنت » فعل مضارع معطوف على تباعدت « حبل » فاعل ابنت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضارع وضمير المخاطب مضارع إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع مدخلت عليه في تأويل مصدر مبدأ مؤخر ، والتقدير : أفي الحق طيران قلبك .

وقد قرئ بها في نحو (آلذَّ كَرِينَ) <sup>(١)</sup> (آلآن) <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

### هذا باب الإبدال

الأَحْرُفُ الَّتِي تُبَدِّلُ مِنْ غَيْرِهَا إِبْدَالًا شَائِعًا لَغَيْرِ إِدْغَامِ تَسْمِعَةٍ ، يَجْمِعُهَا « هَذَاتُ مُوطِيًّا » وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا « شَائِعًا » نَحْوَ قَوْلِمِ فِي « أَصْنِيلَانَ » تَصْفِيرٌ أَصْبَلٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَفِي « اضْطَبَعَ » ، وَفِي نَحْوِ « عَلَيْ » فِي الْوَقْفِ : أَصْنِيلَانَ وَالْأَطْبَعَ ، وَعَلَيْهِ ، قَالَ :

\* وَقَفْتُ فِيهَا أَصْنِيلَانَ لَا أَسَانِلُهَا \*

— ٥٦٣ —

— الشاهد فيه : قوله « الْحَقُّ » حيث نطق الشاعر بهمزة أَل في هذه الكلمة بين الألف والمهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أَل التالية لهمزة الاستفهام أَلما .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النافعه الندياني ، وهو من شواهد سيفويه (ج ١ صفحه ٣٦٤) والذي أنشأه المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ \*

اللغة : « أَصْنِيلَا » الأصيل - بفتح المهمزة ، بزنة الأمير - وقت العشى ، وقد جمعه الشاعر أولاً على أَصْنِيلَانَ ، مثل رغيف ورغدان ، ثم صغره على أَصْنِيلَانَ - بضم المهمزة وفتح الصاد - ثم قلب النون في آخره لاما « عَيْتُ » عجزت وضفت ، ويروى في مكانه « أَعَيْتُ » والعى واحد « الربع » للنزل ، والدار .

الإعراب : « وَقَفْتُ » وقف : فعل ماض ، وناء المتكلم فاعله « فِيهَا » جار ومحور متعلق بوقف « أَصْنِيلَا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أَسَانِلُهَا » أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب الماءد =

وقال :

\* مَالَ إِلَى أَرْطَاهِ حَقْفٍ فَأَنْطَجَهُ \* - ٥٦٤

— إلى الدار مفعول به « عيت » عي : فعل ماض ، والتابع للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار « جواباً » جعله التبريري مفعولاً مطلقاً لفعل مخدوف ، والتقدير : عيت عن أن تحيب جواباً « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربع » جار و مجرور متعلق بمخدوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « أصيلاً » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلانا ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل ، كما ي بيانه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فنها أنه روى :  
 \* وقفَتْ فِيهَا أَصِيلًا كَأَسَائِلَهَا \* وَمِنْهَا أَنَّهُ رَوَى \* وَقَفَتْ فِيهَا طَوِيلًا كَأَسَائِلَهَا \* .  
 وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .

٥٦٤ — هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدى ، يصف ذبباً ، والذي أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

يَا رَبَّ أَبَازٍ مِنْ الْمُفْرِّ صَدَعْ تَقْبَضَ الدَّثْبُ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعْ \*  
 \* كَمَا رَأَى أَنْ لَا دَعَهُ وَلَا شَبَعَ \*

اللغة : « أباز » هو بفتح الممزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذي يكثُر القفز ، وأراد به ظبياً « العفر » بضم العين للهمزة وسكون الفاء - جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذي لونه لون التراب « تقبض الدثب » جمع نفسه وهيأه اللونب عليه « مال » انحاز وركن « أرطاة » واحدة الأرضي ، وهو شجر ذو ثمر كالعناب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف - وهو ما اعوج وأنحني من الرمل « الطبع » اتسلاً على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حر جرف « أرطاة » مجرور يالي ، والجار والمجرور متعلق بقوله =

وقال :

\* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيْجٌ \*

— ٥٦٥ —

مال ، وأرطاة مضاف و «حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطبع» القاء حرف عطف ، الطبع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز .

الشاهد فيه : قوله «فالطبع» فإن أصله فاضطبع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة «اضطبع» قلبت التاء طاء فصارت «اضطبع» ثم قلبت الضاد لاما فصارت «فالطبع» ففي الكلمة إبدال قيامي وابدال شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ — نسب أبو على القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البدية ، ولم يعين اسمه ، وهو من شواهد سيبويه (٢٨٨/٢) وانظر أيضاً كتاباً صنفه دروس التصريف (ق٤ص٤) والذي أشده المؤلف ههنا بيت من مشظور الرجز ، وبعده قوله .

**المُطْعِمَانِ اللَّهُمَّ بِالْعَشْجٍ وَبِالْفَدَاءِ كُتَلَ الْبَرْنَجٌ**

\* يُقلَعُ بِالْوَدَّ وَبِالصَّيْصِيجَ \*

اللغة : «خالي» روى أبو على القالي في مكان هذه الكلمة «عمي» «عويف» مصغراً - اسم رجل ، ويرى في مكانه «لتقط» «العشج» هو الشئ ، وهو آخر النهار «كُتل الْبَرْنَج» الكلل - بضم فتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهي اسم يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرني ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ الجودة ، ويروى «كسر البرنج» «الود» بفتح الواو وتشديد الدال - الوند «الصيصيج» أراد به الصيصى ، وهو قرن البقرة ، يريد أنه شديد التمسك فيحتاج إلى علاج لقلمه .

الإعراب : «خالي» حال: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «عويف» خبر للمبتدأ «أبو» الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و «عاج» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وتسىء هذه الللة مجَّاجةً فضاعةً .  
ومعنى « حدأت » سكبت ، و « موطياً » من أوطأته جعلته وطيناً ؛ فالياء  
فيه بدل من الممزة .

وذكره الماء زيادة على ما في التسهيل ؛ إذ جمعها فيه في « طويت دأْنِماً » ثم  
إنه لم يتكلم هنا عليها مع عدده إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرد في  
الوقف على نحو رحمة ونفعه ، وذلك مذكور في باب الوقف ، وأما إبدالها من  
غير الناء فسموع كقولهم : هياكَ ، وَلِهَنَكَ قائمٌ ، وَهَرَقْتُ لِلَّاء ، وَهَرَذْتُ  
لِلشِّيْ ، وَهَرَخْتُ الدَّابَةَ .

\*\*\*

### فصل

#### في إبدال الممزة

**تُبَدِّلُ مِنَ الْوَاءِ وَالْيَاءِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلٍ :**

الشاهد فيه : قوله « أبو علچ » فإن أصله « أبو على » ياء مشددة ، فأبدل من  
هذه الياء المشددة جيماً ، وكذلك في تسمة أبيات الشاهد في قوله « بالعشيج » وأصله  
« بالعشى » وفي قوله « البرنج » وأصله « البرى » وفي قوله « الصيمص » وأصله  
« الصيصى » وفي كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء للشدة جيماً ، وهو إبدال  
شاذ ، قال سيبويه (ج ٢ ص ٢٢٨) . « وأما ناس من بنى سعد فليهم يبدلون الجيم  
مكان الياء في الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك  
قولهم : هذا تَمِيعَ ، يريدون هذا تَمِيمَ ، وقولهم : هذا عَاجَ ، يريدون هذا عَلَى ،  
وسمعت بضمهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثنى من معمهم يقولون ، ثم أنشد  
الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى ، والبرى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اهـ كلامه  
(وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف) .

إحداها : أن تتطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِسَاء وسَاء وَدُعَاء ، ونحو بناء وَظِيَاء وَفِنَاء ، بخلاف نحو قَوْلَ وَبَاتِعَ وَإِدَأَة وَهِدَاء ، ونحو غَزْوَ وَظَنْيَ ، ونحو وَأَوْ وَآيَ .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حِمَاء ، فإن أصلها حَمْرَا كَسْكُرَى ، فزيدت ألف قبل الآخر للدلالة كتاب وغلام ، فأبدلت الثانية هرزة .  
الثانية : أن تقع إحداها عيناً لاسم فاعلٍ فـ مـلـ أـعـلـتـ فيه ، نحو قـائلـ وبـانـ ، بخلاف نحو عـينـ فهو عـاينـ ، وعـورـ فهو عـاورـ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مفـاعـلـ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد نحو عـجـاـزـ وـحـاجـافـ ، بخلاف قـشـوـرـة وـقـسـاـورـ ، وـمـعـيـشـة وـمـعـاـيشـ ، وـشـذـ مـعـصـيـة وـمـصـائـبـ ، وـمـنـارـة وـمـنـأـرـ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف ، نحو قـلـادـة وـقـلـاثـدـ ، ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداها ثانى حرفين ليـنـيـنـ بينـهـما ألف مفـاعـلـ ، سواء كان الـلـيـنـانـ يـاءـينـ كـنـيـاـفـ جـمـعـ نـيـفـ ، أو وـاـيـنـ كـأـوـاـئـلـ جـمـعـ أـوـلـ ، أو مـخـتـلـفـينـ كـسـيـاـنـدـ جـمـعـ سـيـدـ إـذـ أـصـلـهـ سـيـوـدـ ، وأـمـاـقـولـهـ :

— ٥٦ — \* وَكَحَلَ الْقَيْنَيْنِ بِالْمَوَأْوِيرِ \*

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن المثنى الطموي ، والذى أنشده للرؤوف بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَايِرِيْ وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّفَرَ ذَا الدَّوَافِرِ

\* حَنَّ عِظَامِيْ وَأَرَاهُ ثَاغِرِيْ \*

اللغة : « كـحـلـ » يجوز أن يكون بتـشدـيدـ الحـاءـ ، ويجوز أن يكون بتـخفـيفـها مـفـتوـحةـ ، فإنه يقال « كـحـلـ عـيـنهـ » من بـابـ قـلـ - وـكـلـهـ - بالـتـضـيـفـ . إذا وضع فيها الكـحـلـ ، =

=والكُلُّ - بوزن القفل - غبرة حجر الإنم ، أو شبرة حريق الشعم ، وإنما يوضع في العين تزييناً لها ، واستعمله هنا مجازاً عن طرو الأذى والألم والوجع « المعاور » جمع عوار - بضم العين وتنديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول النساء :

**قَدْرِيْ بِعَيْنِكِ ، أَمْ بِالْعَيْنَيْنِ عُوَارُ**

**أَمْ أَفْرَتَ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِمْهَا الدَّارُ**

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالمعاور » فيقلب ألف المفرد ياء في الجم لانكسار ماقبليها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجزاء بكسر ماقبليها .

للعن : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت منه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ فمه من أسنانه ، وأصابت عينه الأذاء .

الإعراب : « وكل » الواو حرف عطف ، كل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأهم مثني « بالمعاور » جار و مجرور متعلق بقوله كل .

الشاهد فيه : قوله « بالمعاور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف ربها ألف كقرطاس وقرناس وقطار ، ومن حق جمع الاسم الذي في هذه الحال أن تقلب ألفه في الجم ياء لانكسار ماقبليها حينئذ فيقال « عوار » كما قالوا : قراتيس وقرانيس وفناطير ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحکام القافية حذف هذه الياء من الجم اجزاء بكسر ماقبليها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالموجودة ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوار » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أوائل ، وهذا حكم كل حرف ليه وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأيناها لم يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقى للباء التي حذفها حكمها واعتبرها كبابقة في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار هي زنة مفاعيل لاملي زنة مفاعيل التي يتبعان فيها القلب .

فأصله بالعواوين ؟ لأن جمع عَوَار وهو الرَّمَد ، فهو مفاسيل كطواويس ،  
لا مفاسيل ؟ فلذلك صحيح ، وعكسه قول الآخر :  
\* فيها عيائين سُلْ أَسْوَدِ وَمُرْ \* <sup>(١)</sup> [٥٤٨]

فأبدل المزة من ياء مفاسيل ؟ لأن أصله مفاسيل ، لأن عيائين جمع عَيَّل  
- بكسر الياء - واحد العيائين ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

\* ... \* ... تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ ٥٦٧

فلذلك أعلى .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربعي ، وقد تقدم ذكره ، وهو الشاهد رقم (٥٤٨) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذى أنشأه المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبقه قوله :

أَحَى قَنَةً صَلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءً تَمَّتْ فِي نِيَافِيْ مُشَمَّخَرْ  
حَقَّتْ يَأْطُوادِ حِبَّالَ وَسَمَرْ فِي أَشِيبِ النِّيَطَانِ مُلْتَفِيْ الْحَظَرْ ٥٦٧  
— هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقة ، وقد ذكرناه في أثناء  
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال المصدر ، والذى أنشأه المؤلف هنا قطعة  
من بيت البسيط وهو بتاتمه هكذا :

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِيمْ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ  
وارجع إلى الوضع الذى أحناك عليه .

اللغة : « تنبي » تبع وترتدي « يداها » أراد يدى الناقة التي يصفها « هاجرة »  
المهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « تنى الدرهم » هو مصدر تقها ينفيها ،  
بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحي زيفها « تتقاد » مصدر تقد الدرهم  
يتنقدها تقادا ، من باب نصر ، إذا ميز زديتها من جيدها « الصياريف » جمع صيرف  
بوزن جعفر ، وهو الحبیر بالنقد الذى يعادل على بعضه بعض ، وكان من حق العريمة  
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بريادة تاء في آخره =

= الدلاله على النسبة كما فانوا « الأشاعرة » و « المهالة » و « الأزارقة » ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٨٧ ) ولكنها أشعـ كسرـ الراءـ قـولـتـ عـنـهاـ يـاهـ كـاـ وـرـدـ مـلـ هـذـاـ الإـشـاعـ فـوـلـ اـسـرىـ الـقـيـسـ :

كـانـ يـفـتـحـأـ الـجـنـاحـينـ لـقـوـهـ هـلـ عـجـلـ مـنـ أـطـاطـيـ هـشـيـاـنـ  
فـإـنـ أـرـادـ « شـمـالـيـ » فـأـشـعـ كـسـرـ الرـاءـ قـولـتـ عـنـهاـ يـاهـ ، وـكـاـ وـرـدـ فـوـلـ  
الـشـاعـرـ وـهـوـ عـبـدـ بـنـ الـطـيـبـ :

لـمـ نـرـ لـنـاـ نـصـبـنـاـ ظـلـ أـخـيـةـ وـفـارـ لـقـوـمـ بـالـحـمـ الـرـاجـيلـ  
أـرـادـ « الـرـاجـيلـ » فـأـشـعـ كـسـرـ الرـاءـ قـولـتـ يـاهـ .

المعنى : قال الأعلم : « وصف ناقة بسرعة السير في المهاجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقمع ما في الحصى تفيانه فيقع بعضه بعضا ، ويسمى له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدتها الصيرف فتقى رديئها عن جيدها ، وخصوص المهاجرة لتعذر السير فيها » اه ، أى فإذا كانت قوية السير شديدة في هذا الوقت فهي في غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تـنـفـيـ » فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الياء « يـداـهاـ » يـداـ :  
فاعل تنـفـيـ مـرـفـوـعـ بـالـأـلـفـ نـيـاـبـةـ عـنـ الضـمـ لـأـنـ مـنـيـ ، وـيـداـ مـضـافـ وـضـمـيرـ الغـائـةـ  
المـائـدـ إـلـىـ النـاقـةـ الـتـيـ يـصـفـهاـ مـضـافـ إـلـيـهـ « الـحـصـىـ » مـفـعـولـ بـهـ لـتـنـفـيـ « فـيـ » حـرـفـ حـرـ  
« كـلـ » مـجـرـورـ بـفـيـ ، وـالـجـارـ وـالـجـرـورـ مـتـعلـقـ بـتـنـفـيـ ، وـكـلـ مـضـافـ وـ« هـاجـرـةـ »  
مضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـكـسـرـةـ الـظـاهـرـةـ « نـفـيـ » مـفـعـولـ مـطـلـقـ مـيـنـ لـنـوعـ مـنـصـوبـ  
يـتـقـنـيـ وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الـفـتـحـةـ الـظـاهـرـةـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـ« الـدرـاـمـ » مـضـافـ إـلـيـهـ  
مـنـ إـضـافـةـ الـمـصـدـرـ لـمـعـولـهـ « تـنـفـادـ » فـاعـلـ بـالـمـصـدـرـ ، وـتـقـادـ مـضـافـ وـ« الـصـيـارـيفـ »  
مضـافـ إـلـيـهـ .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الـصـيـارـيفـ » فإنه جمع صيرف وكان من حقه أن يقول « الـصـيـارـيفـ » إلا أنه أشعـ كسرـ الرـاءـ قـولـتـ  
عـنـهاـ يـاهـ .

وـمـنـ النـاسـ مـنـ يـرـوـيـ فـهـذـاـ الـبـيـتـ « تـنـيـ الـدرـاـمـ » وـهـوـ جـمـعـ درـمـ ، وـكـانـ مـنـ =

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع وَأَوْانٍ وكانت الأولى مُضَدَّرة والثانية إما متعركة ، أو ساكنة متأصلة في الواوية ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فال الأولى نحو جمع وَاصِلَة وَاقِيَة ، تقول : أَوَاصِلْ وَأَوَاقِ ، وأصلهما وَاصِلْ وَوَاقِ (١) ، والثانية نحو الأولى أنتي الأول ، أصلها وُولِي بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُفِي وَوُرِي فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فَاعَلَ ، وبخلاف نحو الْوَلِي بواوين مُخْفِفًا من الْوَلِي بواو مضمومة فهمزة ، وهي أنتي الأوَّل ، أَفْعَلَ من وَلَ إِذَا جَأَ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَى وَنَوَى ، المنسوب إلى هَوَى وَنَوَى .

10

فصل

فی عکس ذلک

وهو إبدال الواو والياء من المهمزة ، ويقى ذلك في بابين :

أحدما : باب الجمع الذى على مقاٰعل ، وذلك إذا وقعت المهمزة بعد ألفه « وكانت تلك المهمزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوا .

ـ حقه أن يقال فيه «الدرام» كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنـه أشـيع كـسرة  
ـ الماء فـتولدـتـ عنهاـ يـاءـ ،ـ ومـثـلـ ذـلـكـ فـيـ إـشـاعـ الحـرـكـةـ حقـ يـتـولـدـ عنـهاـ حـرـفـ ماـ أـنـشـدـنـاهـ  
ـ فـيـ لـغـةـ الـبـيـتـ مـنـ قـوـلـ اـمـرـىـءـ الـقـيـسـ وـقـوـلـ عـبـدـةـ بـنـ الطـبـيـبـ ،ـ وـمـثـلـهـماـ قـوـلـ عـنـتـرـةـ بـنـ  
ـ شـدادـ العـبـسـىـ :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَافَةٌ مِثْلٌ الْفَنِيقِ الْأَكْدَمِ

(١) ومن ذلك قول المهاهل بن ربيعة ، واصمه عدى :

**ضررَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ يَا عَدِيًّا أَقْدَ وَفَنَكَ الْأَوَافِ**

وخرج باشتراط المروض نحو المرأة والرأتِ : فإن المهزة موجودة في المفرد لأن المرأة مفعمة من الرؤية ، فلا تغير في الجمع ، وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل ؟ فلا تغير المهزة في شيء من ذلك أيضاً .  
وأما ما حصل فيه ما شرطناه فيجب فيه علان : قلب كسرة المهزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهي : أن تكون لام الواحد هزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو<sup>(١)</sup> وواواً في مسألة واحدة ، وهي : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامه هزة خطأيَا ، أصلها خطائيء - باء مكسورة هي ياء خطينة وهزة بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء هزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطأيء - بهزتين - ثم أبدلت المهزة الثانية ياء ، لاسيائى من أن المهزة المتطرفة بعد هزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد الكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؟ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صححة ، نحو مذاري وعذاري في المداري والمذاري ، قال :

\* وَبِوْمَ عَقَرْتُ لِمَذَارِي مَطِيقِي \*

٥٦٨

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واوا منقلبة عن ياء »  
٥٦٨ - هذا الشاهد من كلام امرى القيس في ملقة ، والذى أنسده المؤلف  
عجزيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ \*

الفة : « عَرَتْ » أراد هنا النبع ، وأصل المقر أن يعمد أحدهم إلى قوام الناقة فضر بها بسيفه حتى لانقوى على مقاومة النابع لها « للعذاري » العذاري : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيق » المطية : كل ما يرتحله المسافر ، فعيلة من للطرو وهو السير أو من للطاوهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

=

وقال :

\* تَضِيلُ الْمَدَارِيِّ فِي مُشَكِّي وَمُرْسَلِ \*

= الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للعذاري » جار و مجرور متعلق بقوله عقرت « مطيق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف و耶 المتكلّم مضاف إليه « في عجبا » يا : حرف نداء ، عجب : منادي منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياه المتكلّم للتقلبة ألفا ، وعجب مضاف و耶 المتكلّم للتقلبة ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الفائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « التحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « العذاري » فإنه جمع عناء ، وأصله عذاري ، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، فقلب الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحرّكها وافتتاح ما قبلها ، ونظيره قوله : « خطايا » في جمع خطيبة : فإن أصله « خطابي » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطابي » بهمزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاها مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطابي » ثم قلبت كسرة الممزة فتحة كما فعل في العذاري والمداري والصحابي ، فقلبت الياء ألفا فصار « خطباء » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النعاء .

وقد أنسد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « العذاري » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرىء القيس \* تضل المداري . . . \* وهو الشاهد الآتي رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجم إذا كان مفرده معتلاً يكون ساقطاً من باب الأولى والأحق لثقل الكسرة على حروف الملة ، ففهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرىء القيس في معلقته ، والذى أنسده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* غَدَائِرُهُ مُسْتَشَزِرَاتٌ إِلَى الْعَلَى \*

= وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :

\* تَضْلِيلُ الْعِقَاصُ فِي مُثَنَّى وَمُرْسَلٍ \*

اللغة : «غداًره» الفدائر : جمع غديره ، وهي الحصلة من الشعر «مستشزرات» يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فــكون الزاي مكسورة على الأول ومنفتحة على الثاني ، ويكون معناه على الأول مرفوعات وعلى الثاني مرفوعات ، وتقول «استشزر الشيء» تــريد أنه ارتفع ، وتقول «استشزرت الشيء» تــريد أنك رضته ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً لــلفاظ غير الفصيحة لما فيها من تنافر الحروف وهو وصف فيها يجب تقليلها على اللسان وعسر النطق بها «إلى العلا» تــريد إلى ما فوق «تضــل» تــغيب ولا تــظهر «المداري» جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شيء يــعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يــسرح به الشعر المتلبــد ويــستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدرة بــزنة المصفاة ، وقال الشاعر في مثل معنى البيت .

تَهْمِلُكُ الْمِدَرَأَةُ فِي أَكْنَافِهِ وَإِذَا مَا أَرْسَلَتْهُ يَغْتَفِرُ

ومن روى «تضــل العقادص» فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقيصة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الدواب ، ويروى «يــضل العقادص» يــاء المضارعة ، على أن العقادص مفرد كالكتاب «مثني» هو الشعر الذي قــتل بعضه على بعض «ومرســل» أي سرح غير مقتول ولا معقوض .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حق إنها لتجعل بعضه معقوضاً أي مضفوراً أي ملوياً وبعضه مفتولاً وبعضه مرسلاً ، وإن المداري تــغيب فيها ثــني منه أو قــتل ، أو إن الجزء المضفور منه ليــغيب ولا يــظهر في المثني منه أو للقتل ، وهذه أمارة الكثرة الزائدة .

الإعراب : «غداًره» مبتدأ و مضارف إليه «مستشزرات» خبر المبتدأ «إلى العلا» جار و مجرور متعلق بــمستشزرات «تضــل» فعل مضارع «المداري» فــفاعل تــضــل «في مثني» جار و مجرور متعلق بــقوله تــضــل «ومرســل» معطوف على مثني .

الشاهد فيه : قوله «المداري» بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فــلما أراد أن يــخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متخرــكة مفتوحة ما قبلها =

ففعُل ذلك هنا أولى ، ثم قابت الياء ألفاً لتحرّكها وانفصال ما قبلها فصار خطأ - بالفين ينهمها همزة - والمهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبهة ثلاثة ألفات ، فأبدلت المهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه ياء أصلية قضيّاً ، أصلها قضائي - ياءين الأولى ياء فعيلة ، والثانية لام قضيّة - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ، ثم قابت كسرة المهمزة فتحة ، ثم قابت الياء ألفاً ، ثم قابت المهمزة ياء ، فصار قضيّاً بعد أربعة أعمال .

ومثال ما لامه واو قببت في المفرد ياء مطيبة ؟ فإن أصلها مطيبة فعيلة من المطا ، وهو الظاهر ، ثم أبدلت الواو ياء ، ثم أدمغت الياء فيها ، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سيفود وميؤوت ؟ إذ قيل فيه : سيد وميّت ، وجمعها مطايا ، وأصلها مطايو ، ثم قببت الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة ، كما في الفازى والداعى ، ثم قابت الياء الأولى همزة كما في صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفا ، ثم المهزى ياء ؛ فصار مطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لامه واو سلمت في الواحد هراوة وهرأوى ، وذلك أنا قلبنا ألف هراوة في الجم همزة على حد القلب في رسالة ورسائل ، ثم أبدلنا الواو ياء

---

فانتقلت ألفا ، والاسم الذي فعل الشاعر هذا في جمهه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلّم أنهم حين قالوا في جمع خطيبة خطايا قد أرادوا التخفيف بقلب الكسرة التي بعد ألف الجم فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ، وترتب على هذا ما ذكره بهذه من الأعمال ، نظير ما ألمعنا إليه في شرح الشاهد السابق .

لتطرّفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فاقلبت المياه أفقاً ، ثم قلّبنا المزنة  
وأواً ، فصار هراؤي بعد خمسة أعمال أيضاً .

• • •

الباب الثاني

## باب الهمزتين المتقيتين في كلمة

والذى يُبدِّلُ منها أبداً هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط النقل بالثانية حَصَلَ ، فلا تخلو الهمزتان المذكورةان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل أفالاً بعد الفتحة ، نحو آمنتُ ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها : « وكان يأْمُرُنِي أن آتَزَرَ » وهو بهمزة فالـف ، وعوَامُ الحدثين يحرفوهـ فيقرؤونـهـ بـالـفـ وـتـاءـ مـشـدـدـةـ ، وـلـأـجـةـ لـهـ ؛ لأنـهـ افتعلـ منـ الإـذـارـ فـقاـوـهـ هـمـزـةـ سـاـكـنـةـ بـعـدـ هـمـزـةـ الـضـارـعـةـ المـفـتوـحةـ ، وـيـاءـ بـعـدـ الـكـسـرـةـ نـحـوـ إـيمـانـ . وـشـدـتـ قـرـاءـةـ بـعـضـهـمـ (إـنـلـأـفـهـمـ) <sup>(١)</sup> بـالـتـحـقـيقـ ، وـوـاـواـ بـعـدـ الضـمـةـ نـحـوـ أـوـتـينـ ، وـأـجازـ الـكـسـائـيـ أـنـ يـتـدـاـ « أـوـتـينـ » بـهـمـزـتـينـ ، نـقـلهـ عنهـ ابنـ الـأـبـنـارـيـ فـكـتـابـ الـوقـفـ وـالـابـتـداءـ وـرـدـدـهـ .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحرّكة ؟ فإنّ كانتا في موضع المين  
أدغّت الأولى في الثانية نحو سأّل ولاّل ورآس . وإنّ كانتا في موضع اللام  
أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول في مثال قِمَطْرٌ من قَرَأْ : قِرَأَيْ ، وفي مثال  
سقَرَ جَلْ منه : قَرَأْيَا - بهمزتين يينهما ياء مبدل له من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة فريش ( الإيلاف ) .

وإن كانت متخركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرقاً وكانت مضومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن افتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المطرفة أن تبني من قَرَأْ مثل جَعْفَرٍ أو زِبْرِجٍ أو بُرْثَنْ ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أَمَّ مثل إِصْبِعٍ — بفتح المءزة أو كسرها أو ضمها والباء فيها مكسورة — فتقول في الأول : أَمِيمٌ — بهمزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى المءزة الثانية قبلها لتمكن من إدغامها في الميم الثانية ، ثم تبدل المءزة ياء ، وكذا تفعل فيباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين (أَمَّة) <sup>(١)</sup> بالتحقيق ، فها يُوقَفُ عنده ولا يتتجاوز ، وأمثلة المضومة : أَمْبَ ، جمع أَبَ وهو المزعَنِي ، وأن يبني من أَمَّ مثل إِصْبِعٍ — بكسر المءزة وضم الباء — أو مثل أَبْلُمْ ؛ فتقول : أَمْبَ — بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضومة وواواً مضومة — وأصل الأول أَبْبَ على وزن أَفْلَسٍ ، وأصل الثاني والثالث إِثْمَ وَأَمْمَ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلو المءزة واواً ، وأدغموا أحد المثلين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أَوَادِم جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد للضمة أَوَيْدِم تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أَمَّ على وزن إِصْبِعٍ — بكسر المءزة وفتح الباء .

وإذا كانت المءزة الأولى من المتخركتين هزَّة مضارعة نحو أَوْمُ وَأَيْنُ مضارعي

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَمْتُ وَأَنْدَتُ جاز في الثانية التحقيقُ تشبّهًا همزة المتكلّم لدلالتها على مفهّمي  
بهمزة الاستفهام نحو (أَنْذَرْتُهُمْ) <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

## فصل

في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي سلسلتين :

إحداهما : أن ينقسّر ما قبلها كقولك في مضيّح : مَضَيّح ، وفي مفتاح :  
مَفَاتِح ، وكذلك تصفييرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصفيير ، كقولك في غلامٍ : غَلَامٌ .

وأما إبدالها من الواو في عشرة مسائل :

إحداهما : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طرفٌ كرَضِيَّ وقوَىٰ وعُفَىٰ  
والغَازِيُّ والدَّاعِيُّ ، أو قبل تاء التائين كشَجِيَّة ، وأَكْسِيَّة ، وغَازِيَّة ،  
وعُرَبِقِيَّة في تصفيير عَرْقَوَة ، وَشَذَّدَ سَوَاسِوَة في جمع سواه ، ومقاتوَة  
بمعنى خَدَام ، أو قبْلَ الألف والتون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطْرَان  
من الفزو : غَزِيَّان .

الثانية : أن تقع علينا مصدر فعل أَعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها  
ألف ، كصِيَام وقيَام وانتِياد واعتِياد ، بخلاف نحو يَوَارٍ وسِوَاكٍ ؛ لأنّهاء  
المصدرية ، وهو لَوَذَ لَوَذَاً وجَوَرَ جِوَارًا ، لصحة عين الفعل ، وحال  
حِوَلًا وعَادَ المريض عِوَادًا ، لمدّ الألف ، ورَاحَ رَوَاحًا لعدم المكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقل الإعلال فيه نحو قوله تعالى : ( جَمَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيمًا وَأَزْفُقُونِمْ )<sup>(١)</sup>  
وقوله تعالى : ( جَمَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاسِ )<sup>(٢)</sup> في قراءة  
نافع وابن عامر في النساء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدہ .

وشذ التصحیح مع استیفاء الشروط في قوله : نارت الظمية نواراً ، بمعنى  
نفرت ، ولم يُسمع له نظیر .

الثالثة : أن تقع عيناً جمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما  
مُمَلَّةٌ نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٌ وَحِيلَ ، وَدِيمَ ، وَقِيمَةٌ وَقِيمَ ، وَفَاتَةٌ  
وَقِيمٌ ؛ وشذ حاجة وحِوج ، وإما شبيهة بالصلة ، وهي الساكنة . وشرط القلب  
في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كـسـوـنـطـيـ وـسـيـاطـيـ ، وـحـوـضـيـ وـحـيـاضـيـ ،  
وـرـوـضـيـ وـرـيـاضـيـ ؟ فإن فقدت صحت الواو نحو كـوـزـهـ وـكـوـزـهـ وـعـوـدـهـ —  
فتح أوله ؛ المحسن من الإبل — وـعـوـدـهـ ؟ وشذ قوله نـيـرـةـ وـتـصـحـحـ الواـوـ إن  
تحركت في الواحد نحو طـوـبـيلـ وـطـوـالـ ، وـشـذـ قـوـلـهـ :

\* وَأَنَّ أَعِزَاءَ الرِّجَالِ طِيلَاهَا \*

— ٥٧٠ —

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبان النبهاني الطائي أحد شعراء الحماسة ،  
والذى أنسده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةً \*

اللغة : « القماءة » بفتح القاف ، وبوزن السجابة ، قصر القامة « ذلة » بكسر الذال  
المجمعة وتشديد اللام ، الضمة والهوا و « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من  
العزّة ، وهي القوة والمنعة ، وهي ضد الذلة « طيلها » جمع طويل ، وأصله طوال ،  
بالواو ، فقلب الواو ياء لما سند كره في بيان الاستشهاد بالبيت .

قيل : ومنه (**الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ**)<sup>(١)</sup> وقيل : جمع جَيْد لا جَوَاد . أو أعلت لامه كجمع رَيْان وجو - بتشديد الواو - فيقال : رِوَاء وَجِوَاء ، بتصحيح العين ، إنلا يتواли إعلان ، وكذلك ما أشباهها ، وهذا الموضع ليس محررًا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم ، فتأمله .

الرابعة - أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً ؛ تقول : عَطَوْثُ وَزَكَونْ ، فإذا جئت بالمهمزة أو التضعيف قلت : أَعْطَيْتُ وَزَكَنْتُ . وتقول في اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأماراة على ضعف الإنسان وصفته وذاته ومهانته ، وأن الرجل العزيز القوى النبع هو الطويل القامة المديد الفارع .

الإعراب : « تبَيَّنَ » فعل ماض « لِي » جار و مجرور متعلق به « أَنْ » حرف توكييد ونصب « اقْنَاهُ » اسم أَنْ « ذَلَهُ » خبر أَنْ ، وأن مع مدخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبَيَّن « وَأَنْ » الواو حرف عطف ، أَنْ : حرف توكييد ونصب « أَعْزَاءَ » اسم أَنْ ، وهو مضاف و « الرِّجَالُ » مضاف إليه « طَيَالُهُما » طيال : خبر أَنْ ، وهو مضاف وهو مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طَيَالُهُما » فإن أصله طواهما ، بالواو ، لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار قيمة وحيلة وروض وحوض وسوط ونوب ، حيث فالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إمامعة في المفرد بقلبها ألغى كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كافية قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإيماس كنة في المفرد كافية حوض وروض ونوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالعمل ، لكن الواو في « طويل » متعركة فهي قوية بالحركة ، فكانقياس إلا يقلبها في الجم ياء ، لكونها لم تقلب في المفرد ولم تشبه المتقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذآ .

(١) من الآية ٣١ من سورة ص .

الفعول : مُنْطَيَانْ وَمُزَكَّيَانْ ، حملوا الماضي على المضارع ، وأسم الفعول على اسم الفاعل ، فإن كلامهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو تفازِينَا وَدَاعَيْنَا ؟ مع أن المضارع لا يكسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل بمعنى التاء في أوله - وهو غازِينَا وَدَاعَيْنَا - حلا على تفازِى وَدَاعَى ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلي كسرة ، وهي ساكنة مفردة ، نحو ميزَانْ وَمِيقَاتْ ،  
مُخْلَفٌ نحو صِوانْ وَسِوارْ وَاجْلُوادْ وَاعْلُوادْ .

السادسة : أن تكون لاماً لفعلـ بالضم - صفة نحو (إِنَّا زَيَّنَاهُ السَّمَاءَ الدُّنْيَا )<sup>(١)</sup> ، وقولك : للهَتَقْيَنَ الدَّرَجَةَ الْمُلْيَا ، وأما قول الحجازيين «القصوى» فشاذ قياساً فصحيح استعمالـ ، فبـهـ على الأصل ، كـافـ استـحـوـذـ والـقـوـدـ .  
فإن كانت فـقـلـ اسـمـاـ لمـ تـغـيرـ ، كـقولـهـ :

\* أَدَارَأَ بِحُزْوَى هِجَنْتِ لِعَسْتِينْ عَبْرَةَ \*

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ — هذا الشاهد من كلام ذي الرمة غيلان بن عقبة ، والذى أنسده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

\* فَكَاهُ الْمَوَى يَرْفَضُ أَوْ يَتَرْفَقُ \*

اللغة : « جزوـ » بضم الحال المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره « هـجـتـ » أـنـتـ وـحـرـكـتـ « عـبـرـةـ » بفتح فـسـكـونـ ، أـىـ دـمـعـ « بـرـفـنـ » تـقولـ : « اـرـفـضـ دـمـعـ فـلـانـ » بـتشـدـيدـ الضـادـ ، أـىـ سـالـ وـرـشـشـ . وـالـرـادـ أـنـ يـسـيلـ مـتـفـرـفاـ مـتـأـثـراـ « يـتـرـفـقـ » أـىـ يـهـرـىـ جـرـيـاـهـلـ .

الإعراب : « أـدـارـاـ » الـهـمـزةـ لـلـدـاءـ ، وـدارـاـ : منـادـىـ منـصـوبـ بـالـفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ لأنـهـ شـبـيهـ بـالـضـافـ بـسـبـبـ وـصـفـهـ بـالـجـارـ وـالـجـرـورـ بـعـدـهـ « بـحـزـوـىـ » جـارـ وـجـرـورـ مـتـلـقـ =

السابعة : أن تلتقي هى والياء فى كلة والسابق منها ساكن متاحصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء فى الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت ، أصلهما سيد ومتىوت ، ومثاله فيما تقدمت الواو طى ولئى مصدراً طويلاً ولويتاً ، وأصلهما طوى ولؤى .

ويجب التصحيح إن كانا من كليتين ، نحو « يَذْعُو يَأْمِرُ » و « يَرْبِّي وَاعِدٌ » أو كان السابق منها متحركاً نحو طويل وغيره ، أو عارض الذات نحو رؤية خفف رؤبة ، أو عارض السكون نحو قوى فإن أصله الكسر ، ثم إنه سُكّن للخفيف ، كما يقال في علم : عَلَمْ .

وشذعاً ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أعلٌ ولم يستوف الشروط كقراءة بضمهم : (إِنْ كُنْتُمْ لِرِبِّيَا تَعْبُرُونَ) <sup>(١)</sup> بالإبدال والإدغام ، ونوع صحيح مع استيفائها نحو ضيّون وأيّوم ، وعوَى الكلب عَوَّى ، ورجاء بن حَيَّة ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّة ونَهَّى عن المنكر . واطرد في تصغير ما يكسر على مَقْاعِل - نحو جَدَّول وأَنْوَاد للحيبة - الإعلال والتصحيح .

الثانية : أن تكون لام مفعولٍ الذي ماضيه على فَعِلٍ - بكسر العين - نحو

بعذوف نت قوله دارا « هجت » فعل وفاعل « لعين » جار و مجرور متعلق بقوله هجت « عبرة » مفعول به هجت « فاء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتداً ، وهو مضاد و « الموى » مضاد إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الموى ، والجملة في محل رفع خبر البندا « أو » حرف عطف « يتفرق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حزوٰي » حيث صحت الواو فيه ، لكونه اسماء لا وصفاً

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فَهُوَ مَرْضِيٌّ وَقَوِيَّ عَلَى زِيدٍ فَهُوَ مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ ، وَشَذَ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ :  
 (مَرْضُوَةً) <sup>(١)</sup> فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفَعْلِ مَفْتُوحَةً وَجَبَ التَّصْحِيحُ ، نَحْوُ مَغْزُونَ ،  
 وَمَدْعُونَ ، وَالْإِعْلَالُ شَاذٌ كَقُولَهُ :

\* أَنَا الْأَيْثُ مَعْدِيًا عَلَىٰ وَعَادِيًا \*

٥٧٢ —

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفجر .

٥٧٢ — هذا الشاهد من كلام عبد يقوث بن واقص الحارثي ، والذى أنسده  
 المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِيَ مُلَيَّكَةَ أَنَّى \*

اللغة : « عرس » عرس الرجل ، بكسر العين وسكون الراء ، زوجه « مليكة »  
 اسم امرأة « الـأـيـثـ » الأسد ، وقد أطلقه على نفسه على سبيل التشبيه « معديا عليه »  
 يريد معتدى عليه أحياناً « وعادياً » أي معتدياً على غيره أحياناً أخرى .

الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم :  
 فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عرسى » عرس : فاعل علمت ، وهو مضاف وباء المتكلم  
 مضاف إليه « مليكة » بدل من عرسى أو عطف بيان عليه « أنى » أن : حرف  
 توكيـدـ وـنـصـبـ ، والنـونـ لـلـوـقـائـةـ ، وـيـاءـ المـتـكـلـمـ اـسـمـ أـنـ « أـنـ » ضمير فصل لا محل له  
 « الـأـيـثـ » خـبرـ أـنـ « مـعـدـيـاـ » حـالـ مـنـ الـأـيـثـ « عـلـيـهـ » جـارـ وـعـرـورـ مـتـعلـقـ بـمـعـدـيـاـ عـلـىـ  
 أـنـ نـائـبـ فـاعـلـ أـنـهـ اـسـمـ مـفـعـولـ فـهـوـ يـعـلـمـ فـعـلـ الـفـعـلـ لـلـبـنـيـ لـلـجـهـوـلـ « وـعـادـيـاـ » .  
 معطوف على معديا .

الشاهد فيه : قوله « معديا » حيث أعله بقلب واوه ياء ، وأصله معدوا ، بواوينه  
 أولاهما واو مفعول والثانية لام المكلمة ؟ لأن فعله عدا يudo عدوا ، فلما أراد أن يعل  
 قلب الواو التي هي لام المكلمة ياء لأنها متطرفة ، فصار « معدوا » فاجتمعت الواو  
 والياء في كلمة والسابقة منها سـكـنةـ قـلـبـتـ الواـوـ يـاءـ ، ثـمـ أـدـغـمـتـ اليـاءـ فيـ الـيـاءـ ، ثـمـ  
 قـلـبـتـ ضـمـةـ الدـالـ كـسـرـةـ لـنـاسـيـةـ الـيـاءـ ، وـقـيـاسـ نـظـاـئـرـ هـذـاـ الـفـعـلـ أـنـ تـصـحـ لـامـ اـسـمـ  
 لـلـفـعـولـ مـنـهـ أـيـ لـاتـقـلـبـ يـاءـ وـتـدـغـمـ فـيـ واـوـ مـفـعـولـ فـيـقـالـ « مـعـدـوـ » عـلـىـ تـحـوـيـلـ ماـ يـقـالـ فـيـ  
 اـسـمـ لـلـفـعـولـ مـنـ غـزاـ وـدـعاـ وـبـلـاهـ يـيلـوهـ : مـغـزـوـ وـمـدـعـوـ وـبـلـوـ ، وـلـكـنـ الشـاعـرـ أـعـلـ  
 اـسـمـ الـفـعـولـ فـيـ هـذـاـ الـبـيـتـ شـنـوـذـاـ .

والناسعة : أن تكون لام فمُول جمّاً نحو عصماً وعُمَى وفَقَى ودَلَوْ ودُلَى ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أبُو ، وأخُو ، ونُجُوٌّ جمّاً نحو وهو الجهة ، ونُجُوٌّ بالجيم - جمّاً لنَجَو ، وهو السحاب الذي هرَاقَ ماءه ، وبَهْوٌ وهو المصدر وبهْوٌ .

فإن كان فمُول مفرداً وجب التصحيف ، نحو ( وَعَتَوْا عَتُوا كِبِيرًا )<sup>(١)</sup> ، ( لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ )<sup>(٢)</sup> ، وتقول : نَمَّا الْمَالُ نَمُوا ، وَسَمَّا زَيْدٌ سَمُوا و قد يُعلَّ نَحْوَ عَنَّا الشِّيْخُ عَتِيَّا ، وَقَسَّا قَلْبَه قَسِيَّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفْعَلٍ جمّاً صحيحة اللام كصَيْمَ وَنِيمَ ، والأكثر فيه التصحيف ، تقول : صُومَ وَنُومَ ، ويجب إن اعتات اللام ، ثلاثة يتوالى إعلالان ، وذلك كشُوئي وغُوئي جمع شَاوِي وَغَاوِي ، أو فُصيات من العين نحو صُوَامَ وَنُوَامَ ، لبعدها حينئذ من الطَّرف ، وشذ قوله : \* فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا \*

— ٥٧٣ —

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النمر الكلابي ، وسمّاه الشیخ خالد أبا النجم الكلابي ، والذی أنسده للمؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله : \* أَلَا طَرَقَتَنَا مَيْهَةً بَنَةً مُنْذِرَ \*

اللغة : « طرقتنا » زارتانا ليلاً ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقاً ، من باب نصر ، وطروقاً أيضاً ، تزيد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنانا طروقاً » كما تقول : أنانا ليلاً « مية » اسم امرأة « أرق » بتشدید الراء - أسره وأذهب النوم عن أيّنهم « النیام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوماً .

المعنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلاً ، وأن حديثها العذب وكلامها البدع قد أثر فيهم حتى قضوا عليهم أيقاظاً .

=

## فصل

فِي إِبْدَالِ الْوَوْ وَمِنْ أَخْتِيَّهَا الْأَلْفُ وَالْيَاءُ

أَمَا إِبْدَالُهَا مِنَ الْأَلْفِ فِي مَسَأَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ أَنْ يَنْضُمَ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوَ  
بُوْبِعَ وَضُورِبَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ (مَا وُرِيَ عَنْهُمَا) <sup>(١)</sup> .

وَأَمَا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ فِي أَرْبِعِ مَسَائِلٍ :

إِحْدَاهَا : أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً مُفَرَّدَةً فِي غَيْرِ جَمْعٍ ، نَحْوُ مُوقِنٍ وَمُؤْسِرٍ ،  
وَيَجْبُ سَلَامُهَا إِنْ تَحْرَكَتْ نَحْوَ هُيَّامٍ ، أَوْ أَدْغَثَتْ كَعْيَيْضٍ ، أَوْ كَانَتْ فِي جَمْعٍ ،  
وَيَجْبُ فِي هَذِهِ قَلْبُ الضَّمْمَةِ كُسْرَةً كَعْيَيْضٍ وَبَيْضٍ فِي جَمْعِ أَفْعَلٍ أَوْ فَعَلَاءٍ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ تَقْعُ بَعْدَ حَمَةٍ وَهِيَ إِمَالَامُ فَعْلٌ كَنْهُوَ الرَّجُلُ وَقَضُوا بِمَعْنَى مَا  
أَنْهَاهُ ، أَى أَعْقَلُهُ ، وَمَا أَفْضَاهُ ، أَوْ لَامُ اسْمٍ مُخْتَوِمٍ بِتَاءٍ بَنِيتُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا

= الإِعْرَابُ : « أَلَا » أَدَاءُ تَبَيِّهٍ « طَرَقْتَنَا » طَرَقٌ : فَعْلٌ ماضٌ ، وَالثَّاءُ عَلَمَةُ  
الثَّانِيَةِ ، وَضَمِيرُ الْمُسْكَلَمِ وَمَعْهُ غَيْرُهُ مَفْعُولٌ بِهِ « مِيَةٌ » فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمْمَةِ الظَّاهِرَةِ  
« ابْنَةٌ » نَسْتَلِيَّةٌ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَ« مَنْذُرٌ » مَضَافٌ إِلَيْهِ « فَهَا » الفَاءُ عَاطِفَةٌ ،  
وَمَا : نَافِيَّةٌ « أَرْقٌ » فَعْلٌ ماضٌ « النَّيَامُ » مَفْعُولٌ بِهِ أَلْرَقٌ « إِلَا » أَدَاءُ حَسْرٍ  
« كَلَامًا » كَلَامٌ : فَاعِلٌ أَرْقٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمْمَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مَضَافٌ وَضَمِيرُ الْمُفَاتِّهَةِ  
الْمُتَابِدَ إِلَى مِيَةٍ مَضَافٌ إِلَيْهِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « النَّيَامُ » فَإِنَّهُ جَمْعُ نَائِمٍ ، وَالْمَهْمَزةُ فِي الْفَرْدِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَوْ ،  
وَأَصْلُهُ نَاوِمٌ ، كَمَا أَصْلُ الْجَمْعِ نَوَامٌ ، وَقَلْبُ الْوَوْ وَهُنَا يَاءُ شَادٌ ، وَقِيَاسِهِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ  
أَوْهُمَا حَذْفُ الْأَلْفِ بِمَحِيثَيْقَالْ نَيَمٌ ، كَمَا قَيْلُ : صِيمٌ وَقِيمٌ ، وَثَانِيَمَا سَلَامَةُ الْوَوْ أَيْ  
عَدْمُ قَلْبِهِيَاءُ بِأَنْ يَقَالُ نَوَامٌ كَمَا يَقَالُ قَوَامٌ وَصَوَامٌ ، فَأَمَّا أَنْ تَبْقَى الْأَلْفُ وَتَقْلِبُ الْوَوْ  
يَاءُ كَمَا وَقَعَ فِي بَيْتِ الشَّاهِدِ فَهُوَ شَادٌ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

كأن تبني من الرمى مثل مقدرة فإنك تقول : مرْمُوَة ، بخلاف نحو توانِي توانِية ؛ فإن أصله قبل دخول الناء توانِي بالضم كـتـكـاسـلـ تـكـاسـلـ ، فـأـبـدـلـ ضـمـتـهـ كـسـرـةـ كـسـرـةـ لـتـنـسـلـ الـيـاءـ مـنـ الـقـلـابـ ، ثـمـ طـرـأـتـ النـاءـ لـإـفـادـةـ الـوـحـدـةـ وـبـقـ الإـعـالـلـ بـحـالـهـ ، أـوـ لـامـ اـسـمـ مـنـخـتـوـمـ بـالـأـلـافـ وـالـتـوـنـ كـأـنـ تـبـنـيـ مـنـ الرـمـىـ عـلـىـ وـزـنـ سـبـيـانـ اـسـمـ الـمـوـضـعـ الـذـيـ يـقـولـ فـيـهـ اـبـنـ الـأـخـمـ :

\* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَمِيِّ بِالسَّبِيَّانِ \* <sup>(١)</sup> [٥٥٠]

فـإـنـكـ تـقـولـ : رـمـوـانـ .

الثالثة : أن تكون لاما لـفـعـلـ - بـفتحـ الـفـاءـ - اـسـمـ لاـ صـفـةـ ، نحو تقوـيـ وـشـرـوـيـ وـفـتوـيـ ، قال النـاظـمـ وـابـنـهـ : وـشـدـ سـقـيـاـ لـمـكـانـ ، وـرـيـاـ للـرـاحـمـةـ ، وـطـفـيـاـ لـوـلـدـ الـبـقـرـةـ الـوـحـشـيـةـ ، اـنـتـهـيـ ؛ فـأـمـاـ الـأـوـلـ فـيـحـتـمـلـ أـنـهـ مـنـقـولـ مـنـ صـفـةـ كـخـزـيـاـ وـصـدـيـاـ مـؤـنـتـيـ خـزـيـانـ وـصـدـيـانـ ، وـأـمـاـ الشـاءـ فـقـالـ النـحـويـونـ : صـفـةـ غـلـبـتـ عـلـيـهـاـ الـأـسـمـيـةـ ، وـالـأـصـلـ رـاحـمـةـ رـيـاـ ، أـيـ : مـلـوـةـ طـيـيـاـ ، وـأـمـاـ الـثـالـثـ فـالـأـكـثـرـ فـيـهـ ضـمـ الطـاءـ ؛ فـلـعـلـمـمـ اـسـتـصـحـبـواـ التـصـحـيـحـ حـينـ فـتـحـوـاـ لـلـتـخـفـيـفـ .

الرابعة : أن تكون عينا لـفـعـلـ - بـالـضـمـ - اـسـمـ كـطـوـبـ مـصـدـرـاـ لـطـابـ ، أو اـسـمـ لـجـهـةـ ، أو صـفـةـ جـارـيـةـ بـخـبـرـيـ الأـسـماءـ ، وـهـيـ قـدـلـ أـفـعـلـ ، كـالـطـوـبـ والـكـوـيـيـ وـالـخـورـيـ مـؤـنـتـاتـ أـطـيـبـ وـأـكـيـسـ وـأـخـيـرـ ، وـالـذـيـ يـدـلـ عـلـىـ

(١) نسب قـومـ هـذـاـ الشـاهـدـ لـابـنـ أـحـمـرـ كـماـ فـلـلـصـنـفـ هـمـنـاـ ، وـنـسـبـ قـومـ لـقـيمـ بـنـ أـبـيـ بـنـ مـقـبـلـ ، وـقـدـ سـبـقـ ذـكـرـهـ ، وـهـوـ الشـاهـدـ رـقـمـ ٥٥٠ـ فـانـظـرـهـ فـيـ بـابـ النـسـبـ ، وـالـذـيـ أـنـشـدـهـ الـمـؤـلـفـ صـدـرـ بـيـتـ مـنـ الـطـوـيلـ ، وـعـجزـهـ قـوـلـهـ :

\* أـمـلـ عـلـيـهـاـ بـالـبـيـهـ لـلـمـلـوـانـ \*

أنها جارية تجري الأسماء أن أ فعل التفضيل يجمع على أفعال<sup>(١)</sup> فيقال : الأفضل والأكابر ، كما يقال في جمع أفنكل : أفنكل .

فإن كان فعل صفة مخضة وجب قلب صيغته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قسمة ضيزي)<sup>(٢)</sup> أي : جائزة ، ومشية حيـكـى ، أي : يتحرك فيها المسکبان ، هذا كلام النحوين .

وقال الناظم وابنه : يجوز في عين فعل صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء وأوا ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فنقول : الـطـوـبـيـ والـطـبـيـ ، والـكـوـسـيـ والـكـيـسـيـ ، والـضـوـقـ والـضـبـقـ .

\*\*\*

### فصل

فإبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط :

الأول : أن يتحركـا ؛ فلذلك صحتـا في القـوـلـ والـبـيـعـ لـسـكـونـهـماـ .

والثاني : أن تكونـا حرـكتـهـماـ أـصـلـيـةـ ، ولـذـلـكـ صـحـتـاـ فيـ جـيـلـ وـتـوـمـ خـفـفـيـ جـيـئـلـ وـتـوـءـمـ .

والثالث : أن ينفتحـ ما قبلـهـماـ ، ولـذـلـكـ صـحـتـاـ فيـ العـوـضـ وـالـحـيـلـ وـالـشـوـرـ .

والرابع : أن تكونـ الفـتـحةـ مـتـصـلـةـ ، أيـ : فـيـ كـلـتـيـهـماـ ، ولـذـلـكـ صـحـتـاـ فيـ ضـرـبـ وـاحـدـ ، وـضـرـبـ يـاسـرـ .

والخامس : أن يتحركـ ما بـعـدـهـماـ إنـ كـانـتـاـ عـيـنـيـنـ ، وـأـنـ لاـ يـليـهـماـ أـلـفـ ولاـ يـاءـ مـشـدـدـةـ إـنـ كـانـتـاـ لـامـيـنـ ، ولـذـلـكـ صـحـتـ العـيـنـ فـيـ بـيـانـ وـطـوـبـلـ

(١) أي إذا كان مقتربنا بأي أو مضارفا إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقتربنا بأي .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة النجم .

وَخَوَرْبَقَ ، وَاللَّامُ فِي رَمَيَا وَغَزَّا وَفَتَيَانَ وَعَصَوَانَ وَعَلَوَى وَفَتَوَى ،  
وَأَعْلَتِ الْمَيْنَ فِي قَامَ وَبَاعَ وَبَابٍ وَنَابٍ لِتَحْرِكِ مَا بَعْدَهَا ، وَاللَّامُ فِي غَزَّا وَدَعَاءً  
وَرَمَى وَبَكَى ؛ إِذَا لَيْسَ بَعْدَهَا أَلْفٌ وَلَا يَاءٌ مَشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَخْشَوْنَ  
وَيَمْخَوْنَ<sup>(١)</sup> ، وَأَصْلَهَا يَخْشَيُونَ وَيَمْخَوْنَ ؛ فَقَلَبْتَا أَلْفَيْنِ ، ثُمَّ حَذَفْتَا  
لِلْسَاكِنَيْنِ .

وَالسادس : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا عِينًا لِفَعْلٍ الَّذِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلٍ  
نَحْوَ هَيْفَ فَهُوَ أَهْيَفُ ، وَعَوَرَ فَهُوَ أَعْوَرُ .

وَالسَّابِعُ : أَنْ لَا تَكُونَ عِينًا لِمُصْدِرِ هَذَا الْفَعْلِ كَالْهَيْفِ .

وَالثَّامِنُ : أَنْ لَا تَكُونَ الْوَاوُ وَعِينًا لِفَعْلَ الدَّالِّ عَلَى مَعْنَى التَّفَاعُلِ ،  
أَيِّ التَّشَارِكُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَعْوِلِيَّةِ ، نَحْوَ اجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا ؛ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى  
تَجَاوِرُوا وَتَشَاوِرُوا . فَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِقَرْبِهَا مِنَ الْأَلْفِ ،  
وَلِمَذَا أَعْلَمَتِ فِي اسْتَأْفِيُوا مَعَ أَنْ مَعْنَاهُ تَسَأَيْفُوا .

وَالثَّاسِعُ : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَتَّلِعَةً بِحُرْفٍ يَسْتَحِقُ هَذَا الإِعْلَالُ ؛  
فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ صَحْتَ وَأَعْلَمَتِ الثَّانِيَّةُ نَحْوَ الْحَمِيَّةِ وَالْمَوَى وَالْمَوَى  
مُصْدِرَ حَوَى إِذَا اسْنَوَدَ . وَرَبِّمَا عَكَسُوا فَأَعْلَمُوا الْأُولَى وَصَحَّحُوا الثَّانِيَّةَ ،  
نَحْوَ آيَةٍ فِي أَسْهَلِ الْأَفْوَالِ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَنَا أَسْهَلُ مِنْهُ ، قُولُ بَعْضُهُمْ إِنَّهَا فَعْلَةٌ كَنَيْقَةٌ ؛ فَإِنَّ الإِعْلَالَ  
حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ إِنَّ أَصْلَهَا أَبِيَّةٌ - بِفَتْحِ الْيَاءِ الْأُولَى - أَوْ

(١) زَعَمَ الشِّيْخُ خَالِدٌ أَنَّهُ لَا يَصْحُ التَّثِيلُ بِهَذَا الْفَعْلِ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ مِنْ لِمَجْهُولِ ،  
وَهُوَ خَطَأً ، فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ مِنْ بَابِ ضَرْبِ وَنَصْرٍ وَنَفْعٍ ، كَمَا هُوَ فِي الْقَامِسِ وَغَيْرِهِ .

أيّنة - بسْكُونَهَا - أو آيّة فاعلة ؟ فإنَّه يلزم إعْلَالَ الْأُولِ دونَ الثَّانِي ، وإعْلَالَ السَّاكنَ ، وَحَذْفُ العَيْنِ لغيرِ مُوجِبٍ .

قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أيّة ياء لا أَنْفَأَ ؛ فتأمله .

والعاشر : أن لا يُكُون عينًا لما آخِرُهُ زِيادَةً تختص بالأسماء ؛ فلذلك صَحَّةً في نحو الجُوَلَانِ والمَيَمَانِ والصَّوَرَى والجَيَدَى . وَشَدُّ الإعلال في مَاهَانَ وَدَارَانَ .

\* \* \*

## فصل

في إبدال الناء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافعال أبدلت تاء وأدغمت في ناء الافتعال ، وما تصرف منها ، نحو اتَّصلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوعد ، واتَّسَرَ من اليسْرِ ، قال :

\* ٥٧٤ - \* فَإِنْ تَقْمِدْنِي أَتَعْدُكَ بِمِثْلِهِ \*

٥٧٤ - هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يبجو فيها علقة بن علاءة ويتهدده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقة في منافرة وقعت بينهما ، والذى أنسدَه المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا \*

اللغة : « تَعْدُنِي » أصلها توتعَدُنِي ، فقلبت الواو تاءً ثم أدغمت الناء في الناء ، وسنذكر لذلك تشكيلة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، وللمراد توتعَدُنِي وتتهدده ، وكذلك معنى « أَتَعْدُكَ » وقوله « أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا » أراد بها الأشعار الى =

روقال :

\* فَإِنَّ الْقَوْافِيَ تَتَلَجَّنَ مَوَالِيْجَهَا \* ٥٧٥ -

= تبقى على ألسنة الرواة يتناشدونها ويزوونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كله  
قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجع مؤلم .  
للعن : يقول للهجو : إن كنت تتوعدنني وتهددني بالعقوبة فإنني أتوعدك وأتمددك  
بمثل ما تتوعدنني به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعرآ سأرآ ومثلاً دائراً يتضمن  
الكلام الوجع للمغض للذل .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعذر » تتعذر : فعل مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلّم مفعول به « أتعذر » أتعذر : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمنتها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متصل بقوله أتعذر ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأنـزيد ، منصوب بالكسرة نهاية عن الفتحة لأنـه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت الباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعذر » وقوله « أتعذرك » فإن أصل الكلمة الأولى تعذر وأصل الكلمة الثانية أو تعذر فالواو فاء الكلمة والباء التي بعدها في الكلمتين حرف زائد وهي باء الافتعال فقلبت الواو باء في الكلمتين فتجاور في كل منها باءان فأدغمت باءان في باء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري، والذى أنشده المؤلف  
هنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

\* تضائق عنهم أن توَلِّهُمَا الإبرَةُ \*

**اللقة :** «القوافي» جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروى الذي بنيت عليه القصيدة  
**فقفال** «قافية النون» إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول في افتَّعلَ من الإزارِ «إِبْتَرَ» ولا يجوز إبدال الياء تاء وادغامها في التاء؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وليس أصلية ، وشذ قولهم في افتَّعلَ من الأكلِ «اَتَكَلَ» وقول الجوهري في تحذَّد «إنه افتَّعلَ من الأخذ» وَهُمْ ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَحْذِدَ<sup>(١)</sup> كاتبَعَ من تَبَعَ .

\*\*\*

— متعرِّك بعده ما كن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

**وَكُمْ عَلِمْتُهُ نَظَمَ الْفَوَافِ فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي**

«تلجن» أصله تولجُن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتَّعل قبلت تاء ثم أدمغمت في التاء ، ومعنىه أن القوافي والقصائد والأشعار تدخل في مضائق الأمكنة التي لا يستطيع واجٍ أن يلح فيها «موالجا» جمع موجِّل ، وهو مكان اللوچ : أي الدخول «تضائق» أصله تضائق حذف إحدى التاءين ، وكذلك «تولجها» أصله تولجها حذف إحدى التاءين .

الإعراب : «إن» حرف توكيـد ونصـب «القوـافـي» اسم إن منصـوب بفتحـة مـقدرة على اليـاء منـع من ظـهورـها معـاملـة النـصـوب معـاملـة المـرـفـوع والمـحـرـور «تلـجن» فعل مـضارـع مـبني على السـكـون لـاتـصالـه بـنـونـ النـسـوة ، وـنـونـ النـسـوةـ العـائـدةـ إلى القـوـافـي فـاعـلـ مـبنيـ علىـ الفـتحـ فيـ حـلـ رـفعـ ، وـالـجـملـةـ منـ الفـعلـ لـالـضـارـعـ وـفـاعـلـهـ فيـ حـلـ رـفعـ خـبرـ إنـ «موالجا» ظـرفـ مـكانـ منـصـوبـ بـالفـتحـ الـظـاهـرـةـ ، وـكـانـ منـ حـقـ الـعـرـيـةـ عـلـيـهـ أنـ يـمـنـعـهـ مـنـ التـنـوـيـنـ لـكـونـهـ عـلـيـ صـيـغـةـ مـنـتـهـيـ الـجـمـوعـ ، لـكـنهـ لـمـ اـضـطـرـ إـلـيـ تـنـوـيـهـ صـرـفـ . الشـاهـدـ فـيـهـ : قـولـهـ «تلـجن» فـإنـ أـصـلـهـ تـولـجـنـ ، فـالـوـاـوـ فـاءـ الـكـلـامـ وـالتـاءـ الـقـيـ بـعـدـهـ زـائـدـ وـهـ تـاءـ الـافـعـالـ ، فـقـلـبـتـ الـوـاـوـ تـاءـ ، ثـمـ أـدـمـغـمـتـ التـاءـ فـيـ التـاءـ .

(١) هذا الكلام مبني على ثبوت «تحذَّد» ثلاثة من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلة قوله تعالى : (لو شئت لتغذت عليه أجرًا) في قراءة ؛ وقول الشاعر :

**تَحَذَّدْتُ غُوازَ إِنْرَهُمْ دَلِيلًا وَفَرُوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي**

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج «تحذَّد» ولم يجد ثلاثة إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف .

## فصل

## في إبدال الطاء

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاوزه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، وتسىء آخرُفَ الإطباق ، تقول في افتَعَلَ من صَبَرَ : اضْطَبَرَ ، ولا تدغم ؛ لأن الصَّفِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛ لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَرَ : اطْهَرَ ، ثم يحب الإدغام ؛ لاجتماع التلتين في كلمة ، وأولها ساكن ، ومن ظَلَمَ : اظْلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه : الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عَكْسِهِ ، وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ  
عَفْوًا ، وَيُظْلِمُ أَخْيَانًا فَيُظْلِمُ

\* \* \*

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى المزني في هرم ابن سنان .

اللغة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه مغارتهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لاصفها ولا استكانة ، ويروى « فيظلم » باظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالطاء المعجمة مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجoward » خبر للبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « الـذـى » نعت الجoward مبني على السكون في محل رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها التقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على الفتح في محل نسب « نائله » نائل : مفعول ثان ليعطى ، ونائل مضارف وضمير الغائب =

فصل  
في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاءه دال أو ذال أو زاي ، تقول في افْتَعَلَ من دَانَ : إِدْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه في اطْهَرَ ، ومن زَجَرَ ازْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضطَبَرَ ، ومن ذَكَرَ : إِذْدَكَرَ ، ثم تُبَدِّل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاداً : (فَهَلْ مِنْ مُذْكَرٍ) <sup>(١)</sup> بالمعجمة .

\* \* \*

مضاف إليه ، وجملة يعطى فاعله ومحوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة مصدر مخدوف ، وتقدير الكلام : إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان منصوب يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم المبني للمجهول ، مرتفع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظلم ، فالظاء فاء السكمة ، والباء حرف زائد هي تاء الافتعال ، فقلبت الناء طاء ، فصار فيظلم - بظاء معجمة فباء مهملة - ثم من العرب من يبقى الظاء المعجمة بحالها والباء مهملة بحالها ، ومنهم من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول « فيظلم » ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع في السكلمة طاءان معجمتان متجاورتان فيدغم إحداهما في الأخرى فيقول « فيظلم » ويتزهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة ، ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منه ، بل معناه أن بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منه ، وبعضهم رواه بالثانية ، وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة الواردة في كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة الفمر .

## فصل

## في إبدال اليم

أبدلت وُجُوبًا من الواو في فَمِ ، وأصله فَوَاه ، بدليل أَفْوَاه ، خذلوا الماء  
تحقيقاً ، ثم أبدلو الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِحَ به إلى الأصل قليل :  
فُوكَ ، وربما بق الإبدال ، نحو « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة  
أو كلمتين ، نحو ( اَنْبَعَثَ )<sup>(١)</sup> و ( مَنْ بَعَثَنَا )<sup>(٢)</sup> ، وشذوذًا في نحو قوله :

\* وَكَفَلَكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ \* ٥٧٧

وأصله « البنان » ، وجاء عكس ذلك في قوله « أَسْوَدُ قَاتِنْ » وأصله قاتم .

\* \* \*

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذى أنشده المؤلف بيت  
من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* يَا هَالَّ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمَتَّامِ \*

الفقة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القر » للنجوم  
التي تحيط به ، كما سموا « زريا » وسموا « قرا » وسموا « بدرًا » وسموا « سهلاً »  
وأشبهوا ذلك « المنطق » أصله اسم لحل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من  
باب إطلاق اسم الحال وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من  
هذين « التمام » الذى فيه تمتة — بوزن درجة — وهى رد السلام إلى الناء  
 والميم ، أو سبق السلام الحنك الأعلى ، والرجل تمام ، والمرأة تتمة ؛ وقال أبو زيد  
 التمام : الذى يجعل فى كلامه ولا يفهمك « الخصب » الذى جعل فيه الخطاب « البنان »  
 أراد البنان وهو الإصبع .

=

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل  
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل .

ويجحب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنسولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ وَيَبِيعُ مثل يَضْرِبُ ، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجَانسها ، نحو يَخَافُ وَيَخِفُ ، أصلهما يَخَوْفُ كَيْذَهَبُ وَيَخَوْفُ كِيمْكُرُمُ .

ويقتضي الفعل إن كان الساكن معتلاً ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان فعلَ تَعَجَّبٍ ، نحو مَا أَبْيَدَهُ ، وَأَبْيَنَ يِهِ ، وما أَفْوَمَهُ ، وَأَفْوَمَ يِهِ ، أو مضعفاً نحو أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، أو معتلاً اللام نحو أَهْوَى وَأَحْيَا .

المسألة الثانية : الأسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زиادته دون وزنه ؟ فال الأول كمقام ، أصله مَقْوَمٌ - على مثال مَذْهَبٍ - فقلوا وقلوا ، والثاني كأن تبني من البين أو من القول أَسْمَاءً على مثال تَحْمِلِيٌّ - بـ كسر التاء

ـ الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادي مبني على ضم الحرف المذوف لأجل الترجم في محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار عمله منصوب بالفتحة الظاهرة . وذات مضارف و«المنطق» مضارف إليه «البنان» نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة « وكشك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضارف وكاف المخاطبة مضارف إليه مبني على الكسر في محل جر « الخصب » نعت للكف مجرور بالكسرة الظاهرة ، والخصب مضارف و « البنان » مضارف إليه إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البنان » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

و همزة بعد اللام - فإنك تقول **تَبِعُمْ** - بـ كسرتين بعد هماء ساكنة - و تقيل ، كذلك ، وهذه الآياء منقابلة عن الواو اسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبهـةـ في الوزن والزيادة مماـ ، أو بـايـةـ فيماـ مماـ ، وجـبـ التـصـحـيـحـ : فالـأـولـ نحوـ أـبـيـضـ وـأـسـوـادـ ، وـأـمـاـ نحوـ «ـيـزـيدـ» عـلـمـاـ فـنـقـولـ إـلـىـ الـعـلـمـيـةـ بـعـدـ أنـأـعـلـىـ إـذـ كـانـ فـعـلاـ ، وـالـثـانـيـ نحوـ يـخـيـطـ ، هـذـاـ هـوـ الـظـاهـرـ ، وـقـالـ النـاظـمـ وـابـهـ : وـكـانـ حـقـ يـخـيـطـ أـنـ يـقـلـ ؛ لـأـنـ زـيـادـتـهـ خـاصـةـ بـالـأـسـمـاءـ ، وـهـوـ مـشـبـهـ لـتـقـلـمـ ، أـيـ : بـكـسـرـ حـرـفـ الـضـارـعـةـ فـيـ لـغـةـ قـوـمـ ، لـكـنـهـ حلـ عـلـىـ يـخـيـاطـ لـشـبـهـ بـهـ لـفـظـاـ وـمـقـنـىـ ، اـنـتـهـىـ . وـقـدـ يـقـالـ : إـنـهـ لـوـ صـحـ مـاـ قـالـاـ لـلـزـمـ أـنـ لـاـ يـقـلـ يـخـيـطـ ؛ لـأـنـهـ يـكـونـ مـشـبـهـ لـتـخـسـبـ فـيـ وـزـنـهـ وـزـيـادـتـهـ . نـمـ لـوـ سـلـمـ أـنـ الإـعـلـالـ كـانـ لـازـمـاـ لـمـاـ ذـكـرـ لـمـ يـلـزـمـ الـجـمـيعـ ، بـلـ مـنـ يـكـسـرـ حـرـفـ الـضـارـعـةـ قـطـ .

الـمـسـأـلـةـ الثـالـثـةـ : المـصـدـرـ الـمـواـزـينـ لـإـفـعـالـ أوـ اـسـتـفـعـالـ ، نحوـ إـقـوـامـ وـاسـتـقـوـامـ ، وـيـحـبـ بـعـدـ الـقـلـبـ حـذـفـ إـحـدـىـ الـأـلـفـيـنـ لـاـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ ، وـالـصـحـيـحـ أـنـهـ الثـانـيـةـ ؛ لـزـيـادـتـهـ ، وـقـرـبـهـاـ مـنـ الـطـرـفـ . ثـمـ يـؤـتـىـ بـالـتـاءـ عـوـضـاـ فـيـقـالـ : إـقـامـ ، وـاسـتـقـامـةـ . وـقـدـ تـحـذـفـ نحوـ (ـوـإـقـامـ الـصـلـاـةـ) (١) .

الـمـسـأـلـةـ الرـابـعـةـ : صـيـغـةـ مـقـمـولـ ، وـيـحـبـ بـعـدـ النـقـلـ فـيـ ذـوـاتـ الـوـاـوـ حـذـفـ إـحـدـىـ الـوـاـوـيـنـ ، وـالـصـحـيـحـ أـنـهـ الثـانـيـةـ لـاـذـكـرـناـ ، وـيـحـبـ أـيـضاـ فـيـ ذـوـاتـ الـيـاءـ الـحـذـفـ ، وـقـلـبـ الـضـمـةـ كـسـرـةـ ؛ لـثـلـاثـاـ تـنـقـلـبـ الـيـاءـ وـاـوـاـ فـتـلـبـسـ ذـوـاتـ الـيـاءـ يـذـوـاتـ الـوـاـوـ ، مـثـالـ الـوـاـوـيـ مـقـمـولـ وـمـصـوـغـ ، وـالـيـائـيـ مـبـيـعـ وـمـدـيـنـ . وـبـنـوـ تمـيمـ تـصـحـحـ الـيـائـيـ فـيـقـولـونـ : مـبـيـعـ وـيـخـيـطـ ، قـالـ :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

— ٥٧٨ —

وقال :

\* — ٥٧٩ \* مَعْيُونٌ سَيِّدَ إِنَّكَ وَإِخَالُ

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على تكمة

اللغة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى المتر الذي يصفها الشاعر ؟ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطبيتها « مطيبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب - إذا وجده طيباً لذيداً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب - من باب ضرب أيضاً - إذا وذكاً وحسن وحلاً ؛ فهذا الفعل يأتي متعدياً ومنه أخذ اسم المفعول ، وبالتالي لازماً .

**الإعراب** : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير القافية المؤنثة العائد إلى آخر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « مطيبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مطيبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيبة  
كسمة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظفرى ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من السكامل ، وصدره قوله:

\* ْ وَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَخْسِبُونَكَ سَيِّدًا \*

اللغة : « إخال » أظنن « معيون » يروي بالعين مهملة وبالعين معجمة ؟ فلن رواه بالعين المهملة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعنه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالعين المعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « عين على قلب فلان » بالبناء للجهول — أي غطى على قلبه وحجب قلم يعرف مائى الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه لفغان على قلبي » ومن الناس =

وربما صح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، **سَمِعَ ثُوبَ مَصْنُوْنَ** ،  
و**فُرْسَ مَقْوُودَ**<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

— بن يروي «سيد مغيون» بالغين المعجمة والباء الموحدة ، وهو تحرير ولا شاهد فيه ،  
ومغيون ومغيون — بالغين المعجمة وبالغين المهملة مع الباء الشناة — كلاماً ما ورد  
تصحيحة ، أى الإitan به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : «قد» تحقيق «كان» فعل ماض ناقص «قومك» اسم كاتب  
ومضاف إليه «يمحسبونك» فعل مضارع مرفوع بثبوت التون ، وواو الجماعة فاعله ،  
وضمير المخاطب مفعول أول «سيدا» مفعول ثان ، وجملة يمحسب وفاعله ومفعوليه في  
 محل نصب خبر كان « وإحال» الواو حرف عطف ، إحال : فعل مضارع مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أنك» أن : حرف  
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب ايمه مبني على الفتح في محل نصب «سيد» خبر أن  
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغيون » نت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع  
ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي إحال .

الشاهد فيه : قوله « مغيون » حيث صح اسم المفعول من الأجواف اليائى ،  
والأكثر في لسان العرب إعلاه بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين  
أو الواو مفعول — على خلاف في ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع  
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلامات من الأجواف اليائى عم فيها اسم المفعول مثل  
مطبوبة في البيت السابق ومغيون في هذا البيت ، وقالوا : طعام مزيوت ، وبرمكيول ،  
وثوب عخيوط ، ويوم مغيوم ، ورجل مدعيون .

(١) في لسان العرب (مادة : دوف ، وصون) ما يفيد أن هما يصححون الواوى  
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

\* **وَالْمِسْكُ فِي عَنْبَرٍ مَدْوُوفٌ** \*

وانظر كتابنا صفة دروس التصريف (ق ٤ ص ٦٤) .

## هذا باب الحذف

وفيه ثلاثة مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أفعالـ فإن الممزة تمذف من أمثلة مضارعه ومثناهـ وصفـه ، أعني وصفـ الفاعـلـ والمفعـولـ تقول : أَكْرِمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمُ ، وَمُـكـرـمـ .  
وشنـ قولهـ :

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكِرْمَا \*

— ٥٨٠ —

المسألة الثانية : تتعلق ببناء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثةـ وأوىـ الفاءـ مفتوحـ العينـ فإنـ فاءـ تمـذـفـ فيـ أمـثـلـةـ المـضـارـعـ ، وـفـ الـأـمـرـ ، وـفـ الـمـصـدـرـ المـبـنـىـ عـلـىـ فـقـلـةـ - بـكـسـرـ الـفـاءـ - وـيـجـبـ فـيـ الـمـصـدـرـ تـعـويـضـ الـهـاءـ مـنـ الـمـذـفـوـتـ تـقـوـلـ : يـعـدـ وـتـعـدـ وـنـعـدـ وـأـعـدـ ، وـيـازـيدـ عـدـ عـدـةـ ، وـأـمـاـ الـوـجـمـةـ فـاسـمـ بـعـنـيـ الجـهـةـ لـالـتـوـجـهـ ، وـقـدـ تـرـكـ تـاءـ الـمـصـدـرـ شـذـوـذـاـ ، كـقـوـلـهـ :

٥٨٠ — هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفقسى ، ومع كثرة ترديد النحاة لهذا الشاهد فإنى لم أقف له على تكلمة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللغة : « أهل » مستعـنـقـ وـذـوـ أـهـلـيـةـ « يـؤـكـرـمـ » أـرـادـ يـكـرمـ ، وـهـوـ بـالـبـنـاءـ لـلـمـجـهـولـ الإـعـرـابـ : « إـنـهـ » إـنـ : حـرـفـ توـكـيدـ وـنـصـبـ ، وـضـمـيرـ الـفـائـبـ اـسـمـ بـعـنـيـ الـفـصـمـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ « أـهـلـ » خـبـرـ إـنـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ الـظـاهـرـةـ « لـأـنـ » الـلـامـ لـامـ التـعـليلـ حـرـفـ بـعـنـيـ عـلـىـ السـكـسـرـ لـأـعـلـلـ هـوـ مـنـ الإـعـرـابـ ، وـأـنـ : حـرـفـ مـصـدـرـ وـنـصـبـ « يـؤـكـرـمـاـ » فـعـلـ مـضـارـعـ بـعـنـيـ لـلـمـجـهـولـ مـنـصـوبـ بـأـنـ الـمـصـدـرـيةـ ، وـنـائـبـ فـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ جـواـزـاـ تـقـدـيرـهـ هـوـ يـعـودـ إـلـىـ مـاـ عـادـ عـلـيـهـ اـسـمـ إـنـ ، وـأـنـ الـمـصـدـرـيةـ مـعـ مـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيلـ مـصـدـرـ مـجـرـورـ بـلـامـ التـعـليلـ ، وـالـجـازـ وـالـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـقـوـلـهـ أـهـلـ .

الشاهد فيهـ : قولهـ « يـؤـكـرـمـ » حيثـ جاءـ بهـ عـلـىـ ماـ هوـ الأـصـلـ الأـصـيلـ فـيـهـ ، وـلـمـ يـمـذـفـ المـمـزـةـ كـمـذـفـهاـ أـهـلـ الـلـاسـانـ تـخـفـيـاـ ، وـذـكـرـ حـيـنـ اـضـطـرـ إـلـىـ إـقـامـهـ وـزـنـ الـبـيـتـ وـلـيـسـ الصـرـورةـ — كـمـذـكـرـناـ لـكـ صـراـرـاـ — إـلـاـ مـعاـوـدـةـ الـأـصـولـ الـمـجـوـرـةـ .

\* وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا \* - ٥٨١

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي هب والذى أنشده المؤلف هنـا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله : \* إِنَّ الْخَلِيلَيْتَ أَجَدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا \*

اللغة : « الخليط » معناه المخالط ، ونظيره النديم بمعنى النادم والجليس بمعنى الجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صيلاوه جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحذثوا فرقـة « انجردوا » بعـدوا ، تقول « انجرـدوا يـنا السـير » تـريد أنه اشـتد وطال ، ويرـوى في مـكان هـذه الكلـمة « فـانـصـرـموا » وـمعـناه انـقطـعوا عـنا بـيـعـدمـ « وـأـخـلـفـوكـ عـدـ الـأـمـرـ الـذـى وـعـدـوا » يـريد أنـهم كانـوا قد وـعـدوـه بـدوـامـ الـأـلـفـةـ وـطـولـ عـهـدـ الـقـرـبـ ، وـلـكـنـهـمـ لمـ يـنجـزـواـ هـذـاـ الـوـعـدـ ، بلـ أـخـلـفـوهـ وـعـبرـ عنـ نـفـسـهـ بـالـخـطـابـ تـحرـيدـاـ .

الإعراب : « إن » حرف توكيـد ونصـبـ « الخليـطـ » اسمـ إـنـ « أجـدواـ » أجـدـ : فعلـ مـاضـ ، وـوـاـوـ الجـمـاعـةـ فـاعـلـهـ « الـبـيـنـ » مـفـعـولـ بـهـ « لأـجـدواـ » ، وـالـجـمـاعـةـ مـنـ الفـعـلـ المـاضـيـ وـفـاعـلـهـ وـسـفـعـولـهـ فـيـ مـحـلـ رـفـعـ خـبـرـ إـنـ « فـانـجـرـدواـ » الفـاءـ حـرـفـ عـطـفـ ، انـجـردـ : فعلـ مـاضـ ، وـوـاـوـ الجـمـاعـةـ فـاعـلـهـ « وـأـخـلـفـوكـ » الـوـاـوـ عـاطـفـةـ ، أـخـلـفـ : فعلـ مـاضـ ، وـكـافـ المـخـاطـبـ مـفـعـولـ أـوـلـ مـبـيـنـ عـلـىـ الفـتـحـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ « عـدـ » مـفـعـولـ الجـمـاعـةـ فـاعـلـهـ ، وـكـافـ المـخـاطـبـ مـفـعـولـ أـوـلـ مـبـيـنـ عـلـىـ الفـتـحـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ « عـدـ » مـفـعـولـ ثـانـ ، وـهـوـ مـضـافـ وـ « الـأـمـرـ » مـضـافـ إـلـيـهـ « الـذـىـ » اـسـمـ مـوـصـولـ نـعـتـ لـلـأـمـرـ مـبـيـنـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ مـحـلـ جـرـ « وـعـدـواـ » فعلـ مـاضـ وـفـاعـلـهـ ، وـالـجـمـاعـةـ لـاـ مـحـلـ لهاـ صـلـةـ الـاسـمـ الـمـوـصـولـ ، وـالـعـائـدـ ضـمـيرـ مـنـصـوبـ بـوـعـدـ مـحـذـوفـ ، وـتـقـدـيرـ الـسـكـلامـ . الـأـمـرـ الـذـىـ وـعـدـوهـ .

الشاهد فيه : « عـدـ الـأـمـرـ » حيث حـذـفـ تـاءـ الـقـيـمـ يـعـوـضـ بـهـ عـنـ فـاءـ المـصـدرـ وـأـصـلهـ الـأـوـلـ « وـعـدـ » بـكـسـرـ الـوـاـوـ وـسـكـونـ الـعـيـنـ — حـذـفـ الـوـاـوـ بـعـدـ نـقـلـ حـرـكـتهاـ إـلـىـ الـعـيـنـ وـعـوـضـ مـنـ هـذـهـ الـوـاـوـ تـاءـ التـأـنـيـثـ فـصـارـ « عـدـةـ » بـكـسـرـ الـعـيـنـ — وـحـذـفـ تـاءـ التـأـنـيـثـ هوـ مـنـ بـابـ حـذـفـ الـعـوـضـ وـالـمـوـضـعـ عـنـهـ ، وـهـوـ لـاـ يـجـوزـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـمـوـضـ وـالـعـوـضـ عـنـهـ ، وـالـجـمـهـورـ عـلـىـ أـنـ هـذـاـ حـذـفـ شـاذـ سـوـاءـ أـضـيـفـ الـاسـمـ كـاـفـ فـيـ هـذـاـ الـبـيـتـ أـمـ لـيـضـفـ ، وـذـهـبـ الـفـرـاءـ إـلـىـ أـنـ الـاسـمـ إـذـاـ أـضـيـفـ كـاـفـ فـيـ هـذـاـ الـبـيـتـ لـمـ يـكـنـ بـأـسـ بـأـنـ تـحـذـفـ تـاءـ التـأـنـيـثـ ، وـنظـيرـهـ قـولـهـ تـعـالـىـ ، ( إـقـامـ الصـلـاةـ ) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثة مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما ، ومذوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظلَّ ، تقول : « ظَلَّتُ ، وظَلِّتُ ، وظَلْتُ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : ( فَظَلَّتُمْ تَفَكَّرُونَ )<sup>(١)</sup> .

وإن كان الفعل مضاداً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقِرِّنَ ، وَيَقِرِّنَ ، وَاقْرِنَ ، وَقِرْنَ .

ولا يجوز في نحو ( قُلْ إِنْ ضَلَّتُ )<sup>(٢)</sup> ولا في نحو ( فَيَظْلَلَنَّ رَوَا كِدَّ طَهْزِرَ )<sup>(٣)</sup> إلا الإيمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم ( وَقَرْنَ )<sup>(٤)</sup> بالفتح ، وهو قليل<sup>(٥)</sup>؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قَرَّزَتُ في المكان - بالفتح - أَقْرَأَ - بالكسر - وأما عكسه في قَرِّزَتُ عَيْنَا أَقْرَأَ .

\*\*\*

### هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثنين المتحركين بأحد عشر شرطاً :  
أحددها : أن يكونا في كلمة كشَّدَ وَمَلَّ وَحَبَّ ، أصلهن شَدَّدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سباء .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٢٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم فلا تتعلق له بهذه المسألة .

وَمِيلَ بالكسر ، وَحَبَّبَ بالفتح ، فإنَّ كافًا في كامتين مثل « جَمَلَ لَكَ » ، كان الإدغام جائزًا لا وجيبًا .

الثاني : أن لا يتقدّر أولاً ما كاف في دَدَنِ .

الثالث : أن لا يَتَعْصِلَ أولاً ما بعد غمْ كُسْسَ ، جمع جاسَ .

الرابع : أن لا يكونا في وزن ملحق ، سواء كان الملحق أحد المثنين كفردَ ومُهَدَّد ، أو غيرها كـ هَيْلَ ، أو كليهما نحو أَفْعَذْسَ<sup>(١)</sup> ، فإنها ماحفة بمحفر ، ودرج ، وأحرنجم .

الخامس والسادس والسابع والثامن : أن لا يكونا في اسم على فَعْل بفتحتين كـ طَلَلْ ومَدَدَ ، أو فَعْل بضمتين كـ ذَلَلْ وجَدَدْ جمع جَدِيدَ ، أو فَعْل بكسر أوله وفتح ثانية كـ لَيْمَ وَكَلَلَ ، أو فَعْل بضم أوله وفتح ثانية كـ دَرَرْ وجَدَدْ جمع جُدَّة وهي الطريقة في الجبل .

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يتحقق الإدغام .

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانٍهما عارضة نحو : أَخْصُصَ أَبَ .

وَاكْفُ الشَّرَّ ، أصلهما : أَخْصُصَنَ ، وَاكْفُفُ - بـ سكون الآخر - ثم نقلت حركة الممزة إلى الصاد ، وحركة الفاء لانتقاء الساكنين ، وأن لا يكون للثلان ياءً لازمًا تحرير ثانٍهما نحو : حَيَّيَ ، وَعَيَّيَ ، ولا تاءين في انتعل كـ اسْتَرَّ واقْتَلَ .

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك ، قال تعالى : ( وَيَخْتَيِي مَنْ حَيَّيَ عَنْ بَيْنَةٍ )<sup>(٢)</sup> ويقرأ أيضًا ( مَنْ حَيَ ) ، وتقول : اسْتَرَّ واقْتَلَ .

(١) يريد أن للحق حرفان أحدهما أحد للثلين والثاني غيرهما ، وهو في هذا الثالث التون وأحد السينين .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال .

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت المءمة للاستفهام عنها بحركة ما بعدها ثم أدخلت ؟ فتقول في الماضي سَرَّ وَقْتَلَ ، وفي المضارع يَسْتَرَ وَيَقْتَلُ ، بفتح أولها ، وفي المصدر سِقَارًا وَقِتَالًا ، بكسر أولها .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل آخر :

إحداهن : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَجَلَّ وَتَقَدَّمَ .  
وذكر الناظم في شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدخلت اجتنبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزري رحمة الله تعالى في الوصل نحو ( ولا تَيَمِّمُوا )<sup>(٢)</sup> ( ولا تَبَرُّ جَنَّةً )<sup>(٣)</sup> و ( كُنْثُمْ تَمَنُونَ )<sup>(٤)</sup> فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين ، وهي الثانية ، لا الأولى خلافاً لمشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى ( ناراً تَلَظَّى )<sup>(٥)</sup> ( ولَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنُونَ الْمَوْتَ )<sup>(٦)</sup> .

وقد يجيئ هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظاهر قوله ابن عامر : ( وَكَذَلِكَ تُبَحِّي الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(٧)</sup> أصله تَبَحِّي - بفتح النون الثانية - وقيل : الأصل تَبَحِّي - بسكونها - فأدخلت كـإجاصة وإجازة ، وإدغام النون في الحيم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا يتجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنها فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الدليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِيَرِهِ )<sup>(١)</sup> فيقرأ بالفلك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة نعيم ، قال الله تعالى ( وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ )<sup>(٢)</sup> وقال الشاعر :

\* فَغَضَ الْطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمَيْرٍ \*

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلام يهجو فيها عبيد بن حسین الراعی ، والذی أنسده المؤلف صدر بیت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَلَا كَمِبَا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا \*

اللغة : « غض الطرف » غض : فعل أمر ، ونقول : غض فلان بصره ، تزيد طلطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغضه ، والطرف – بفتح الطاء وسكون الراء – البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيء عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « نمير » بضم التون على زنة المثلث – قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعي النميري الذي يهجوه جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضاً ( انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه ) :

يَايْ بَلَادِ يَا نَمَيْرَ بْنَ عَامِرِ وَأَنْتُمْ ذُنَابٌ لَا يَدَنِ وَلَا صَدَرُ

المعرف : يقول لخاطبه : لا تتعذر طورك ، ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذي تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضعيفة ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون في مصاف الكرماء الأبعاد .

الإعراب : « غض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغص منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توکيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب « من » حرف جر « نمير » مجرور بن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بممدود خبر إن « فلا » القاء عاطفة ، لا : نافية « كعباً » مفعول به للغة مقدم عليه « بلغت » بلغ : فعل =

والترزم الإدغام في هَلْمٌ ، لتقافلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح ، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُدّ وشُدّ من الضم للإتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفك في أفعِلٍ في التعجب ، نحو أشدِّ بِيَاضٍ وَجُوهٍ المتقين ؛ وأخيَبٍ إلى الله تعالى بالمحسنين .

وإذا سُكن الحرف المدغَم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل ، نحو : جَلَّتْ ، و ( قل إِنْ ضَلَّتْ )<sup>(١)</sup> ( وَشَدَّدَنَا أَسْرِمْ )<sup>(٢)</sup>

وقد يفتك الإدغام في غير ذلك شذوذًا ؛ نحو لَحَّتْ عَيْنُهُ . وأليل السقاء أو في ضرورة كقوله :

٥٨٣ — الحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلٌ الْوَاسِعُ النَّفَلُ الْوَهُوبُ الْمُجَزِّلُ

ماض ، وتأمَّل الخطاب فاعله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كلاماً » معطوف على قوله « كعباً » منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غض » حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأمامتها فعل الإتباع لضمة الذين قبلها ، وأما فتحها فلقصد التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكتت للإدغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبيّن على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمدوا إلى تحريك ثانيتهمما ، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، ولكل حركة منها وجه ، وهو ما قدمنا ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سباء .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلاني الراجز للعرف .

اللغة : « العلی » وصف من المعلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجلل » أراد الأجل - بالإدغام - ففك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من المحبة ، أى العظيم المحبات « الجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جمله جزيلا : أى كثيرا .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ثُمَّ » جار ومحروم متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلی ، الأجلل » نعتان لاسم الجملة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضارف و « الفضل » مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجملة « الجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجلل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضي الإدغام ولو أنه أنى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشدد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالف القياس ، والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب خلافة أحد مفرداته لقياس اللغة للشهرور .

ولهذا البيت نظائر فيها ففك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؟ فمن ذلك قول قنعب بن أم صاحب وهو من شواهد سيبويه :

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ حَلْقِي أَنْ أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِفْوَا  
فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبي النجم العجلي أيضا من نفس الأرجوزة التي منها بيت الشاهد :  
تَشْكُوا الْوَجَى مِنْ أَظْلَلَ وَأَظْلَلَ مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهَرَ مُمَلَّ  
قوله « أظلل » وقوله « مملل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلل : باطن خف البعير ، والمملل : أيسهم المفعول من « أملله عليه إملاكا » أى أسلمه .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على خاتم المرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام  
وشرحنا عليه المسمى «عدة المسالك ، ل تحقيق أوضح المسالك»

	ص	الموضوع
	الفصل الثاني	باب النداء
١٧	النادي على أربعة أقسام : أحدها : ما يجب بناؤه على ما يرفع به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة	٣ ه تعريف النداء ٣ ه أنواع النهاة في العامل في الاسم النادي
١٨	الثاني : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة أنواع : النكرة غير المقصودة ، وال مضاف ، والشبيه بال مضاف	الفصل الأول في الأحرف التي يبنها النادي وأحكامها ، وهي عمانية
٢١	٢١ ه مما يبعد من الشبيه بال مضاف الاسم النكرة الموصوف ، والوصف المترافق بجملة	٤ ه بيان ما ينادى بكل حرف منها ، والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف العلماء في بعض ذلك
٢٤	٢٤ النوع الثالث من النادي : ما يجوز ضمه وفتحه ، وهو نوعان : العلم الموصوف باب شروطه ، والنادي المكرر المضاف	٧ قد يمحذف النادي ويبق حرف النداء . وذلك بشرطين
٢٦	٢٦ ه بحث في بيان وجود الإعراب الجائز في النادي المكرر المضاف	٩ تتعين «يا» في مواضع
٢٨	٢٨ النوع الرابع من النادي : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو ما يقتصر إلى تنوينه الشاعر ، والاستشهاد لكل من الوجهين	١٠ يجوز حذف حرف النداء مع بقاء النادي ، إلا في تمام مسائل
		١١ ه نداء الضمير ، واختلاف النهاة في بعض أنواعه
		١٤ ه خلاف البصريين والسكوفين في نداء اسم الإشارة واسم الجنس لميin ، هل يجوز حذف حرف النداء معهما؟

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٨ الرابع : ما فيه عشر لغات ، وهو الأب والأم	٣٤	لابجوز نداء ما فيه ألل ، إلا في أربع صور . اسم الله تعالى ، والجل المركبة ، واسم الجنس المشبه به ، وفي ضرورة الشعر الفصل الثالث	٣٤
٤٠ إذا كان النادي مضافا إلى مضاد لياء التسلك فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم »		في أقسام تابع النادي	٣٣
باب ، في ذكر أسماء لازمت النداء		أقسامه أربعة	
٤٢ منها « قل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة		الأول : ما يجب نصبه مراعاة لخل النادي	
٤٤ ومنها « لومان » و « نومان » — ومنها ما كان على وزن فعل سبا للذكر ، والخلاف في كونه قياسيا — ومنها ما كان على وزن فعل سباللانات باب الاستعانة		٤٤ الثاني : ما يجب رفعه مراعاة لفظ النادي	
٤٦ ه تعريف الاستعانة — يجب في الاستعانة كون الحرف « يا » مذكورا — يقلب جر المستفات بلام مفتوحة		٤٤ وجوه الإعراب في الاسم المحلي بألف بعد اسم الإشارة	
٤٧ مواضع تكسر فيها لام المستفات — لام المستفات لمكسورة داما إذا لم يبدأ للمستفات باللام فالأكثر أن يختتم بالالف ، وقد يخلو منها		٤٥ الثالث : ما يجب رفعه ونصبه وهو نوعان	
٤٩ نداء التعجب منه باب الندبة		٤٦ الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان منادي مستقلأ	
٥٢ تعريف المندوب		الفصل الرابع	
٥٢ حكم المندوب حكم النادي — يشرط في المندوب لا يكون نكرة ولا بهما		في النادي المضاف لياء التسلك	
		٤٦ هو أربعة أقسام :	
		الأول : ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو المعتل	
		٤٦ الثاني : ما فيه لفتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف	
		٤٧ الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس أبا ولا أما ماعدا النوعين	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب التصوب على الاختصاص	٥٣	الغالب أن نحتم المذوب بالألف
٧٢	تعريف الاختصاص ، وبيان الباعث عليه	—	بيان ما محذف لهذه الألف
٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها أو أبتها وجب ضمها ووصفها	٥٤	نسبة المضاف لياه التسلكم باب الترخيم
٧٣	ـ مذهب النحاة في هذا الموضوع	٥٥	ـ مذهب الترخيم ، وأنواعه
٧٤	يفارق الاختصاص النداء في ستة أحكام	٥٥	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه
	ـ ويواقه في ثلاثة أحكام	٥٦	أجاز السكوفيون ترخيم ذي الإضافة بمحذف عجز المضاف إليه
	باب التحذير	٥٧	رأى سيبويه في ترخيم المركب الإسنادي
٧٥	ـ تعريف التحذير	٥٨	ترخيم الاسم المختوم بناءً التائين مطلقاً
	ـ للتحذير ثلاثة طرق	٥٩	يشترط في ترخيم غير المختوم بناءً أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف
٧٦	حكم الاسم المذكر	٥٩	ـ أكثر الترخيم في ثلاثة أعلام والاستشهاد لها
٧٦	ـ اختلاف النحاة في نحو «إياك الأسد»	٦٠	ـ اختلاف النحاة في ترخيم اسم الجنس
٧٧	يتعذر أن تكون «إيا» في التحذير لتسلم أو لغائب	٦٢	المذوق للترخيم إما حرف ، وإما حرفان ، وإما كلمة ، وإما كافية حرف
٧٧	ـ التحذير بغير «إيا»	٦٥	لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر
	باب الإغراء	٦٦	ـ يختص ما فيه تاءً التائين في الترخيم بأحكام
٧٩	ـ تعريف الإغراء	٦٨	ـ يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط
	ـ حكم المفرى به	٧٠	ـ هل يجوز ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر المذوق ؟
٨٠	ـ وجوه الإعراب الجازمة في قولهم «الصلة جامدة»		
	باب أسماء الأفعال		
٨١	ـ بيان الحاجة إلى وضعها		
	ـ مائل عليه أسماء الأفعال		
	ـ حقيقة اسم الفعل		

ص	الموضوع	ص	الموضوع	
٩٩	الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد كثيراً ، وذلك بعد الطلب	٨٢	هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟ — هـ أيتقاس بباب نزال أم لا ؟	
١٠٢	الرابعة : أن يكون قليلاً ، وذلك بعد لا النافية وما الزائدة	— ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثيراً ويعنى غيره قليل	٨٣	أمثلة له ، وشواهدها
١٠٦	الخامسة : أن يكون أقل ، وذلك بعد لم أو أداة جزم غير « إما »	٨٥	اسم الفعل ضربان : ما وضع من أول الأمر كذلك ، ومنقول	
١٠٩	حكم آخر الفعل المؤكّد	٨٦	عمل اسم الفعل	
١١٠	تحتخص النون الحقيقة بأربعة أحكام باب مala ينصرف	٨٨	لا يجوز تقديم معموله عليه ، خلافاً للكسائي	
١١٤	متى يمنع الاسم من الصرف ؟ — هـ يان وجه شبه الاسم بالفعل	٨٩	اسم الفعل ضربان نكرة ومعرفة باب أماء الأصوات	
١١٦	الذى لا ينصرف نوعان : ما يمنع صرفه لعنة واحدة ، وما يمنع صرفه لعتنين	٩٠	اسم الصوت نوعان	
١١٦	هـ السر في قيام العلة الواحدة مقام علتين	٩٣	النوعان مبنيان لشبيهما بالحرف باب تونى التوكيد	
١١٧	هـ خلاف العلماء في « سراويل » أمفرد هو أم جمع ؟	٩٤	توكيد الفعل نوعان : ثقيلة وخفيفة — هـ أصلان أم أحدهما أصل	
١١٨	ما يمنع صرفه لعتنين نوعان — أحدهما : ما يمنع نكرة ومعرفة ، وهو ثلاثة أصناف	٩٥	والآخر فرع عليه !	
١٢٥	الثاني : ما يمنع معرفة ، وينصرف نكرة ، وهو سبعة أصناف	٩٦	يؤكّد بهما الأمر مطلقاً ، ولا يؤكّد بهما الماضي مطلقاً	
١٣٠	قف على لغات العرب فيها كان على وزن فعال علم المؤنث	٩٧	هـ السر في ذلك	
١٣٢	قف على لغات العرب في « أنس » مراداً به اليوم الذى قبل يومك ( ٢٧ — أوضح المسالك )	٩٨	توكيد المضارع خمس حالات إحداها : أن يكون توكيدواجيا الثانية : أن يكون توكده قريباً من الواجب هـ الاستشهاد لترك توكيد المضارع الواقع بعد « إما »	

الموضع	ص	الموضع	ص
١٦٢ ه اختلاف النحاة في حقيقتها ، و في عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها و شروطها ، وفي جواز إيهالها مع استكمال شروطها		١٣٥ يصرف غير المصرف لواحد من أربعة أسباب	
١٦٥ شروطها		١٣٧ اختلاف النحاة في منع الاسم المصرف من الصرف	
١٧٠ ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً في خمسة مواضع		١٣٩ حكم الاسم المنقوص لمنع الصرف باب إعراب الفعل	
— الأول : بعد لام الجمود		١٤١ ه بيان أن الأصل في الاسم الإعراب ، وعلة ذلك ، واختلاف النحاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم	
— ه اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام الجمود		— رافع المضارع	
— الثاني : بعد أولي بمعنى حق أو إلا		١٤٦ ه أقوال النحاة في رافعه وأدلةهم	
— ه السرف في نصبهن المضارع بعد أو		١٤٨ ناصبه أربعة	
الوضع الثالث : بعد حق	١٧٤	— الأول « لن »	
— ه ترد حق في الاستعمال على أربعة أوجه		١٤٩ ه هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيده ؟	
١٧٥ ه خلاف النحاة في عامل النصب مع وجود حق ، وأدلة كل فريق		١٥٠ هل تأتي لن للدعاء ؟	
١٧٦ مق برفع المضارع بعد حق ؟		— الثاني « كي » المصدرية	
١٧٧ الموضعان الرابع والخامس : بعد فاء السبيبة و واو المعية إذا سبق أحددهما بمعنى بعض أو طلب بعض		— ه اختلاف النحاة فيما ترد له كي مق تعيين كي مصدرية ؟ ومق	
١٧٧ ه معنى كون الفاء للنبيبة والواو للمعية ، واختلاف النحاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل		١٥٠ تعيين تعليلية او مق بمحوز الأمان ؟	
كل فريق		١٥٥ الناصب الثالث « أن »	
١٧٩ ه اختلاف النحاة في الاستفهام القريري		١٥٦ بعض العرب يحمل أن حلا على ما	
١٨٧ يجزم المضارع غير المترن بالفاء بعد الطلب بثلاثة شروط		١٥٧ تأتي أن مفسرة و زائدة وعفنة وبيان موضع كل واحدة منها	
		١٦٢ الرابع من التواصب « إذن »	

الموضع	ص	الموضع	ص
٤٢٠ هـ اختلاف النهاة في جازم الشرط والجواب	٤	١٩١ ينصب المضارع بأن مضمرة جوازا في خمسة مواضع	١٩١
٤٢٠٥ يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضين أو مختلفين	٥	— الأولى : بعد لام التعليل	
٤٢٠٦ مقى يحسن رفع جواب الشرط ١ ومقى يكون رفعه ضعيفا ١	٦	— لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	
٤٢٠٩ مقى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء ١	٩	— اختلاف النهاة في عامل التصب مع وجود لام التعليل	
٤٢١٢ مقى تنتفي إذا التجانية عن الفاء ١	١٢	٤١٩٢ والمواضع الأربع الباقية : بعد أو ، والواو ، والناء ، وثم ، العاطفات	١٩٢
٤٢١٣ وجوه الإعراب التي تجوز في الفعل المضارع المترافق بالفاء إذا وقع بعد جملتي الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين	١٣	٤١٩٦ هـ إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا لاتضمر أن في غير الموضع المشرفة	١٩٦
٤٢١٤ يجوز حذف فعل الشرط بشرطين	١٤	٤١٩٧ هـ اختلاف النهاة في هذا الموضوع جواز المضارع	١٩٧
٤٢١٦ يجوز حذف ماء معلم من جواب الشرط	١٦	٤١٩٨ ١٩٨ جازم المضارع نوعان : جازم الفعل واحد ، وجازم لفعلن	
٤٢١٧ الموضع التي يجب فيها حذف الجواب	١٧	— جازم الفعل الواحد أربعة	
٤٢١٨ إذا اجتمع شرط وقسم كفى ذكر جواب أحدهما	١٨	— الأولى : لا الطلبية ، فيها أودعاء	
٤٢١٩ هـ اختلاف النهاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ	١٩	— جزءها لفعلى التسلكم مبنيين للفاعل نادر	
٤٢٢١ هـ ثالثي « لو » على سبعة أوجه	٢١	٤٢٠١ ٢٠١ الثاني : اللام الطلبية أمراً أو دعاء	
— الأولى : أن تكون مصدرية		— الثالث والرابع : لم ، ولما	
٤٢٢٤ الثاني : أن تكون شرطية مثل إن	٢٤	— يشتريkan في ستة أشياء	
٤٢٢٦ هـ لو الشرطية على ضربين ، خلافاً لابن الحاج وابن الناظم	٢٦	٤٢٠٢ ٤٢٠٢ تفرد لم بشيئين	
		— هـ السرف في كل منهما	
		— تفرد لما بشيئين أيضاً	
		٤٢٠٤ ٤٢٠٤ الجوازات التي تجزم فعلن	
		— هي أربعة أنواع	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام	٢٣٨	٢٢٨ الثالث : لو الامتناعية ٢٢٩ تختص لو بجميع أنواعها بالفعل
	شروط ما يخبر عنه	٢٤٢	٢٣٠ قد يلي « لو » أنت المؤكدة ؛ ومعولاها واختلاف النحاة في
	مق ييز الضمير المرفوع في صلة أى ؟ ومق يستتر ؟		٢٣١ إعراب المصدر المنسبك منها ومق يقل ؟
	باب العدد		٢٣٢ قد يكون جواب لو جملة امية فصل في ( أما )
	٢٤٢ هـ معنى العدد لغة واصطلاحا		٢٣٣ هي حرف شرط وتوكيدو تفصيل ـ الدليل على أنها دالة على الشرط
	ـ الواحد والاثنان بخلاف الثلاثة والشرة في حكمين		ـ ٢٣٣ الدليل على أنها تدل على التفصيل ـ هل تختلف دلائلها على التفصيل ؟
	٢٤٣ هـ السر في تأنيث الثلاثة إذا كان المدود مذكرا ، وعكسه		ـ وجه دلائلها على التوكيد
	ـ الأصل لا يجمع بين الواحد والاثنين ومدودهما ، وما يستثنى من هذا الأصل		ـ لابد من اقتران تالي تاليها بالفاء
	٢٤٤ هـ للثلاثة والشرة وما ينتمي إلى ثلاثة أحوال ، وحكمها في كل حال منها		٢٣٤ مق تمحض هذه الفاء ١
	٢٤٥ حكم ييز الثلاثة والشرة ـ حقيقة اسم الجنس الجمعي ، وأنواعه		٢٣٥ هـ السر في وجوب الفصل بين أما والفاء ،
	٢٤٦ هـ حقيقة اسم الجمع ـ يعتبر التذكر والتأنيث بالنظر لاسم الجنس واسم الجمع بمحالها ، وبالنظر إلى الجمع بفرده		٢٣٦ هي فصل بين أما والفاء بوحدة من ستة أشياء
	ـ أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع		ـ فصل في لولا ولوما
	٢٤٩ هـ اسم الجمع ، واختلاف النحاة في تفصيله ، وبيان اختيارنا		٢٣٧ لولا ولوما وجهاز ـ هل تختلف النحاة في إعراب الاسم المرفوع بعد لولا
	٢٥٠ لا يعتبر حال المفرد بل فقطه		ـ الأول من وجهيهما : دلائلها على الامتناع
	إذا كان المدود صفة فالمعتبر حال الموصوف المنوى		ـ والثانى : دلائلهما على التفضيف

الص	اللّوْضُوع
٤٥٢	الأعداد التي تضاف للعدد عشرة، وهي نوعان
٤٥٣	— الأولى : الثلاثة والعشرة وما ينتمي إليهما
٤٥٤	— حق هذا النوع أن يضاف إلى جمع تكسير من أبنية جموع الفعلة
٤٥٥	— يضاف هذا النوع إلى المفرد في موضعين
٤٥٦	ويضاف إلى جمع التصريح في أربعة مواضع
٤٥٧	ويفاض إلى جمع الكثرة في موضعين
٤٥٨	٤٥٥ النوع الثاني : المائة والألف ، وحق هذا النوع أن يضاف إلى المفرد ، وقد ورد إضافته إلى الجمع ، كما ورد نصب تمييزه
٤٥٩	٤٥٦ العدد المركب (النيل مع العشرة)
٤٦٠	— تمييز العشرين وأخواته
٤٦١	٤٥٨ إضافة المدد للمركب إلى مستعده
٤٦٢	ولغات العرب فيه
٤٦٣	٤٦٠ صياغة فاعل من الفاظ العدد
٤٦٤	كثان وثالث ، ووجوه استعماله
٤٦٥	— ٤٦٣ بحث في أصل اشتقاء كنایات العدد
٤٦٦	٤٦٤ هي ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا
٤٦٧	— كم نوعان : لاستفهامية ، وخبرية
٤٦٨	٤٦٤ يتفق النوعان في تسعه أمور
٤٦٩	٤٦٥ الوضع الإعرابية التي يقع فيها النوعان ، على وجه التفصيل
٤٧٠	٤٦٧ يفترق النوعان في عناية أمور
٤٧١	اللّوْضُوع
٤٧٢	— لغات العرب فيها
٤٧٣	— هـ كـ توافق كـ في خـسـةـ أـوـرـ
٤٧٤	٤٧٤ هـ وـ تـخـالـفـهاـ فيـ خـسـةـ أـمـورـ أـيـضاـ
٤٧٥	٤٧٥ هـ إـذـاـ وـ قـتـ كـأـيـ مـبـتـأـ جـازـ الإـجـبارـ
٤٧٦	ـ عـنـهاـ بـالـجـلـةـ وـ يـشـبـهـ الجـلـةـ
٤٧٧	— بـقـيـةـ موـاقـعـ كـأـيـ
٤٧٨	ـ كـذـاـ ، يـكـنـىـ بـهـاـ عـنـ العـدـ قـلـيلـ
٤٧٩	ـ وـ كـثـيرـ
٤٨٠	ـ هـ توـافـقـ كـذـاـ كـمـ فيـ أـرـبـعـةـ أـمـورـ
٤٨١	ـ هـ وـ تـخـالـفـهاـ فيـ أـرـبـعـةـ أـمـورـ أـيـضاـ
٤٨٢	٤٨١ هـ تـفـصـيلـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ فـيـ
٤٨٣	ـ تـمـيـزـ كـذـاـ ، وـ قـوـلـ فـقـهـاءـ الـكـوـفـةـ
٤٨٤	ـ فـيـ الـإـقـرـاراتـ موـاقـعـةـ لـنـحـاتـهاـ
٤٨٥	ـ الحـكـاـيـةـ
٤٨٦	٤٨٩ هـ معـناـهـ لـغـةـ وـاسـطـلاـحـاـ
٤٨٧	٤٨٠ هـ الحـكـاـيـةـ بـالـاسـتـرـاءـ عـلـىـ
٤٨٨	ـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ
٤٨٩	ـ هـ الفـرقـ يـبـيـنـ مـنـ وـأـيـ فـيـ بـابـ
٤٩٠	ـ الحـكـاـيـةـ مـنـ خـسـةـ أـوـجـهـ ، وـبـيـانـهاـ
٤٩١	ـ تـفـصـيلـاـ
٤٩٢	ـ التـأـنـيـثـ
٤٩٣	٤٨٦ عـلامـاتـ التـأـنـيـثـ
٤٩٤	٤٨٦ هـ أـنـثـواـ بـعـضـ الـأـمـاءـ بـدـونـ عـلـامـةـ
٤٩٥	٤٨٧ لـاـتـخـلـ تـاءـ التـأـنـيـثـ فـيـ خـسـةـ أـوـزـانـ
٤٩٦	٤٨٨ هـ الـمـعـنـىـ الـقـيـرـدـ لـهـاـ تـاءـ ، غـيـرـ
٤٩٧	ـ التـأـنـيـثـ
٤٩٨	٤٩٩ لـلـشـهـورـ مـنـ أـوـزـانـ أـلـفـ التـأـنـيـثـ
٤٩٩	ـ الـفـصـورـةـ

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٠٧	يستغنى بعض أبنية الكلة عن بناء الكثرة ، والعكس	٢٩١	الشهور من أوزان ألف التأنيث المدودة
٣٠٨	أبنية جمع الكلة أربعة	٢٩٢	للقصور والمدود
٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون التصغير	٢٩٤	ضابط المقصور قياساً ببعض أمثلته
٣٢٥	أبنية ثلاثة ، ووجه انحصارها — ما يتوصل به إلى بناء فمיעل وفعيل	٢٩٥	ضابط المدود قياساً ببعض أمثلته
٣٢٦	يمحوز أن تعيش عما حذف باء ساكنة قبل آخر البنية — لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل	٢٩٧	المقصور مماعاً والمدود مماعاً — يمحوز قصر المدود عند الضرورة باتفاق
٣٢٧	لامحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحداً من عمانية أشياء	٢٩٨	اختلاف النهاة في جواز مد القصور عند الضرورة
٣٢٨	متى تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومتى تحذف؟ وهي يمحوز الأمران — متى ترد ثانى المصغر إلى أصله ومتى لا ترده؟	٢٩٩	كيفية الثناء ، والجمع
٣٢٩	إذا صارت ماحذف أحد أصوله حق صار على حرفين ددت ما حذف منه	٣٠٠	ثنائية الصحيح وبهه والمنقوص يسلم فيها المفرد
٣٣٠	كيف تصغر ما سميت به مما وضع على حرفين ؟ — تصغير الترجم إذا صارت أحما ثلاثة مؤنثاً بغيرة الحقيقة في التصغير تاء التأنيث إذا لم يلبس صفروا من غير الاسم المتمكن أربعة أنواع	٣٠١	ثنائية المدود على أربعة أنواع
		٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم
		٣٠٣	متى تحرك عين المفرد عند جمعه
		٣٠٤	جمع المؤنث السالم ؟ وبم تحركه؟
		٣٠٥	يقتضي التغيير في خمسة مواضع
		٣٠٦	جمع التكسير
		٣٠٧	حقيقة ، وأنواع التغير فيه عما في صيغة المفرد
		٣٠٨	عدد أبنية ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منها

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٥٦ موافتها ثمانية أيضا	٣٥٦	النسب	
٣٥٧ الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب	٣٥٧	٣٣١ ما تعلمه في المنسوب إليه لأجل	
٣٥٩ تمال الفتاحة قبل واحد من أحرف ثلاثة	٣٥٩	النسب	
التصريف	٣٦٠ حده	— يمحض لأجل إلهاق ياء النسب	
٣٦٠ ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد فيه	٣٦٠	ستة أمور في آخر الاسم المنسوب	
٣٦٠ أبنية الاسم الثلاثي المجرد	٣٦٠	إليه	
٣٦١ أبنية الاسم الرباعي المجرد	٣٦١	٣٣٤ ويحذف لذلك ستة أشياء متصلة بالآخر	
٣٦١ أبنية الاسم الخامس المجرد	٣٦١	٣٣٦ كيفية النسب إلى الاسم المدود	
٣٦٢ ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد فيه	٣٦٢	— كيفية النسب إلى الاسم المركب	
٣٦٢ أوزان الفعل الثلاثي المجرد	٣٦٢	بأنواعه	
٣٦٢ وزن الفعل الرباعي المجرد	٣٦٢	٣٣٧ النسب إلى ما حذفت لامه	
٣٦٣ كيفية الوزن (التشيل = الميزان الصرف)	٣٦٣	٣٣٨ النسب إلى ما حذفت فاءه أو عينه	
٣٦٣ ماتعرف به الأصول والزوائد	٣٦٣	— النسب إلى ما وضع على حرفين	
٣٦٥ مواضع زيادة الألف	٣٦٥	٣٣٩ النسب إلى الكلمة الدالة على معنى الجم	
٣٦٥ مواضع زيادة الواو والياء	٣٦٥	— قد يستغنى عن ياء النسب بصوع	
٣٦٥ مواضع زيادة الميم	٣٦٥	الاسم على فعل أو فاعل أو فعل	
٣٦٥ مواضع زيادة المهمزة	٣٦٥	الوقف	
٣٦٥ مواضع زيادة التون	٣٦٥	٣٤٢ الوقف على الاسم الثون	
٣٦٦ مواضع زيادة التاء	٣٦٦	— الوقف على هاء الضمير	
٣٦٦ مواضع زيادة السين	٣٦٦	٣٤٤ الوقف على المنقوص	
٣٦٦ مواضع زيادة الماء واللام	٣٦٦	٣٤٥ الوقف على المتحرك — غير تاء	
٣٦٧ زيادة همزه الوصل	٣٦٧	التأنيث — له حمسة أو وجه	
٣٦٧ ما تكون فيه من أنواع الكلمة	٣٦٧	٣٤٦ شرط الوقف بنقل الحركة خمسة	
٣٦٧ حركتها	٣٦٧	٣٤٧ الوقف على تاء التأنيث	
٣٦٧ همزة الوصل فإذا دخلت عليها همزة الاستفهام	٣٦٧	٣٤٩ لقاء السكت ثلاثة مواضع	
الاستفهام		٣٥٢ قد يعطي الوصل حكم الوقف	
		الإملاء	
		٣٥٤ أسبابها ثمانية	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٩٩	٣٩٩ تبدل تاء الاقفال طاء إذا كانت فاء الكلمة حرفا من أحرف الإبطاق ، وهي أربعة	٣٧٠	الإبدال
٤٠٠	٤٠٠ تبدل تاء الاقفال دالا إذا كانت فاء الكلمة حرفا من ثلاثة أحرف	٣٧٣	٣٧٠ أحرف الإبدال الشائع لغير الإدغام تسعه
٤٠١	٤٠١ تبدل الواو مينا في كلة فم	٣٧٣	٣٧٣ يبدل كل من الواو والياء همزة
٤٠١	٤٠١ وتبديل النون مينا بشرطين	٣٧٨	٣٧٨ تبدل الممزة واوا أو ياء في بابين
٤٠٢	٤٠٢ تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل	٣٧٨	٣٧٨ أحد هما الجم الذي على وزن مفاعل
		٣٨٣	٣٨٣ وثانيهما باب الممزتين المتقيتين في كلة
		٣٨٥	٣٨٥ تبدل الألف ياء في مسائلين
		٣٨٥	٣٨٥ وتبديل الواو ياء في عشر مسائل
٤٠٦	٤٠٦ حذف الحرف الزائد	٣٩٢	٣٩٢ تبدل الألف واوا في مسألة واحدة
٤٠٦	٤٠٦ حذف فاء الكلمة إذا كانت واوا ، ومواقعه	٣٩٢	٣٩٢ وتبديل الياء واوا في أربع مسائل
٤٠٨	٤٠٨ حذف عين الفعل الثلاثي المضعف	٣٩٤	٣٩٤ تبدل كل من الواو والياء ألفا بشرطة شروط
		٣٩٦	٣٩٦ تبدل كل من الواو والياء تاء إذا
		٣٩٦	٣٩٦ وقع فاء في صيغة الاقفال وما تصرف منها

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب «أوضح السالك» لابن هشام ، وشرحنا عليه المسئى «عدة السالك ، إلى تحقيق أوضح السالك» وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، وفقه الحمد والمنة ، وصلاته وسلمه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب  
**أوضح المسالك**  
إلى الفيضة آبْر مَالِكٍ



## فهرس الشواهد الواردة في كتاب

«أوضح المسالك ، إلى أئمۃ ابن مالک» لابن هشام

### حرف المزءة

رقم الشاهد	الشاهد
٣٩	[ أبوه متذر ماء السماء ] أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى
٩٦	من له شولا فالي إيلاما
١٣٦	للامتشابهان ولا سواه وأعلم أن تسلها وتركا
٢٥٤	لا أقدر الجبن عن المسبحة
٣٠٨	ربعا ضربة يسيف صقيل
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذات
٤٠٧	فلا والله لا يلتف لما بي
٤٦٤	يا عز هذا شجر وماء
٥٢٦	إذا عاش الفقى مائتين عاما
٥٣٧	سيغبني الذى أغناك عني
٥٥٣	ومهمه مغيرة أرجاؤه

### حرف الباء الملوحة

١	أقلى اللوم عادل والعتابا
١٣	[ رب حى عرنوس ذى طلال ]
١٥	على أحوذين استقلت عشية
٧٣	أم الحليس لعجوز شهر به
٧٥	[ أهابك إجلالا ، وما بك قدرة ]

(١) وانظره أيضاً في باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	باتت فؤادي ذات الحال سالة [فالعيش إن حملى عيش من العجب]
٩٢	[سراة بي أبي بكر تسامى]
١٠٢	علي كان المسومة العراب وما صاحب الحاجات إلا معدنيا
١١٢	يُمْنَع فتيلًا عن سواد بن قارب <sup>(١)</sup> وَكَنْ لِشَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَة
١١٥	[إِنْ تَأْتِنَا حَقَّةً لَا تَلَاقُهَا]
١١٩	وَقَدْ جَعَلْتَ قَلْوَصَ بْنَ سَهِيلَ
١٢١	وَأَسْقَيْهِ حَتَّىٰ كَادَ مَا أَبْثَىٰ
١٢٤	عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ
١٢٦	كَرْبُ الْقَلْبِ مِنْ جَوَاهِيْرِ يَذْوَبِ
١٤٠	فَنِّيْلَكَ لَمْ يَنْجُبْ أَبُوهُ وَأَمَهُ
١٤٢	فَنِّيْلَكَ أَمْسَىٰ بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ
١٥٠	(يُسْوِقُهَا أَعْيَسٌ هَدَارٌ بَيْبَ
١٥٦	إِذَا دَعَاهَا أَوْبَاتٌ لَا تَنْتَبِ
١٦١	* كَانَ وَرْدِيْهِ رَشَاءَ خَلْبَ *
١٧٥	إِنَّ الشَّابَ الَّذِي مَجَدَ عَوَاقِبَهُ
١٨٩	هَذَا لِعْمَرَكَ الصَّفَارَ بَعْيَنِهِ
١٩١	زَعْمَتِي شِيخًا ، وَلَسْتَ بِشِيخٍ
١٩٣	كَذَاكَ أَدْبَتَ حَقَّ صَارَ مِنْ خَلْقِي
١٩٩	بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّةٍ سَنَةٍ
٢٠٨	إِذَا مَا جَرَى شَأْوِينَ وَابْتَلَ عَطْفَهُ
٢١٢	وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعْ عَاصِمَ
٢٢٥	تَنْجِ الرَّبِيعِ مَحَاسِنَا
٢٢٨	فَإِنَّمَا تَرِيفٌ وَلِي لَمَّا
٢٣٢	وَقَالَتْ : مَقِي يَخْلُ عَلَيْكَ وَيَعْتَلُ
٢٣٥	وَإِنَّمَا يَرْضَى الْمُنْبِتَ رَبِّهِ

(١) وانظره أيضاً في باب الإضافة (٢) وانظره مرة ثانية في الباب نفسه

رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أشعلبة الفوارس أم رباحا
٢٣٦	لدن بهز الكف يعسل متنه
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمرهم
٢٥٠	أعبدنا حل في شعي غريبا
٢٦٢	ومالي إلا آل أحد شيعة
٢٧٩	أصح مصيحاً من أبي نصيحته
٢٩١	خلي الثنابات شهلاً كثيناً
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	تخبرن من أزمان يوم حلمة
٢٩٦	لدوا الموت وابنوا للخراب
٣١٠	آخر ماجد لم يخزني يوم مشهد
٣٤١	فلئن لقيتك خاليين لتعلمن
٣٤٢	صريع غوان شاقمن وشقته
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من طب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادي سيفه
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من فقاها
٤٠٢	لكته شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فيبارك إليناك المراء ؟ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسألنه عن بما به
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كمز الرديني تحت العجاج
٤٤٨	بيكيك ناء بعيد الدار مفترب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب

(١) وانظره أيضاً في باب النساء وفي باب التأنيث أيضاً.

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشنب
٤٩٧	إذن والله نرميم بحرب
٥٠٦	لولا توقيع معتز فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلاى لو غير الحام أصابكم
٥٢٢	فاما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أنثوبا
٥٥٩	كانه السيل إذا اسلجها
٥٦٠	عسى الله يغفر عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	وكانها تفاحة مطيوبة
٥٨٢	فلا كعبا بلغت ولا كلابا

## حرف التاء للشاة

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]
٦٦	خير بنو هب ؟ فلاتك ملغيا
١٦٨	الا عمر ولی مستطاع رجوعه
١٧٢	قد كنت أحجاو أبا عمرو أخافقة
١٨٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت ؟
٣١١	ربما أوفيت في علم
٣٤٠	كلا أخرى وخليلي واجدى عضدا
٤٣١	يا أحجر بن أحجر يا أنا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كُلُّ مَنْ عَانِيهِ وَشَقْوَتِهِ وَإِنَّهُ أَنْجَاكَ بِكُفَى مَسْلِمَتْ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا
٥٥٦	كَادَتِ الْحَرَةُ أَنْ تَدْعُ أَمْتَ كَانَتْ نَفْوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصِنَتْ

### حرف الجيم

٢٢	فِي الْيَابِقِ إِذَا مَا كَانَ ذَاكِمْ
٢٨٧	شَرِبَنْ بَاءَ الْبَرِّ ثُمَّ تَرَفَتْ
٣٥٤	مَا زَالَ يَوْقَنْ مِنْ يَوْمَكَ بِالْفَغِيْ
٤٢٦	(يَا لَيْكَنْ) عَلَقْتَ غَيْرَ حَارِجْ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقِ بَارِجْ * أَمْ صَبِيْ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجْ *
٥٦٥	خَالِي عَوْيِفْ وَأَبُو عَلْجَ المَطْعَانِ الصَّبِيفِ فِي الْمَشْجِ

### حرف الحاء المهملة

٤٥	نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلَكَ الْجَعْمَاجَاهَا
١٠٧	[مِنْ صَدِّ عَنْ نِيرَانَهَا]
٢٠٤	لَيْكَ يَزِيدَ ضَارِعَ لَحْصَوْمَةَ
٣٩١	إِذَا سَارَتْ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَعِينَةَ
٤٥٩	أَخَالَكَ أَخَالَكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهَ
٥٠١	يَا نَاقَ سِيرِيَ عَنْقَا فَسِيْحَا
٥٠٤	وَقُولَيْ كَلَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ :
٥٤٢	أَخْوَيِضَاتْ رَائِعَ مَتَأْوِبَ

### حرف الدال المهملة

٤	[أَرِيتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلَوْدَا]
١٢	دَعَانِي مِنْ نَجْدَ ؛ فَإِنْ سَنِينَهَا
٢٠	أَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَبْنَاءَ تَنْمَى
٢٩	[لَوْجَهُكَ فِي الإِحْسَانِ بَسْطَ وَبَهْجَةَ]

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	[أرى ما تربن أو بخيلاً مخلداً]
٣٧	[ليس الإمام بالشجاع الماعد]
٣٨	[ظلمـآ علينا لهم فـديد] (١)
٧١	[بنوهن أبناء الرجال الأباء]
٨٤	[أخاك] إذا لم تلفه لك منجدـاً
٨٧	[على السن خيراً لا يزال يزيد]
٨٨	[بما كان بإيام عطية عودـا]
٩٠	[كـليلة ذـى العـاشر الأرمـد]
١١٤	[فـلما دعـانـي لم يـجـدـني بـقـعـدـه]
١٢٢	[إذا نـحنـ جـاؤـنـناـ حـفـيرـ زـيـادـ]
١٢٧	[إذـغـداـ حـشـوـ رـيـطـةـ وـبـرـودـ]
١٢٩	[يـقـيـناـ لـرـهـنـ بـالـدـىـ أـنـاـ كـانـدـ]
١٣١	[وـتـعـدـوـ دـوـنـ غـاضـرـةـ الـعـوـادـىـ]
١٣٢	[تـشـكـ فـتـآـيـ نـحـوـهـاـ فـأـعـوـدـهاـ]
١٣٨	[إـلـىـ حـمـامـتـاـ أوـ نـصـفـهـ قـدـ]
١٤٧	[حـلتـ عـلـيـكـ عـقوـبـةـ الـتـعـمـدـ]
١٥٩	[وـقـالـ أـلـاـ لـمـ مـسـيـلـ إـلـىـ هـنـدـ]
١٧١	[فـإـنـ اـغـبـاطـاـ بـالـوـفـاءـ حـمـيدـ]
١٧٧	[فـعـرـدـتـ فـيـمـنـ كـانـ عـنـهاـ مـعـرـدـاـ]
١٨٠	[يـسـوـمـكـ مـاـلـاـ يـسـطـعـ مـنـ الـوـجـدـ]
٢٠١	[أـجـنـدـلـاـ يـحـلـنـ أـمـ حـدـيدـاـ]
٢٠٣	[مـنـ الـوـجـدـشـىـ قـلـتـ بـلـ أـعـظـمـ الـوـجـدـ]
٢٢٩	[وـلـاـ شـفـقـ دـاـ الغـىـ إـلـاـ ذـوـ هـدـىـ]
٢٤٥	[جـهـارـاـ فـكـنـ فـيـبـ أـحـفـظـ الـوـدـ]

(١) وانظره في باب المنوع من الصرف .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما حطت الرحل عنها واردًا
٢٦٠	وبالصريحة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسلت طرآ عنكم بعد ينسكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويترب
٣٠٧	وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
٢٧٥	أتاي أنهم مزقون عرضي
٤٠٠	ورب أسللة الحدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوج بحب بشنة ؟ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامه وابن أروى
٤٤٢	يا بن أبي ويا شقيق نفسي
٤٤٧	يا لقومي ويا لأمثال قومي
٤٦٥	يدار مية بالعلیاء فالستند
٤٧٢	ومن عضة ما ينتن شکيرها
٤٧٧	وإياك والليتات لا تقربنها
٤٩٣	أن تقرآن على أسماء ويمكنا
٥٣٨	وقد أعددت للعذال عندي
٥٤٦	وجدت إذا اصطلحوا خيرهم
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائة
٥٦٣	وفدت فيها أصيلاً أسائلها
٥٨١	إن الخلط أجدوا البين فانجردوا
	حرف الراء المهملة
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباعث الوراث الأموات] قد ضمنت
٢٧	بلغت صنع امرئٌ بر إخالكه

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨	لَئِنْ كَانَ إِيَاهُ لَهُدُّ حَالٍ بَعْدَنَا فِي فَتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّابِبَ إِلَهَهُمْ
٣٦	أَفَمْ بَالَّهُ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ وَمَا اهْتَزَ عَرْشَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
٤٠	فَإِنَّا آباؤُنَا بِأَمْنٍ مِّنْهُ
٤١	فَإِنَّا آباؤُنَا بِأَمْنٍ مِّنْهُ
٤٧	أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يَعْبُرُ جَنَاحَهُ مَا أَلَّهُ مَوْلِيكَ فَضْلَ فَاحْمَدْنَاهُ بِهِ
٤٨	مَا الْمُسْتَفْرِي الْهَوَى مُحَمَّدٌ عَاقِبَةُ لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكِنْتَ
٥٧	[وَلَقَدْ جَنِيتَكَ أَكْمَنَا وَعَسَاقَلَا]
٥٨	[رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَنَا]
٥٩	[أَلَا لَيْتَ شِعْرَى هَلْ إِلَى أَمْ جَهْدِرْ] [أَلَا يَا اسْلَمِي يَادَارِمِي عَلَى الْبَلِي]
٦٢	[بِذَلْ وَحَلْ سَادْ فِي قَوْمِهِ الْفَنِي]
٦٣	[فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ]
٦٨	[لَهُفِي عَلَيْكَ لَاهْنَةُ مِنْ خَافِفَ] [وَلَكِنْ أَجْرَا لَوْ فَعَلْتَ بِهِنْ
٨٢	فَأَبْتَ إِلَى فَهْمٍ ، وَمَا كَدَتْ آبَانَا
٨٣	وَقَدْ جَعَلْتَ إِذَا مَا قَمْتَ يَشْقَلِي لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانَ لَا ذَنْوبَ لَهَا
١٠٤	بَأْيَ بَلَاءِ يَا نَمِيرَ بْنَ عَامِرَ
١٠٩	فَلَا أَبْ وَابْنَا مُثْلِ مَرْوَانَ وَابْنَهِ
١١٦	تَعْلَمَ شَفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوهَا
١١٨	وَقَدْ زَعَمْتَ أَنِّي تَغَيَّرْتَ بَعْدَهَا
١٢٠	وَكَنَا حَسِبَنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً
١٥٤	[وَهُلْ يَنْكُرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ]
١٦٢	[وَكُمْ مِثْلَهَا فَارْقَمْهَا وَهِيَ تَصْفَرْ]
١٦٥	[نُوبِي] [فَأَنْهَضْ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكَرِ]
١٦٩	إِذَا لَلَامَ ذُوو أَحْسَابِهَا عَمْرَا
١٧٦	وَأَنْتَمْ ذَنَابِي لَأَيْدِينَ وَلَا صَدَرَ
١٧٩	إِذَا هُوَ بِالْجَدِ ارْتَدَى وَتَأْزِرَا
١٧٦	فَالَّغُ بَلْطَفَ فِي التَّحْيِلِ وَالْمَكْرِ
١٧٨	وَمِنْ ذَا الَّذِي يَا عَزْ لَا يَتَغَيِّرْ
١٧٨	عَشِيَّةً لَا قَيْنَا جَذَامَ وَحَمِيرَا

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	أبألا راجيز يابن اللؤم توعدني
١٩٤	إذا قلت إني آثب أهل بلدة
٢٠٥	غداة أحاث لابن أصرم طعنة
٢١٠	وأحققرهم وأهونهم عليهم
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرًا
٢٢٢	ذنبتهم عذبوا بالنار جارهم
٢٥٣	وإنى لتعرونى لذكرك هزة
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر
٢٥٦	أفي الحق أني مغرم بك هائم
٢٦٦	أبحنا حبهم قتلا وأسرا
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من طلب
٢٨٤	أقول لها حين جد الرحى
٢٨٦	أنفساً تطيب بذيل المدى
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر
٣٠٦	مازال مذ عقدت يداه إزاره
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فيهم
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
٣٢٧	والذهب أخشاه إن مررت به
٣٣١	دعوت لما نابني مشورا
٣٤٦	ونحن فتلنا الأسد أسد شنوة
٣٥١	أكل امرء تحسين امرأ
٣٧٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
٣٧٤	فتاتان أمامنها فشبّهها
٣٧٧	ثم زادوا أنهم في قومهم

(٢) وانظره أيضاً في قافية السين

(١) وانظره في حروف الجر أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلق المنية يلقها حميدا، وإن يستغنى يوما فأُجدر
٣٨٤	نعم امرأ هرم، لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع لها وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثـر منهم حـمى وإنـما العـزة لـلـكـاثـر
٣٩٦	{ لا يـعـدـن قـوـى الدـيـن هـم سـمـ العـدـاة وـآفـة الـجـزـرـ
٤١٩	ـالـنـازـلـون بـكـلـ مـعـتركـ
٤٢٢	ـعـمـرـكـ ماـأـدـرـىـ إـنـ كـنـتـ دـارـيـاـ يـالـيـتاـ أـمـنـاـ شـالـتـ نـعـامـتهاـ
٤٢٣	ـإـنـ إـبـنـ وـرـقـاءـ لـأـخـتـيـ بـوـادـرـهـ إـنـ إـبـنـ وـرـقـاءـ لـأـخـتـيـ بـوـادـرـهـ
٤٢٨	ـبـلـقـنـاـ السـيـاهـ بـجـدـنـاـ وـسـنـاؤـنـاـ
٤٣٠	ـجـلـتـ أـمـرـاـ عـظـيـهاـ فـاصـطـبـرـتـ لـهـ
٤٥٢	ـجـارـىـ لـاـتـسـتـكـرىـ عـذـيرـىـ
٤٥٤	ـيـاـسـمـ صـبـرـاـعـلـىـ مـاـكـانـ مـنـ حـدـثـ
٤٥٦	ـلـعـمـ الفـقـيـ تـعـشـوـ إـلـىـ ضـوءـ نـارـهـ
٤٥٨	ـخـلـ الطـرـيقـ لـمـ يـبـيـنـ النـارـ بـهـ
٤٧٢	ـإـذـ مـاتـ مـنـهـ سـيدـ سـرـقـ اـبـهـ
٤٧٤	ـإـلـمـ تـرـواـ إـرـمـاـ وـعـادـاـ
٤٨١	ـوـمـرـدـهـ رـعـلـىـ وـبـارـ
٤٨٧	ـطـلـبـ الـأـزـارـقـ بـالـكـنـاثـ بـإـذـ هوـتـ
٤٩٦	ـلـاتـرـكـ فـيـهـ شـطـيرـاـ
٤٩٩	ـلـأـسـتـسـهـلـنـ الصـعـبـ أوـأـدـرـكـ الـىـ
٥٠٧	ـإـنـيـ وـقـتـلـيـ سـلـيـكـاـ ثـمـ أـعـقـلـهـ
٥٠٨	ـلـأـعـرـفـنـ رـبـرـبـاـ حـورـاـ مـدـامـهـاـ
٥١٢	ـفـقـلـتـ :ـتـحـمـلـ فـوـقـ طـوـقـكـ ،ـإـنـهاـ
٥٢٤	ـفـكـانـ بـعـنـيـ دونـ منـ كـنـتـ أـنـقـىـ

(٢) وانظر قافية الدال أيضاً

(١) وانظره أيضاً في باب الندبة

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عمة لك يا جرير وخاصة قد جاءت على عشاري
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجا فكأى
٥٣٥	لابد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالت يا ظبيات القاع قلن لنا ليلي منسكن أم ليل من البشر
٥٤٤	كانهم أسيف يضيئون غضب مضاربها باق بها الآخر
٥٤٥	ماذا تقول لأفراح بذى مرخ
٥٤٨	{احت بأطواب جبال وسرور في أشب الغيطان مختلف الحظر أسود وغر(١)
٥٥٢	لست بليل ولتكن نهر
٥٥٤	تجاوزت هندا رغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جسد التقر
٥٦٢	الحق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حفي عظامي وأداء ناغرى
٥٧٥	فإن القوافي تتلجن مواجا

حرف السين المهمة

٣١	[ عددت قومي كعديد الطيس ]
١٤٥	يا ليتني وأنت يا ليس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة يبلغني
٢٦١	وببلدة ليس بها أليس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله
٣٧٤	فتاتان أما منهما فشيبة
٤٥٣	يا مرو وإن مطيق عبوسة

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافية الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	لقد رأيت عجياً مذ أمس عجائز مثل السعال خسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفضل قضايه أمس
٤٩٠	كى لتفضيف رقية ما وعدتني غير محتس

### حرف الصاد المهملة

٥٧٤ فإن تتعدى أتدرك بعثها وسوف أزيد الباقيات القوارصا

### حرف الصاد المعجمة

٨٥ قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض الجفن مغمض  
 ٣٢٤ طول الليالي أسرعت في تقضي طوين طولي وطويين عرضي  
 ٣٢٨ ضرباً هدازيمك وطعننا وخضا يمضي إلى عاصي العروق النحضا

### حرف الطاء المهملة

٣٩٤ حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بذلك هل رأيت الذئب قط

### حرف الطاء المعجمة

٧٩ يداك يد خيرها يرجي وأخرى لأعدائها غائظه

### حرف العين المهملة

٣٠ تمل الندى ما عداني ؟ فإنني بكل الذي بهوى نديعى مولع<sup>(١)</sup>  
 ٦٤ خليلي ما واف بعهدى أنتا [إذا لم تكونا لي على من أقطع]  
 ٦٩ فإن يك جهانى بأرض سواكم [فإن فؤادي عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره في باب الاستثناء أيضاً.

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا تفر [ فإن قومي لم تأكلهم الضبع ]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يعلوا وينعموا
١٢٨	[ سقاها ذوو الأحلام سجل على البظما ] وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للنون تتبع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرقا على الراقع <sup>(١)</sup>
٢١٥	فسكي بناتي شجوهن وزوجق والظاعون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أى الناس شر قبيلة أشارت كلب بالأكف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظريـن إذا هم لحسوا شعاعه
٢٤٩	فصبراً في مجال الموت صبراً فـا ذيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاعة إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؟ فإنما يراد الفق كـما يضر وينفع
٢٩٠	قالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كـما أن تفر وتحذعا
٣٣٣	إذا باهلى تحـته حنظـلية
٣٣٤	وبـشت لـيلـي أرسـلت بشـفـاعـة
٢٣٥	على حين عـاتـبتـ الشـيـبـ على الصـبـيـ
٣٦٣	أودـيـ بـنـيـ وأـعـقـبـونـ حـسـرـةـ
٣٦٤	سبـقاـ هوـيـ وأـعـنـقـواـ لهـواـهمـ
٣٦٧	أـكـفـراـ بـعـدـ ردـ الموـتـ عـنـ
٣٩٩	وقدـ كـنـتـ فـيـ الحـرـبـ ذـاـ تـدـراـ
٤١١	أـناـ ابنـ التـارـكـ الـبـكـرـيـ بـشـرـ
٤١٧	ولـسـتـ أـبـالـيـ بـعـدـ قـدـىـ مـالـكـاـ
٤٢١	قومـ إـذـاـ سـمـعـواـ الصـرـيـخـ رـأـيـهـمـ
٤٤٣	ياـ بـنـةـ حـمـاـ لاـ تـلوـيـ وـاهـبـيـ

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المصارع أيضا .

## الشاهد

## رقم الشاهد

- ٤٤٦ أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قميته لکاع  
 ٤٧٦ لاتهن الفقير علك أن ترکع يوما والدهر قد رفعه  
 ٤٩٢ أردت لکيما أن تطير بقربي فترکها شنا بيدياء بلقع  
 ٥٢٨ توهمت آيات لها فرقها لستة أعوام ، وذا العام سابع  
 ٥٣٢ أرى عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع وأصبع  
 ٥٦٤ لا رأى إلا دعه ولا شبع مال إلى أرطة حقف فالطبع

## حرف الفاء

- ٦ [خالط من سلى خياشيم وفا [صبهاء خرطوما عقارا قرقفا]  
 ٧٦ ققالت : حنان ، ما أنى بك ه هنا ؟ [أذو نسب أم أنت بالحى عارف]  
 ٩١ بني غدانة ما إن أتم ذهب [ولا صريف] ولكن أنت الحرف  
 ١٥ [وقالوا تعرفها النازل من مف] وما كل من وافق مني أنا عارف  
 ١٣٩ إن الريبع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا  
 ٣٤٤ ومن قبل نادى كل مولى قربابة فما عطفت مولى عليه العواطف  
 ٣٥٧ تسق امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء الزنة الرصف  
 ٤٧٥ من شقون منهم فليس بآيب أبداً ، وقتل بني قتيبة شافى  
 ٥٠٥ ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف  
 ٥٦٧ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدرام تقاد الصياريف

## حرف القاف

- ٥٢ [جعتها من أينق موارق] ذات يهضن بغير ساق  
 ٥٥ عدس مالعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحملين طلاق<sup>(١)</sup>  
 ١٢٥ يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

(١) وانظره في باب الحال وفي باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	وإلا فاعلوا أنا وأتم بذة ما يقينا في شفاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خفة اتسع الحرق على الرائق <sup>(١)</sup>
٢٠٠	حدار قد بثت إينك الذي ستجزى بما تسى فقدس أوتشفى
٢٤٧	تدبر الجاجم ضاحيا هاماتها
٣١٨	أفق تلادي وما جست من شب
٤١٤	وإنسان عين يحسر للاء تارة
٥٠٣	لم تسأل الرابع القواه فينطلق
٥١٨	ما كان ضرك لومنت ، وربعا
٥٧١	أدراً بمجزوى جبت العين عبرة

حرف الكاف

۴۶۳	پایهایا لائام دلوی دونکا	ان رایت الناس یحمدونکا
۳۲۶	وکنت اذ کنت یالی وحدکا	لم یک شوء یا یلمی قبلکا
۳۲۲	حوكت مل نیرین اذ تحاک	تحبیط الشوك ولا تناک
۱۷۲	قتلت : اجرنی آبا ماك	وإلا فهبي امرا هالكا
۵	واله أسماك سما مباركا	(آنرک الله به إشارة)كما

حروف الاسم

٤٦	[وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]	عا جها حب الآلى كن قبلها	ما أنت بالحڪم الترضي حڪومته
٤٣	[قتلا لللوك وفكك الأغلالا]	أبى كلب إإن عمى اللذا	[أنا القائد الحاى القمار] وإنما
٤٢	[يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى	أبى كلب إإن عمى اللذا	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
١٩	[شديداً بآباءه الخلافة كاهله]	أنا القائد الحاى القمار] وإنما	تنورتها من أذرعات وأهلها
١٨	يشرب ، أدنى دارها نظر على	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا	[ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل]

(١) وانتظره أيضا في قافية العين .

(١) وانظره في قافية الميم أيضاً.

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل ينبع الخطى إلا وشجه وتغرس إلا في منابتها التخل
٢٢٠	جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
٢٢١	ما عاب إلا لئيم فعل ذى كرم ولا جفا فقط إلا جيأ بطلا
٢٢٤	علقتها عرضا ، وعلقت رجلا غيرى، وعلق أخرى غيرها الرجل
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤا هو نائله
٢٣٨	عهدت مفيشا مغينا من أجرته فلم أخذ إلا فناءك موئلا
٢٣٩	وهيات خل بالحقيقة نواصله فهبات هبات العقيق ومن به
٢٤٣	جفونى ولم أجف الأخلاء ؟ إنتى
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا منكب
٢٥٢	خفت وقد نضت انوم ثيابها
٢٥٧	فكونوا أنتم وبني آبيكم
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	ليمة موحشا طلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطبا ويابسا
٢٧٨	خرجت بها أممى تاجر وراءنا
٢٨٣	أستغفر الله ذنبنا لست محصيه
٢٩٢	فلا ترى بعلا ولا حلالا
٣٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس
٣٠٥	غدت من عليه بعد ما تم ظمئها
٣١٢	فذلك حبلى قد طرقت ومرضع
٣١٤	وليل كموج البحر أرخي سدوله
٣١٦	رسم دار وقفت في طلبه
٣١٧	فأنت به حوش الفؤاد بمطنا
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أفقية العدى
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه

الشاهد	رقم الشاهد
إن للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه قبل	٣٣٩
لعمرك ما أدرى وإن لأوجل على أينما تundo المنية أول	٣٤٨
وأنيت نحو بني كلبي من عل	٣٤٩
كجلبود صخر حطه السيل من عل	٣٥٠
فتقنهم سوق البغاث الأجادل	٣٥٢
كناحت يوما صخرة بعسل	٣٥٥
إذ نجلاه ؟ فعم ما تجلا	٣٥٦
يهودي يقارب أو يزيل	٣٥٨
يتحال الفرار يراخي الأجل	٣٦٥
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل	٣٧١
وليس بولاج الخوالف أعقلا	٣٧٢
وآخر إذا حالت بأن أحموا	٣٨٢
زهير حساما مفردا من حائل	٣٨٣
ولا جبذا الجاهل العاذل	٣٨٧
فظل فؤادي في هواء مضلا	٣٩٠
غدا بجنبي بارد ظليل	٣٩١
على رباعين مسلوب وبال	٣٩٥
وشعا مراضيع مثل السعالى	٣٩٨
إنما يجزى الفقى ليس الجمل	٤١٢
بسقط اللوى بين الدخول خوفول	٤١٣
عقاب تنوى لا عقاب التوعاعل	٤٢٤
مالم يكن واب له لينالا	٤٢٥
أبو حجر إلا ليال قلائل	٤٢٧
في لجة أمسك فلاتا عن فل	٤٤٤
وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى	٤٥٥
وهيئات خلل بالعقلية نواصله	٤٦٢
بصبح ، وما الإصلاح منك بأمثل	٤٦٦
الآ أبها الليل الطويل آلا انجل	

رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يمينا لأبغض كل أمرىء يزخرف قوله ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيمة : حل شرك مدحه أبعد كندة تمدحن قبلاً
٤٧٩	ذريف وعلمى بالأمور وشيمق فما طارى يوماً عليك بأخيلاً
٤٨٦	فقالك : للك الولايات؟ إياك مرجل
٤٩٥	و يوم دخلت الحدر خدر عنزة لأن عاد لي عبد العزيز بعثتها
٥٢١	وأمكننى منها إذن لا أقبلها ولو نعطي الخيار لما افترقا ولكن لا خيار معالي
٥٢٣	لقد جار الزمان على عيالى ثلاثة أنفس وثلاث ذود
٥٢٣	إذا قلت مهلاً غارت العين بالبسكي وليس بذى سيف وليس بنبال
٥٥١	أرمض من تحت وأخى من على يارب يوم لي لا أظلله
٥٥٧	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمه
٥٦١	وب يوم عقرت للعدارى مطيق
٥٦٨	غداره مستشرزات إلى العلا
٥٦٩	تبين لي أن القهوة ذلة
٥٧٠	الحمد لله العلي الأجل
٥٨٣	واسع الفضل الوهوب المجزل

### حرف لليم

٨	بأبه اقتدى عدى في السكرم ومن يشابه أبه فما طلم
٢٢	[ وما أصحاب من قوم فإذا كرم ]
٢٤	إلا يزيدكم حباً إلى م [ وإنى على ليلي لزار ، وإنى على ذلك فيها يتنا مستديعها ]
٤٢	[ ذم المنازل بعد منزلة اللوى ]
٤٤	والعيش بعد أولئك الأيام [ ما اللانا لو ولدت نيم ]
٥٦	لليل خفر لم صميم [ من يعن بالحمد لم ينطق بما سمعه ]
٦١	[ ولا يمدع عن سبيل الجهد والكرم ]
٦٦	وهو على من صبه الله علقم [ وإن لسانى شهدة يشتق بها ]
٩٣	لذاته [ بادكار الموت والمرم ]
٩٤	وجيران لنا كانوا كرام [ لا طيب للعيش ما دامت منقصة ]
٩٩	إن ظلماً أبداً وإن مظلوماً [ فكيف إذا صررت بدار قوم ]
	[ حدبتي على بطون ضنة كلها ]
	[ إذا لم تك المرأة أبدت وسامه ]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٣	وَمَا خَذَلَ قَوْمًا فَأَخْضَعَ لِلْعَدُو [١]
١١٧	[يَقُولُ إِذَا أَفْلَوْتِ عَلَيْهَا وَأَفْرَدْتَ] :
١٣٤	وَكَنْتَ أُرْى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سِيدًا
١٥١	وَبِمَا تَوَافَّنَا بِوجْهِ مَقْسُمٍ
١٥٣	لَا يَهُولُنَا اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرَبِ
١٦٣	فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْمِنُ فِيهَا
١٦٧	أَلَا أَرْعَوْا لَمَنْ وَلَتْ شَيْبَتِهِ
١٧٣	فَلَا تَعْدُدُ الْمَوْلَى شَرِيكَ فِي الْعَدْمِ
١٨١	أَشْكُو إِلَيْكُمْ حِمْوَةَ الْأَلْمِ
١٨٦	مَا خَلْتُنِي زَاتٌ بَعْدَكُمْ ضَمَنَا
١٨٧	هَا سِيدَانَا يَزْعَمَانُ ، وَإِنَّمَا
١٩٢	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَائِينَ مُنْيِقَيْ
١٩٧	وَلَقَدْ نَزَلتَ فَلَا تَظَانِي غَيْرَهُ
٢٠٧	أَبْعَدَ بَعْدَ تَقْوِيلِ الدَّارِ جَامِعَةً
٢٠٩	يَلْمُونَتِي فِي اشتِراءِ النَّخْيَلِ أَهْلَ فَكَاهَمْ أَوْمَانِيْ
٢١٣	تَوَلَّتْ قَتَالَ الْمَارِفِينَ بِنَفْسِهِ
٢١٤	لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطْلَ أَمْ سَوْءَ
٢١٧	مَا بَرَثَتْ مِنْ رِبَيْةٍ وَفَمَ
٢٢٣	تَزَوَّدَتْ مِنْ لِيلِي بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
٢٢٧	فَلِمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هِيجَتْ لَنَا
٢٣٠	يَغْضِي حَيَاءً وَيَغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
٢٤١	وَبَنَثَتْ عَبْدُ اللَّهِ بِالْجَلْوِ أَصْبَحَتْ
٢٧١	قَضَى كُلَّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيعَهُ
٢٨١	لَا يَرْكَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ
٢٨٢	عَهْدَكَ مَاتَصْبُوْ وَفِيكَ شَيْبَةٌ
٢٨٣	عَلْقَمَهَا عَرْضاً وَأَقْلَلَ قَوْمَهَا

(١) وانظر في نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره في قافية اللام (٣) وانظره أيضا في حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	٢٨٥ تخبره فلم يعدل سواه فنعت المرأة من رجل تهام (١)
٢٨٨	لهل الله فضلكم علينا بشيء أن أمسكم شريرا
٣٠٣	بيض ثلات كناع جم يضحكن عن كالبرد النهم
٣٠٤	ففقد أرانى للرماح دربته
٣٠٩	من عن يعنى تارة وأمامى كما الناس مجرور عليه وجارم
٣١٩	ونصر مولانا ، ونعلم أنه أبانا بهم قتل ، وما في دمائهم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالصفي مسامعهم
٣٣٢	ونظفهم حيث السكلي بعد ضربهم لأجتنب منهن قلبي تحملها
٣٣٦	فريشى منكم وهواي معكم
٣٤٣	ف ساع لي الشراب وكنت قبلًا أكاد أغص بالماء الحميم
٣٤٥	لعن الإله تعلة بن مسافر
٣٤٧	لعننا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمالى فتمت النعم بعثل أو أتفع من وبل الديم
٣٦٠	فإن يكن النكاح أحل شيء
٣٦٢	كأن بزدون أبا عاصم زيـد حمار ذق باللجام
٣٦٦	أظلوم إن مصابـكم رجلا
٣٦٩	حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب العقب حقه للظلم
٣٧٦	الشامى عرضى ولم أشتتهمـها
٢٨٠	جزى الله عنـ والجزاء بفضلـه
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى
٣٩٨	لوقلت ما في قومـها لم تishـ
٤٠٥	إن إن الـكريم يحمل مالمـ
٤١٨	فـتمت لـطيف مرـتاعـا فـأرقـى
٤٢٠	ولـيت سـليمـي فـي المـنـام ضـعـيعـى
٤٣٣	إذا هـمـلت عـيـقـ لها قال صـاحـيـ :

(١) وانظره في باب نعم وبئس .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها
٤٣٩	إني إذا ما حدث أنت
٤٥٧	وأضحت منك شاسعة أماماً
٤٦٨	فما التخل عن الإخوان من شيء
٤٦٩	ما عهديك في أيام ذي سلم
٤٧٠	لك تعلى أن أمرتك هاشم
٤٧٣	إذا نال ما كنت تجمع مقنعاً
٤٧٤	شيخاً على كرسيه مما
٤٧٤	فإن القول ما قالت حذام
٤٨٢	لكان لكم يوم من الشر مظلوم
٤٩٤	كترت كعوبها أو تستقيماً
٤٩٩	عار عليك - إذا قلت - عظيم
٥٠٠	لها أبداً مادام فيها الجرائم
٥٠٩	يوم الأذاب إن وصلت وإن لم
٥١٠	يغول : لا غائب مالي ولا حرم
٥١١	وإن أنته خليل يوم مسألة
٥١٤	ومن لا يزلي ينقاد للفي والصبا
٥١٥	ومن يقترب منا ويختفع نؤوه
٥١٦	قطلقها فلست لها بكفة
٥٢٥	ثلاث مئين للملوك وفي بها
٥٣١	أتوا نارى قلت : متون أنت ؟
٥٣٦	فهم مثل الناس الذى يعرفونه
٥٧٣	ألا طرقنا مية بنة منذر
٥٧٦	هو الجواب الذى يعطيك نائله
٥٧٧	يا هال ذات النطق المتم
٥٨٠	وكفك الخصب البنام فإنه أهل لأن يؤكرا

رقم الشاهد

الشاهد

## حرف التون

- ٢ قالت بنات العم : يا سلى وإن  
 [ طال ليل و بت كالجنون ]  
 ١٠ واعترقى المموجيا بالماطرون  
 ١١ أبا برا ، ونحن له بنين  
 ١٤ وقد جاوزت حد الأربعين  
 [ وماذا تبتغى الشعراه من ]  
 ١٦ أعرف منها الجيد والعينانا  
 [ عرفنا جعفرا وبنى أبيه ]  
 ١٧ وأنكرنا زعاف آخرين  
 ٢٥ [ لئن كان جب لي كاذبا ]  
 ٢٦ لقد كان حبيك حقا يقينا  
 ٣٥ أرجاء صدرك بالأضغان والإحن [ أخى حسبتك إيه ] وقد ملئت  
 لست من قيس ولا قيس مني  
 ٥٤ [ إلا إن قلبي لدى الظاعنين ]  
 ٦٠ وأى الدهر ذو لم يحسدوني  
 ٦٥ [ ومن حسد يجور على قومي ]  
 ٦٧ [ إن يطعنوا فعجب عيش من قطننا ]  
 ٦٧ أقطلن قوم سلى أم نووا ظعنا  
 ٧٠ بكته ذلك عدنان وقطعان [ قد علمت  
 ٧٤ لولا اصطبار لأودي كل ذي مقة  
 ٧٨ [ عندى اصطبار ] وأما أني جزع  
 ٧٨ [ نتوالي للوت الذي يشعب النق ]  
 ٨١ صالح شهر ، ولا تزل ذاكر للو  
 ١١ إن هو مستوليا على أحد  
 ١٣٣ [ ولني نفس تنازعني إذا ما ]  
 ١٣٧ [ قوله ما فارقتكم قاليا لكم ]  
 ١٤٤ خليل هل طب ؟ فإني وأنتا  
 ١٤٦ أنا ابن أباه الصيم من آل مالك  
 ١٥٢ وصدر مشرق اللون  
 ١٥٥ أشام ما شئت ، حق لا أزال لـ  
 ١٥٨ يبشر الناس لا بنين ولا آء  
 (٤) — اوضع للساكه

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	١٨٣ تحدث غاز إِنْهُمْ دَلِيلًا وفروا في الحجاز ليجربونـ
١٩٥	١٩٥ أما الرجل فدونـ بعدـ غـ فـ قـ قولـ الدـارـ تـجمـعـناـ
١٩٨	١٩٨ أـجـهـالـاـ تـقولـ بـنـيـ أـوـيـ لـعـمرـ أـيـكـ أـمـ مـتـجـاهـلـنـاـ ؟ـ
٢٥٩	٢٥٩ إـذـاـ مـاـ لـغـانـيـاتـ يـرـزـنـ يـوـمـاـ وـزـجـنـ الـحـواـجـبـ وـالـعـيـوـنـاـ
٢٦٥	٢٦٥ وـلـمـ يـقـ سـوـىـ العـدـواـ نـ دـنـاهـ كـاـ دـانـواـ
٢٧٠	٢٧٠ نـجـيـتـ يـارـبـ نـوـحاـ وـاسـتـجـيـتـ لـهـ
٢٩٩	٢٩٩ لـاهـ اـبـنـ عـمـكـ ،ـ لـأـفـضـلـ فـتـخـزـونـيـ
٣٠١	٣٠١ قـفـاـنـكـ مـنـ ذـكـرـيـ حـبـيـبـ وـعـرـفـانـ
٣٠٢	٣٠٢ أـلـاـ رـبـ مـولـودـ وـلـيـسـ لـهـ أـبـ
٣١٨	٣١٨ يـارـبـ غـابـطـنـاـ لـوـ كـانـ يـطـلـبـكـ
٣٢٢	٣٢٢ إـنـ يـغـيـباـ عـنـ الـمـسـطـوـنـاـ عـدـنـ
٣٣٠	٣٣٠ [ـ إـنـثـ لـوـ دـعـوـتـنـيـ وـدـوـنـ زـورـاءـ ذاتـ مـرـعـ يـبـونـ ]ـ
٣٣٧	* لـقـلـتـ لـيـهـ مـنـ يـدـعـونـ *
٣٧٠	[ـ تـذـكـرـ مـاـ تـذـكـرـ مـنـ سـلـيـمـيـ]ـ عـلـىـ حـينـ التـوـاصـلـ غـيرـ دـانـ
٣٩٣	قـدـ كـنـتـ دـايـدـتـ بـهـ حـسـانـاـ عـخـافـةـ الإـفـلاـسـ وـالـيـاـنـاـ
٤٠١	وـلـقـدـ أـمـرـ عـلـىـ اللـثـيمـ يـسـبـيـ فـضـيـتـ ثـمـ قـلـتـ لـاـيـعـنـيـ فـدـاكـ حـيـ خـوـلـانـ
٤٠٦	جـمـعـهـ وـهـدـانـ
٤٢٩	حـقـ تـرـاهـ وـكـانـ وـكـانـ أـعـنـاقـهـ مـشـدـدـاتـ بـقـرنـ
٤٤٠	إـلـىـ اللهـ أـشـكـوـ بـالـدـيـنـ حاجـةـ
٤٤١	عـبـاسـ يـاـمـلـكـ الـلـوـجـ ،ـ وـالـدـىـ عـرـفـتـ لـهـ بـيـتـ الـعـلـاـ عـدـنـانـ
٤٤٥	وـلـسـتـ بـرـاجـعـ مـاـ فـاتـ مـنـ
٤٤٩	بـلـهـفـ وـلـاـ بـلـيـتـ وـلـاـ لـوـانـ
٤٨٠	درـسـ المـنـاـ بـتـالـعـ فـأـبـانـ
٥٠٢	يـاـيـزـيدـاـ لـآـمـلـ نـيـلـ عـزـ
٥١٣	أـنـاـ اـبـنـ جـلـاـ وـطـلـاعـ الثـنـيـاـ
٥٤٠	مـقـيـ أـضـعـ الـعـامـةـ تـرـفـونـيـ
	فـقـلـتـ :ـ اـدـعـيـ وـأـدـعـوـ ؟ـ إـنـ أـنـدـيـ دـاعـيـانـ
	لـصـوتـ أـنـ يـنـادـيـ دـاعـيـانـ
	وـالـشـرـ بـالـشـرـ عـنـ اللهـ يـشـكـرـهـ
	وـحـلـتـ زـفـراتـ الصـحـىـ فـأـطـقـتـهـاـ
	وـمـالـىـ بـزـفـراتـ العـشـىـ يـدـانـ

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا عافرها كأشربة الإضيña
٥٥٠	ألا ياديار الحى بالسباع أمل عليها بالي للوان <sup>(١)</sup>
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيدا وإحال أنك سيد مغيون

### حرف الماء

٩	إن أباها وأبا أباها [قد بلغا في الجد غايتها] <sup>(٢)</sup>
٢٦٨	علقها علينا ومه بارداً حق شتت هالة عيناها <sup>(٣)</sup>
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعم الله أعيبي رضاها
٣١٥	... ... ... ... ... ...
٤١٦	القى الصعنة كى يختف رحله والزاد ، حق نهى ألقها
٤٦١	واها لسلى ثم واها هي للقى لو أنها نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فيما إن يقال له من هوه

### حرف الياء

٧	[فإما كرام موسرون لقيهم]
١٠٦	[بأهمية حزم لك ، وإن كنت آمنا]
١٠٨	تعز فلا شئ على الأرض باقيا ولا وزر مما تصي الله واقيا
١٣٥	أو تخلف بربك العلي أن أبو ذيال الصبي
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حتى تردن إلى قطري لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألفيتا عيناك عند القنا أولى فأولى لك ذا واقيه
٢٣٣	وقائلة خولان فانكح فناتهم وأكرمه الحين خلو كما هيأ

(١) وانظره أيضا في إيدال الواو من اختتها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا في قافية الدال

(٣) وانظره أيضا في باب اللوصول

## الشاهد

## رقم الشاهد

- ٢٤٦ وقد يجمع أله الشتتين بعد ما يظنان كل الفلن أن لا تلاقيا  
 ٢٧٩ على إذا ما جشت ليلي بمحنة زيارة بيت الله رجلان حانيا  
 ٣٣٨ كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد ثانيا  
 ٣٧٨ فهى تزى دلوها تزريا كا تزى شهادة صبيا  
 ١٧٩ عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا  
 ٤٣٢ رضيت بك اللهم ربنا ؟ فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا  
 ٤٣٤ في راكبا إما عرضت فبلغنى ندامى من نجران أن لا تلاقيا  
 ٤٧٨ فراغ القطا لاقين أجدى بازيا  
 ٤٨٨ قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأته خلقا مقوليا  
 ٤٨٩ فلو كان عبد الله مولى هنوته ولكن عبد الله مولى مواليا  
 ٥١٧ لئن كان ما حدته اليوم صادقا أصم في نهار القبط الشمس باديا  
 ٥٧٢ لقد علمت عرسى مليكة أنى أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة في كتاب «أوضح المسالك»  
 والحمد لله أولاً وآخرأ ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين  
 وأكرمه على ربه ، وعلى آله وصحبه

## تَسْوِيه

الحمد لله حق تَحْمِدُه ، وصلاته وسلامه على نبيه وَعَبْدِه ، وعلى آله وصَحْبِه وَجُنْدِه .

وبعد ؟ فإني نَبَّهْتُ مِنْذُ أخْرَجْتُ لِقُرَاءِ الْعَرَبِيَّةِ شِرْحِيُّ عَلَى كِتَابِ  
«أَوْضَعُ السَّالِكَ» ، إِلَى أَفْسِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ » أَحَدُ مُصَفَّفَاتِ نَحْوِيَّ عَصْرِه  
(القرن الثامن المُهْجَرِيُّ) ابْنِ هَشَامِ الْأَنْصَارِيِّ ، رَحْمَهُ اللَّهُ وَتَفَقَّدَهُ بِفَضْلِهِ  
وَإِحْسَانِهِ ، وَجَزَاهُ أَحْسَنُ مَا يَجِزِي عَبَادَةِ الصَّالِحِينِ ، عَلَى أَنْ لِي عَلَى هَذَا  
الْكِتَابِ ثَلَاثَةُ شَرُوحٍ : أَوْلَاهَا شَرْحٌ وَجِيزٌ ، وَهُوَ أَوْلُ مَارَآءِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ  
مِنْ شَرُوحِيِّ هَذِهِ الْكِتَابِ ، وَثَانِيَاهَا شَرْحٌ وَسِيمِطٌ ، وَقَدْ أُعِيدَ طَبْعَهُ مَرَارًا ،  
وَثَالِثَاهَا شَرْحٌ مَبْسُوطٌ كَانَ إِلَى الْيَوْمِ مُخْتَجِرًا بَيْنَ أُورَاقِ الْخَاصَّةِ ، وَسَأَلْتُ اللَّهَ  
جِلتُ قَدْرَتِهِ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى إِخْرَاجِهِ لِلنَّاسِ ، لَأَنِّي جِدٌ حَرِيصٌ عَلَى أَنْ يَعْرَفَ  
أَهْلَؤُنَا مِنْ قُرَاءِ هَذِهِ الْكِتَابِ مَقْدَارَ مَا ذَخَرَهُ لَهُمْ فِيهِ مَؤْلَفُهُ مِنْ دُقُوقِ  
الْإِشَارَاتِ إِلَى مَذَاهِبِ النَّحَاةِ وَتَعْلِيَاتِهِمْ وَأَدِيَّهِمْ فِي عَبَارَةٍ مُوجَّزةٍ وَلَكِنْهَا  
سَمْنَةً لِلْمَلْخَذِ قَرِيبَةً الْمَتَنَاؤِلِ .

وَإِنْ إِخْوَانِي مِنْ رِجَالِاتِ الْمُرُوْبَةِ فِي مَشَارِقِ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَغَارِبِهَا  
- مِنْذُ قَرَأُوا ذَلِكَ - مَا زَالُوا يُلْجِحُونَ عَلَيَّ فِي أَنْ أَخْرُجَ هَذَا الشَّرْحَ ،  
بِالْمَكَانِيَّةِ أَحْيَاً ، وَبِالْمَشَافِهِ أَحْيَاً ، أَخْرَى ، وَلَمْ تَكُنْ ظَرُوفُ النَّاشرِينَ  
تَعْيَنَ عَلَى تَلْبِيةِ هَذِهِ الْطَّلْبَةِ الَّتِي أَنَا حَرِيصٌ عَلَيْهَا ، ذَلِكَ أَنْ هُؤُلَاءِ النَّاشرِينَ  
لَا يُدْرِكُونَ مِنْ صَنَاعَتِهِمْ إِلَّا رَوَاجُ الْكِتَابِ وَمَا يَعْدُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ، فَأَنَا مُقَابِلُهُ  
جَيْلِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ وَإِيَّاهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ جَنْسِهِ وَالْإِشَادَةُ بِمَا بُذِّلَ فِيهِ مِنْ  
جَهْدٍ فَذَلِكَ أَمْرٌ لَا يَعْنِيهِمْ مِنْهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ ، وَحَسْبِ اللَّهِ وَنَعْمَ الوَكِيلِ .

وقد برقَتْ لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال تخيّبُه ، فاهتبّلتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا أن أقوم بشكر هؤلاء العُلَماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء ما قدّمتُ ، ومن جيل التحضر يض على إبراز محسن ما تركه لنا سلفنا الصالح من ذخائر لو كان بعضها لأمة غير أمتنا العربية لما وسعتها الدنيا فخراً واعتلاء على الناس .

ولم أشر في هذه المرة كل ما كتبته قديماً من الشرح الذي اعتبرته المبسوط ، ولستني أكتفيت بتمكيل المباحث التي قد أحجمها المؤلف ، وبإثارة مباحث أخرى أغفلها بعثة ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التي ذكرها ، وبتفصيل أدلة أهل هذه الصناعة رجوعاً إلى أوّق مراجحها ، وخشيت إن زدت على ذلك - أن أكون سبباً في إملال القارئ ، وإن أعطى إخواني هؤلاء نهائاً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكونات ذلك الشرح بالتمذيب والتيسير ثم أظهره لهم على ما يحبون ، وبمحبهم اليوم أن أكون قد أخرجت هذا القدر الواقي من الشرح الكبير ، وهو في تقديري يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرر ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم عنى بمقدار ما حبّوني من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله رب العالمين

حمد الشاكرين ۹

مُهَاجِيُّ الدِّينِ عَبْدُ الْجَمِيْعِ



دفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس